كتاب المحروسة

د. سيد عشماوى

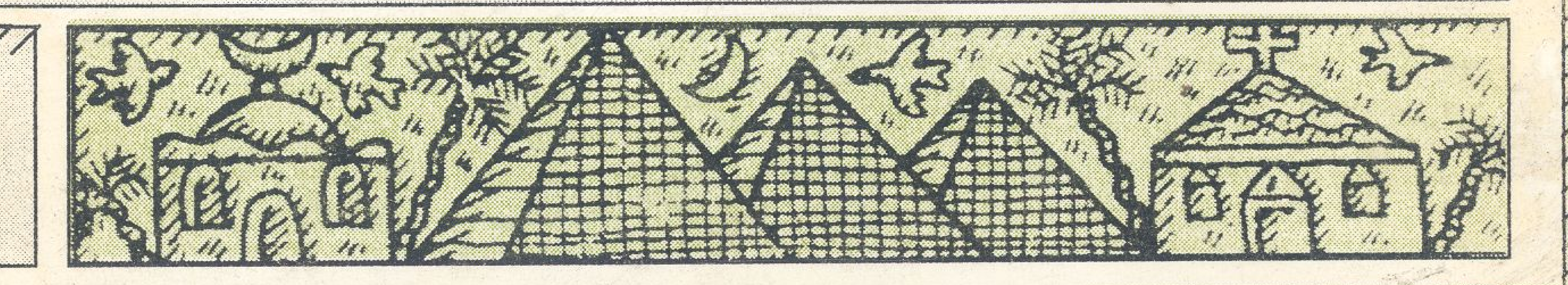
العيب فى الذات المصونة

انهيار هيبة حكم الفرد المطلق

الخديوى السلطان الملك

مصر : ١٨٨٢ - ١٩٥٢





العيب فى الذات المصونة

انهيار هيبة حكم الفرد المطلق

الخديوى - السلطان - الملك

مصر : ١٨٨٢ - ١٩٥٢

دكتور سيد عشماوى
كليـة الآداب - جامعـة القاهرة

الطبعة الأولى مارس ١٩٩٩

عنوان الكتاب: العيب فى الذات المصونة وانهيار هيبة حكم الفرد المطلق
اسم المؤلف : د. سيد عشماوى

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة كتاب المحروسة (٣٧)
المدير العام والمشرف على السلسلة : فـريـد زهـران
إخــــراج : هشام صلاح
مسئول الطباعة : محمد سعيد
رقم الإيداع : ٩٩/٢٣٦٦
الترقيم الدولى I.S.B.N: 977-313-006-1

العيب في الذات المصونة

المحتويات

تقديم وإهداء

كاتب هذه السطور، لم يكن مجرد باحث هاو، بل يدرك أن للعلم مهمة اجتماعية - إنسانية، يثمن مقولة (العلم للعلم لا للوظيف ولا للرغيف) يحمل منذ الصغر (الهم الوطني العام) عاش بوعى أحداث وطنه، فى طفولته خرج فى شوارع قاهرته الفقيرة المحروسة يندد بالعدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦)، وفى شبابه خرج مع الطلاب والعمال (١٩٦٨) يطالب بالحرية والديمقراطية، حرية الوطن والمواطن، ولأن وقع هزيمة (١٩٦٧) لا يحتمل فقد شارك فى مظاهرات طلاب (١٩٧٢،١٩٧٣) والتى طالبت القيادة السياسية بالحل العسكرى وبعد أنتصار أكتوبر (١٩٧٣)، وفى ظل سياسة الانفتاح، انحاز دائما إلى صفوف الطبقات الفقيرة والتى كانت تتوق شوقا إلى الثورة والعدل الاجتماعى، وتعرض لبعض الملاحقات من تعسف أداري فى استخدام السلطة. سجن واعتقل مرات مع العمال والفلاحين والطلاب وصفوة من المثقفين والفنانين خاصة الشاعر أحمد فؤاد نجم والمغنى الشيخ أمام عيسى، ربط حياته بحياتهم، وسمع الشاعر يردد الأشعار فى حب الوطن ويتمثل مقولة أمير الشعراء شوقى:

أدير إليك قبل البيت وجهى   إذا فهت الشهادة والمتابا

ووصلت إلى مسامعه، مقولات لأبن تيمية كان يرددها المغنى الضرير: "مايصنع أعدائى بى..؟ آن سجنى خلوة ونفى نزهة وقتلى شهادة.. فماذا يصنع الأعداء بى ؟ ".

فى ظل (الخصخصة) و(العولمة) ومع حالة الردة والتردى التى أصابت مجتمعنا يعود كاتب هذه السطور إلى قراءة تاريخ مصر، يضع فى ذهنه أولا وأخيرا أن التاريخ مدرسة للوطنية وللتربية السياسية بما يعمق الانتماء القومى والوطنى يسترجع مسيرة الأدباء الفنانين، الكتاب، الشعراء وغيرهم ممن قدموا أحلى سنوات عمرهم ثمنا لتصديهم للاضطهاد والقهر الاجتماعى والسياسى، كان لهم فى الدفاع عن حرية الكلمة والتصدى لحكم الفرد المطلق، صفحة ناصعة البياض، نزلوا من أجلها فى السجون وذاقوا المر وتحملوا الشدائد وأوذوا فى مالهم وصحتهم واحتملوا التبعات نفى بعضهم خارج البلاد ونفى البعض منهم داخل البلاد (وأغرب الغرباء أن يكون المرء غريبا فى داره)، وإذا كان (لابد دون الشهد من أبر النحل) كما يقول المتنبي، فقد تمثل هؤلاء مقولة حافظ إبراهيم :

"كم ذا يكابد عاشق ويلاقى .. فى حب مصر كثيرة العشاق"

منذ أكثر من قرن ونصف، نشر الطهطاوى رائد التنوير العربى كتابه (تخليص الإبريز) للمرة الثانية، فى عهد عباس الأول، ذكر أن الدعوى تقام على الملك ويندد بشارل العاشر لأنه لم يحترم إرادة شعبه، التقط الدساسون الخيط ففتحوا عيني عباس على حقيقة الطهطاوى فى أنه يتحدى سياسة الباشا بكلام مدمر جلبه من أرض فرنسا، ونفى الطهطاوى إلى السودان علة يرتعد ويعود إلى الهوامش والمتون، وفى منفاه تجسد له معنى الاستبداد. فى أواخر سبعينات هذا القرن، أصدرت المحكمة العسكرية المركزية حكما فى(١٥ مارس ١٩٧٨) بحبس الشاعر أحمد فؤاد نجم سنة مع الشغل والنفاذ لأنه ألقى قصيدة (بيان هام) قلد فيها شخصية رئيس الجمهورية فى صورة (شحاته المعسل) فى خطبه وبياناته بعبارات تهكمية، فى نفس الوقت حكمت على الطالب محمد فتحى - طالب الطب- بالحبس ثلاث

سنوات مع الشغل والنفاذ لأنه ألقى قصيدة (رسالة إلى مولاى القيصر) ردد فيها بعض العبارات والألفاظ التى تضمنت قذفا فى حق رئيس الجمهورية.

مابين الطهطاوى ونجم مساحة زمانيه ومكانية أظهرت لنا نضال شعب مصر المتواصل - رغم حالات الانحسار والجذر من أجل تقييد سلطة الحاكم الفرد وانتقل النقد للنظام من أسفله إلى أعلاه، وظهر مايسمى بهجو، سب، قذف، عيب، إهانة الحاكم.

انظر يارعاك الله إلى المئات من المناضلين خلال تلك الفترة وتذكر على سبيل المثال، لا الحصر : عمرمكرم، الطهطاوى، الأفغانى، يعقوب صنوع، عبد الله نديم، محمد عبده، موسى العقاد، حسن الشمسى، المنفلوطى، أحمد حلمى، على الغاياتى، عبد العزيز جاويش، محمد فريد، محمود رمزى نظيم، عبد الحليم المصرى، عصام الدين حفنى ناصف، بيرم التونسى، على فهمى كامل، محمود عزمى، محمد التابعى، محمد عبد المنعم (رخا)، عبد القادر حمزة، الشيخ حسن محمد النجار، محمد الشافعى البنا، عباس محمود العقاد، سلامه موسى، أحمد حسين، سيد قطب، سليمان زخارى، عبد الخالق التكية، إبراهيم الزيادى، إحسان عبد القدوس، فتحى رضوان، مصطفى مرعى، إبراهيم شكرى، مصطفى أمين، فؤاد نصحى، الملازم أول محمد حلمى عبد الخالق، إسماعيل يسن الممثل الكوميدى الشهير.

وأحن رأسك إعجابا وتقديرا لهؤلاء، وغيرهم فى ظل ماسمى آنذاك بالاستبداد والحكم المطلق - لكى تدرك المسافة الزمنية ومقدار ما أصاب حياتنا حين يفزع البعض منا الآن إلى الحديث عن هذه المعانى، ولكى تدرك أن الحياة فى مصر الآن قد تضيق أحيانا ببحث تاريخى أو دستورى كانت الحياة تسمح به منذ أكثر من مائة عام، وردد معى مقولة المتنبى:

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

إلى من حمل ويحمل بيده كلمة شريفة، غرست وتغرس قيم الحب والوفاء والانتماء إلى أرض مصر والتى هى حقا الشوق إلى الحياة أهدى دراستى هذه.

د. سيد عشماوى

أول يناير ١٩٩٩

مـــقـــدمـــة

يارب.. هبت شعوب من منيتها   واستيقظت أمم من رقدة العدم

(روز اليوسف، العدد ١٢٠٢، ٢٦ يونيه ١٩٥١)

فى الفترة مابين ٣-٥ نوفمبر ١٩٩٨. عقدت بالقاهرة، ندوة دولية، موضوعها
LA NAISSANCE DU CITOYEN : L'EGYPTE DE MUHAMMAD ALI A NOS JOURS
ميلاد المواطن: مصر محمد على حتى أيامنا)تحت إشراف مركـــز الدراســات والوثــائق الاقتصادية والقضائية والاجتماعية (السيداج)، تقدمت ببحث حول (جريمة العيب فـــى ذات ولى الأمر : الخديوى، السلطان، الملك) بينت فيه أسباب الدراسة الذاتية، والموضوعيـــة، وحاولت أن أتلمس من خلال (نظرية العيب) القوانين العامة لها فـــي المجتمـــع المصـــرى خاصة فى الفترة التى تمتد منذ آواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، فى إطار تنوع أساليب الحركة القومية - الوطنية التحررية فى مواجهة استبداد سلطة الحـــاكم المطلق، رأس السلطة الشرعية، وتطور الأشكال التشريعية العقابية لهذه الجريمة، الأوراق التى تقدمت بها كانت من الاختصار والإيجاز مادفعنى إلى الكتابـــة مـــن جديـــد فـــى هـــذا الموضوع القديم الجديد.

أراني فى البداية أن أحدد، الأسباب الدافعة وراء الاهتمام بمثل هذا الموضوع بمـــا يظهر أهميته:

أولا: على المستوى الشخصى (الذاتى)، التقى الباحث ببعض الشخصيات العامة يخص منها بالذكر بيرم التونسى. إبراهيم شكرى، ممن اتهموا قبل عام ١٩٥٢ بالعيب فى ذات الملـــك المصونة، والتقى بعد ذلك بالشاعر أحمد فؤاد نجم والذى ربطته به صداقة خاصة والـــذى اتهم بإهانة رئيس الجمهورية عام (١٩٧٨)، يتذكر الباحث أنه ولد فى نفس الحى (زيـــن العابدين - السيدة زينب) الذى قطنه بيرم وأنه زامل أحد أولاده فى مدرسة محمـــد علـــى الإعدادية، وزار بيته قبل وفاته (٣يناير ١٩٦١) بل كان يراه جالسا على إحـــدى مقـــاهي منطقة (أبو الريش) يكتب بعض مقاطع قصائده على تذكرة أتوبيس أو على غـــلاف علبـــة سجائر ملقاة على الأرض، ويتذكر كلمات مدرس الموسيقى فى مدرسته الإعدادية : أن بيرم هو الشخص الجرىء الذى هاجم الملك فؤاد فى عز طغيانـــه واســـتبداده، ويتذكـــر كذلـــك السنوات الطوال التى قضاها بصحبة الشاعر أحمد فؤاد نجم - تلميذ بيرم النجيب - والشيخ إمام عيسى المغنى الضرير. وصاحبهما طوال فترة السبعينيات حتى منتصف الثمانينيـــات داخل مصر وخارجها (فرنسا- الجزائر) واعتقل معهما أكثر من مرة، ومن المعروف عنهما أنهما هاجما سياسات النظام الحاكم الناصرى والساداتى ومسا بالعيب والإهانة ذات الحـــاكم واعتباره عن طريق نقد النظام فى عام ١٩٦٨، كتب نجم وغنى إمام قصيدة مطلعها:

الحمد لله خبطنا تحت بطاطنا

محلاها رجعة ظابطنا من خط النار

يا أهل مصر المحمية بالحرامية

الفول كتير والطعمية والبر عمار

والعيشة معدن وأهى ماشية آخر أشيه

مادام جنابه والحاشية بكروش وكتار

واختتمت هذه القصيدة:

وكفاية أسيادنا البعدا.. عايشين سعدا

بفضل ناس تملا المعدة وتقول أشعار

أشعار تمجد وتمالين حتى الخاين

وان شاء الله يخر بها مداين عبد الجبار

واعتقلا الشاعر والمغنى منذ عام ١٩٦٨ حتى أفرج عنهما عام ١٩٧١، ليعودا من جديد فى مهاجمة السادات فى أشهر القصائد التى ترددت آنذاك مثل (فوقا المجنونة) و(بيان هام) ليعتقلا أكثر من مرة، كان أخرها المرة التى اعتقل فيها نجم عام ١٩٨٠ ثم افرج عنه بعد اغتيال السادات (١٩٨١).

كاتب هذه السطور يعترف أنه لايستطيع أن يجرد نفسه تماما ويدعى الموضوعية الصارمة، خاصة وقد شارك فى تظاهرات فترة السبعينيات والتى خرجت تندد بسياسات السادات، ولاتزال ترن فى آذانى (رنين القرش الأبيض فى اليوم الأسود) بعض هتافات هذه المرحلة التى مست ذات الحاكم:

- *ياللى بتحكم من عابدين.. ياللى حاكمنا باسم الدين.. أنزل أنزل من عابدين*
- *قولوا للنايم فى عابدين.. شوف الملايين بايتين جعانين*
- *هو بيلبس آخر موضة.. وأحنا بنسكن عشرة فى أوضة*
- *أنور.. أنور.. أنور بيه.. هى تكية ولا آيه*
- *الرئيس الديمقراطى عاوز كل الشعب يطاطى*
- *أنور.. أنور ياجبان ياعميل الأسريكان*
- *يا سادات منك لله دى العيشة مابقتش حياة*
- *ياجلاد للصبر حدود مش لقيين المش أبو دود*
- *ياسادات يا أكبر هتلر.. حكم النازى جنبك يصغر*
- *بالطول – بالعرض حنجيب السادات الأرض*

على ماقرأت من كتابات لاحصرلها عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور وحتى عصر السادات لم أجد فترة مملوءة بالتظاهرات ضد الحاكم وسياساته أعمق وأكثر إيقاعا من تلك الفترة الساداتية، ولم تقتصر الهتافات على القاهرة بل أمتدت لتشمل معظم ربسوع مصر خاصة عام (١٩٧٧):

- *أنور.. أنور.. أنور بيه جوز الجزمة بخمسة جنيه وكيلو اللحمة بقى بجنيه*

- *أنت بتاخد ألف جنيه واحنا بناخد عشرة جنيه*

- *أصل أنت ياسيدنا الوالي مانتاش داري بالحواري.*

- *ياسادات ياحرامي الحلة.. ياواكل أموال الدولة*

- *قولوا للحاكم لأه في وشه.. اكشفوا زيفه واكشف غشه*

وخلع على السادات عدة القاب (قوقا)،(شحاته المعسل)، ووصفته بعض الجماعات الإسلامية بـ (الطاغية) أو (عدو الله) أو (الظالم) أو(الطاغوت) (أنظر: محمد حسنين هيكل : خريف الغضب، ص٥٣٧) ويؤكد أحد نواب رئيس الوزراء آنذاك (محمد عبد السلام الزيات :السادات.. القناع والحقيقة،ص٤٢) أن البعض كان يطلق عليه اسم "البكباشي صح" ذلك لأنه كان يعلق على كل رأى أو قول لعبد الناصر بكلمة "صح" حتى قيل أن عبد الناصر كان يسخر منه بالقول " لو أنه يغير من طريقة التعبير عن موافقته بدلا من ترديد كلمة صح لكان ذلك أخف على أعصابي". والذى يهمني أن أركز عليه : في عهد السادات ومع تزايد اضطراد السلطة الأحادية لرئيس الجمهورية ليصبح محور القرار ومركزه ومصدره، والخلط بين النظام والسلطة فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الدولة هو رمز النظام، ومن ثم فمعارضة السلطة التنفيذية ونقد أعمالها وكشف أخطائها أصبح وكأنه يستهدف النظام ذاته (محمد عبد السلام الزيات: مصر.. إلي أين؟ ص٢٨-٣١) بل كان أى نقد يوجه إليه كان تهجما يوجه إلى مصر وكان ذلك ينطبق على المصريين وعلى غيرهم وعندما تزايد الهجوم على السادات أصدر في ١٥ مايو ١٩٨٠ القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ والمسمى (قانون حماية القيم من العيب) (أنظر بصفة خاصة كتاب محمد عبد السلام الزيات: مصر -إلى أين؟ ص١٨٢، ص٢٦٧-٢٧٧، وكتاب هيكل :خريف الغضب، ص ٢٦٠، وخالد محي الدين : مستقبل الديمقراطية في مصر، ص ٤٦-٤٧، وأنظر كذلك عن القضاء السياسي في ظل هذا القانون في رسالة الدكتوراه المقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة القاهرة عن الجريمة السياسية.. دراسة مقارنة لنجاتي سيد أحمد سند عام ١٩٨٣، ص ٧٢٥-٧٣٧)[*] كتب هيكل :" أن لفظ العيب لفظ شائع في مصر لوصف أي تصرف لايكون لائقا ولكن تحويل رأى معنوى إلى تجريم قانوني قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع في آى بلد، وكانت نصوص قانون العيب بالفعل شيئا لامثيل له في أى بلد متحضر." وأكد خالد محي الدين أن هذا القانون " الجديد والخطير فيه أنه جرد المواطنين من الضمانة الأصلية الباقية لهم أو هي حقهم في اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي، وأحالهم في أشد التهم غموضا وابها ما إلى محكمة هى في النهاية محكمة حزبية رغم مساهمة القضاة فيها ". خلاصة رؤيتى المستمدة من وقائع التاريخ، ومن بعض القراءات المعاصرة لدينامكية النظام السياسي المصرى والتى تقرر "رئاسة الدولة لعبت دورا مركزيا في إدارة المجتمع السياسي المصرى عبر كافة مراحل تاريخه، كان لتوجهات رئاسة الدولة أثر مباشر على المسار العام للنظام السياسي وما أنتهى اليه من نجاحات واخفاقات إذ عرقل النظام الملكى الأداء الفعلى للنظام الليبرالى وعمل على القضاء عليه وكان لرئاسة

[*] ظهرت هذه الكتابات في الثمانينيات : محمد حسنين هيكل (خريف الغضب) الطبعة الحادية عشر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ببيروت (١٩٨٠) و خالد محي الدين (مستقبل الديمقراطية في مصر) كتاب الأهالي العدد الأول.القاهرة، مارس (١٩٨٤)، ومحمد عبد السلام الزيات (مصر..الى أين؟) الطبعة الثانية دار المستقبل العربي القاهرة ، (١٩٨٦). (السادات... القناع والحقيقة/ كتاب الأهالي.العدد (١٨) فبراير ١٩٨٩.

الجمهورية دور مركزى فى أحداث التحولات الاجتماعية والسياسية التى شهدتها مصر فى الحقبة الناصرية ثم كان لها مرة أخرى نفس الدور فى أحداث التحولات المعاكسه فى الحقبة الساداتية"(التقرير الاستراتيجى العربى) عام ١٩٨٥ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،الأهرام (١٩٨٦)ص ٣٢٤) وتشير التقارير التالية (أنظر بصفة خاصة: التقرير الإستراتيجي العربى عام ١٩٨٨، ص ٢٥،ص٤٥٥) إلى مايتصف به نظام الحكم المصرى من هيمنة لرئيس الدولة فى إطار نظام الحكم فى مصر ومن نسبيه استقلال السلطتين التشريعية والقضائية فى مواجهة السلطة التنفيذية ولعل هذا هو مادفع بعض قوى المعارضة المصرية إلى انتقاد هذه الهيمنة وبرزت أخيرا على وجه التحديد فى مقالة عطية الصيرفى (عبادة الفرد.. وحكم الفرد) والتى نشرتها مجلة(اليسار - راية المستضعفين فى الأرض) فى عددها (١٠٥) الصادر مؤخرا فى نوفمبر ١٩٩٨.

والخبرة التاريخية تؤكد لنا أن مصدر الردة والتردى والظلام والأظلام فى المجتمع المصرى تكمن إحدى مظاهرها فى ظل تواجد واستمرارية حكم الفرد المطلق الذى يقيد حريات الأفراد ولايهدأ له بال إلا إذا أذل حملة الأقلام :وكلما زادت القوانين والتشريعات المقيدة للحريات الديمقراطية وكلما زادت وطأة الأزمة الاقتصادية كلما زاد النقد للنظام الحاكم والذى يصل فى تطرفه إلى العيب فى ذات الحاكم، ولكن ما أحوجنا إلى النقد المباح البناء، والنقد الذاتى حتى نعمق فكرة الانتماء والولاء إلى هذا الوطن الذى يسكن داخلنا.

كاتب هذه السطور والذى لمس أبعاد موضوعه، رأى،سمع، قرأ، وجد فى هذا الموضوع (العيب فى الذات المصونة) جدلية الماضى والحاضر، واستمرارية التاريخ المصرى، يتمثل على الأقل فى ثلاثية (نظيم -بيرم-نجم) الأول محمود رمزى نظيم حكم عليه بتهمة العيب فى الذات الخديوية الفخيمة(الخديو عباس حلمى الثانى) وقد التقى الأول ببيرم التونسى الذى اتهم بالعيب فى الذات الملكية المصونة (الملك فؤاد الأول) وتأثر أحمد فؤاد نجم بشخصية بيرم واعتبر نفسه أحد تلامذته ونجم هو الذى قدم للمحاكمة العسكرية بتهمة أهانة رئيس الجمهورية (السادات).

ثانيا: على المستوى الابستمولوجى (المعرفى)، العلاقة بين الباحث وموضوع دراسته فالدارس - اهتم بدراسة الفكر السياسى - الاجتماعى المصرى الحديث والمعاصر، يرى أن هذا الموضوع يستكمل به دراسات عن الحركة الوطنية المصرية، يثمن مقولة (وحدة التاريخ المصرى) رغم اختلاف الزمان والمكان، ثمة سلسلة متواصلة الحلقات، من القوانين الموضوعية الرئيسية الجوهرية لهذا التاريخ رغم مآبه من مد وجذر، موضوع (العيب) يرتبط بالتراث المصرى القديم والمتواصل حتى يومنا هذا. يظهر جانب من جوانب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، يرتبط بالتطور السياسى - الاجتماعى ارتباطا عضويا، يرتبط بصفة خاصة بالنضال القومى - التحررى والذى برزت معالمه فى القرنين التاسع عشر والعشرين خاصة وقد ساعدت الأوضاع آنذاك على تهيئة المناخ لتطور فكرة (العيب) بصورة لم نعهدها من قبل، أو حتى الآن، أثمرت مدرسة الطهطاوى المتعاطف والمنبهر بثورة ١٨٣٠ فى فرنسا، والذى وصف فى رحلته مظاهر إهانة الملك شارل العاشر الفترة شهدت تبلور مفهوم (مصر للمصريين) إبان النهضة المصرية المعروفة بالثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢) حيث تبلور مفهوم مفرط عن جوهر الأمة، الوطن،الشعب، المصرى، بوصفه شكلا من أشكال الوعى السياسى فى مواجهة استبداد أسرة محمد على التركية (المرصفى، صنوع، أديب إسحاق، عرابى، الأفغانى،محمد فريد، لطفى السيد، مدرستى حزب الأمة

والحزب الوطنى) برز مفهوم عن الوطنية المصرية يمس أرق المشاعر الانسانيه (بلادى - بلادى لك حبى وفؤادى) وعن الوطن والمواطنة. رفع شعار (لاوطن مع الاستبداد) [*] أثمرت كتابات الكواكبى فى طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ثمارها خاصة وقد تزايدت إيقاعلت الحركة المطالبة بالدستور أوائل القرن العشرين ثم كان شعار الوفد بعد ذلك (الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة) ومثل الدفاع عن استقلال البلاد وحماية الدستور مرحلة متطورة فى سياسته فى فترة شهدت انقلابات معادية للدستور، فترة شهدت عشرات الكتابات التى نددت بالحكم الاستبدادى، ظهرت كتابات العقاد خاصة (الحكم المطلق فى القرن العشرين) عام ١٩٣٠ ثم بعد ذلك فى صحيفة المؤيد الجديد ليتهم بالعيب فى الذات الملكية ويسجن.

ثالثا: على مستوى تفاعل الثقافات والعلاقة الدولية ينبغى النظر إلى موضوع "العيب" من زوايا عديدة، حيث لايمكن عزله عن عملية تفهم معايير وأنماط الحياة الأوروبية خاصة الفرنسية، أمام التوسع الاقتصادى السياسى الغربى فى مصر، بدأت عملية التحديث (الأوربة-التغريب) تحت تأثير الغرب، وتشكلت جماعات إصلاحية وتنويرية وتبلور الوعى القومى - التحررى، وبرزت المفاهيم السياسية بل والفلسفية والاجتماعية، وتغلغلت التشريعات المستمدة من القوانين الوضعية الأوروبية خاصة فى الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وسنرى كيف انعكس ذلك على التصورات المعطاة لإطار "العيب".

رابعا: لاحظ الدارس أن الذين أرخوا الحركه الوطنية،تناسوا، ولو دون عمد، الدور المهيمن لولى الأمر (صاحب الحضرة الفخيمة الخديوية، حضرة صاحب العظمة السلطانية - صاحب الجلالة الملك المعظم) وركزوا على البناء التنظيمى للمؤسسة الحاكمة (المعية السنية، الديوان الملكى) وعلاقة القصر أو السراى بالقوى السياسية الأخرى (انظر على سبيل المثال لا الحصر، دراسات حسن يوسف باشا وسامى أبو النور حول القصر ودوره فى الحياة السياسية المصرية)، حيث نادرا ما ظهر الحديث عن قضية العيب فى الذات المصونة ! كقضية لها دلالة ومحور قابل للدراسة.

ثمة إشارات أوتلميحات إليها فى بعض الكتابات، العلاقة بين قمة النظام السياسى فى مصر وبين القاعدة أساسا والتى لم تخلو فى فترات القهر والاستبداد من توتر وصدام، كانت قضايا العيب تمثل مرحلة توهجها، عكست ملمحا للصراع السياسى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الحاكم يدعى أن العيب إخلالا بالقانون يستدعى العقاب، بينما الذين عابوا يعتقدون أنهم يتصدون لمن يخل ويعبث بأحكام الدستور ويتصور أنه فوق القانون وفوق الدستور، ومنذ أن أعلنت الملكية الدستورية فى مصر عام ١٩٢٣ حتى وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠) أى فى مدى سبعة وعشرين عاما لم توجه هذه التهمة آلا لعدد محدود يعد على أصابع اليدين، ومعنى ذلك أن هذه التهمة - نظرا لخطورتها - ماكانت توجه إلا بمعدل مرة كل عام أو أكثر من عام ولكنها فى الفترة السابقة على ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبحت من حيث كثرتها كمخالفة لائحة السيارات وقواعد المرور - على حد تعبير جريدة مصر الفتاة عام ١٩٥١ معنى ذلك أنها كانت تتبدى للناظر أكثر فى فترات الانتعاش للحركة الوطنية-

---

[*] فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ كتب الشيخ محمد عبده مقالا فى الوقائع المصرية عن (الحياة السياسية والوطن والوطنية) تضمن "من أقوالهم : لاوطن إلامع الحرية، وقال لابروير الحكيم الفرنسى : لاوطن فى حالة الاستبداد!"

الشعبية التحررية، وفى فترات التسلط والقهر كانت تخمد مؤقتا، كان لابد من دراسة هـــذه الظاهرة والتى لها صعوبتها ومتعتها فى آن واحد، دراسة تركيبية من مصـــادر ومراجـــع متعددة، خاصة أوراق القضايا وصفحات الصحف هى فترة طويلة نســبيا (١٨٨٢-١٩٥٢) لكنها قصيرة بالنسبة إلى التاريخ المصرى المتواصل الحلقات، كان من الضـــرورة وضـــع إطار نظرى لهذا الموضوع حتى يستكمل البحث منهاجه، حيث لايمكن دراسة هذه الظـاهرة إلا من خلال التأصيل التاريخى لها وهذا ماحاولت الدراسة أن تستنطقه من خـــلال كتابـــات متعددة فى الأدب والقانون والسياسة والتاريخ والصحافة وغيرها، أن بعض أطراف هـــذه الصفحات، خاصة فى الفترة الأخيرة من الدراسة قبيل ١٩٥٢ مازال البعض منهم على قيــد الحياة - أمد الله فى عمرهم- وكم أتمنى أن تستكمل هذه الدراسة والتى لابد أن تتعـــرض للنقد والتقويم فإذا كانت هناك أخطاء فعلى وزرها، أما الصـــواب فلــهؤلاء الذيــن قدمـــوا للمحاكمة وأدينوا ونفوا داخل الوطن وخارجه من أجل إعلاء قيم الاستنارة والليبرالية قيـــم الحرية والديمقراطية والانتماء الوطنى.

الباعث الأساسى لهذه الدراسة هو حب الوطن وبلورة نظريـــة المواطنـــة حتـــى ولوشكل العيب فى حق ولى الأمر مخالفة أو جريمة على حرية المواطن. حقـــا، تتضمـــن صفحات هذه الدراسة تشهيرا بالنظم الاستبدادية التى عفا عليها الزمان، وبعض الأســـطر تتضمن ماعرف آنذاك بالخروج على النظام العمومى والآداب العامة، ولكن عذرى الوحيـــد أنها تسجيل لماكان والحق أحق أن يتبع، وإذا رأى راء أن فـــى هـــذا تشـــهيرا يجرمـــه القانون، رأيت فى ذلك مفخرة لهذا الشعب المصرى العظيم الذى ضحى وبذل الكثير من أجل السعادة المشتركة لأبناء الوطن جميعا، وقد قيل لعن الله من يسب الناس فقال قائل : بل لعن الله من أحوجهم ودفعهم إلى سبه وسبب لنفسه ذلك بما يأتيه من الأمور الداعية للذم (قـــال الله يلعن اللى يسب الناس، قال الله يلعن اللى يحوج الناس لسبه) (أحمد تيمـــور: الأمثـــال العامية، الطبعة الرابعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٦، ص٣٦٥).

الباب الأول

(العيب) : اللغة والفكر – التشريعات والأحكام القضائية

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت   حواشيه حتى بات ظلما منظما

(حافظ إبراهيم : ليالى سطيح)

الفصل الأول:

مصطلح (العيب) فى اللغة ومفهومه فى الفكر القانونى

الفصل الثانى:

مؤثرات غربية (فرنسية) على تشريعات وأحكام (العيب)

الفصل الثالث:

تطور القوانين الجنائية الخاصة بجريمة (العيب)

الفصل الرابع:

جدلية العلاقة بين تشريعات وبين أحكام (العيب)

(الفصل الأول)

(مصطلح (العيب) فى اللغة ومفهومه فى الفكر القانونى)

الرموز الصوتية التى يعبر بها كل قوم عن أغراضهم فصيحة كانت أم عامية، هى أبسط تعريف لحد اللغة أو اللهجة، وللعامة بلاغتها حددها أبن خلدون فى مقدمته فى أنها مطابقة الكلام للمقصود ولمقتضى الحال من الوجود بصرف النظر عن قواعد الأعراب، ولايمكن أدراك قيمة هذه البلاغة إلا لمن خالط وعايش الناطقين بها معايشة صادقة. واللغة العربية، هذا البحر فى أحشائه الدركامن - على حد قول حافظ إبراهيم -غنية بمفرداتها ومصطلحاتها القديمة والمتطورة.

تتعدد، فى المعاجم والقواميس اللغوية، التصورات والدلالات لكلمة (عيب) الخليل بن أحمد [1]، ذكر أن العيب والعاب لغتان، ومنه المعاب، ورجل عياب، يعيب الناس، وعاب الشىء إذا أظهر فيه عيب، وفى الحديث "إن بيننا وبينكم عيبة مكفوفة " يريد صدرا نقيا من الغل والعداوة، مطويا على الوفاء، قال بشر بن أبى حازم :

وكادت عياب الود منا ومنكم   *وإن قيل أبناء العمومة تصفر*

أى تخلو من المحبة.

وأبن منظور [2]، يذكر أن عيب : العاب، العيب، العيبة : الوصمة، ورجل عياب وعيابة وعيبة : كثير العيب للناس، قال:

اسكت ولاتنطق فأنت خياب

كلك ذو عيب وأنت عياب

والعرب تكنى عن الصدور والقلوب التى تحتوى على الضمائر المخفاة : بالعياب، وذلك أن الرجل إنما يضع فى عيبته حر متاعه، وصون ثيابه ويكتم فى صدره أخص أسراره التى لايحب شيوعها، فسميت الصدور والقلوب عيابا تشبيها بعياب الثياب.

والفيروز آبادى [3]، فى قاموسه (فصل العين والغين باب الباء) يذكر أن (العيب) والعاب بمعنى الوصمة.

ولاتخلو المعاجم والقواميس الحديثة والمعاصرة من التأكيد على هذا المعنى فالبستانى [4] يرى أن كلمة عاب : جعله ذاعيب، العيب مصدر، النقيصة والوصمة ومايخلو من أصل الفطرة السليمة، ويؤكد (المعجم الوسيط) على المعنى السابق. لايمكن وضع تعريف جامع لكلمة (العيب)، ولكن علماء اللغة متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى كرامة وشرف واعتبار الإنسان وان كلمة (عاب) [5] لفظة واسعة المدلول تشمل القذف والسب والإهانة، كما تشمل مايقل عنها، ماقد يمس شخص من وجهت إليه ويصغر من شأنه أو يمس الاحترام الواجب له، وسنرى أن المشرع المصرى اعتبر العيب والإهانة والسب والقذف جرائم متماثلة، وثمة اتفاق على أن "العيب"و"الاهانة" لفظان

مترادفان فى حكم القانون وان كان اللفظ الأول قاصرا على الإهانة التى تلحق برئيس الدولة فقط. فالسب يرتبط بالشتم، والعامة تقول أيضا أن سبه بمعنى اغتابه، والاهانة ترتبط بالمهانة أى الذل والهوان. وتقول العامة أن أهان فلان بمعنى استخف به، واستحقره واستهزأ به واستخف به كذلك.

تترابط هذه المفردات فى دلالاتها بأكثر من طريقة تؤدى بها علانية بالقول أو الكتابة، بالإشارة أو الإيماء أو الرمز أو الإيحاء، برفع الصوت أو عمل حركة بالرأس أو اليد أو حتى الأقدام أو الكتف أو حتى الضحك والقهقهة أو الصفير بما تتضمنه هذه الأفعال من معنى الإقلال والنقص من مكانة شخص ما وأضعاف هيبته وشوكته وسنرى على سبيل المثال لا الحصر أن جلوس بعض طلاب مدرسة الحقوق فى مقهى واضعين قدما على قدم فى مواجهة مرور عربة الخديوي عباس حلمى الثانى وعدم وقوفهم لتحيته، بل وامتناعهم وإضرابهم عن مقابلة السلطان حسين كامل بعد ذلك (١٩١٥) وصياح أحد المارة بكلمة (يامعين) فى مواجهة موكب السلطان، وتمزيق صورة الملك فاروق ماشكل عيبا فى حق ولى الأمر وإهانة له.

تتعدد أساليب (العيب) يستوى فى ذلك صيغة التوكيد أو التساؤل أو التشكيك أو التهكم أو التندر، ذما فى قالب المدح، تصريحا أو تلميحا أو تعريضا، حقيقة أو تورية أو مجازا، صدقا أو كذبا بطريق مباشر أو غير مباشر ويكفى أن تكون العبارة الموجهة مثلا على صورة يسهل معها فهم المقصود منها مهما كان الأسلوب الذى صيغت به هذه العبارة، وإذا كان تعيين الأمور المسندة إلى شخص مابذكر المكان أو الزمان أو الظروف يميز القذف عن السب أو العيب حيث يتعذر الإثبات أو النفى.

والعيب يراد به كل نقص فى صفات المسند إليه أو أخلاقه أو سيرته كأن يقال له أنه داعر أو نصاب أو فاسق، وسنرى أن إطلاق أسماء وكنايات على الحكام فى مصر منذ القدم حتى وقتنا الحاضر تحط من شرفهم واعتبارهم بل والدعاء عليهم بشر، كالدعاء بالموت أو الهلاك أو الخراب، ووصفهم بصفات لاحصر لها (عين القملة مثلا) أو (عريض القفا) يراد بها وصف البلادة والغباوة، والعيب كذلك عن طريق علاقتهم بالأمراض والعلل الموجودة (سلطاننا ركين ونائبه دقين) أو نسبتهم إلى مذهب معين أو طائفة معينة (الرجعية مثلا)، مايثير نفور الناس ووصفهم بصفات حيوانات (كلب،حمار،ثور). يترتب على العيب الكثير من الأضرار المتنوعة:

* الاستهانة، الزراية، الانتقاص، الكراهية، النفور، النبذ والاحتقار بحيث تنشأ حالة من الشعور الجمعي نحو الشخص الذى لحق به العيب ماينزل بقدره ويغض من كرامته وماينفر الناس منه ويصرفهم عن مقاربته وعدم الاكتراث به، ومن الملاحظ أنها صفات نسبية لايمكن تقنينها بصورة مطلقة خاصة تلك التى تمس قواعد الاخلاق والسلوك

* خدش الشرف والذى هو احترام الإنسان لنفسه، فهو عاطفه مركزة فى صميم الشخص تخلع عليه احترامه لنفسه عن طريق شعوره بأداء واجبه الشرف هو الفضيلة و الشجاعة والأمانة والأدب، وكذلك خدش الاعتبار والذى هو السمعة التى يتمتع بها الإنسان عند غيره، فاذا هو جم شخص فى سمعته، فهذا خدش لاعتباره "لأن الاعتبار يتصل بالتقدير الذى اكتسبه الشخص من منزلته التى بلغها بين الناس، فهو ملكية أدبية وذخيرة معنوية"[٦]

* إسناد عيب معين قد يكون أدبياً كالفسق والفجور والسكر والمقامرة والبـلادة وصفاقـة الوجه أو جثمانيا كالسل والبرص والعور أو عقلياً كالبله والعتـه والصـرع والجنـون. والعيب المعين يدخل فى خدش الشرف أو الاعتبار وإن كان خدش الشرف أو الاعتبار قـد لايتضمن إسناد عيب معين.

* الطعن فى العرض وبصفة خاصة كل ما اتصل بالأمور الجنسية للرجل أو المـرآة علـى السواء وهو الذى يمس الكيان الأسرى والعائلى جارحا لها خادشا لشرفها (خدش سـمعة العائلة المالكة)

* الإخلال أى الترك والغياب وعدم الوفاء بمقام أو هيبـة أو سـلطة الحـاكم أى الإقـلال والأضعاف والنقص من المنزلة (المقام) والمخافة (الهيبة) وهـى التـى تقـابل كلمـة (prestige) الأجنبية.

قبل وضع قانون العقوبات (١٨٨٣) كانت مفرادات :الهجاء (هجو)، السب واللعـن والسخرية والشتائم أكثر أنتشارا من كلمة (عيب) فكلوت بك يذكر عن المصريين " أما معجم الشتائم عندهم فغنى بكثرة الألفاظ ومنها مايندى الجبين خجلا عند ذكره فهم يتقاذفون بمثل لفظ " الخنزير" و"الثور".. وهم يتظاهرون أحيانا بالبصق على الذين يشتمونهم لأن البصـق فى نظرهم أبلغ فى الإهانة والتحقير"[٧] وبعد ذلك يؤكد أحمد أمين "معجم المصرييـن فـى السباب معجم واف، ذوُ ألفاظ متعددة وكلما مضى زمـن زيـدت هـذه الألفـاظ، وكثـيرا مايستعملون فى السباب أسماء بعض الحيوانات كالخنزير والكلب والحمار، وبعض أنـواع السباب فاحشة يخجل منها المثقف وأشد من ذلك كله التظاهر بالبصق على المسـبوب"[٨] كانت كلمة (عيب) تستخدم نادرا ويستعاض عنها بمترادفاتها مثل (الإهانة)[٩] ظـل العمـل بالقانون الهمايونى أو السلطانى الذى أدخله سعيد باشـا فـى ٢٤ ينـاير ١٨٥٥ (نامـه سلطانى)، وعندما أصدر تشريعا للمطبوعات خاصا بالمصريين تضمن قرار من المجلـس الخصوصى (١٢٧٥هــ -١٨٥٧م) نصت مادته الثالثة (إذا طبع ونشر كتب ورسا يل إهانة للديانة وللبولتيقة والآداب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية)[١٠]

صدر قانون للمطبوعات فى الدولة العثمانية فى أول يناير ١٨٦٥ – وهذا القانون كان معمولا به فى القطر المصرى قبل صدور قانون ٢٦نوفمبر ١٨٨١ [١١]، كان النص فى القانون التركى :"صاحب الغزته الذى يستعمل ألفاظا أو عبارات غير لائقة بحـق السـلطنة السنية...L,offense envers le souverain يحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات، أو يؤخذ منه من خمسة وعشرين ذهبا إلى المائة وخمسين جزاء نقديا"[١٢]

وعندما ترجم محمد قدرى قانون الحدود والجنايات، جاء فـى البنـد (٨٦) مـن المقالة الثالثة (الكتاب الأول)-(الباب الأول- الفصل الثانى - الفرع الأول- فـى الصيـال والتحزب على الملك وعائلته) : "جزاء من تجاهر بشتم الملك وسبه علـى رؤس الأشـهاد الحبس من ستة أشهر إلى خمس سنين وتغريمه غرامة أقلها خمسـمائة فرنـك وأكثرهـا عشرة آلاف فرنك وقد يحجر على مرتكب هذه الجناية من التصرف فى الحقوق المذكـورة فى بند ٤٢ (الحرمان من الحقوق الرشدية والمدنية والعائلية"[١٣]

بداخل المكتبة المركزية لجامعة القاهرة كتاب (لائحة المحاكم المختلطة بالفصل فى القضايا المختلفة) تحت رقم (١١٩٧) بين صفحاته قوانين كثـيرة مـن ضمنـها قـانون العقوبات، فى البند (١٧٠) من الباب الرابع عشر (فى مخالفة الأوامر المتعلقة بالمطـابع

والمطبوعات والتدريس العام) [١٤] : كل من طبع محررا تشتمل على هجو ولى الآمر أو الحكومة أورجالها أوحمل غيره على طبعها أو نشرها أو وزعها على الناس يعاقب بدفع غرامة من عشرة جنيهات مصرية 'إلى خمسين جنيها مصريا.

مصطلح (العيب) بدأ فى التبلور بصفة خاصة أبان الثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢) فقانون المطبوعات الشهير عام ١٨٨١ جرم كل من أهان وعاب ولى الأمر، وفى أعقاب هذه الثورة صدر قانون العقوبات سنة ١٨٨٣، حيث قنن فى المادة (١٦٢) فى الجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما وفى الجُنح المتعلقة بالتعليم العام أو الدينى (كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من شهر إلى ١٨ شهرا ويدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ٢٠٠٠ قرش [١٥].

فى القوانين التى صدرت بعد ذلك. وفى التعليقات الجديدة، خاصة على قانون العقوبات الأهلى، وفى التعديلات الطارئة عليه بدأ استخدام كلمة (عاب) فى حق ذات ولى الأمر (المادة ١٥٦ من قانون ١٩٠٤) أو فى حق الذات الملكية (المادة ١٥٦ من قانون ١٩٢٢)، (المادة ١٧٩ من قانون ١٩٣٧)، وقد قصد الشارع أن يتناول بالعقاب " كل قول أو فعل أو كتابة أورسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس، تصريحا أو تلميحا، من قريب أو من بعيد، مباشرة، أو غير مباشرة، بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتأذى بكل مايحس أن فيه مساسا بها، ولولم يبلغ مبلغ مايعد بالنسبة لسائر الناس قذفا أو سبا أو إهانة، فمتى وقع الفعل المكون للعيب على أى صورة من تلك الصور وكان الجانى قد قصد توجيهه وهو عالم به على شخص الملك فقد حق عليه العقاب "[١٦] فى أحكام المحاكم ومرافعات النيابة، فى دفوع المحامين، على صفحات المجلات والصحف، فى الدراسات القانونية وشرح قانون العقوبات خاصة، بدأت تتردد معانى كلمة (العيب) خاصة الموجهة إلى ذات ولى الأمر المصونة، وتلوكها الألسن، وشهدت الفترة الممتدة مابين ١٨٨٣-١٩٥٢ عشرات القضايا المقدمة بتهمة (العيب) والتى سمتها النيابة أحيانا (الطعن فى حق ذات ولى الأمر) خاصة فى أوائل القرن العشرين. يمكننا أن نتلمس دلالات أخرى لمفهوم (العيب)، خاصة فى الفكر القانونى المصرى خلال فترة الدراسة والتى تمتد مايزيد عن نصف قرن، والنماذج التى أتتقدم بها على سبيل المثال لا الحصر.

- أواخر القرن التاسع بدأ شراح (قانون العقوبات) يتعرضون لهذا المفهوم ودلالاته محمد أفندى يسن،علق على المادة (١٦٢) من قانون العقوبات (١٨٨٣) بقوله:"المعلوم أن ذات ولى الأمر وشخصه يستوجب احتراما واعتبارا أزيد من أى شخص كان بالنظر لما أكسبته له رئاسة الحكومة من المجد وعلو الشان، فوجب على القانون أذن مراعاة للصالح العمومى تمييزه عن غيره فيما يلزم لجنابه من الاحترام والاعتبار المذكور لانتظام الأعمال وسير الأعمال، فإذا عاب أحد فى حقه علانية باحدى الطرق المذكورة فى المواد السابقة بسب أوشتم أو غير ذلك فتشتد عقوبته عن عقوبة العيب فى حق أفراد الناس علانية"[١٧]

- يوسف أصاف، يشرح المادة (١٦٢) فى تعييب الأمير بقوله :"يلزم أن يكون التعييب لذات الأمير وليس لاعماله ومشروعاته المتعلقة بالأمة لأن هذا من طرق الانتقاد المباح الجائز لكل فرد من أفراد الأمة أن يأتيه حرصا على مصلحة البلاد الشوروية، وهذا الانتقاد الذى أبيح للجرائد والمطبوعات والخطباء، ولكل فرد من الأمة إنما أجازه الناموس

الطبيعي لعدم تقييد حرية الأفكار وقد انتج الفوائد الكبرى في التقدم والنجاح والمدنية، أما تعييب ذات الأمير، فليس له تعلق بالمصلحة العامة وإنما هو اتجار سفيه بحيوة خصوصية ولذلك فرض له المقنن العقاب والتعييب المنصوص عنه في هذه المادة هو ضرب من القذف"(١٨).

- وعندما صدر قانون العقوبات الجديد عام (١٩٠٤) بدأت كذلك في السنوات الأولى من القرن العشرين، تظهر بعض الشروح له ولمواده خاصة المادة (١٥٦) الـ تعلقة بالعيب والتي كانت تطابق المادة (١٦٢) من القانون القديم، وأخص بالذكر شرح فوزي بك المطيعي ومحمد عبد الهادى الجندي بك(١٩)، ولاننسى بالطبع شروح قدمها أساتذة مدرسة الحقوق الخديوية آنذاك من مصريين أو فرنسيين أو إنجليز، وفي أحكام المحاكم يتضح لنا أكثر مفهوم (العيب) في الفكر القانوني، عندما قدم أحمد أفندى حلمى للمحاكمة بجملة تهم منها العيب في حق ذات ولى الامر (١٩٠٩) ورد في حيثيات الحكم "حيث أنه لايمكن وضع تعريف جامع لماهو العيب في حق ذات ولى الآمر ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تصريحا أو تلميحا وسواء كان راجعا إلى حالته الشخصية أو إلى حياته العمومية" (٢٠)

- مع تحول مصر من سلطنة إلى مملكة، وقبل صدور الدستور (١٩٢٣) صدر القانون رقم٣٢ لسنة ١٩٢٢ وحدث تعديل في المادة - ١٥٦ عقوبات والخاصة بالعيب في الذات الملكية بدأ الشراح المصريون يتعرضون لحكم هذه المادة من أمثال محمد كامل مرسى بك وأحمد أمين بك وعبد اللطيف محمد، يكتب الأول عن (شرح قانون العقوبات -القسم العام- الطبعة الثانية، شركة مطبعة الرغائب بمصر ١٩٢٣) والثانى عن ـشرح قانون العقوبات الأهلي - القسم الخاص، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٤) والثالث يصدر ثلاثة أجزاء من (التشريع السياسى في مصر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٤) يتعرض أحمد أمين لهذه المادة (١٥٦) واختلافها عن المادة (٥٠) الخاصة باللوم للملك "فيجب إذن لتطبيق المادة ١٥٦ أن يكون العيب موجها إلى ذات الملك، أما العيب في تصرفات الحكومة فلا يدخل تحت حكم المادة ١٥٦ مكررة" (٢١).

- عندما اتهمت النيابة الدكتور إسماعيل صدقى بك صاحب امتياز جريدة اللواء المصرى ومدير سياستها محمد الهيهاوى أفندى أحد محرريها بالعيب في حق الملك، تعرضت محكمة جنايات مصر في ٥ إبريل ١٩٢٤ لمفهوم العيب (الطعن) في الجناية نمرة ١١٠٤ سنة ١٩٢٣ وأظهرت أن "الطعن بطريق التعريض ينفى حصوله بطريق التصريح أو بطريق الكتابة وحيث أن التعريض عند البيانيين - هو المعنى الحاصل عن اللفظ لا به - وبعبارة أخرى المعنى الحاصل بغير اللفظ وهو القرينة (راجع صحيفة ٣٨٣ من الجزء الأول من كتاب الطراز) وحيث أن القرينة هى وقائع أو أمور يؤخذ منها دون اللفظ قصد صاحب التعريض وحيث أنه لتعرف قصد الكاتب من مقاله ينبغي أولا البحث عن ميوله نحو جلالة الملك" حكمت المحكمة برئاسة صاحب السعادة محمد علام باشا ببراءة المتهمين، لكن محكمة النقض برياسة المستر برسيفال وكيل المحكمة حكمت بمعاقبة الهيهاوى بالحبس البسيط ستة شهور وبراءة إسماعيل بك صدقى، لأنها رأت أن العبارات المبينة في تقرير الاتهام وهى في مدلولها تسند العيب إلى الذات الملكية التى تعينت من مرامى ألفاظ عبارات ذلك المقال إلى حد يصعب صرفها إلى غير حضرة صاحب الجلالة

وأن الأسلوب المبين يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٥٦ من قانون العقوبات ورأت توقيع عقوبة الجنحة الواردة في هذه المادة لا عقوبة الجناية الواردة أيضا في تلك المادة [٢٢].

- كذلك قضت محكمة جنايات مصر ببراءة عصام الدين حفني ناصف أفندي من تهمة العيب في الذات الملكية "حكم تاريخه ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ رئاسة صاحب السعادة أحمد عرفان باشا وجناب مستر كرشو وصاحب العزة محمد بك مظهر، لأنها رأت أن الذات الملكية واجب على الجميع تقديسها وأحلالها محلها اللائق بها من التجلة والاحترام لذلك كان الأليق بالنيابة التريث في استنتاج هذه التهمة الشنيعة التي تكاد أن لا تصدر إلا ممن به مس. إذ ليس من السهل التصديق بأن مصريا يعيب في ذات مليكه المقدسة اللهم إلا إذا كانت عبارتها واضحة في ذلك معنى" [٢٣].

- في قضية (جريدة السياسة) التي اتهم فيها الدكتور محمود عزمي بالعيب في الذات الملكية (القضية ١١٦٣سنة ٤٥ قضائية أبانت محكمة النقض (٢٣ مايو ١٩٢٨) الفرق بين (العيب) و(اللوم): "أن التشريع الفرنسي الذي أخذت عنه المادتان ١٥٦ و١٥٦ مكررة أحكامهما، قد فرق بجلاء بين العيب في ذات ولي الأمر واللوم الموجه لعمل من أعماله الحكومية، الأول هو ما يجترح فيه الجاني على ذات ولي الأمر طعنا شخصيا بحتا لاصلة له إلا بتلك الشخصية المبجلة. أما اللوم ولو كان قاذعا فهو الذي وان وجه لولي الأمر فإنه ينصب ويرتبط ويقترن بعمل حكومي من أعماله" [٢٤].

- في قضية اتهام العقاد بالعيب في الذات الملكية (١٩٣٠) بالاشتراك مع محمد فهمي الخضري، صاحب جريدة (المؤيد الجديد) أكدت محكمة جنايات مصر برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا "أن المقالات موضوع المحاكمة تشمل عيبا في حق الذات الملكية سواء كان هذا العيب قد اسند إليها تصريحا أو تلميحا، وكما أن لها الحق أن تستنتج ذلك من مدلول العبارات ومرامي الألفاظ الواردة بالمقالات ولا يمنعها أذن من مؤاخذة المتهمين كون العيب لم يكن مسندا لحضرة صاحب الجلالة الملك تصريحا" وتضيف الحيثيات "ومن حيث أن القارئ للمقالات المشار إليها يجد أن (ص) والمتهم قد تلاقيا عند لفظة "الرجعية" ووقع اختيارهما عليها وجعلاها عنوانا للمقام الجليل الذي لا يجرآن على ذكره بالتصريح – وهو مقام الملك المعظم – لانهما ذكرا هذا اللفظ في مناسبات وملابسات تاريخية وسياسية تصرفه حتماً وبلا عناء في التفسير والتأويل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك" [٢٥].

- مع مطلع الأربعينيات، عندما تناولت محكمة النقض قضية العيب في الذات الملكية أبانت (محكمة النقض، ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣، القضية رقم ١٦٢٨ سنة ١٣ قضائية) أن "القصد الجنائي في جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها مع العلم بمعناها سواء أكان الغرض الذي يرمي إليها المتهم هو النيل ممن صدرت في حقه تلك الألفاظ أم لا" [٢٦] وتضيف (محكمة جنايات مصر في ١٧ ديسمبر ١٩٤٥، في حكم لها على أن لجوء الكاتب إلى أسلوب ملتو وتوجيه عبارات لحضرة صاحب الجلالة الملك "فأنها تعد عيبا بلا مراء لاحتوائها على إسناد أمور عائبة تجرح المشاعر" [٢٧]، وقد رفضت محكمة النقض الطعن المقدم في هذه القضية من ناحية الموضوع وأبانت في حكم لها "متى كان العيب موجها لذاته المصونة مباشرة فلا يهم أن يمس هذا العيب أعمال جلالته الخاصة أو العامة إذ أن جلالته ليس إلا شخصية واحدة وليس للبحث الدستوري

الذى أثير أى شأن فى التدليل على أثبات العيب أو نفيه، لأن الثبوت أمر متعلق بوقائع الدعوى" [٢٨] وأضافت أن الملك "لا يتصور أبدا أن يكون محل مساءلة من أى نوع كان عن أى عمل كان من أى قبيل كان".

- مطلع الخمسينيات (١٩٥٠ - ١٩٥٢) شهد عشرات من قضايا العيب أمام المحاكم ومقالات تبحث دستوريا وقانونيا فى (العيب فى الذات الملكية)، ظهرت المبادئ القانونية، المستمدة أساسا أصولها من مبادئ سابقة لها، ففى قضية العيب (رقم ٩٢٢١ سنة ١٩٥٠ - رقم ٥ صحافة، المتهم فيها أحمد حسين المحامى ورئيس الحزب الاشتراكى والصحفى عبد الخالق التكية، أكدت محكمة جنايات مصر أن المبادئ الدستورية أمر معلوم ومسلم به وليس هو موضوع التهمة المسندة إليهما "وإنما تقصر البحث على الألفاظ القبيحة والعبارات النابية التى حشا المتهمان بها هذه المقالات ومدى مساسها بمقام حضرة صاحب الجلالة الملك" وتضيف المحكمة أن وصف أحمد حسين لرجال القصر الذين يسميهم بالعصابة بانحطاط الاخلاق وبارتكاب الجرائم "مما يتنافى مع الاحترام الواجب لمقام جلالة الملك ومما جعل الجمهور ينظر إلى القصر وهو قبلة الأنظار ومعقد الآمال بعين الريبة التى يتنزه عنها القصر ومولاه وتلك هى جريمة العيب فى الذات الملكية التى عرفها الشراح فى فرنسا وفى مصر بأن تشمل القذف والسب والاهانة وغير ذلك مما لا يبلغ مبلغها من الشدة ويكون ماسا للاحترام الواجب لشخص الملك أو لسلطته سواء تصريحا أو تلميحا" [٢٩].

- محكمة جنايات مصر فى قضية النيابة العمومية رقم ٥٠١٣ سنة ١٩٥١ السيدة ورقم ٩ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) المتهم فيها كذلك أحمد حسين وإبراهيم الزيادى رئيس تحرير جريدة الشعب الجديد. أبانت أنه يعتبر عيبا فى ذات الملك تقرير واقعة "تنطوى عليه من اخلال بالاحترام الواجب لمقام الذات الملكية الكريمة ذلك المقام السامى المصون بنص الدستور ويقتضى واجب الاحترام نحوه من الجميع السمو به عن المهاترات وعدم اقحام اسمه الكريم فى غير المناسبات الكريمة" وأضافت "مناط جريمة العيب هو استعمال عبارات والفاظ يخل معناها بالاحترام الواجب للذات الملكية الكريمة، وليس هناك ما يمنع من أن يجمع الكاتب بين الأمرين فى مقال واحد فأن هذا كله لا يؤثر فى قيام الجريمة وتوافر إركانها متى كانت الألفاظ والمعانى التى استعملت تؤدى إلى العيب" [٣٠].

- وفى قضية أخرى، أصدرت محكمة مصر حكمها ضد أحمد حسين (القضية رقم ٦٤٨٢ السيدة سنة ١٩٥١ أو رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥١ صحافة كلى) أظهرت ماهية العيب فى ذات الملك من خلال بحث قانونى جدير ان نستشف منه التالى [٣١].

- "إذا كان الكاتب يكتب مقالاته على أسس من المبادئ الدستورية العالية، ويصوغها فى القالب القانونى البحت دون أن يراعى فى بعضها ما يقتضيه المقام من واجب الاحترام نحو جلالة الملك عند الكلام على حقوقه الدستورية وحقوق الوزارة وبيان الحدود الفاصلة بين هذه وتلك فهذا الاخلال من جانب المتهم بواجب الاحترام نحو الذات الملكية يكون تهمة العيب التى يعاقب عليها قانون العقوبات بالمادة ١٧٩ منه بإجماع الشراح وأحكام القضاء فى مصر وفرنسا، فقد قرر الشراح فى فرنسا أن الشارع الفرنسى أراد التوسع فى تفسير نظرية العيب حتى يشمل القذف والسب والاهانة وغير ذلك مما لا يبلغ مبلغها من الشدة ويكون ماسا بالاحترام الواجب لشخص الملك أو السلطة سواء أوقع ذلك تصريحا أم تلميحا وأن معنى كلمة عيب (Offense) يشمل كل تلميح أو غمز أو هجو أو خصه ولو

لم يكن في العبارة قذف أوسب ولو كانت مصنوعة في قالب هو غاية في الأدب مادامت تؤدي إلى عدم الاحترام.

- وفي قضية النيابة العمومية رقم ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلي والمتهم فيها المهندس الزراعي إبراهيم شكري النائب الاشتراكي بتهمة العيب في الذات الملكية. أصدرت محكمة جنايات مصر برياسة صاحب العزة حسن عبد الوهاب يسن بك وكيل محكمة الاستئناف حكمها وأكدت فيه "ومن حيث أن مناط جريمة العيب في الذات الملكية هو ما تؤدي إليه عبارات المقال من معاني وما تنطق به من مقاصد يصل إليها القارئ ويفهمها الرجل العادي في الظروف والملابسات التي كتب فيها المقال بدون حاجة إلى تأويل أو تخريج به عن نطاق تلك العبارات وعن المعاني التي تؤدي ألفاظها مباشرة إليها على ضوء تلك الظروف والملابسات المتصلة بها والتي لا تفرض نفسها على القارئ بحكم هذا الاتصال فحسب بل وتفرضها فرض اللزوم والوجوب عبارات المقال ذاتها" (٣٢).

- في الدراسات القانونية، خاصة المرتبطة بالقانون الدستوري والقانون الجنائي المرتبط بالعقوبات أساسا ملامح وتصورات حول قضية العيب، كثر الحديث عن حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر وعن الأسس الدستوري لها، بل وعن القيود الدستورية والقانونية عن جرائم العدوان الأدبي على الأفراد، عن القذف والسب والاهانة، عن العيب عامة والعيب في الذات الملكية خاصة، وقد ركز الفكر القانوني بصفة خاصة على التطور العقابي لهذه الجريمة وعن أركانها: العلانية، القصد الجنائي، عن العيب في أحكام وآراء شراح القانون الفرنسي والذي هو مأخذ القانون المصري وعن التباين بين أحكام المحاكم المصرية في نظرتها لقضية العيب وعلاقة هذه بأعمال الحكومة أو تصرفاتها، كانت دراسة الدكتور رياض شمس، عضو المجمع الدولي للقانون الجنائي عن (الحرية الشخصية) ثم عن (حرية الرآي) نموذجا فريدا لما قدم في هذا المجال كانت دراسة الدكتور السيد صبري (مركز التاج وامتيازاته في انجلترا) (٣٣) ترسيخا لقيمة الملكية الدستورية. فالملك رمز اجتماعي، يخلص الفرد له ويعارض الحكومة، الملك هدف تتجمع حوله الأماني الوطنية، وأن "نفوذ التاج يتوقف على شخصية من يحمله، والتاج مصدر للعظمة والكرامة وليس مصدرا للكفاءة أو المقدرة" وأكد "في النظام الديمقراطي، الملك، لا يشترك في ذي حزب من الأحزاب، إذ ينشأ عادة في جوسما اختياره، وهو فوق ذلك لا يدين بالولاء لأي حزب، وينتج من ذلك أنه لا يغدو فقط في مركز يستطيع أن يعمل فيه كحكم محايد، بل وهذا أهم، أن الآخرين يعتقدون فيه ذلك". والذي لاشك فيه. أن دفاع المحامين وحيثيات المحاكم وبعض مقالات الصحف قد أبانت العلاقة بين (جريمة العيب في الذات الملكية والملكية الدستورية) تحت هذا العنوان نشرت أحدى صحف الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة) "هذه المكانة العليا التي رسمها الدستور لرئيس الدولة الأعلى لا تتحقق ولا يمكن أن تتحق إلا من خلال احترام أحكام الدستور وتطبيقها نصا وروحا، فالملك يملك ولا يحكم.. وما دام الأمر كذلك فلامحل لوجود جريمة أسمها عيب في الذات الملكية إلا أن يكون العيب موجها إلى شخص الملك بالذات بقصد الإيذاء أو الأضرار" (٣٤)، وتنشر نفس الصحيفة في عدد تال لها (حقائق يجب أن تعرف: تهمة العيب في الذات الملكية) (٣٥) : "ان تهمة العيب في الذات الملكية تهمة غير قابلة للوجود بحكم الدستور المصري، الذي يتجه إلى أن الملك لا يحكم لأنه يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه.. ومعنى هذا أنه إذا وجه نقد ما لأي تصرف يقع في الدولة، فإن هذا النقد لا يكون موجها

على ذات الملك، مهما يكن نوع هذا التصرف مادام تصرفا يتعلق بمسألة عامة فى الدولة ولا يمس خصوصيات الملك الشخصية" وتضيف" أذكر لهؤلاء الذين يرتعشون فى جلودهم من ذكر بعض المقامات ويتشنجون تشنجا هستيريا عندما تأتى سيرة الملوك ورؤساء الدول.. أذكر لهؤلاء مثلا من أمريكا الرأسمالية عندما أضرب عمال المناجم في العام الماضي في أوائل الحرب الكورية. فأعلن الرئيس ترومان أن هذا الاضراب يهدد سلامة الدولة وأنه من أجل ذلك يعتزم اتخاذ تدابير شديدة بشأن العمال المضربين.. عندئذ هتفت العمال فى وضح النهار: "دع ترومان يأت هنا ويحفر الأرض معنا". ونشرت الصحف هتافات العمال هذه بالبنط العريض. فلم يقع أن قام أحد أو قعد، ولم يحدث أن قبض البوليس على عامل أو محرر، ولم يحدث أن وجهت النيابة تهمة العيب فى ذات رئيس الدولة الأعلى إلى أحد، ولم يشعر ترومان ولا غير ترومان أن عيبا ما قد وقع أو أن ذاته قد مست بسوء".

- و(حول حرية الرأى فى مصر.. الملك غير معصوم من الخطأ !) [٣٦] نشر الدكتور زهير جرانة مقالا عن الدور الذى لعبه مجلس الدولة فى صيانة حرية الصحافة والدفاع عن استقلالها حماية لمبادئ الدستور الصحيحة، وربط بين دعاة الحركة المطالبة بمراعاة الحدود الدستورية الصحيحة وبين الاتهام الذى يكال لهم بالتطاول على ذات رئيس الدولة أو مقامه، وأبان "عدم استساغة القول بالتطاول أو سهولة افتراضه بين طلاب الإصلاح من مواطنينا وهى توجب لذلك إذا التبس قصد الكاتب أو أنبهم لفظه، أو تعددت مسالك فهمه. ان يحمل معنى مقاله على محمل النصح والتبصير والتنبيه، لا على محمل العيب. التطاول. و الاهانة" وأشار إلى أن الإسراف فى استخدام اتهام العيب "معناه أن العيابين فى البلد كثيرون والمتطاولين عديدون" وأضاف "ومن خطر الرأى الظن بأن كون ذات رئيس الدولة مصونة لا تمس حسب نص الدستور معناه معصومية رئيس الدولة أو قدسيته بل الصحيح فى ذلك أن ذاته باعتباره رمز الدولة وشعارها فوق مرتقى المسؤولية. وليس من شأن مبدأ عدم المسؤولية هذا أن يحول دون اسداء النصح وإبداء المشورة، وبيان النهج القويم. ولا يغير مقام رئيس الدولة، ولا ينال من جلاله ألا يستبد برأيه ولا أن يستمع إلى نصيحة الناصح ومشورة المشير".

- ما أريد أن ندركه بجلاء إذا أردنا أن نتفهم (ظاهرة العيب)، أن نصل إلى تفهم لهذه الكلمة ودلالاتها اللغوية وقسماتها فى الفكر القانونى خاصة، أن نتتبع استمرارية هذه الكلمة والتى كانت غامضة فى بادئ الأمر، ليس لها دلالة محددة تحديدا صارما، لم يعرفها القانون، بل ترك تعريفها للقاضى أساسا، ترتبط بمفردات لغوية كالهجو والطعن، والسب والقذف والإهانة، وهى مصطلحات شديدة التعميم، كثيرة الغموض، نسبية فى التصور الاخلاقى، لكنها تتضمن كل ما يمس ويجرح الشخص الموجهة إليه، وتتعدد أشكال التعبير عن هذه الكلمة (العيب) من القول والجهر بالألفاظ النابية المكونة لها مع العلم بمعناها "ولا يشترط أن يكون المتهم قصد النيل ممن صدرت فى حقه تلك الألفاظ" [٣٧] بالخطابة، بالإنشاء، بالغناء، بالتصفيق أو الصفير دلالة على الاستهجان، بالتمثيل المسرحى، بالتظاهر والهتاف، بالصورة والرسم الكاريكاتيرى بالايحاء والرمز والدلالة، بالكتابة أى مطبوع أو مكتوب ولو بخط اليد أو ملصق على حائط، أو أى وسيلة أخرى متجددة مع تجدد ظروف الواقع وتطوره وتغيره. تطور هذا المفهوم للعيب ولم يعد يقتصر على العيب فى ذوات الأفراد والجماعات، ولم يقتصر كذلك على عيب الأخلاق والسلوك وعيب الزمان

- بل أنتقل إلى المستوى السياسي وأصبح يمس ذات ولي الأمر أساسا (خديوى، سلطان، ملك) وتشعب كالأخطبوط لكى يطبق كذلك على العدوان الأدبى على رياسة الدولة المصرية، من العيب فى حق الذات الملكية، إلى العيب فى حق الملكة أو ولى العهد أو أحد أو صياء العرش أو العيب فى حق أحد أعضاء الأسرة المالكة إلى العدوان الأدبى على رياسة دولة أجنبية: العيب فى حق ملك أو رئيس دولة أجنبية والعيب فى حق ممثلى الدول الأجنبية المعتمدين فى مصر.

- وكما قلت فى البداية فإن العيب فى الذات المصونة لم يتخذ صورة كاملة واضحة تنطوى على خطورة حقيقية الا فى العشرينيات حتى أوائل الخمسينيات عندما أصبح منذ (١٩٥٠) موضة – على حد قول الدكتور جمال العطيفى [٣٨] –.. (كانت الموضة فى التهم وقتئذ هى "العيب فى الذات الملكية !" بل امتد اهتمام السلطات إلى العيب فى حق أى ملك، "إيران فوق بركان..." كان هذا عنوان الكتاب الذى قدم مؤلفه إلى المحاكمة فى عام ١٩٥١ بتهمة العيب فى حق "صاحب الجلالة إمبراطور إيران"! ولكن محكمة الجنايات برأت المؤلف وقالت عن كتابه إنه نقد مباح وحقيقة تاريخية واجبة التسجيل).

- (هؤلاء الصحفيون اتهمتهم حكومة النحاس بالعيب فى الذات الملكية) كتبت صحيفة مصر الفتاة تحت عنوان عريض (العيب فى الذات الملكية):

"هذه التهمة ما كانت توجه إلا بمعدل مرة كل خمس سنوات، فكانت إذا ما وجهت اهتزت لها أركان البلاد وانتاب المتهم بها الرعب والفزع، ولكن هذه الحكومة قضت على خطورة هذه التهمة بعد أن أخذت توجهها صباح مساء إلى عدد كبير من المجاهدين والصحفيين فى الأشهر الأخيرة، حتى كاد الناس يستهينون بشأنها ولا يقيمون وزنا لتوجيهها إذا أصبحت من حيث كثرتها كمخالفة لائحة السيارات وقواعد المرور" [٣٩].

- كلمة (عيب) تلاشت من قاموس الحياة السياسية المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ لكن الكلمة بقيت ممثلة فى لفظ (الإهانة) وهى تنطوى على معنى أشد من السب والعيب وأكثر عنفا، وأصبحت الإهانة لفظ عام يطاق على الألفاظ الأخرى التى ترادفه، لكن مع تفجر الأزمة الاجتماعية – السياسية منذ أواخر السبعينيات، رأت القيادة السياسية أنه لا مفر من عودة (قانون العيب) فى مايو ١٩٨٠ فى استفتاء عام كانت نتيجته أن أكثر من ٩٩% من الناخبين وافقوا عليه حسب المعهود فى لعبة الاستفتاءات المصرية السابقة، ومع نهاية عصر السادات توارى هذا القانون وأصبح فى ذمة التاريخ.

المصادر والمراجع

الهوامش والاحالات

(الباب الأول)

حواشى

[الفصل الأول]

(١) كتاب العين لأبى عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى، المجلد الثانى، مادة (عيب) دار ومكتبة الهلال، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) لسان العرب لأبن منظور، الجزء الرابع س ش إلى ع، مادة (عيب، دار المعارف القاهرة ١٩٨٤، ص ٣١٨٣ - ٣١٨٤.

(٣) القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، الجزء الأول، مادة (العيب) دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، مطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر، ١٩٥٢، ص ١١٣.

- يفرق الجرجانى (السيد الشريف على بن محمد) بين (العيب اليسير) هو ما ينقص من مقدار ما يدخل تحت تقويم المقومين و(العيب الفاحش) بخلافه وهو مالا يدخل نقصانه تحت تقويم المقومين (راجع: الجرجانى: التعريفات مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى بمصر ١٩٣٨، ص ١٤٠).

(٤) بطرس البستانى (المعلم) محيط المحيط. قاموس مطول للغة العربية، مطابع مؤسسة جواد بيروت ١٩٧٧، ص ٦٤٦ -٦٤٧، وراجع كذلك: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٢، ص ٦٣٨ - ٦٣٩.

- أنوه كذلك بقيمة التراث العربى الأدبى الفنى فى أبراز دلالة (العيب) من الوجهة الاخلاقية، فى نماذجه الفصيحة والعامية، خذ مثلا قول القائل:

أرى كل إنسان يرى عيب غيره ... ويعمى عن العيب الذى هو فيه

وأبو العلاء المعرى هو القائل

نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا

وانظر مثلا ما كتبه تيمور عن (العيب) فى الأمثال العامية:

عيب الراجل جيبه - عيب الرجال قلتهم - عيب الرد على صاحبه - عيب الكلام تطويله - العيب من أهل العيب ماهوش عيب - عيب الولد من أهله - عيبك يعيبنى ياردى الفعايل، عيبه فى وشه منين يدسه، عيبهم قلتهم - عيوبى لا أراها وعيوب الناس أجرى وراها (انظر: أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، الطبعة الرابعة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٥) عبد اللطيف محمد: التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٢٧ ص ١٠٢٠.

(٦) رياض شمس (د): حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

أشير إلى قيمة هذا الكتاب الهام فى الدراسة التاريخية، حيث يتعرض بالدراسة والتحليل لقضية السب، القذف، الأهانة، العيب والتى يعتبرها من جرائم العدوان الأدبى على الأفراد ويخص العدوان الأدبى على رياسة الدولة المصرية خاصة (العيب فى حق الذات الملكية) بدراسة جادة.

(٧) كلوت بك (أ.ب): لمحة عامة إلى مصر، تعريب محمد مسعود، مطبعة أبى الهول، ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٨) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢٢٧.

- أتذكر بهذه المناسبة، خروج مظاهرات طلابية تندد بزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لمصر عام (١٩٧٤) خاصة وقد وصل إلى مسامع الشعب المصري تفاصيل عن فضيحة واترجيت، انطلقت المظاهرات تردد مقاطع من قصيدة للشاعر أحمد فؤاد نجم آنذاك كان مطلعها: (شرفت يا نيكسون بابا.. يا بتاع الوتر جيت – عملوا لك قيمة وسيما سلاطين الفول والزيت) ومما جاء فيها (طبيت لحقوك بالزفة يا عريس الغفلة يا خفة.. هات وشك خدلك تفه وآدي نقطة صاحب البيت).

(٩) فيما بعد، وفي ظل التطور التشريعي عرفت (الاهانة) بأنها السب أو القذف الموجه لشخص عام يؤدي وظيفة عمومية، وتقع الاهانة بوسائل كثيرة بالاشارة أو القول أو التهديد، التفوه بألفاظ مقذعة وتقع دائما في مواجهة الشخص العام، واستخدام بعض الاشارات كرفع الصوت وتحريك الرأس أو الكتف أو القدم أو القهقهة أو الصفير الدال على الاستهجان والاستخفاف مايؤدي في النهاية الى الاخلال بمقام وهيبة وسلطة هذا الشخص العام (راجع: رياض شمس(د) : المرجع السابق، ص٣٤٧-٣٤٩)

(١٠) خليل صابات (د) : حرية الصحافة في مصر ١٧٩٨-١٩٢٤ الناشر مكتبة الوعي العربي القاهرة ١٩٧٣، ص٢١-٢٣.

(١١) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسي في مصر، الجزء الثاني، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٤، ص٦٥٧.

(١٢) رياض شمس (د): المرجع السابق، ص ٤٠٩.

- عثرت على قانون الجزاء الهمايوني (طبع بيروت سنة ١٨٨٠ وسنة ١٢٩٧) في المكتبة العامة بجامعة القاهرة، حيث لاتذكر كلمة العيب، بل تستخدم كلمات الهزء والهجو بديلا لها فالمادة (٦٦) كل من يفوه جهارا في الاسواق وفي محل اجتماع الناس والاماكن الواسعة أو يعلق اعلانا أو ينشر ورقة مطبوعة بتحريض الأهالي والسكان على فعل أنواع الجنايات المبينة بهذا الفصل يجازى جزاء مرتكبي تلك الجنايات فعلا : اتما اذا لم يظهر تأثير قبيح لتلك التحريضات فيجازى بالنفي الأبدي (ص١٤)، وفي الفصل الثالث عشر، المادة (١٣٩) الذي يطبع بالذات أو بالواسطة شيئا مخالفا للآداب العامة ممايتعلق بالهزء والهجو نظما ونثرا أو رسما أو تصويرا بقلة الأدب يؤخذ منه من ذهب الى ٥ ذهبات مجيدي جزاء نقديا ويحبس من يوم الى أسبوع (ص٢٩).

(١٣) تعريب قانون الحدود والجنايات، ترجمه من الفرنساوية إلى العربية محمد قدري بقلم ترجمة بملاحظة حضرة رفاعه بك ناظر القلم، المطبعة السنية ببولاق مصر المعزية ١٢٨٣، ص٢٠-٢١.

(١٤) قانون العقوبات، طبع بالمطبعة السنية ببولاق سنة ١٢٩٣هـ، ص٣٦.

(١٥) نص قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ في الوقائع المصرية عدد رقم ١٢٦٨ السنة ٥١ في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١، ونص قانون العقوبات لسنة ١٨٨٣ في الوقائع المصرية في ٢٦،٢٧ ديسمبر ١٨٨٣.

(١٦) راجع حكم محكمة النقض (٢٥ ديسمبر سنة١٩٣٩) في القضية رقم ١٦٦٥ سنة ٩ قضائية، والمنشور في كتاب (محمد عصام الدين حسونة – حسن صادق المرصفاوي: التشريع واحكام القضاء في جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية، الطبعة الأولى دار نشر الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٥٣، ص ١١٨)؛ وراجع ايضا هذا الحكم في مجلة (المحاماة) العدد ٤-٦ لسنة ٢٤ (١٩٤٣-١٩٣٤) ص١٧٤.

(١٧) محمد أفندي يسن : كتاب شرح قانون العقوبات. مطبعة الصادق في مصر القاهرة سنة ١٣٠٤، ص١٦٢، وانظر كذلك كتاب أمين افرام البستاني (شرح قانون العقوبات المصري) الذي أصدره عام ١٨٩٤ من مطبعة المحروسة بمصر.

(١٨) يوسف أصاف (بك) : شرح قانون العقوبات الأهلي المصري الجزؤ الثاني، المطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٦، ص٤٨٢.

(١٩) راجع : فوزي بك جورجي المطيعي : شرح قانون العقوبات الجديد، مطبعة المعارف بمصر ١٩٠٤، وايضا : محمد عبد الهادي الجندي بك: التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلي، الطبعة الاولى، مطبعة على سكر بمصر ١٣٣٥-١٩١٧.

(٢٠) مجلة (الحقوق) - مجلد ٢٤، ص١٠٥، حكم رقم ٣٥ محكمة السيدة زينب الجزئية برياسة حضرة على ماهر أفندى وحضور حضرة محمود أفندى صادق وكيل النيابة وأحمد فوزى أفندى الكاتب فى يوم الخميس ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩، وراجع كذلك : احمد حلمى : السجون المصرية فى عهد الاحتلال الانجليزى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بمصر ١٩١١، ص٨١. وعبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث، ص١٠٣٥.

(٢١) أحمد أمين (بك) : شرح قانون العقوبات الأهلى. الطبعة الثانية دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٢٤، ص١١١.

(٢٢) أنظر : (قضية اللواء المصرى) فى كتاب عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، ج٣ ص١٠٣٩-١٠٤٤.

(٢٣) نقابة المحامين الأهلية، المحاماة، السنة الخامسة (١٩٢٤-١٩٢٥) ص٢٢٥-٢٢٧.

(٢٤) محمد عصام الدين حسونة : المرجع السابق، ص١١٥-١١٧. وانظر كذلك المجموعة الرسمية لاحكام النقض سنة (٢٩)، بند ١١٠،ص٢٥٩.

(٢٥) أنظر النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالعيب فى الذات الملكية فى كتاب سامح كريم : العقاد فى معاركه السياسية، دار القلم، بيروت ١٩٧٩، ص٢٧٧-٣١١.

(٢٦) محمد عصام الدين حسونة : المرجع السابق، ص١٢٧-١٢٨.

(٢٧) رياض شمس (د) : المرجع السابق، ص٤٣١.

(٢٨) راجع حيثيات حكم محكمة النقض فى القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٦ قضائية (١٢مارس ١٩٤٦) فى كتاب محمد عصام الدين حسونة، السابق ذكره، ص١٢٨-١٣٩.

(٢٩) راجع النص الكامل لهذا الحكم فى كتاب أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة - ومقدمات ثورة يوليو، مقالات، تقارير اتهام، احكام، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٥٧، ص٢٢٢ -٢٥٧.

(٣٠) المرجع السابق، ص٢٥٨-٢٧٨.

(٣١) نفس المرجع، ص٢٧٩-٣٠٤.

(٣٢) نفسه، ص٣٣٦-٣٤٨.

(٣٣) مجلة القانون والاقتصاد العددان الأول والثانى، السنة التاسعة عشر (مارس ويونية ١٩٤٩) مطبعة جامعة فؤاد الأول، ص٢،ص١٤.

(٣٤) الشعب الجديد - لسان الاشتراكية، العدد الثانى ٢٧ ابريل ١٩٥١، ص٣.

(٣٥) الشعب الجديد، العدد ١٩، ٢٣ أغسطس ١٩٥١، ص٨

(٣٦) اللواء الجديد، العدد ١٣، ١٠يوليو ١٩٥١، ص ٤-٥

يلاحظ أن زهير جرانة قد استشهد بكتاب عن (عثمان) للدكتور طه حسين (الفتنة الكبرى) أبان فيه كيف أن النبى عليه السلام حفظ لأصحابه حريتهم وحقهم فى المشورة والاعتراض والنقد، عندما كان يقسم الغنائم فقال له أحد الصحابة (اعدل يامحمد فانك لم تعدل، وعندما هم بعض المسلمين بالبطش بالرجل كفهم النبى عنه. وتنشر (اللواء الجديد) تحت عنوان (بريد اللواء.. العيب فى الذات الملكية) فى العدد ١١، ٢٦ يونية ١٩٥١، ص خطابا من الاخ ابو العباس العزيزى بالبحيرة يقولـه فيه " ونحن نوجه اذن تهمة العيب فى الذات الملكية.. كان يجدر بالحكومة أن تفسح صدرها للناس لينتقدوها، ولها أسوة حسنة فى عمر بن الخطاب حيث صعد المنبر ونادى فى الناس " من رأى منكم اعوجاجا لقومناه : فيجيبه أحد الأعراب، والله لورأينا فيك أعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا".

(٣٧) المحاماة. السنة السادسة والعشرون، العدد الخامس والسادس (يناير -فبراير ١٩٤٦) ص٣٣٨.

(٣٨) (من منصة الاتهام) دار المعارف بمصر، ١٩٦٨، ص١١٩

- ومن المعروف أن الاستاذ محمد حسنين هيكل هو صاحب كتاب (ايران فوق بركان) وليس غريبا عليه أن ينتقد بشدة فى كتابه (خريف الغضب) قانون العيب الذى صدر فى مايو ١٩٨٠ واعتبر - كما قلت أن لفظ

العيب لفظ شائع فى مصر لوصف رأى تصرف لايكون لائقا ولكن تحويل رأى معنوى إلى تجريم قـــانونى قضية بالغة الخطورة حتى بالنسبة لروح التشريع فى أى بلد.

(٣٩) مصر الفتاة – لسان الاشتراكية، العدد ٢٦٨، ٢٩يوليو ١٩٥١.

(الفصل الثانى)

(مؤثرات غربية (فرنسية) على تشريعات وأحكام العيب)

التدخل الأوروبى، على كافة المستويات سلبا وإيجابا، لعب دور الحافز فى حدوث رد الفعل المعادى للاستبداد الأقطاعى الشرقى، واستثار الحركات القومية -التحررية والتى غدت أحدى أبرز جوانب تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وهنا تتأكد مقولة ماركس حول أهمية (الأداة غير الواعية لحركة التاريخ)، توسع العلاقات مع الغرب أثر على تواجد نظم وتشريعات ترتكز على أسس علمانية وإلى تبنى معايير حقوقية أوروبية. والحقيقة، أن فكرة التحديث أو (التغريب) أو مايعبر عنها أحيانا بالأوربة لاتعنى نقلا آليا إلى التربة العربية لكافة معايير ونظم وايديولوجيات أوروبا، بل تعنى كما يقول ليفين "أن التحولات العضوية التى حددت مسار التطور التقدمى للعالم العربى. قد جرت فى نفس الاتجاه الذى سار فيه تطور أوروبا الاجتماعى – الاقتصادى وكانت مرتبطة بأوروبا وساعدت على عملية تشكل العلاقات البورجوازية فى البلدان العربية" [1].

ويؤكد الكاتب السابق على " يجمع الباحثون على ان الفرنسيين وحدهم قدموا للنهضة الثقافية والايديولوجية العربية اكثر مماقدمته البلدان الاوروبية الأخرى مجتمعة، ويعود الفضل الخاص فى ذلك الى المنورين الفرنسيين فى القرن الثامن عشر وإلى الثورة الفرنسية" والتى الهبت شعاراتها فى الحرية والاخاء والمساواة العقول والأفئدة. عشرات من القنوات والطرق، طوال القرن التاسع عشر ومابعده، وجدت لتغلغل أفكار التنوير الفرنسى وأفكار الثورة الفرنسية فى مصر، من تواجد آلاف الاجانب خاصة الفرنسيين (السان سيمونيين)، البعثات، المدارس وحركة الترجمة، المطبوعات والصحف والمجلات وغيرها.

واذا أردنا أن نلقى نظرة سريعة على تلك المؤثرات الغربية (الفرنسية) على ظاهرة (العيب) وبصفة خاصة على تشريعاتها واحكامها، فالمدخل هو معرفة الأثر الجليل الذى خلفه الطهطاوى وتلامذته من رواد التنوير العربى – الاسلامى. فى هذا الاطار، ومايهمنا التركيز عليه فى البداية هو رحلة الطهطاوى إلى فرنسا (١٨٢٦-١٨٣١) والتى دونها فى كتابه الشهير (تخليص الابريز)، ترجم الطهطاوى القانون الفرنسى (الدستور) أو (الشرطة) ويؤكد على أن (ذات الملك محترمة) طبقا للمادة الثالثة عشر، وعن (كيفية تدبير المملكة الفرنساوية) يتحدث عن ماوقع من الفتنة (الثورة) فى فرنسا وعزل الملك " لانها تعد عند الفرنساوية من أطيب أزمانهم وأشهرها،بل ربما كانت عندهم تاريخا يؤرخ منه، ثم أن "الفرنساوية لمارأوا أن شرل العاشر اخرج باشا الجزائر من مملكته أيضا صاروا يهزؤن بشرل العاشر ويصورونه هو وباشا الجزائر فى الطرق ويكتبون فى وقائع النوادر تلميحات غريبة ونكات ظريفة، صوروا الملك فى صورة أعمى يتكفف الناس ويقول فى سؤاله أعطوا بعض شيء للفقير الأعمى يشيرون إلا انه لم يتصور عواقب الأمور.. كانوا يصيحون فى البلدة بعد هذه الفتنة بورقات مطبوعة فيها عشق هذا الملك وفساد فى صغر سنه وفسق

المطران الكبير وهكذا وبأن ابن ابنه ليس هو ابن حقيقى وانما هو ابن مزور والعجيب أنهم كانوا يصيحون بهذه الأوراق ليبيعوها فى ساحة بيت الملك الجديد"(٢). بعد نصف قرن تقريبا، ومع تواصل عمليات النقد الاستشراقي لمعايير حياة المجتمع المصرى، مامس احيانا الأصول والتقاليد الاسلامية، انبرى تلامذة الأفغانى فى الدفاع، وظهرت كتابات الشيخ محمد عبده في الرد على رينان وهانوتو، وقاسم أمين في الرد على الدوق داركور، ويهمنا أن قاسم والذى كتب كتابه بالفرنسية تحدث عن نماذج الطغيان الذى ساد فرنسا قبيل الثورة الفرنسية، ويذكر أن لويس الرابع عشر هو الذى أصدر عام ١٧١٥ أمرا بشنق البافاريين الذين اتهموا بجريمة (العيب فى الذات الملكية) وأنه قد أمر بأن تسحب القرعة على كل فرد واحد من خمسة عشر فردا فقط ينفذ فيه الحكم شنقا ! يتساءل قاسم أمين هل وجد فى مصر امثلة كثيرة لهذا النوع من الطغيان "(٣)

التأثير الفرنسى أتضح من خلال محاكاة النظم القانونية، بدأ الطهطاوى وتلامذته فى تعريب القوانين، ويقرر السنهورى " فى عهد اسماعيل وصل نفوذ القانون الفرنسى إلى قمته عندما انشئت المحاكم المختلطة سنة (١٨٧٦) ثم المحاكم الأهلية سنة (١٨٨٣) ففى ذلك العهد حل القانون الفرنسى فيما عدا الأحوال الشخصية محل الشريعة الاسلامية، وأصدرت الحكومة المصرية التقنيات الحالية : القانون المدنى والقانون التجارى والقانون البحرى وقانون المرافعات، والقانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات وقد أخذ كلها من التقنيات الفرنسية مختصرة مقتضبة" (٤).

برزت مجهودات محمد قدرى باشا فى الترجمة (لاحظ مثلا : تعريب قانون الحدود والجنايات ترجمه من الفرنساوية إلى العربية محمد قدرى بقلم ترجمة بملاحظة حضرة رفاعه بك ناظر القلم، المطبعة السنية ببولاق مصر المعزية ١٢٨٣هـ)، ومن المعروف أنه أصبح ناظرا للحقانية فى نظارة شريف باشا الدستورية (١٨٨١) ووضع فى هذا العهد مشروع النظام القضائى للمحاكم الأهلية الجديدة. برز دور مدرسة الادارة والالسن (١٨٦٨) والتى أصبحت تسمى مدرسة الحقوق (١٨٨٦)، كان أول ناظر لها المسيو فيدال، أحد علماء فرنسا المشترعين وبقي يتولى نظارتها أربعا وعشرين سنة الى عام ١٨٩١ وخلفه نظار عظام من أمثال لامبير (٥).

فى دراسة جادة عن (المؤثرات الأوربية فى القضاء المصرى الحديث) قدمتها الدكتورة لطيفة سالم الى ندوة (مصر وعالم البحر المتوسط على مر العصور- كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٣-١٥ ابريل ١٩٨٥) أوضحت مدى هذا التأثير الفرنسى منذ مجىء بونابرت الى مصر، وبلوغ قمته فترة اسماعيل وتواصله بعد ذلك حتى عام (١٩٤٩) وأبانت هذا التأثيرلدرجة وصلت إلى حد جعلت من معرفة اللغة الفرنسية شرطا أساسيا لتعيين القضاء الاجانب، بل أن الدول عند ترشيح قضاتها كانت تضع من بين الدعاية التى تقدمها عنهم معرفة اللغة الفرنسية والقانون الفرنسى.

اعتمدت التشريعات للمحاكم المختلطة أو الأهلية على القانون الفرنسى وعلى بعض القوانين الايطالية والبلجيكية، اسهم بعض الفرنسيين فى وضع المجموعات القانونية خاصة قانون العقوبات، ظهرت مجهودات (مونرى) وهو محام فرنسى بالاسكندرية " ولكن مما يؤخذ عليها أنها اعتمدت أساسا على القانون الفرنسى لعام ١٨٠٦ وترجع أصوله إلى القانون الرومانى مضافاً اليه الأوامر الصادرة فى اعوام ١٤٥٣، ١٥٧٦، ١٦٦٧، واعتبر

فى فرنسا نفسها قانونا عاتيا وامتلأ بكثير من التعقيدات والغموض واللبس، كما انه يفتقد التنسيق المنطقى ولايتفق مع احتياجات المجتمع المصرى ".[٦]

على الرغم من ان سلطة الاحتلال البريطانى حاولت، بقدر الامكان، نجلزة الادارة المصرية، بمافيها النظام القضائى، وحاولت التقليل من النفوذ الفرنسى تدريجيا ومن خلال سلطة المستشار القضائى ولجنة المراقبة القضائية والاشراف على مدرسة الحقوق الخديوية، لكن كان من الصعب التخلص من هذا التأثير، فعندما بدأ (جودبى) شروحه لقانون العقوبات (١٩٠٤) لم يستطيع أن يستبعد التعليقات والدلالات الفرنسية فى كتابه الذى أصدره، فى تقرير المستشار القضائى عن التغيير والتعديل (١٨٩٩) ذكر : "القانون الأهلى المذكور المؤسس على قانون العقوبات الفرنساوى قد طبق سنة ١٨٨٣ بدون تأن على قانون العقوبات المختلط الذى صار نشره سنة ١٨٧٦ وقانون العقوبات المختلط ليس من السهل فى كل الأحوال معرفة الاختلافات التى تضمنها بالنسبة للقانون الفرنساوى، كما انه لايظهر ان هذه الاختلافات حصلت لاستلزام تطبيقها على مايناسب أمة شرقية من العوائد وغيرها حتى يعمل بها بين تلك الأمة " ويؤكد التقرير انه فى القطر المصرى "ماروعى لواضع قانون العقوبات المصرى عند وضعه من المغايرات للقانون الفرنساوى قد جعل الصعوبة زائدة فى التطبيق على احكام المحاكم الفرنساوية، وقد أكد تلك الصعوبة وزادها شدة عدم وجود تلك الاحكام فى ايدى قضاتنا دواما"[٧] وعندما أصدر جودبى كتابه (تعليقات على قانون العقوبات المصرى)، تعرض بالشرح للعلاقة بين مواد القانون الفرنسى التى جرمت التطاول والعيب على سلطة وذات الحاكم وبين موادها فى القانون المصرى، وأكد مثلا بانه كلمة يطعن أو يتطاول (ottaque) لها دلالة واسعة، وانها اذا كانت قد استخدمت فى قانون ١٧ مايو ١٨١٩ الفرنسى فانه قانون ١٨٨١ لايعاقب على هذا التطاول، وعندما يتعرض لمادة (العيب) يعلق عليها بقوله : [٨]

156. Every indignity offered to the person of the sovereign by any of the like methods, shall be punished by imprisonment not exceeding eighteen months or by not exceeding L.E100.

157. Every indignity offered by any of the like methods to the person of a sovereign of a state other than Egypt, or to that of the head of a Government other than the Egyptian Government, shall be punished by the like penalties.

158. Every indignity offered by any of the like methods to any member of the khedivial family shall be punished by imprisonment not exceeding six months or by fine not exceeding L.E.30.

1. these articles follow F.L.P., Articles 26, 36. the French word used in describing the prohibited insults is offense. This is a term of art in French law. It has been for a long time the term used to describe insults against the head of the state. The draftsman of the Law of 1881 substituted the word outrage for offense, but the Senate replaced offense. l'offemse' it was said, est le terme consacre; par cela seul qu'il est exceptionnel, it convient nieux a la situation exceptiommel du Chef de L'Etat. "The objection to it was the wide interpretation arrived at under previous laws. * Under the present system in France it is not

apparently intended to cover any other reflections upon the person of the sovereign than would be covered by such word as outrage.

2- Although many defamatory allegations are insulting, the range of insult or indignity is far wider than that of defamation. An insult may merely exhibit the contempt of the person who offers it, without involving any allegation, Thus, a person who publicly tears up and stamps upon a portrait of the king of Utopia offers a public indignity under Article 157, but makes no allegation.

* Le poitt., op. cit., ss 635-636. For an example of the wide inter-pretation of an offense in France see Garr., I.V, s 1500.

The French word outrage in p.c., Article 117, is also translated "indignity." The Arabic text of Article156 uses عــاب and that of Article 117 أهان. Insult (injure) in Article 265 is يسب But in Article 159 insult (outrage)is أهان. It is a pity that one word was not adopted in each text and kept to.

فى هذه الفقرات يشرح جودبى طبيعة المادة (١٥٦) من قانون (١٩٠٤) :

- كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ثمانية عشر شهراً أو بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى.

وذلك بالرجوع إلى مواد القانون الفرنسى، ويرى أن قانون عام ١٨٨١ قد وضع كلمة اهانة Outrage بديلا لكلمة عيب، Offense، وأوضح أن العيب هو المصطلح المتفق عليه

لذلك فقط فهو استثنائى وينطبق بصورة واضحة على الموقع الاستثنائى لرئيس الدولة، وان هناك مساحات لدلالة كلمات القذف السب، العيب، الاهانة والتى تصيب الفرد بالأذى والتحقير وان دلالة هذه الكلمات تتباين بين أصولها اللغوية الفرنسية والعربية.

لاحظ كاتب هذه السطور ان مواد قانون العقوبات (١٩٠٤) قد ترجمت إلى الفرنسية (Code Penal Des Tribunaux Indig enes) واستخدم اللفظ الفرنسى (Offense) لكلمة عيب، وفى الترجمة الانجليزية لهذا القانون استخدم لفظ (Indignity) بما يتضمنه من حط من كرامة الشخص المهان(٩).

يتضح التأثير الفرنسى بصورة أكثر دلالة من خلال بعثات دراسة الحقوق والتى ارسلت الى فرنسا بصفة خاصة، بل أن دارس تاريخ مصر آنذاك، يلحظ أن اتجاه الحركة الوطنية وخاصة مدرسة الحزب الوطنى (مصطفى كامل ومحمد فريد) اعتمدت على التأييد الفرنسى أليس مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية على حد قول الرافعى - هو القائل:(١٠)

أفرنسا يامن رفعت البلايا	*عن شعوب تهزها ذكراك*
انصرى مصر أن مصر بسوء	*وأحفظى النيل من مهاوى الهلاك*
وأنشرى فى الورى الحقائق	*حتى تجتلى الخير أمة تهواك*

ألم يكن أحمد حلمى أفندى صاحب جريدة (القطر المصرى). والذى يعتبره البعض أول متهم بالعيب فى ذات ولى الأمر – هو الذى كتب "أردنا نقل المبادىء "الراديكالية" الصرفة إلى الصحافة المصرية من نقد الأعمال بالحرية الكاملة التى تراعى خواطر العظماء ولا تتهيب الكبراء"(١١)

أشير إلى أهمية تواجد بعض الاجانب، خاصة الفرنسيين – المتعاطفين مع الحركة الوطنية التحررية منذ أيام عرابى، يتحدث محمد عبده فى مذكراته عن الذين تطوعوا من الأوربيين، حيث يذكر "أما الفرنسيون فجاء من بعض المفلسين منهم عدد لايلتفت اليه" (١٢)، بل وجدت بعض الصحف والمجلات التى أصدرها أجانب فى مصر (الصحافة الفرنسية خاصة)، بعضها تمت مصادرته داخل مصر والبعض منع من دخول مصر بتهمة العيب فى ذات ولى الأمر، فى اطار هذه الدراسة لابد من التنويه الى قضية المسيو البسان ديروجا ALBAN DEROJA الفرنسى الجنسية ورئيس تحرير (البلاغ المصرى) La Depeche Egyptienne كان من الشخصيات الصحفية المرموقة، إذ كان رئيس نقابة الصحفيين الأوربيين فى مصر، نشر مقالا فى القسم الفرنسى (البلاغ المصرى، العدد ١١٤، ٣٠ نوفمبر ١٩١٠) فيه نقد للخديوى عباس حلمى الثانى، أدعت فيه السلطة أنه يحمل تعريضا بالخديو وطعنا وعيبا فى ذاته، اتهمه فى حياته الخاصة وانصرافه عن مشاكل مصر وأمانيها واكد "ان بلاده لم تعد مصر، بل أوروبا وآسيا، فى سويسرا والنمسا وعلى ضفاف البسفور" وذكر أنه كان يحلم بان يظل مخلصا لبلاده لكن شبابه وثروته أخطآ به السبيل فحاد القصد عن، كانت (البلاغ المصرى) تعتبر لسان آخر للحزب الوطنى، حصل المسيو جاك دار جيلا Jaques D.Argila الأسبانى على رخصة اصدارها، فى يوليو ١٩١٠ صدرت هذه الصحيفة وبها ملحق عربى باسم (البلاغ المصرى) وكانت الجريدة "بشقيها الفرنسى والعربى أعنف صحف الحزب الوطنى فى هجومها على الاحتلال والحاكم "(١٣)

جرت مباحثات بين المعتمد البريطانى – فى ظل سياسة الوفاق. وبين كل من القنصليتين الفرنسية والاسبانية التابع لهما صاحب الجريدة ورئيس التحرير وصدر بعدها أمر من كل منهما بمغادرة مصر فورا، ونظرا لاهمية قرار ابعاد (ديروجا) ننشره كماهو.(١٤)

الجمهورية الفرنسية

باسم الشعب الفرنسى

نحن قنصل فرنسا فى مصر

بناء على المادة ٨٢ من الأمر الصادر فى يونيه ١٧٧٨

وبناء على نشر "البان ديروجا" الفرنسى فى ٣٠ نوفمبر ١٩١٠مقالا فى جريدة (لاديبيش اجبسيين) التى يديرها

وحيث أن هذا المقال موجه الى شخص ولى الامر فى البلاد التى يعيش فيها ديروجا ضيفا. وحيث أن طبيعة هذا المقال أن يقلل من ميل الرعية لولى أمرها واحترامها له.

وحيث أن ذلك مخل بالأمن العام وبالصلات الودية بين فرنسا ومصر. لهذه الاسباب نأمر بإبعاد "ديروجا" من البلاد المصرية وتدعوه ان يتخذ الطرق التى يراها لحفظ وندعوه مصالحه المادية فى هذه البلاد.

أدان الحزب الوطنى قرار ابعاد ديروجا وزميله وقبل مغادرتهما أرض مصر أقيمت لهما احتفالية كبيرة. معظم الصحف احتجت على هذا القرار، وقد نشرت صحيفة الأهـرام نص احتجاج الصحفيين على نفى ديروجا والذى نفى أن يكون قرار النفى صادر من الحكام الوطنيين بل من الاحتلال. كذلك نشرت، هذه الصحيفة (نفى صحفى اسبانى كان مديرا للبلاغ المصرى)[١٥] لم تكن (البلاغ المصرى) والتى صدرت اساسا بالفرنسـية هـى الأولـى أو الاخيرة فى قائمة المصادرة ومطاردة محرريها، بل بدأت هذه العملية منذ عهد سعيد باشـا واسماعيل، وتواصلت بعد ذلك للصحف التى تصدر بلغة أجنبية داخل مصر أو خارجها تلـك التى تتعرض لذات ولى الأمر والتى اعتبرت مصونة لاتمس طبقا لنصوص دستور ١٩٢٣، طرد ونفى بيرم التونسى لأنه كان متمتعا بالحماية الفرنسية، ووضع فى قانون المطبوعات (الصادر عام ١٨٨١) مادة (١٧) تمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة فـى خارج القطر المصرى، حيث كانت تصادر ويعاقب من يتداولها وحتى الاجـانب المتمتعيـن بالامتيازات غير الخاضعيين للتشريع المصرى الجنائى الا فيما يتعلق بالمخالفات، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة، منعت عشرات الصحف والمجلات - حتى تلك التى تصدر باللغة العربية (صحفه أبو نظارة - العروة الوثقى) وطـــرد بعـض الصحفيين (قضية البلاغ المصرى عام ١٩١٠).

فى العدد (٧٠) من الوقائع المصرية المؤرخ فى ٣١ يوليه سـنة ١٩٢٢ وبنـاء على المادة (١٧) من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وعلى قـرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ منع دخول جريدة (لاسويس) التـى تصدر بسويسرا وتداولها وبيعها بالقطر المصرى لأنها "نشرت أمورا ماسة بكرامـة ولـى الأمر "[١٦] عشرات الصحف والمجلات منعت قبل ذلك وبعد ذلك بعضها لم تصل إلى مصـر أولم تعلم بها الحكومة، أو علمت وتغاضت عن ذلك، عابت فى الذات المصونة، على سـبيل المثال، فى مجلس نواب حكومة الوفد الأخيرة، أجاب وكيل الداخلية البرلمانى على سـؤال موجه من حسين أبو الفتح عن عدد الصحف والمجلات الأجنبية التى صادرتـها الحكومـة ومنعت دخولها القطر المصرى ابتداء من مايو ١٩٥٠ حتى مايو ١٩٥١ لتعرضها للـذات الملكية الكريمة ! فنذكر من ضمن هذه المجلات والصحف :[١٧]

اسم المجلة	جهة صدورها	تاريخ قرار المنع	الأسباب
* لايف	امريكية	١٠ مايو ١٩٥٠	التعرض للذات الملكية
* سنداى بوست	امريكية	١٧ مايو ١٩٥٠	" " "
* ساندى سوار	فرنسية	١٨ يونية ١٩٥٠	" " "
* بكتشر بوست	انجليزية	١٨ يوليو ١٩٥٠	" " "
* درسترن	المانية	٢٥ يونية ١٩٥٠	" " "
* الدبور	لبنانية	١٠ سبتمبر ١٩٥٠	" " "

التأثير الغربى (الفرنسى) فى القوانين والتشريعات كان واضحا، خاصة فى قانون العقوبـات (١٨٨٣) والقوانين التالية له والتى تضمنت مايجرم العيب فـى ذات ولـى الأمـر ومـن المضحك المبكى فى الحالة المصرية، أنه بينما تطورت وتعدلت القوانين الفرنسية فى بلادها

ظلت مصر تستقى موادها من قوانين الحكم البونابارتي، يقرر محمد كامل مرسى "١٣ نوفمبر ١٨٨١ صدر قانون العقوبات الأهلى أخذت احكامه من قانون العقوبات المختلط الذى استمد احكامه من قانون العقوبات الفرنسى الصادر عام ١٨١٠ عقب فوضى الثورة واضطراب الأحوال"(١٨) صدر قانون نابليون (١٨١٠) فى عصر يراد فيه توطيد سلطان الدولة على الأفراد. صدر هذا القانون مبنيا على المصلحة الاجتماعية مسرفا فى معنى الردع، اذا استعاد بعض العقوبات القاسية الملغاة، هذا القانون لم يهتم بحقائق الحياة ولا بشخصية المجرم وظروفه وميوله واخلاقه وعواطفه، بل جعل مقياس العقوبة جسامة الجريمة فى طبيعتها ونتائجها دون وزن لحالة المجرم، أى أن هذا القانون كان شديد الوطاة، ومع كثرة الثورات والانقلابات فى السلطة السياسية التى مرت بها فرنسا القرن التاسع عشر (خاصة ثورة ١٨٣٠، ١٨٧٠) بدأت فرنسا تستكمل تشريعها وشهدت مراحل تطور هذا التشريع بعد حروب أهلية وصراع اجتماعي سياسى، ثم استقرت الأمور فيها - نوعا ما على توازنات وضوابط اجتماعية - سياسية محددة، أدخل على قانون عقوبات (١٨١٠) تعديلات كثيرة خاصة فى سنوات (١٨٢٤، ١٨٣٢، ١٨٦٣، ١٨٨١) وبدأت النظرة إلى الجريمة السياسية تتغير منذ ثورة (١٨٣٠) والتى ترتب عليها خلع الملك شارل العاشر واحلال لويس فيليب على العرش مكانه حتى الانقلاب الجمهوري عام ١٨٤٨، كانت الحكومات الملكية تدمج شخصية الملك فى الدولة ذاتها، وكان العقاب صارماً غير انه حدثت اصلاحات عقابية بعد ذلك، الغيت عقوبة الاعدام فى الجرائم السياسية عام (١٨٤٨) ورجعت الجنح السياسية وجنح الصحافة بعد ذلك الى اختصاص محاكم الجنح، قانون عام (١٨٨١) بشأن الصحافة قرر الغاء قانونى ١٨١٩، ١٨٧٥ وأظهر تسامحاً وتعاطفا نحو جرائم الصحافة تمثل جليا فى العقوبات المخففة التى أتى بها، اعترافا بحق المواطنين فى النقد الحر سواء كان موجها ضد السلطة القائمة أو ضد تصرفاتها أوحتى ممثليها بدأت النظرة تختلف عما كان سابقا فى النظر إلى المجرم السياسى، يقول لامبروزو:

" يندفع المجرم السياسى تحت بواعث وأهداف مثالية مجردة عن الأهواء الذاتية، فهو يتوق شوقاً إلى تطوير و تحسين أوضاع مجتمعه هو خصم يقف بالمرصاد للنظام القائم، يتجاوز حدود استعمال حقه فى المعارضة، وقد يتعجل تقدم مجتمعه ولذلك فهو يستعين بوسائل غير مشروعة تتصف بالعنف فى بعض الأحيان."

فى ٢٩ يوليه ١٨٨١ صدر قانون المطبوعات الفرنسى، بينما صدر القانون المصرى فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١، وبمعنى آخر " قانوننا تال له ومتأخر عنه بنحو أربعة شهور ومقتبس من بعض القواعد الواردة به، الا ان بينهما خلاف من ناحية الروح التى سيرت كلامنهما، فبينما نرى أساس القانون الفرنسى حرية الصحافة، كما يؤخذ من عنوانه، وتبدأ المادة الأولى منه بنصها على حرية الصحافة والكاتب اذا بالقانون المصرى يقيد المطبوعات بقيود عدة "(٣٠)

كانت مصر تحيا أعقاب هزيمة ثورتها الوطنية عام (١٨٨١-١٨٨٢)، حيث استعاد العرش سطوته فى ظل الاحتلال البريطانى، وكانت الحركة الوطنية فى مهدها تحاول رغم كل المعوقات ان تنقل مصر ولو تدريجيا من اطار الشرعية التقليدية ذات الأصول الأسرية العائلية إلى مرحلة أكثر رقى، مرحلة الشرعية القانونية الدستورية، ذلك فى ظل نظامها الاستبدادى المطلق، كان لابد أن تشتد العقوبة فى الجرائم السياسية واعتبار مرتكبها بانه عدو للعرش والأمة بخلاف الجرائم غير السياسية، هكذا نظر شراح قانون

العقوبات آنذاك [٣١]، وظل الحال كما هو عليه "فى التشريع المصرى ليس هناك تفريق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية فى العقوبات والاجراءات واحدة، غير أن بعض النصوص تشعرك بشىء من ذلك منها نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدل بقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ التى تجعل الجنح الواقعه بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر من اختصاص محاكم الجنايات "[٣٢] واذا كان الوعى القانونى المصرى قد بدأ يتنبه الى أهمية التفرقة بين الجرائم العادية والجرائم السياسية فى الثلاثينيات خاصة، لكن تظل جريمة (العيب فى الذات المصونة) لها وضعية خاصة من بين هذه الجرائم السياسية تستحق التشديد عليها فى العقاب. أريد أن أركز على أن الشارع المصرى قد استمد احكام العيب خاصة فى جرائم الصحافة من القوانين الفرنسية السابقة على قانون الصحافة الاخير الصادر عام ١٨٨١ "الشارع الفرنسى حذفها من قانونه الاخير لأنها جرائم غامضة وغير محددة مما يؤدى الى التعسف فى التطبيق، لهذا لانجد اليوم فى القانون الفرنسى أثرا لجريمة الطعن فى حقوق ولى الامر أونظام وراثة العرش، ولكن هذه الجرائم واشباهها لاتزال باقية فى القانون المصرى"[٣٣].

لاحظ شراح قانون العقوبات، بل كذلك بعض القضاة (أنظر مثلا : المحاماة، العدد ١٠، السنة ١٩، ص١٤٣١-١٤٣٦) أن قانونى العقوبات المصرى والفرنسى لم يضعا تعريفا للفظة (العيب) ومن هنا تأكدت قيمة الرجوع الى آراء شراح القانون الفرنسى الذى هو المأخذ للقانون المصرى والى أحكام المحاكم كان الشراح يعودون مثلا الى آراء بواتفان فى الصحافة وإلى آراء باربييه ود اللوز فى قانون العقوبات وإلى المعاجم والموسوعات (موسوعات العلامة كاربتيه مثلا)، بل كان اللجوء إلى التشريعات واحكام المحاكم الفرنسية سبيلا للخروج من المأزق. العلامة الفقيه أحمد أمين صاحب (شرح قانون العقوبات الأهلى - مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٢٤) كتب عن جريمة العيب فى حق الذات الملكية يعلق على المادة (١٥٦ع) المعدلة بقانون نمرة ٣٢ سنة ١٩٢٢ بقوله (ص١١٠-١١١):

وقد جاءت هذه المادة بلفظ جديد وهو العيب، ويقابلة فى الفرنسية (offense) وهو اوسع معنى من القذف والسب والاهانة، ويشمل كل عبارة تحط من قدر من رمى بالعيب أو مكانته أو تقلل احترامه فى نظر الجمهور، ولو لم تتضمن إسناد وقائع او أمور معينة. وليس قاصرا على العيب فى الملك أو غيره من الوجهة العامة بل يتناول أيضا العيب فيه من وجهة أعماله وحياته الخاصة. وهذا هو المعنى الذى كان يفسربه هذا اللفظ فى القوانين الفرنسية القديمة. ولايزال هذا اللفظ مستعملا فى قانون الصحافة الفرنسى المعمول به الآن فى المادة ٢٦ الخاصة بالعيب فى رئيس الجمهورية، ولكن المتفق عليه أن العيب والإهانة لفظان مترادفان فى حكم القانون، وإن كان اللفظ الأول قاصرا على الإهانة التى تلحق برئيس الجمهورية فقط. وعلى هذا يمكن القول بأن لفظ العيب المستعمل فى المواد ١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ من قانون العقوبات المصرى ليس له معنى غير معنى لفظ الإهانة المستعمل فى المادتين ١٥٩ و١٦٠ع وهو على عمومه يجب ان يشمل القذف والسب وكل مايمس كرامة من يرمى به.

فى العشرينيات كذلك أخرج عبد اللطيف محمد (القاضى بالمحاكم الأهلية) سفر ضخم اسماه (التشريع السياسى فى مصر) قارن فيه بين القوانين المصرية والفرنسية وأشادت الصحف به خاصة الأهرام التى ألمحت "كانت المكاتب القانونية المصرية الى عهد قريب خالية من سفر قيم فى باب التشريع السياسى، ذلك التشريع الذى له فى فرنسا فقهاء

مشهورون وموسوعات شارحة... وقد تأثرت مصر بهذه التطورات العالمية وحدثت حوادث وحوكم فيها بعض الساسة بأسباب العبارة عنها كثير من الصحفيين ولم تسد ثغرة القوانين المصرية فى باب الجرائم السياسية كما أصبحت عليه القوانين الفرنسوية والسويسرية مثلا، ولذلك عانى رجال القضاء والمحاماة شيئا كثيرا فى الفصل والدفاع"

تعرض فيه لتاريخ التشريع عن الصحافة والمطبوعات فى فرنسا خاصة وفى بلدان أوروبية أخرى (انجلترا مثلا) وقارن بين حالته فى مصر، وتعرض لجرائم العيب فى حق الذات الملكية وقارن بين مادة القانون المصرى والتعديل الذى أدخل عليها وبين مادة القانون الفرنسي والتعديل الذى أدخل عليها، وهو فى كتابه يقرر:

ونجد علة أختيار لفظة (العيب) التى اختارها أيضا المشرع الفرنسى فى المادة ٢٦ من قانون الصحافة التى تحمى شخص رئيس الجمهورية فيما أورده (بلليتان- M.pelletan) فى تقريره عند بحث هذه المادة أمام مجلس الشيوخ من أنها التعبير الاصطلاحى ولما لها من مفهوم خاص رؤى أنها للمركز الممتاز لرئيس الحكومة أليق استعمالا وأنسب تعبيرا وترتب على ذلك استبدالها بلفظة (اهانة -outrage) التى كان صادق عليها مجلس النواب.

وكلمة (عاب) لفظه واسعة المدلولا تشمل القذف والسب والأهانة كما تشمل مايقل عنها مما قد يمس شخص من وجهت إليه ويصغر من شانه أو يمس الأحترام الواجب له واذا رجعنا الى تقدير المحاكم الفرنسية لذلك نجد أنها قضت بتوافر ذلك وان لم يكن هنا لك قذف أو سب بمعنى الكلمة (نقض ٤ مارس سنة ١٨٣١) فأى عبارة تقال على سبيل التهكم أو بقصد التعريض تعتبرها المحاكم الفرنسية داخلة فى هذه المادة وتخرج من ذلك النقد المبنى على الحقوق السياسية المعترف بها والذى يكون مبناه الأخلاص وبعبارة أخرى اللوم أو القاء المسؤلية عن أعمال الحكومة حيث أنه لايوجد الآن فى القانون الفرنسى نص خاص يحظر ذلك كالمادة ١٥٦ مكرره التى أدخلت على قانون العقوبات المصرى بقانون ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ولكن اذا تعدى ذلك إلى درجة الخروج فى التعبير عن الحد اللائق بعبارات مهينة وألفاظ جارحة فانه يدخل تحت طائلة العقاب.

ويجب أن يكون التعدى متعلق بصفته الشخصية وقد قام نزاع بين الشراح بخصوص ذلك فى القانون الفرنسى وما اذا كان يدخل التعدى الموجه الى سلطته ونفوذه ويرجح (باربييه) اقتصار ذلك على مايوجه الى شخص رئيس الحكومة مستشهدا بالروح التى سار عليها المشرع فى قانون سنة ١٨٨١ وحذفه كل مايتعلق بحماية الجمهورية ونظامها مما يعبر عنه بجرائم الفكر ولكن هذا الخلاف لامحل له فى القانون المصرى الذى نص على الطعن فى حقوق الملك وسلطته بالمادة (١٥٠ عقوبات). رجع الكاتب إلى أصول (العيب) فى القانون الفرنسى والذى كان يعتبر فى التشريع القديم جناية ضد سلامة الدولة كـLese Majest معاقبا عليها بأشد العقاب (قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ عاقب كل من عاب فى حق الملك بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ٥٠٠ف - ١٠٠٠ف مع امكان حرمانه من بعض أوجميع حقوقه السياسية الواردة بالمادة (٤٢ من قانون العقوبات) وكانت هذه المادة تبين طرق العلانية على سبيل الحصر. ويتحدث الكاتب عن التطورات لهذه المادة بعد سقوط الملكية وتعديلها طبقا لقانون الصحافة الصادر عام ١٨٨١ (المادة -٢٦ كل من عاب فى رئيس الجمهورية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من ١٠٠ف - ٣٠٠٠ف أو بأحدى هاتين العقوبتين). وفى كتابه القيم الذى وضعه

فى آواخر الاربعينيات (حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشر - مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧) حدد الدكتور رياض شمس أركان جريمة العيب فى حق الذات الملكية، وأبان أن المأخذ التشريعى للمادة (١٧٩) من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٧، مأخوذ أساسا من قانون العقوبات الفرنسى وعرف العيب فى القانون الفرنسى بالرجوع الى نص المادة ٢٦ من قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليه ١٨٨١ والتى اعتبرها مرجعه فى تفسير معنى العيب فى القانون المصرى، غير انه رأى أن "بعض المحاكم المصرية فسرت العيب فى ضوء القانون الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٤٩ واستندت إلى احكام فرنسية سابقة على قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٨١ " (٣٦) واستشهد ببعض احكام هذه المحاكم مثل (حكم محكمة جنايات مصر، ٢٥مارس ١٩٣٩) " المحاماة، س١٩ن ٥٣٤،ص ١٤٢٣) حيث جاء هذا الحكم معتمدا على رؤية حكم لمحكمة السين فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٧ "بأن شخص رئيس الجمهورية محمى من كل عيب بمعنى انه ليس فقط محميا من الاهانة أو القذف أو السب، وانما من كل طعن سيىء مبناه الهوى خارج عن حد القانون والنقد المباح وحرية المناقشة ومن شأنه ان يؤدى الى عدم احترام شخص رئيس الجمهورية أو نواياه.. (لبوتفان ج٢ ص١١١ - ١١٧ وص٢٢١- باربييه ع ص٣٣٨ و ٣٣٩ و٣٤٠- <اللوز ص ١٦٨ن ٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦. وعلى هذا الاساس يجب أن تفسر لفظة العيب فى القانون المصرى بالمعنى الواسع الذى فسرت به فى القانون الفرنسى..".

حيثيات احكام المحاكم الأهلية، فى قضايا العيب فى حق الذات الملكية ملغمة بالاستناد إلى آراء علماء القانون واحكام المحاكم الفرنسية بما لايمكن حصرها ولكن لكى نؤكد على ذلك نذكر أن محكمة جنايات مصر برياسة صاحب العزة محمد صادق بك وكيل المحكمة فى أحدى قضايا العيب (القضية رقم ٦٤٨٢ السيدة رقم٢٨٠ سنة١٩٥١ صحافة كلى) كانت تستشهد باحكام القضاء والشراح فى فرنسا لدلالة كلمة العيب ونشير الى اعتمادها على مؤلف الدكتور جوستاف لويداتنان فى جرائم الصحافة. وجد الدارس من خلال قراءة لاحكام المحاكم فى قضايا العيب خاصة مدى تضارب الاحكام وتباينها، يحيط ببعضها الغموض احيانا واللبس يعتورها خاصة لمن يستقصى بحثا تاريخيا يريد إن يتبين الغرض الصحيح من نص الشارع، لكنه يرى تكاثر التآويل والاجتهادات حيث تختلف فيما بينها وتؤثر على اصدار الاحكام بالادانة أحيانا أو حتى بالبراءة، مرجع ذلك - من احدى نواحيه - ان المبادىء الراجعة الى احكام القانون الفرنسى واحكام القضاء الفرنسى كانت تتناقض احيانا مع روح التشريع المصرى، ومن هنا تكمن أهمية مراعاة فكرة الخصوصية فى التشريع والقضاء بما يلائم أحوال البلاد والعباد، وهذا ماتنبه إليه بعض الدراسين آنذاك (٣٨) ان كلمة (العيب) تتضمن معانى مختلفة، حتى فى أصولها الأوروبية (٣٩)، فما بالك فى لغة الضاد حيث ترتبط بمعان واسعة للغاية.

أشير أخيرا. ان الحديث عن التأثير الفرنسى لايقلل من التأثير الغربى عامة خاصة الانجليزى والبلجيكى، عندما اثيرت قضايا العيب فى الذات الملكية فى عهد فاروق بدأت الصحف تتحدث عن الدستور الانجليزى ومركز التاج فيه او تتعرض للمقارنة بين النظامين الملكى البريطانى والمصرى، برزت كتابات اساتذة القانون خاصة (الدكتور السيد صبرى والدكتور زهير جرانة) لكن يظل التأثير الفرنسى هو المسيطر فى بداية العيب وفى نهايته أليس اتجاه الخروج إلى المنفى أو الطرد كان إلى فرنسا - فى الغالب - لبعض هؤلاء الذين اتهموا بالعيب فى ذات ولى الأمر منذ ايام صنوع والافغانى ومحمد عبده وصولا إلى بيرم التونسى أليست هناك أدنى دلالة تاريخية على ذلك ؟!!

حواشى

[الفصل الثانى]

(١) أنظر كتاب ليفين،ز.ا. : الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث (فى لبنان وسوريا ومصر) والذى ترجمه عن الروسية بشير السباعى، الطبعة الأولى، دار ابن خلدون،بيروت ١٩٧٨،ص٤١، ص٥٦-٥٧،ص٩٦.

(٢) راجع بصفة خاصة المقالة الخامسة : فى ذكر ماوقع من الفتنة فى فرانسا، ذكر مقدمة يتوقف عليها ادراك علة خروج الفرنساوية عن طاعة ملكهم، ويتحدث فى فصول المقالة (الفصل السادس) عن فيما كان بعد الفتنة وفى سخرية الفرنساوية على شرل العاشر (الطهطاوى : رفاعة بك بدوى رافع : كتاب تخليص الابريز إلى تلخيص باريز أو الديوان النفيس بايوان باريس، دار التقدم بمصر، ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م،ص٢١٧).

(٣) قاسم أمين : المصريون، ترجمة قاسم أمين (الحفيد)، تقديم الدكتور رؤوف عباس كتاب الهلال / العدد ٥٣٧، سبتمبر ١٩٩٥، ص٦٥.

(٤) السنهورى : عبد الرزاق (د) : أصول القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٢،ص١٠٦.

(٥) حول هذا الدور لمدرسة الحقوق أنظر ما كتبه عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل الجزء الاول، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص١٠٢، والجزء الثانى الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص٢٣٩-٢٤٠،ص٢٨٣ وقد صدرت مؤخرا دراسة هامة عن دور المحامين ومدرسة الحقوق.

Reid, Donald M., : Lawyers and Politics in the Arab world , 1880-1960 Minneopolis, Bibliotheca Islamica , chicago, 1981

وتعتبر امتدادا لدراسة أخرى قدمها :

Farahat J.ziadeh: Lawyers , the Rule of law and Liberalism in Modern Egypt. Stanford, Califorina ,1968.

(٦) أنظر دراسة لطيفة سالم (د): (المؤثرات الأوربية فى القضاء المصرى الحديث) والتى اعتمدت فى هذه الفقرة على كتابات (عبد الحميد أبو هيف (د) : المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائى فى مصر وجميل خانكى : الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر، وكتاب:

Bemmelen: L,Egypte et L,Europe, paris, 1882.

(٧) فوزى بك جورجى المطيعى : شرح قانون العقوبات الجديد، ص٤-٥

(8) Goadby.F,M.,: Commentary on Egyptian Criminal Law, Part I, Cairo, Govern ment Press, 1914, P.P. 502-503.

(9) The Penal Code of the Egyptian Native Tribunals, Cairo National Printing Department (1906) P.46.

(١٠) عبد الرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة بمصر، الناشر مكتبة النهضة المصرية "القاهرة ١٩٥٠، ص ٥٠ (نداؤه إلى مجلس نواب فرنسا، يونية ١٨٩٥) وعن علاقة الحركة الوطنية (الحزب الوطنى) بفرنسا راجع دراسة الدكتور محمد أنيس (صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل) دار الجيل للطباعة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٢، ص١٥-١٦.

- رغم علاقات مصطفى كامل الطيبة بفرنسا الا أنه كان يدرك تماما أن "الفرنساويون مهما تظاهروا لنا بالولاء هم كالانكليز يعملون لمنفعتهم، وهم اذا تقربنا منهم وتحببنا إليهم فإنما هى سياسة منا قضت بها الايام نستعملها لاستخدامهم ولتغيير عداوتهم بالحب والولاء وان يكن وقتيا (أنظر محمد أنيس (د) المرجع السابق، ص٦٩) فى أوائل الثلاثينيات كتب السنهورى "أن فرنسا لن تقف حجر عثرة فى طريق الاصلاح القضائى فى

مصر، وهى تعلم أن الثقافة الفرنسية كانت النور الذى انبعث إلى مصر، فأضاء جوانبها فشب ... الجيل من المصريين على حب فرنسا والتعلق بها " (راجع : عبد الرازق السنهورى (د) : مقدمة كتاب (الامتيازات الأجنبية) لمحمد عبد البارى، لجنة التأليف والترجمة والنشر مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٣٠، ص١٠١).

(١١) أحمد حلمى (المحرر بجريدة العلم) : السجون المصرية فى عهد الاحتلال البريطانى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بمصر، ١٩١١، ص٥٤).

(١٢) محمد عبده (الشيخ الامام) : مذكرات، كتاب الهلال ابريل ١٩٦١، ص ١٩٨-١٩٩.

(١٣) خليل صابات (د) وآخرون : حرية الصحافة فى مصر، ص٢٢٦-٢٢٨.

(١٤) تفاصيل قضية ديروجا أنظر :

جريدة (مصر الفتاة، ٨ديسمبر ١٩١٠).

وأنظر بصفة خاصة (ص٥٤) من ملاحق رسالة دكتوراه ابراهيم الدسوقى عبد الله المسلمى (صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٠-١٩٥٣) الجزء الثانى، كلية الاعلام، قسم الصحافة جامعة القاهرة ١٩٨٥، وفى الجزء الأول من هذه الرسالة (ص ١٤٢) هجوم ديروجا على الخديو، وأنظر كذلك كتاب يواقيم رزق مرقص (د) : صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧-١٩١٢ دراسة تاريخية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص١٤٣.

(١٥) أنظر :الأهرام ٨ ديسمبر ١٩١٠، ١٦ ديسمبر ١٩١٠.

(١٦) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى، الجزء الثانى، ص٧١٥.

(١٧) الشعب الجديد، العدد ٢٢،١٠ يونية ١٩٥١،ص٨.

(١٨)شرح قانون العقوبات المصرى الجديد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة عبد الله وهبة ١٩٤٣، ص٢٤. كذلك ردت مصادره (قانون ١٨٨٣) إلى مبادىء القانون العثمانى (١٨٥٨) وإلى مبادىء الشريعة الاسلامية وإن كان التأثير ضئيلا، راجع : على بدوى : الاحكام العامة فى القانون الجنائى، مطبعة نورى، القاهرة (١٣٥٧-١٩٣٨) ص١٦. وهو يؤكد أن القانون الأهلى عمد إلى بعض التغيير عند اقتباسه من القانون الفرنسى وذلك اما بالتحوير فى منهاجه وفى صيغة نصوصه وباهمال بعض مواده كالجرائم الخاصة باستعمال الحقوق المدنية وبالانتخابات وجرائم الائتمار أو الاعتداء على الملك أو أفراد أسرته وعلى الحكومة ونظام توارث العرش ـ راجع نفس المرجع (ص١٥).

(19) L,ambroso : les bienfaits du Crime, Nouvelle Revue I,J Juillet ,1895, P.87.

أريد أن أشير إلى أن العيب فى ذات الحاكم قد اختفت من القانون الفرنسى لعام ١٨٨١ بما تتضمنه من شحنة لها دلالاتها السياسية، لكن حل محلها (الاهانة) وقد شدد القانون الفرنسى على إهانة رئيس الدولة وعلى كل إساءة توجه اليه ولو بالاشارة، ولازالت العقوبات منصوص عليها حتى الآن.

(٣٠) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى، الجزء الثانى، ص ٦٣٦-٦٣٧ يلاحظ أن قانون المطبوعات المصرى الذى صدر عام ١٨٨١ الغى ضمنيا بصدور قانون العقوبات الاهلى عام (١٨٨٣)، وقانون المطبوعات هذا هو الذى بعث من قبره وعمل به فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ مع اشتداد الحركة الوطنية فى مواجهة سياسة الوفاق آنذاك.

(٣١) أنظر مثلا : محمد افندى يسن : كتاب شرح قانون العقوبات، ص٤.

(٣٢) على بدوى : المرجع السابق، ص ٨٧-٨٨.

(٣٣) أحمد أمين : شرح قانون العقوبات الأهلى، ص٨٤.

(٣٤) الأهرام، العدد ٢٧،١٤٦٥٤ ابريل ١٩٢٥.

(٣٥) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى، الجزء الثالث، ص ١٠٢٠-١٠٢١

(٣٦) راجع : رياض شمس "د" : المرجع السابق،ص ٤٢١-٤٢٧.

(٣٧) أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة، ص٢٩٧.

(٣٨) لاحظ ما ذكره مثلاً محمد العشماوي في كتابه (قواعد المرافعات في القانونين الأهلي والمختلط، الجـزء الأول، مطبعة الاعتماد بمصر ١٩٢٨،ص٢٤) اذ يقول: "النظام القضائي الأهلي والمختلط والمرافعات المتبعـة أمامهما ليست وليدة تطور تاريخي كما هو الحال في النظام والتشريع الفرنسي وانما وضعت منقولة عن ذلـك التشريع مع بعض تعديلات لاتغير من جوهرها وروحها وبغير أن يكون للنظم والاجراءات المتبعة من قبل فـي مصر أثر في وضعها.

(٣٩) بالرجوع إلى بعض المعاجم والقواميس الغربية لفهم دلالة كلمة (العيب) لوحظ:

* Offense N.F (Lat. Offensa , de offensare, heurter, blesser) Parole , action qui blesse quelqu'un dans sa dignité : Faire une offense à quelqu' un.

[Grand Larousse encyclopedique, tome septieme Librairie Larousse, paris, 1963, P.915]

* Offense : Something That is offending or displeasing, any woring doing, os a violation of divine or humon law ,a crime , or sin , on act of mounting on attack, assault, the attempt to score.

{the Lexicon Webster Dictionary, vol. I, U.S.A. 1986. P.658.}

الفصل الثالث

تطور القوانين الجنائية الخاصة بجريمة (العيب)

قبل الثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢) كانت القوانين العثمانية. تطبق فى مصر وأهمها قانون ١٨٦٥ وهو متأثر إلى حد كبير بالقوانين الفرنسية، مثل قوانين ١٨١٠، ١٨١٩ خاصة الجرائم التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من المطبوعات، المجلس المخصوص فى عهد سعيد أصدر قانونا فى ٢ يناير ١٨٥٩ (٢٧ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ) نص بنده الثانى : "إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانة وللبوليتيقية والأدب والأخلاق فيجرى ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية.." [١].

المادة (١٥) من قانون ١٨٦٥ العثمانى تنص على "صاحب الغزته الذى يستعمل الفاظا أو عبارات غير لائقة بحق السلطنة السنية **L'offense envers le souverain** يحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات أو يؤخذ منه من خمسة وعشرين ذهبا إلى المائة وخمسين جزاء نقديا" [٢]

فى عصر إسماعيل عرب قانون الحدود والجنايات من الفرنسية إلى العربية، ترجمة محمد قدرى بملاحظة رفاعة بك ناظر قلم الترجمة، فى بنده (٨٦) " جزاء من تجاهر بشتم الملك وسبه على رؤوس الاشهاد الحبس من ستة اشهر إلى خمس سنين وتغريمه غرامة أقلها خمسمائة فرنك واكثرها عشرة آلاف فرنك وقد يحجر على مرتكب هذه الجناية من التصرف فى الحقوق المذكورة فى بند (٤٢) (الحرمان من الحقوق الرشدية والمدنية والعائلية) [٣].

ورغم ان (قانون العقوبات) قد اكتملت صورته قبل الثورة العرابية، فلم نجد فيه ذكر لكلمة (العيب) وكل ما ذكر فى الباب الرابع عشر (فى مخالفة الأوامر المتعلقة بالمطابع والمطبوعات والتدريس العام، بند (١٧٠) "كل من طبع محررات تشتمل على هجو ولى الامر أو الحكومة أو رجالها أو حمل غيره على طبعها أو نشرها أو وزعها على الناس يعاقب بدفع غرامة من عشرة جنيهات مصرية إلى خمسين جنيها مصريا" [٤]، فلم يطبق تطبيقا تاما، وظل العمل قائما بقواعد (قانون الجزاء الهمايونى). المادة (٦٦) تقرر "كل من يفوه جهارا فى الاسواق وفى محل اجتماع الناس والأماكن الواسعة أو يعلق إعلانا أو ينشر ورقة مطبوعة بتحريض الأهالى والسكان على فعل أنواع الجنايات المبينة بهذا الفصل يجازى جزاء مرتكب تلك الجنايات فعلا أنما إذا لم يظهر تأثير قبيح لتلك التحريضات فيجازى بالنفى الأبدى" ويقرر كذلك فى الفصل الثالث عشر "الذى يطبع بالذات أو بالواسطة شيئا مخالفا للآدب العامة مما يتعلق بالهزء والهجو نظما ونثرا أو رسما أو تصويرا بقلة الأدب يؤخذ منه من ذهب إلى ٥ ذهبات مجيدى جزاء نقديا ويحبس من يوم إلى اسبوع" [٥].

عام ١٨٧٣ أقر الباب العالى رسميا بأحقية مصر فى إصدار تشريعات ادارية ومالية فى ظل درجة من التحرر النسبى من القيود التى كانت ترسف فيها الدولة العثمانية نفسها لكن ظل

الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦ يسرى على مصر مؤكدا ومكملا لاحكام الخط الشريف، المسمى بخط كلخانة، ففي مذكرة حسين فخرى باشا ناظر الحقانية لمجلس النظار (٧ ديسمبر ١٨٨٢) "اما القوانين الجارى عليها العمل فى المجالس المحلية، ففى المواد الجنائية جارى اتباع القانون الهمايوني أو لعدم كفاية النصوص المندرجة به فبعض المواد جارى تطبيقه عليها بوجه التنسيب" (٦) ويقرر عبد العزيز فهمى باشا أن مصر لم تكن حين انشاء المحاكم الأهلية قد بلغت فى الفقه القانوني مبلغا ملائما ويؤكد "وربما كان من المفيد ان اذكران الاحكام فى الزمن الماضى كانت فى الأغلب من (وحى الذوق) أو استعارة من احكام المحاكم المختلطة أو بعض الشراح الاجانب" (٧)

فيما وراء (الخط الهمايوني)، فقد كان الخديوى، كما يؤكد غالبية الدارسين – يسن ما يشاء من التشريعات، وكانت احكام السلطة المحلية بصورتها التعسفية لا تتلاءم والجريمة بأى حال من الأحوال " وأنما كانت خاضعة لا لقوانين موضوعية محددة لا تحيد عنها بل للظروف والاحوال ولهوى الباشا من جهة ثم للعرف والتقاليد من جهة أخرى"(٨).

فى عهد الثورة العرابية، وفى زمن الغليان الثورى، صدر أول قانون للمطبوعات فى مصر يعبر عن اكتمال الاداة التشريعية لتنظيم وضبط المطبوعات خاصة الصحافة اصدر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ (الوقائع المصرية، عدد (١٢٦٨)، السنة (٥١) فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١) حيث قيدت حرية الصحافة خاصة تلك التى تشتغل بمواد سياسية أو ادارية أو دينية حيث لا يجوز ايجادها أو نشرها الا بإذن من الحكومة، وقرر تعطيل وقفل أى جرنال بدون انذار من مجلس النظار. وأعطى لناظر الداخلية سلطات منع أو بيع الجرائد أو الرسائل المنشورة خارج القطر المصرى ومعاقبة كل من أدخل أو وزع أو باع مطبوعات بغرامة مالية وسيصبح هذا القانون هو الأساسى فيما يصدر بعد ذلك من قوانين تقييد حرية الصحافة يقول سلامة موسى "قانون المطبوعات جعل انشاء جريدة او مجلة أشق احيانا من فتح حانة، ليس فى هذا غرابة فى منطق الاستعمار لأن الحانة تخدر العقل أما حرية الصحف فتوقظ العقل" (٩)

فى عهد ثورة ١٨٨٢ استقر رأى النظارة – طبقا لهذا القانون – على تعطيل جريدة (الطائف) نهائيا فى ١٧ مايو ١٨٨٢ " والظاهر أن ذلك كان ترضية منها للخديوى لما عرف عن عبد الله نديم من شدة اللهجة فى التعرض بمقامه وعطلت ايضا جريدة (المفيد) لمدة شهر لما كانت تنشره من المقالات والانباء المثيرة للخواطر وانذرت جريدة (القسطاس)" (١٠)

١٣ نوفمبر ١٨٨٣ صدر قانون العقوبات الأهلى، وقد أفرد بابا خاصا للجرائم :"التى تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما والجنح المتعلقة بالتعليم العام أو الدينى" وهو الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى. وقد أخذ بعض نصوصه عن قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ من يولية سنة ١٨٨١، وقد أكدت المادة (١٦٢) :

– كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة أحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من شهر إلى ١٨ شهرا وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش إلى ٢٠٠ قرش.

– والطرق التى حددتها هذه المادة قد تكون الإيماء أو مقالات أو صياح أو تهديد فى محل أو محفل عمومى او كان بكتابة مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرض فى محلات أو محافل عمومية أو إعلانات ملصوقة على الحيطان أو غير

ملصرقة ومعرضة لنظر العامة أو اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل، وهذه المادة تتطابق إلى حد ما مع المادة ٢٦ من قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى نفس العام (١٨٨١) : "كل من عاب فى حق رئيس الجمهورية بإحدى الطرق المبينة بالمادتين ٢٣ و ٢٨ يعاقب بالحبس من ثلاث أشهر إلى سنة وبغرامة من ١٠٠ ف - ٣٠٠٠ ف أو بإحدى هاتين العقوبتين "[11] كذلك يلاحظ ان هذه المادة (١٦٢) تتصل - رغم استقلاليتها النسبية - بالمادة (٨٨) من قانون العقوبات الأهلي "كل من تجاهر بالصياح والغناء لاثارة الفتن يعاقب بالحبس من ثمانية ايام إلى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش، وقرش ديوانى ألفى قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط" ولابد أن يكون الصياح المثير للفتن يتضمن الحط من شخصية الحاكم والاحترام الواجب له بذكر عبارات مشينة مثلا وأعتبر القول أو الصياح علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده عقوبة، والجهر بالقول هو الكلام بصوت مسموع خارج مباشرة من فم المتحدث أو الخطيب أو المغنى "طال الكلام أم قصر، جملة كان ام كلمة أم حرفا منظوما أو منشورا أم مرسلا أو ملحنا وأصبح الجهر بالصياح وهو كلام الهاتف أو المنادى يرفع عقيرته بالصوت الجهورى المدوى من العقوبات"[12]، ١٤ فبراير ١٩٠٤ صدر القانون نمرة (٢) لسنة ١٩٠٤، حيث عدلت أحكام قانون العقوبات، وشمل التعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى فإلغيت عقوبة النفى فى جرائم التحريض على ارتكاب جناية مضرة بأمن الدولة (مادة ١٥٥ من قانون ١٨٨٣) ورجع إلى القانون العام فى تقرير المسئولية الجنائية عن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها وعدلت المادة (١٦٢) السابق ذكرها بالمادة (١٥٦) التى تقرر: [13].

" كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة أحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهر او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى "

فى هذا القانون أغفلت بعض الالفاظ والكلمات وزيدت عبارات، فالمادة (١٥٠) من هذا القانون والتى تطابق المادة (١٥٦) من القانون القديم، اغفلت كلمة إيماء) وزيدت عبارة (أو اباعة فى أى مكان) للطرق المختلفة للطعن فى الحضرة الخديوية [14].

- مع سياسية الوفاق بين الخديوى عباس حلمى الثانى والاحتلال، ومع تزايد حدة الطعن والعيب من قبل الحركة الوطنية لهذه السياسة الجديدة، ضغط الخديوى على النظارة مع تأييد الاحتلال، لبعث قانون المطبوعات القديم لمواجهة تنامى العداء له وللاحتلال وتزايد الحركة المطالبة بالدستور، وبالفعل صدر قرار نظارة بطرس غالى يوم ٢٥ مارس ١٩٠٩ بإعادة قانون المطبوعات الذى سن زمن الثورة العرابية وطوته الأيام بعد ذلك حتى أصبح عدماء، والأدهى من ذلك أنه صدر فى ١٦ يونيه ١٩١٠ القانون رقم ٢٨ فعدل عن الرجوع إلى القانون العام فى تقرير المسئولية الجنائية عن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها وجعل نظر جميع الجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من اختصاص محكمة الجنايات وتحيلها النيابة إليها رأسا ولا يكون حكمها قابلا للاستئناف. فى قانون المطبوعات (١٩٠٩) كتب الغاياتى : [15]

لئن قيدوا منى اليراع وأوثقوا	*لسانى فقلبى كيفما شئت ينطق*
فلا يأمنوا تلك القلوب فانها	*دماء أراها أوشكت تتدفق*

وعن القوانين الجديدة التى صدرت عقب اغتيال بطرس غـالى خاصـة محاكمـة الصحافة على جنحها أمام محكمة الجنايات كتب الغاياتي كذلك :

أن القوانيـــن الجديــدة	*ليست كمـا زعمـوا رشـيدة*
نـار القلـوب أشـد مـن	*نـيران شـدتها المبيـدة*
والضغـط لا يجـدى سـوى	*إظهار مـا تخفـى العقيـدة*
فليحـذروا وجـد النفـوس	*ليـأمنوا شـر المكيـدة*

بعد ثورة ١٩١٩ حدث تغيير فى توازن القوى السياسية، بل فى النظام السياسـى المصرى قامت نظم جديدة لم تكن معروفه من قبل، فاقتضت الضرورة حمايتها على حد قول محمد كامل مرسى [١٦] فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وفيه عدلت احكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى الخاص بالجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف وغيرها مـن طرق العلانية بقصد حماية الانظمة السياسية وقمع الدعاية الخطرة التى تقوم بها الـهيئات الفوضوية والشيوعية.

فى هذا القانون تم تعديل جريمة (التطاول) على الحكومـة الخديويـة فـأصبحت التطاول على مسند الملكية. وزيدت أساليب العلانية : "وبغير ذلك من طرق العلانية" كمـا تعدلت عقوبة جريمة العيب فى ذات ولى الأمر فأصبحت العيب فى الذات الملكية ورفع حدها الأقصى إلى خمس سنين سجنا بعد ان كانت ثمانية عشر شهرا حبسا أو الغرامة مائة جنيه ونص على حد أدنى لعقوبتها لا ينتقص عن ستة أشهر :

- يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب فى حـق الـذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة. ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شـهور.. فإذا وقع ذلك فى حضرة ...(الملك) ضوعفت العقوبة" [١٧].

فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون " "أعدت وزارة الحقانيـة مشـروع القـانون المرفق بهذا وليس فيه من جديد عدا ما تقدم (إلا المادة ١٥٦ مكرره وهـى مـأخوذة مـن القوانين الأجنبية ونتيجة لازمة لمسئولية الوزارة لدى البرلمان وقد وضعت تأييدا لما جـاء به مشروع الدستور الذى قرر تلك المسئولية وجعل ذات الملك مصونة لا تمس، وذلك بعد أن صحت العزيمة - طبقا لما ورد فى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ٢ رجب سـنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) رقم ١٣ على جعل تلك المسئولية قاعدة الحكم فى البلاد" [١٨].

كانت المادة (١٥٦) عقوبات قبل تعديلها قاصرة على العيب فى حق الملك وكـانت عقوبتها عقوبة الجنح وكان المشرع بذلك تحت تأثير المادة (٢٦) من قـانون الصحافـة الفرنسى التى تحمى رئيس الجمهورية، ولكن الأن أصبح ثمة فارق بين النظام الملكى. نظام توارث العرش والنظام الجمهورى. نظام انتخاب رئيس الجمهورية، وعلى ذلـك توسـعت عقوبة العيب لتشمل:

أولا : العيب فى حق الذات الملكية أصبحت من الجنايات وجعل هناك حد أدنى هو غاية ما يمكن لمحاكم الجنايات أن تنزل إليه وتطبق ظروف الرأفة.

ثانياً : العيب فى الملكة أو ولى العهد أوصياء العرش ..

ثالثاً : وقوع العيب فى حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم حيث يمكن مضاعفة الحد الأقصى لعقوبة كل حالة.

وأضاف هذا القانون مادة جديدة لم يكن لها أصل فى قانون العقوبات المصرى ولا مقابل فى قانون الصحافة الفرنسى وهى المادة (١٥٦ عقوبات مكررة) :

- كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى إليه مسئولية بواسطة أحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه.

القانون جاء بهذه المادة لحماية شخص الملك مما عساه أن يترتب من المسئولية أو يوجه من اللوم بسبب تصرفات الحكومة وأعمالها ويقول الفقيه أحمد امين تعليقا عليها:[١٩]

"والقاعدة الدستورية أن الملك لا يمكن ان يخطئ، وأنه يجب أن يكون بمنأى عن كل تبعة يمكن أن تجر إليها تصرفات رجال حكومته ووزرائه، وذلك لأن الملك لا يشارك وزراءه فى إدارة الشؤون العامة وتصريفها إلا من طريق النصح والإرشاد. أما الفعل والتنفيذ فى فمن نصيب الوزراء القائمين بأعباء الحكم والمسئولين عنه أمام المجلس النيابى الممثل للأمة، فعليهم وحدهم تقع تبعة ذلك.

وقد جاء هذا النص بلفظ جديد لم يسبق له وجود فى المصطلح القانونى وهو اللوم (blame) أى العذل والتأنيب، فكل من وجه شيئا من ذلك إلى الملك يعاقب بالمادة ١٥٦ مكررة. بل يكتفى لتطبيق هذه المادة أن يلقى على الملك مسئولية عمل أعمال الحكومة ولو بغير لوم صريح. ومن هذا أو ذاك يتكون الركن المادى للجريمة. ويشترط طبعا ان يحصل توجيه اللوم أو القاء المسئولية بطرق من طرق العلانية السابق بيانها، وأن يتوفر القصد الجنائى وهو ان يرتكب الجانى الفعل عن علم وإرادة".

فى ٥ يوليه ١٩٢٣ الغيت الأحكام العرفية وعاد العمل بقانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١ (تحت تأثير العودة ألغت الحكومة جريدة اللواء المصرى فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ لطعنها فى الحضرة الملكية)، وفى العشرينيات والثلاثينيات وفى ظل الانقلابات الدستورية تتابعت عقوبات تكميلية للجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها، وعدلت بعض المواد فى قانون العقوبات حتى ولو كان التعديل طفيفا "لجعله أضبط مما كان" تراوحت عقوبات الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها ما بين (الإعدام شنقا والأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والسجن والحبس والغرامة وهى العقوبات الأصلية) و (الضبط والإزالة ونشر الحكم والتعطيل وهى العقوبات التبعية والتكميلية).

فى يونية ١٩٢٥ صدر (قانون جرائم النشر) يقيد حرية الصحافة، ونصت المادة (١٦٨) :[٢٠]

"الحكم على من ارتكب جناية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية التى حكم على صاحبها أو مديرها. وينص على الإلغاء فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة.

"وإذا صدر حكم بسبب التحريض على ارتكاب جناية غير الجنايات المضرة بأمن الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجناية، أو صدر بسبب الطعن فى مسند الملكية المصرية أو فى نظام توارث العرش أو فى حقوق الملك وسلطته أو صدر بسبب العيب فى حق الذات الملكية وكانت العقوبة المأمور بها فى حكم بسبب هذا العيب هى الحبس فيجوز أن يؤمر فى نفس الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر. وفى صدور حكم ثان بالعقوبة بسبب إحدى الجرائم المذكورة فى اثناء السنتين التاليتين للحكم الأول يجب أن يؤمر فى الحكم إما بتعطيل الجريدة أو الرسالة مدة ستة أشهر أو بإلغائها نهائيا، وإذا صدر حكم ثالث بالعقوبة فى جريمة من الجرائم المذكورة فى أثناء السنتين التاليتين للحكم الثانى فأنه يترتب عليه حتما إلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية نهائيا ويؤمر بذلك فى الحكم.

"وكل حكم صادر بإلغاء الجريدة أو الرسالة الدورية يجوز أيضا أن يؤمر فيه بقفل المطبعة مؤقتا أو نهائيا إذا كان صاحبها قد عوقب بصفة كونه شريكا.

"وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة أخرى من غير الجنح المضرة بأفراد الناس جاز إصدار أمر فى الحكم الأول الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر. فإذا حكم عليها بالعقوبة فى أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول بسبب جنحة من نوع الأولى يجوز أن يؤمر فى الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين إلى ستة أشهر". [م١٦٨ ق١٩٢٥].

وجاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون ٩ من يوليه :

" يقتضى نص المادة ١٦٨ عقوبات الحالية وجوب الأمر بالغاء الجريدة أو الرسالة الدورية كعقوبة تبعية فى حالة الحكم بسبب جناية. فهذا النص غير مقترح تعديله.

" ومنصوص فى تلك المادة أيضا على جواز تعطيل الجريدة من شهرين إلى ستة أشهر عند أول حكم يصدر بالعقوبة وعلى جواز إلغائها عند العود وذلك فى جنح خاصة هى التحريض على ارتكاب الجنايات غير الضارة بأمن الدولة والطعن فى مسند الملكية وفى نظام توارث العرش وفى حقوق الملك وسلطته ثم العيب فى حق الذات الملكية. فالمقترح تعديل ذلك النص بحيث يكون من الواجب على القاضى عند الحكم بالعقوبة لثانى مرة أن يأمر إما بالتعطيل لمدة ستة أشهر وإما بالإلغاء النهائى أى الأمرين شاء، وان يكون من الواجب عليه أيضا فى حالة الحكم بالعقوبة لثالث مرة أن يأمر بالإلغاء النهائى.

"أما ما عدا الجنح المذكورة من الجنح غير التى ترتكب ضد الأفراد فالمقترح تعديل نص المادة ١٦٨ الحالى بعض الشئ.

"الوارد بهذا النص جواز التعطيل من خمسة عشر يوما إلى شهر عند الحكم بالعقوبة لثانى مرة وجوازه أيضا من شهرين إلى ستة عند الحكم لثالث مرة، فالتعديل المقترح منحصر فى تخويل القاضى حقا جوازيا أيضا فى أن يأمر بالتعطيل من خمسة عشر يوما إلى شهر عند الحكم بالعقوبة لأول مرة وفى أن يأمر به من شهرين إلى ستة أشهر عند الحكم لثانى مرة.

"يرى مما تقدم أن التعديلات المقترحة تترك للقضاء وحده مهمة مؤاخذة الصحف على ما يبدو منها من الشذوذ. إن كل ما فيها أنها تسمح للسلطة القضائية بأن تعاقب

بطريقة أنجع على بعض الجنح الصحفية وخصوصا على تكرر بعض جرائم منها خطيرة فى ذاتها أى عندما يكون خروج الصحف عن الحد اللازم ضارا حقا بالنظام العام".

عقب خروج عبد العزيز فهمى باشا (وزير الحقانية والذى وضع المذكرة التفسيرية السابقة القى خطبة فى اجتماع الأحرار الدستوريين بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ورد فيها عن هذا التعديل ما يأتى (٢١) :

"لا أريد أن أذكر شيئا من التفصيلات وإنما يكفى أن أقول لكم ان مشروع هذا التعديل كان قاسيا جدا. كان يكتم كل صحيفة عن ان تفوه بأى انتقاد ضد أحد من رجال حاشية جلالة الملك مدنيين أو عسكريين وكان يعتبر الأخبار المكذوبه دالة بذاتها على سوء القصد ولو كان الخبر منقولا عن الصحف الأخرى وكان لا يقبل مطلقا الاعتذار بأن الخبر من إشاعة جارية أو منقولة عن لسان الغير مهما كان التعديل الذى يعلقه الصحفى على هذه الإشاعة وكان يتشدد فى إلغاء الصحف أو تعطيلها تشددا عظيما. لما رأيت هذه الموبقات انتظرت حتى جاء المشروع للجنة التشريعية فحذفت منه شيئا كثيرا مما لا أرضى أن يكون تشريعا فى البلاد ثم قدمته لمجلس الوزراء فرأى من هم مدفوعون لعمل هذا التعديل أنه أصبح لا يجدى فلم يقبلوه. بعد ذلك جرت أمور لا أستطيع أن أذكر شيئا منها لأنه من عدم اللياقة حقا أن أذكر منها شيئا وأخيرا عرضوا على انهم مستغنون عن كل تعديل فى قانون العقوبات إلا فى مادة واحدة وهى المادة (١٥٦) الخاصة بمن عاب فى حق الذات الملكية بأن يقال فيها "سواء كان العيب مباشرة أو غير مباشرة تصريحا أو تلميحا" فصرخت إذ سمعت هذا التعديل الخبيث، الذى يدرك كل إنسان مداه ومراميه وقلت لهم أن نجوم السماء أقرب لكم من هذه الفظاعات فلما نشددوا وأصروا اضطررت أن أبدى رأيى بالكتابة فحررت لرئيس الوزراء أحذره من التورط فى عمل أى تعديل فيما يختص بالجرائم الصحفية ومما قلته له فى كتابى بالحرف الواحد :

" وحيث أنى أرى ان القانون الأصلى بحالته الحاضرة فيه ما يغنى عن كل تعديل وان العبرة ليست دائما بالنصوص القانونية وإنما هى بكيفية تنفيذها وأن كل تضييق على الجرائد لا يكون من شأنه إلا إيغار الصدور وانقلاب الحال إلى عكس المراد فلذلك قد سحبت المشروع الذى قدمته وأرجو دولتكم كما رجوتكم من قبل ان تصرفوا النظر نهائيا عن هذا الموضوع سدا لباب لا خير لأحد فى ولوجه أو على الأقل ضرره أشد بكثير مما قد يتوهم من نفعه"

ولقد ترتب على كتابى هذا وعلى تمسكى برأيى ان تراجع المدفوعون ووصلت إلى أن حذفت شيئا آخر من المشروع فخرج تعديلا عقيما أهم ما فيه مما طنطنت به الجرائد وهو تعديل المادة ١٦٢ لن يقدر للمحاكم ان تطبقه حتى تقوم الساعة تلك رواية قانون العقوبات ولعل حضرات الصحفيين الذين انتقدونى أشد أنتقاد يدركون الأن ما كان من موقفى فى الدفاع عن حرية الصحافة"

فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ صدر القانون رقم (٢) ببطلان المرسوم بقانون ٩ من يوليه ١٩٢٥ وعاد العمل بالمادة (١٦٨) من قانون عام ١٩٠٤.

فى مطلع الثلاثينيات، عهد وزارة اسماعيل صدقى، صدرت العديد من التشريعات المقيدة لحرية الصحافة "فى ١٤ فبراير ١٩٣١ صدر القانون رقم ٢٨ حيث أضيف فيه احكاما جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وفى ١٨ يونيه

١٩٣١ صد القانون رقم ٩ بتعديل قانون العقوبات شدد فيه العقاب على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، ووضعت فى نفس اليوم قانونا جديدا للمطبوعات تضمن عقاب فى سبيل انشاء واستمرار الصحف، وفى ١٠ يوليه ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ الذى شدد العقوبات على جرائم الصحافة والنشر" [٢٢]

وقد عدلت المادة (١٦٨) فى قانون ١٩٣١ بحيث أصبحت :

"إذا حكم بعقوبة جناية على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة فى جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا فى نفس الحكم بإلغائها.

"إذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة غير عقوبة الجناية فى جناية أو فى جريمة مما نص عليه فى المواد ١٤٨ [الإغراء بارتكاب جناية أو جنحة إذا ترتب عليه وقوعها بالفعل أو الشروع فيها] و ١٥١ [التحريض على قلب الحكم الخ ؛ أو تحبيذ أو نشر المذاهب التى ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الخ] و ١٥٦ [العيب فى حق الذات الملكية أو ولى العهد او احد أوصياء العرش] أو إذا حكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٤٩ [التحريض على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنايات مخلة بأمن الحكومة إذا لم يترتب عليه أى نتيجة] و ١٥٠ [تحريض الجند على الخروج على الطاعة الخ] و ١٥٩ [إهانة الهيئات النظامية] ؛ يجوز أن يؤمر فى الحكم بالغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة. وفى حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة وقعت فى أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بالغاء الجريدة.

"فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين بعقوبة الحبس أو بغرامة تزيد على خمسين جنيها فى جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة فى الفقرتين السابقتين جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور. وفى حالة الحكم بالعقوبة مرة ثانية فى جريمة مما ذكر وقعت فى أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجوز الأمر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ستة شهور مهما تكن العقوبة التى قضى بها الحكم الأول أو الثانى. فإذا قضى مرة ثالثة بالعقوبة لجريمة من هذه الجرائم ارتكبت فى السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول وجب على القاضى أن يأمر بتعطيل الجريدة مدة ستة شهور.

"ويترتب حتما على الحكم بالغاء أو تعطيل الجريدة إقفال المطبعة إقفالا نهائيا أو مؤقتا حسب الأحوال إذا كانت المطبعة ملكا للجريدة. فإذا كانت الجريدة تطبع فى مطبعة أخرى وحكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره فاعلا أصليا للجريمة أو شريكا فيها وجب أن يقضى الحكم بأقفال المطبعة نهائيا أو مؤقتا". [م ١٦٨م. ق ١٩٣١].

وهذه المادة أصابها التعديل بعد ذلك فى عام ١٩٣٢ وفى عام ١٩٣٥ حيث أصبح نصها:

"إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو المحرر المسئول أو الناشر أو صاحب الجريدة فى جناية ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٥٦ [العيب فى الذات ...] قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التى تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة سنة فى الأحوال الأخرى.

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين فى جريمة ارتكبت بواسطة الجرائم المذكورة فى الفقرة السابقة جاز الأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها.

"فإذا حكم بالعقوبة مرة ثانية فى جريمة مما ذكر بالفقرة السابقة فى أثناء السنتين التاليتين لصدور حكم سابق جاز الأمر بتعطيل الجريدة مدة العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى" [م١٦٨م. ق ١٩٣٥].

ويذكر ابراهيم عبده، انه فى عام ١٩٣٦ صدر قانون المطبوعات رقم (٢٠) وهو الذى "نص على عدم الحكم فى جناية عادية وأخراج جناية العيب فى الذات الملكية لأنها جناية سياسية ورفع شرط عدم الحكم مرتين فى قذف وشرط عدم الفصل اداريا وظيفة عامة وشرط الشطب من جدول مهنة حرة" [٢٣].

فى عام ١٩٣٧ صدر القانون رقم (٥٨) باءصدار قانون العقوبات والذى اعتمد فى اساسه على قانون العقوبات الصادر على ١٩٠٤ ومع ما لازمه على مر السنوات وتحت الظروف المختلفة والتعديلات والاضافات ونصت مادته (١٧٩) على : [٢٤]

- يعاقب بالسجن أو الحبس مدة لاتزيد على خمس سنين كل من عاب فى حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها ولا يقل الحبس على أى حال على ستة شهور، ويعاقب بالحبس من عاب بواسطة أحدى تلك الطرق فى حق الملكة أو ولى العهد أو أحد أوصياء العرش فإذا وقع ذلك فى حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة.

- وجاءت المادة (١٨٠) : كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من اعمال حكومته أو القى مسؤولية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيها ولا تزيد على ١٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط.

والذى يهمنا ذكره أن المادة (١٧٩) هى التى ظلت معمولا بها حتى عام ١٩٥٢، وفى

ظل قانون ١٩٣٧ تعدلت كذلك الاحكام الخاصة بتعطيل الجريدة فى حالات العيب فى الذات الملكية أو ولى العهد أو احدى أوصياء العرش بحيث تناولت ايضا حالات الاهانة والقذف والسب إذا تضمنت طعنا فى عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات ومن المضحك المبكى أن العقوبات التعطيلية التكميلية سواء كانت اجبارية أو اختيارية لم توقع فقط على المسئول عن النشر بل كذلك على اداة النشر ذاتها ذلك الشئ الذى لا يعقل الا بارادة الأفراد، شدد هذا القانون عقوبة بعض المواد (١٨٤، ١٨٨) ووسع من احكام مواد اخرى (المادة ٢٠٠).

فى الاربعينات أدخلت تعديلات أخرى على مواد قانون العقوبات المتصلة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها كالقانون رقم (٤٠) فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ الخاص بالجرائم المضرة بأمن الدولة، وبعد انتفاضة فبراير ١٩٤٦ أصدر صدقى المرسوعين بقانونين رقمى ١١٦و١١٧ فى ١٤ أغسطس ١٩٤٦، بتعديل المواد ٣٧٥،٣٧٤،١٢٤، ٩٨ الخاصة بالتحريض على الاضراب والدعوة للشيوعية، كذلك ادخلت عدة تعديلات جوهرية على اجراءات محاكمة المتهمين فى قضايا الرأى (قانون الاجراءات الجنائية) ويتواصل مسلسل التشريعات فى مطلع الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٥٢) ففى ظل وزارة الوفد الاخيرة ومع انهيار هيبة النظام الملكى الحاكم، صدرت تشريعات أهمها (قانون انباء القصر) فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠ والذى حظر نشر انباء الملك وأفراد عائلته الا باقرار من السلطات

المختصة وعاقب بالحبس والغرامة كل من نشر فى الصحف أو غيرها دون اذن مكتوب من وزير الداخلية أخبار أو رسوما أو صررا أو رموزا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد اعضائها (٢٥).

لم يقتصر الأمر على القانون السابق (رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠) بل تصاعدت حدة هذه التشريعات بتقديم تشريعات اسطفان باسيلى إلى البرلمان عام (١٩٥١) وهى التشريعات التى اثارت موجه حادة من ردود الفعل لدى فصائل الحركة الوطنية التحررية. وعودة سريعة إلى مضابط مجلس النواب لنرى علاقة هذه التشريعات بموضوع العيب فى الذات الملكية. ولنرى سياسية الجناح اليمينى من الوفد، سياسة الضحك على الذقون، على حد التعبير الشعبى، بعد عودته إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠، حيث حاول إيجاد نوع من المصالحة بين الوفد والقصر على حد قول محمد زكى عبد القادر (٢٦) - واتباع سياسة ترضى السراى وتحفظ تأييد الشعب، حاول ان يحتوى الملك وكان "يرى أن الجماهيران كانت قادرة على إيصال الوفد إلى الحكم فهى ليست قادرة على حمايته من الطرد والاقالة أن غضب الملك عليه. وقد سبق للجماهير أن اتت بالوفد الى الحكم ولكنسه طرد وسبق أن ساعده الانجليز فى ذلك فطرد أيضا سنة ١٩٤٤" (٢٧) أتى الوفد وهو يعلى من شأن الدستور ويتمسك به، والدستور يعتبر ذات الملك مصونة لا تمس ويؤكد وجوده كمؤسسة سياسية وحقيقة كرئيس أعلى للسلطة التنفيذية.

فى صيف ١٩٥١ أعدت وزارة الوفد تحت ضغط الملك مجموعة من التشريعات التى تقيد حرية الصحافة، تقدم بها أسطفان باسيلى إلى البرلمان، أثارت الرأى العام ومختلف فصائل المعارضة، بل أثارت شباب الوفد وجناحه اليسارى "الطليعة الوفدية" واجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت رفض هذه التشريعات، وسحبها مقدمها (اقتراح القانون بتعديل المادة، ٢٠٠ من قانون العقوبات - اقتراح بقانون خاص بالاجراءات فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف - اقتراح بقانون بإضافة بعض احكام إلى قانون المطبوعات).

فى الوقت الذى تقدم فيه الدكتور عزيز فهمى (طليعة وفدية) والمهندس ابراهيم شكرى (النائب الاشتراكى) بمشروعهما الذى ينصب على إلغاء مواد قانون العقوبات ومنع حبس الصحفيين حبسا احتياطيا فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، طالب النائب محمد زكى استمرار النظر فى تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن اقتراح اسطفان باسيلى بك بشأن الاجراءات فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف والذى استرده مقدمه اعترضت اقلية على الاستعجال فى مناقشة هذه الاجراءات ورفضت الأغلبية تأجيل مناقشة التشريع، وأوضح وزير الداخلية (بالنيابة) :

"هناك فرق بين الجرائم الصحفية وجرائم الرأى قد يلتبس على كثير من الأذهان، بحيث أن غير المشتغلين بالقانون قد يخلطون بين الاثنين، فالجرائم الصحفية هىالتى تكون وسيلتها الصحافة، وهناك جرائم لا يمكن أن يطلق عليها حضرة الزميل، ولو فى فهمه، أنها جرائم رأى أما القول بأن هذه الجرائم الصحفية جرائم رأى أنما هو تعميم قصد به أن يقلل لحضراتكم أن الجرائم التى تركب بواسطة الصحف أو تكون الصحف وسيلة فى ارتكابها هى جرائم رأى مثل السب والقذف والعيب فى الذات الملكية".

يقف النائب محمد توفيق خشبه معارضا:

"هذا المشروع يشمل جرائم الرأى التى أختفت من العالم كله ولا وجود لها إلا فى بعض بلاد الشرق للأسف، فقد الغتها فرنسا فى عام ١٨٨١ وكما أن بلجيكا التى اخذنا عنها دستورنا ليس فيها جرائم رأى "ويضيف" هذا التشريع يقصد به الاستعجال فى محاكمة مرتكب جريمة الرأى يكون عبرة لغيره، فبينما لا يحاكم القاتل والسارق وهاتك العرض بطريق الاستعجال، ويطلب الينا أن نوافق على أن يحاكم على وجه السرعة صاحب جريمة الرأى الذى قد يكون على حق فى رأيه أو يكون مقاوما لفساد يرتكب وقد يكون فى كل ذلك مدفوعا بعاطفة نبيلة تحضه على العمل فى سبيل الاصلاح"

تم قبول المشروع [اقتراح بمشروع بشأن الاجراءات فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف – المادة الأولى : الحكم على وجه السرعة فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف والمنصوص عليها فى الباب الرابع عشر، الكتاب الثانى، وفى المواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات على أن تنظر القضية فى جلسة تعقد فى ظرف أسبوعين من يوم تقديم القضية إلى محكمة الجنح أو إلى محكمة الجنايات على حسب الاحوال] (٢٨). وافق على المشروع أغلبية (١٦١) صوتا ضد (٧) أصوات رفضت الاقتراح : أحمد أبو الفتح، أحمد حمادى، إبراهيم طلعت، إبراهيم شكرى، الدكتور نور الدين طراف، محمد توفيق خشبه، كامل كيلانى، فى نفس الشهر، كان الدكتور عزيز فهمى قد تقدم بإقتراح : الأول بتعديل المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الجديد والثانى بالغاء المادتين ١٩٣و١٩٩ من قانون العقوبات وجاء تقرير لجنة الشؤون التشريعية الذى نظرته مرة أخرى بجلسة ١٣ أغسطس ١٩٥١ ويتلخص بحث اللجنة :

"تمشيا مع التطور التشريعى فى الأمم المتحضرة رأت اللجنة أن تحاط جرائم الرأى بشئ من الحيطة تقديسا لحرية الرأى فأخذت بالنظرية التى تمنع الحبس الاحتياطى فى جرائم الرأى، ومع هذا فقد وجدت اللجنة أن هناك فارقا بين جرائم الرأى وجرائم النشر، إذ أن هناك بين جرائم النشر، جرائم لا تتصل بجرائم الرأى فى شئ، ولهذا رئى استبقاء هذه الجرائم ككل الجرائم الأخرى يجوز فيها الحبس الاحتياطى وأجمعت اللجنة على أن الجرائم التى تناولت العيب فى الذات الملكية لا تعتبر من جرائم الرأى لأنه ليس للناشر حق طلب إثباتها وإعمالا لنص المادة ٣٣ من الدستور التى تقرر "الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس" (٢٩). وافق المجلس موافقة عامة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ [مشروع قانون بتعديل المادة ١٣٥من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بجرائم النشر : المادة الأولى : يستبدل بنص المادة ١٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية النص التالى "لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠ من قانون العقوبات"

وافق المجلس بأغلبية (١٦٩) صوتا ضد (٥) أصوات. على إلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر واستثنى من ذلك جرائم العيب فى الذات الملكية !!(٣٠)

والذى لا شك فيه أن تزايد هذه التشريعات أو القوانين المقيدة لحرية الرأى والنقد قد وجدت معارضة لها لدى الرأى العم، فى أحزاب المعارضة السياسية على صفحات الجرائد والمجلات والدراسات. فى النوادى والملتقيات الثقافية، بل فى داخل البرلمان، يكتب مصطفى أمين آنذاك "كلما زادت عدد القوانين تضاءلت طاعة الشعب لحاكميه، هذه القوانين التى وضعت لم تزيد الحكام قوة إلي قوة، بل ضعفا إلى ضعف. كل قانون يقيد الحرية لا يخنق المحكوم، بل الحاكم أولا (٣١)"

ويكتب احمد بهاء الدين عن (النظام الاجتماعي المصون !) : فالحاكمون في مصر يضعون قانونا يرسم للناس حدود تفكيرهم ويحدد لنا النظام الاجتماعي والاقتصادي الحاضر ومقوماته التي يجب أن تبقى.. مصونه لا تمس !" (٣٢)

وفي البرلمان يتقدم إبراهيم شكرى والدكتور نور الدين طراف باقتراح (بقانون بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التي وقعت في الفترة ما بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١)(٣٣).

ليس غريبا أن يقدم إبراهيم شكرى، بعد رفع الحصانه عنه، إلى المحاكمة بتهمة (العيب في الذات الملكية) ويحكم عليه بالحبس حبسا بسيطا لمدة ستة اشهر أرسل على أثرها إلى سجن مصر (قضية النيابة العمومية ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ثلاثة شهور، صدر هذا الحكم وتلى علنا يوم ٢ يونيو سنة ١٩٥٢.(٣٤)

بعد ٢٣ يوليو، وعلى أثر خلع الملك وطرده من البلاد، أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم نصت مادته الأولى "يعفى عفوا شاملا عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا القانون" (٣٥) ونصت مادته الثانية "على وزيرى الداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية" صدق عليه مجلس الوزراء برئاسة على ماهر، وهذا هو قانون العفو عن قضايا (العيب في الذات الملكية) وصف فيه التائبون في الذات الملكية بأنهم كانوا طليعة الثورة المباركة وكان مما جاء في نص المذكرة التفسيرية لهذا القانون : "أنه كان لتصرفات الملك أسوأ الأثر في نفوس المواطنين الذين يهدفون إلى إصلاح مفاسد ذلك العهد. ولما كان التعرض لهذه التصرفات قد استتبع في بعض الأحوال توجيه اللوم إلى الملك السابق أو العيب في حقه، فقد قدم بعض هؤلاء المواطنين إلى المحاكمة وحكم على بعضهم بالفعل ونظرا لما أتت به حركة الإصلاح الخيرة من ثمار طيبة عمت فائدتها جميع أفراد الشعب. وقد كان هؤلاء في طليعة هذه الحركة المباركة – لذا رؤى استصدار قانون بالعفو الشامل".

وقد اصدر مجلس الوزراء قرارا خاصا سريعا (أمر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢) (٣٦) بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الأستاذ إبراهيم شكرى وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها. وتوالت بعد ذلك المراسيم بقوانين التي محت كل ما يتعلق بهذه الجريمة، صدر مرسوم بقانون "بإلغاء القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بإضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات" وصدر المرسوم بقانون رقم ٢٤١لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل من الجرائم السياسية التي وقعت في المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦و٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢". (٣٧)

وبعد ذلك صدر قرار بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من النائب العام (حافظ سابق) حيث أمر بنشر الكشوف المرفقة بالوقائع المصرية وهى تحوى أسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم، واجاز لمن يرى أن أسمه قد أغفل إدراجه بغير حق في هذه الكشوف أن يتظلم من ذلك في الميعاد المنصوص عليه وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم هو بدائرتها. (٣٨)

كتب جمال العطيفى كانت هناك ثلاث مراحل يمر بها تظلم من لم يشمله العفـــو : مرحلـــة يتظلم فيها إلى النائب العام، ومرحلة أمام محكمة الجنايات ومرحلة ثالثة أمام محكمة النقض وهى ضمانات لا نظير لها فى أى قانون عفو صدر من قبل أو من بعد" (٣٩).

كانت هذه المراسيم التى صدرت فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو خاصة المرسوم بقـــانون رقـــم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ و المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢، هي التي وضعت نهاية مـــا عرف فى التاريخ المصرى بقوانين أو تشريعات (العيب فى الذات الملكية) (٤٠).

حواشى

[الفصل الثالث]

(١) رياض شمس (د): حرية الرأى، الجزء الثانى، ص ٥٤٦.

(٢) نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٤٠٩

(٣) راجع المقالة الثالثة (الكتاب الأول) الباب الأول - الفصل الثانى - الفرع الأول - (فى الصيال والتحزب على الملك وعائلته)، تعريب قانون الحدود والجنايات، المطبعة السنية ببولاق مصر المعزية ١٢٨٣، ص ٢٠-٢١

(٤) قانون العقوبات، طبع بالمطبعة السنية ببولاق سنة ١٢٩٣ هـ ص٣٦.

(٥) قانون الجزاء الهمايونى، طبع ببيروت سنة ١٨٨٠ وسنة ١٢٩٧ ـ ص ١٤، ص ٢٩.

- كان النفى هو مصير الأفغانى وصنوع وغيرهم فى عصر إسماعيل وكان النفى إلى أقاصى السودان عقوبة يعانيها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكاية، ذكرت جريدة المونتور اجبسيان (الجريدة الفرنسية الرسمية للحكومة، عدد ٦ أكتوبر ١٨٨١) أنه لم ألف شريف باشا وزارته بعد أيام الثورة العرابية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى إلى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم وبلغ عددهم ٩١٢ منفيا (راجع، عبد الرحمن الرافعى بك : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، مطبعة السعادة بمصر، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٤٩ ص ٦٧) وفى أعقاب هزيمة الثورة نفى عشرات خارج القطر المصرى منهم مثل : أحمد رفعت بك (ناظر قلم المطبوعات) والشيخ محمد عبده (ناظر قلم المطبوعات العربية) والسيد حسن الشمسى (محرر جريدة المفيد) إلى بيروت (ص ٢٧٤).

(٦) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية (١٨٨٣-١٩٣٣) الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٩٣٧، ص ١٠٩

(٧) عبد العزيز فهمى : هذه حياتى، كتاب الهلال، العدد ١٤٥، إبريل ١٩٦٣، ص ٥٣-٥٤ فى تقرير المستشار القضائى جون سكوت عن المحاكم الأهلية منذ سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٨٩٣ بمجموعة القرارات والمنشورات سنة (١٨٩٤) (ص٩١) أنه فى السنوات الأولى لإنشاء المحاكم الأهلية "لم يكن معظم القضاة على دراية تامة بالقوانين التى يطبقونها فى المحاكم أو على إلمام شامل بالمبادئ العمومية للشرائع التى تأسست عليها القوانين والنظام القضائى للبلاد المتمدنة".

(٨) أنظر بصفة خاصة، رسالة يوسف خليل جاد الله (علاقة الامتيازات الأجنبية بالإصلاح القضائى فى عهد إسماعيل باشا (١٨٦٧-١٨٧٥) رسالة ماجستير آداب القاهرة، قسم التاريخ ١٩٥٣ ص ١٠٦ وكتاب شفيق شحاته : (التاريخ العام للقانون)، القاهرة ١٩٦٢،٣٥٩.

(٩) سلامة موسى : حرية العقل فى مصر. دار الفجر، القاهرة ١٩٤٥، ص٦،ص٣٠. وحول طبيعة هذا القانون راجع بصفة خاصة كتاب خليل صابات (د) : حرية الصحافة فى مصر، ص ٦٧ وما بعدها.

(١٠) راجع : عبد الرحمن الرافعى بك : المرجع السابق، ص ٢٦٦.

(١١) حول قانون العقوبات الأهلى (١٨٨١) راجع (الوقائع المصرية فى ٢٦،٢٧ ديسمبر ١٨٨٣) وحول المادة (٢٦) من قانون الصحافة الفرنسى راجع (عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى، الجزء الثالث، ص ١٠١٩).

(١٢) راجع : محمد أفندى يسن : شرح قانون العقوبات، ص ٨٦ وكتاب رياض شمس (د) : حرية الرأى، الجزء الأول، ص ١٥٢- ١٥٣.

(١٣) راجع : الحكومة المصرية (نظارة الحقانية) قانون العقوبات الأهلى، المطبعة الأميرية : مصر ١٩٠٧، ص ٤٨.

(١٤) راجع : محمد عبد الهادى الجندى بك : التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهلى ص ٢٤٤-٢٤٥.

(١٥) على الغاياتي : وطنيتي. الطبعة الثانية، مطبعة عطايا بباب الخلق بمصر ١٩٣٨، ص٦٨، ص١٣٠ طبقا لهذه القوانين بدأت الحكومة في القبض على عشرات الوطنيين وتلفيق الاتهامات إليهم، ومحاربة الاجتماعات ومهاجمة دور التمثيل وتحريم الخطب والمظاهرات ونشر الجواسيس، وقد نشرت الوقائع المصرية هذه القوانين (٢٠ يونيه ١٩١٠).

(١٦) محمد كامل مرسى (د) : شرح قانون العقوبات المصرى الجديد، ص ٣٣.

(١٧) : انظر المادة (١٥٦) الحكومة المصرية (وزارة الحقانية) قانون العقوبات الأهلي مع التعديلات الطارئة عليه لغاية ديسمبر ١٩٢٢، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٣ ص ٤١

(١٨) قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٢ (الوقائع المصرية، العدد ٨٧ الصادر فى ٥ أكتوبر ١٩٢٢)

- يلاحظ أن المادة (٢٣) من دستور المملكة المصرية (الصادر به الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بتاريخ ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣، ٣ رمضان سنة ١٣٤١هـ تنص على :

الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس.

ثمة دراسة جديرة بالاعتبار تتضمن رؤية موضوعية للقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٢٢ :

Ramadan. A. M. : Evolution de La Legislation sur La Press en Egypte Le Caire , 1955.

(١٩) أحمد أمين : شرح قانون العقوبات، الطبعة الثانية (مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٢٤،ص١١٣.

(٢٠) أنظر رياض شمس (د) :حرية الرأى، لجزء الثاني، ص ١٠٣-١٠٤ كذلك أحمد شفيق (باشا): حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية (١٩٢٥) الطبعة الأولى، مطبعة حوليات مصر السياسية (١٩٢٨)، ص ٦٦٦-٦٦٩.

(٢١) جريدة السياسة فى ٤ نوفمبر ١٩٢٥.

- وعن هذا القانون (الوقائع المصرية، العدد ٦٩، ١٣ يوليه ١٩٢٥، أما عن المذكرة التفسيرية التى وضعها وزير الحقانية أنظر (الوقائع المصرية، العدد ٧٠، ١٦ يولية ١٩٢٥).

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى، الطبعة الثانية الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٦ ص ١٧٨-١٧٩ وانظر : الحكومة المصرية (وزارة الحقانية) قانون العقوبات الأهلي، مع التعديلات الطارئة عليه لغاية ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٤ ومذيل بقوانين منها (مرسوم بقانون بشأن المطبوعات) المطبعة الأميرية بالقاهرة ببولاق، سنة ١٩٣٤ ومن خلال قراءة لهذه المراسيم يلاحظ أنها شددت العقوبة فى جريمة العيب فى حق الملكة أو ولى العهد أو احد أو صياء العرش فصار يعاقب عليها بالحبس الذى يجوز أن تكون مدته ثلاثة سنوات بدلا من تحديد مدته بسنتين.

(٢٣) إبراهيم عبده (د): تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، الطبعة الثالثة، مكتبة الآدب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥١، ص ٢٧٩.

(٢٤) الوقائع المصرية، العدد ٧١، ٥ أغسطس ١٩٣٧ راجع : السعيد مصطفى السعيد (د) قانون العقوبات المصرى، الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٧.

(٢٥) عن هذا القانون وردود الفعل أنظر : مي شاهين : شارع الصحافة، دار المعارف بمصر، القاهرة : ١٩٥٧، ص ٣١٧-٣٢٠، وكتاب محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢، كتاب روز اليوسف (٦) يناير ١٩٥٥، ص ١٦٩، وعن تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن إضافة مادة جديدة على قانون العقوبات أنظر (مضبطة مجلس النواب، الجلسة التاسعة والثلاثون، ٣١ يوليه ١٩٥٠).

(٢٦) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور، ص ١٦٣-١٦٤

(٢٧) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٢ ص ٣٠٥-٣٠٦ وحول الجناح اليمينى فى الوفد و "سياسة الضحك على الذقون" أنظر رسالة دكتوراه مقدمة من السيد محمد عشماوى، كلية الآدب جامعة القاهرة، قسم التاريخ عن " تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٤٥-١٩٥٢" (عام١٩٧٨). ص ٨٣-٩٠

(٢٨) الدولة المصرية (مجلس النواب) مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثانى، الهيئة النيابية العاشرة، المجلد الرابع (١٦ يولية ١٩٥١-٢٠ أغسطس ١٩٥١) مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين المنعقدة فى ٦ أغسطس ١٩٥١ ـ ص ٢٧، ص ٣٢-٣٣، ص ٣٦، ص ١٠٨-١٠٩.

(٢٩) مضبطة مجلس النواب، الجلسة التاسعة والثلاثون ٣٠ أغسطس ١٩٥١، ص ٢٩-٣٠

(٣٠) وتجع جريدة المصرى ١٤ أغسطس ١٩٥١.

(٣١) مى شاهين : شارع الصحافة، ص ٣٢١.

(٣٢) اللواء الجديد، العدد ١٦، ٣١ يوليه ١٩٥١، ص٦

(٣٣) مجلس النواب، فهرس مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى (١٥ نوفمبر سنة (٩٥) إلى ٢٥ فبراير ١٩٥٢، المضبطة (٣) الجلسة الثالثة : ٣ ديسمبر ١٩٥١، ص١٠ وأنظر كذلك : اللواء الجديد، العدد ٣٢، ٢٠ نوفمبر ١٩٥١، ص٣.

(٣٤) عن ظروف هذه القضية والتى سنتعرض لها فيما بعد راجع حيثيات الحكم : أحمد حسين : قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة، ص ٣٣٦-٣٤٨.

(٣٥) الوقائع المصرية، العد ١١٧ (غير اعتيادى) فى ٢ أغسطس منه ١٩٥٢، ص٣.

(٣٦) الوقائع المصرية، العدد ١١٨، فى ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢، ص.

(٣٧) الوقائع المصرية. العدد ١٢٠ مكرر (أ) (غير اعتيادى) فى ٩ أغسطس سنة ١٩٥٢.(ويلاحظ أن القانون رقم ١٢٠لسنة ١٩٥٠ هو قانون أبناء القصر الذى صدر فى عهد حكومة الوفد والذى حظر نشر أبناء الملك وأفراد عائلته إلا بإقرار من السلطات المختصة، راجع: (مضبطة مجلس النواب، الجلسة التاسعة والثلاثون، ٣١ يولية ١٩٥٠) وحول هذا القانون واضافة بعض المواد إليه مثل المادة (٢٠١) مكرر، راجع (الوقائع المصرية، العدد ٨٠، ١٠ أغسطس ١٩٥٠).

(٣٨) الوقائع المصرية. العدد ١٤٢ مكرر (غير اعتيادى) فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢.

(٣٩) الوقائع المصرية. العدد ١٤٨ مكرر (أ) فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢.

(٤٠) جمال العطيفى (د) الطريق إلى الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٥-١٦.

الفصل الرابع

جدلية العلاقة بين تشريعات وبين أحكام (العيب)

الفترة موضع الدراسة (١٨٨٢-١٩٥٢) شهدت حركة مستمرة فى التشريع المصرى عامة والجنائى خاصة، تواكبت مع حركة التطور الاجتماعى - السياسى، صدرت مجموعة ضخمة من القوانين والأوامر والأحكام القضائية بحكم الظروف التى طرأت على البلاد، ألغيت نصوص أحكام واستعيض عنها بنصوص جديدة تواكبت مع عمق واتساع الحركة السياسية - الاجتماعية، ونمو الحركة الوطنية بالذات نبهت المشرع إلى عدم كفاية بعض وسائل الردع، وعدم صلاحية بعض نصوص العقوبات فى هذا الشأن، فصدرت عدة قوانين لقمع هذه الحركة، وقد لوحظ اكثر من مرة آن الإلغاء أو التعديل تناول بعض نصوص العقوبات الأهلى، أما القوانين الصادرة بتنفيذ أحكام قانون العقوبات فقد ظلت أحكامها باقية عدا القليل منها.

منذ أحداث الثورة العرابية، شهد الدارس ازدياد مستمر على تشديد العقوبات خاصة فى جرائم الصحافة والنشر (قانون المطبوعات عام ١٨٨١) ثم توالت قوانين العقوبات الأهلية والتى أهمها ما صدر أعوام (١٨٨٣، ١٩٠٤، ١٩٢٢، ١٩٣٧)، السنوات الأولى أبعد عن المغالاة منها فى السنوات التالية، وهذه من الأمور التى تدعو للدهشة والترحم على الماضى !! فهى فى عام ١٨٨١ أبعد عن المغالاة منها فى عام ١٩٠٤ "وهى فى سنة ١٩٤٧ قد بلغت درجة من العسر لم تكابدها تركيا فى سنة ١٨٦٥ ولأعانتها فرنسا فى سنة ١٨١٠ و١٨٤٩"[١].

لاحظ الدارس أن غالبية هذه التشريعات قد صدرت فى ظل ما أطلق عليه المرحلة الليبرالية التى أعقبت إعلان دستور ١٩٢٣، صدرت في فترة تعطيل بعض أحكامه ومواده أو إبان إلغائه أو بعد تغييره، أو في الفترات التى تخللت الفصول التشريعية أو فيما بين أدوار انعقاد البرلمان، بحيث أضحى اجتماع السلطتان التشريعية والتنفيذية فى أيدي مجلس النواب والذي أصدر أو صادق على تشريعات وقوانين تعسفية رغم المبادئ التى دعت إلى الفصل بين السلطات، وبعض هذه التشريعات صدرت فى ظل الحكم العرفى والذى بدأ مع الحرب العالمية الأولى وتواصل بصورة متقطعة بعد ذلك. ولنا أن نتصور مثلا "أن مصر منذ ١٩٣٩ حتى ١٩٥٢ خضعت للأحكام العرفية ثلاث مرات استغرقت اكثر من تسع سنوات (١٩٣٩-١٩٤٦، ١٩٤٨-١٩٥٠، ٢٦ يناير ١٩٥٢ - يونيو ١٩٥٢) وفى هذه العهود وقع من ألوان التنكيل بالناس في غير جرم ومن غير محاكمة ما ضج الرأي العام منه من غير أن يستطيع التنفيس عما في نفسه مخافة البطش الصارم في ظل تلك الأحكام العرفية القاسية للإدارة ورجالها باع طائل في إعنات من يراد اعناتهم"[٢].

ألمحت سابقا أن التشريع المصري منذ البداية وحتى منتصف الثلاثينيات لم يفرق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية في العقوبات والإجراءات "يكاد يكون هناك شبه إجماع بين الفقهاء على عدم وجود جريمة سياسية بمعناها المتقدم في التشريع المصري

فيما عدا المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالجرائم التى ترتكب بواسطة الصحف من حيث معاملة المتهمين معاملة خاصة وقوانين العفو الشامل لبعض الجرائم السياسية فيما عدا جنايات القتل العمد، الصادر فى ١٩٣٦،١٩٣٨. أما القضاء فهو أيضا لم يقر بعد فكرة الجريمة السياسية بل ولم يذهب حكم واحد من أحكامه فيما نعلم - بالتفريق في مؤاخذة المجرم الذي يرتكب جريمة مدفوعا ببواعث سياسية أو في سبيل تحقيق مأرب سياسى وبين المجرم الذى يفارق الفعل المعاقب عليه مستبيحا مال غيره أو عرضه أو حياته" [٣]

إذا كان الوعى القانونى المصرى قد أدرك ماهية الجريمة السياسية، ودعا المشرع إلى تواجد معاملة خاصة داخل السجون للمسجونين فى الجرائم السياسية أو جرائم الصحافة والرأى، فلنا أن نتوقف لحظة حول دلالة ما جاء فى (مذكرة تفسيرية للمرسوم بقانون بشأن نظام المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة - مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩) من تشديد للعقوبة على من يعيب فى حق ذات ولى الأمر :

"قد ترتكب الصحف جرائم هى فى موضوعها أشبه بالجرائم العادية نظرا لما تنطوى عليه من دوافع مبذولة، كما هو الحال فى القذف فى حق ولى الأمر وفى غير ذلك من الجرائم التى وأن عدت من جرائم الرأى الا أنها لا تدعو لما فيها من مظاهر الاستهتار بالقانون ومن إطلاق لمبذول الغرائز إلى التخفيف والتلطيف عند تنفيذ العقوبة ومن اجل ذلك يخول المشرع للمحاكمة أن تقضى أحيانا بعدم تطبيق هذا النظام الخاص" [٤].

فى منتصف الثلاثينيات (١٩٣٥) أرسل وزير الحقانية منشور إلى رئيس محكمة مصر يتناول فيه الأحكام الصادرة فى قضايا المظاهرات والتى تحمل العقوبات الخفيفة وكان "يعنف القضاة مطالبا التنبيه عليهم بأن يتشددوا فى العقوبات التى يحكمون بها فى تلك القضايا" [٥] ولم يتورع رسل حكمدار القاهرة آنذاك فى توزيع منشورا يتضمن هذه المقولة" قد أطلق صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يد البوليس فى قمع المظاهرات مع ضمان التعضيد الكلى من جهة المحاكم".

يؤكد الدارس بأنه رغم بطش السلطة التنفيذية من خلال ما تمارسه من استخدام القوة والهيمنة، بما لها من (ذهب المعز وسيفه) ومن تأثير على التوازن داخل إطار المجتمع السياسى، وبما لها من وظائف، تأمر وتنهى حيث تصبح أوامرها ونواهيها مكفولة النفاذ بسلطان الدولة القائم على القهر والإرغام، ومن خلال ما تملكه من قدرة قانونية على ممارسة نفوذها على الأفراد لدرجة جعلت قاسم أمين يقول : "شيئا واحدا يخشاه المصرى أكثر من المرض ومن الطلقات النارية وأكثر حتى من الموت.. هذا الشئ هو السلطة - نعم - السلطة" [٦]

رغم كل ذلك كان القضاء المصرى - وما يزال - حصنا منيعا دون التدخل والتأثير عليه من الخارج. حتى أصبح ذلك علامة مميزة له وتقليدا استقر طوال تاريخه "يقوم بإدارة محاكمنا الجديدة رجال لهم من التعليم والاستقلال والنزاهة ما يجعلهم فوق الشبهات فى جميع الظروف، وهم يطبقون قانونا مستمدا من قانون نابليون"[٧].

ورغم التأكيد على ان "لم تكن السلطة القضائية منفصلة عن السلطة التنفيذية وانما كانت جزءا منها، ولم يكن للقضاء أى نوع من الاستقلال عن الحكومة فهم يعينون بواسطتها وقابلون للعزل من وظائفهم والنقل من امكانهم بواسطتها أيضا" [٨] و "لابد لنا من

انقول الآن أن من رأى بعضهم أن السلطة اثنتان فقط وهما السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وأن السلطة القضائية لم تخرج عن كونها فرعا من السلطة التنفيذية تقوم هى أيضا على تنفيذ القوانين فى أحوال معينة وعلى وجه مخصوص وهو رأى لا يخلو من الوجاهة" [٩]، ورغم الاستقلال النسبى لهذه السلطة القضائية فى ظل تواجد اخضاعها دستور فقد ظل التخوف سائدا من محاولات اخضاعها لأشراف السلطة التنفيذية، كتب عبد الرزاق أحمد السنهورى (مخالفة التشريع للدستور والانحراف فى استعمال السلطة التشريعية) :

"أن كل ديمقراطية ناشئة لم تنضج فيها المبادئ الديمقراطية ولم تستقر هذه المبادئ عندها فى ضمير الأمة، تكون السلطة التنفيذية فيها أقوى السلطات جميعا، تتغول السلطة التشريعية وتسيطر عليها، وتتحيف السلطة القضائية وتنتقص من استقلالها" [١٠]

كان من المألوف فى تاريخ مصر، خاصة فى فترة الاحتلال البريطانى، أن تثار قضايا وتصدر أحكام قضائية، تكاد تصنع حدثا تاريخيا فى حد ذاتها لفصلها فى منازعات جسيمة تنبثق من إطار المجتمع السياسى، يكون لها صداها السياسى لدى الرأى العام، رغم قناعة ولاة الأمور بعدم قيمته وأهليته، ففى قضية الزوجية (١٩٠٤) يذكر محمد فريد أن "مصطفى أخذ يلوم الخديوي بلطف على مداخلته فى هذه القضية مبينا له أن هذه المداخلة تسئ إلى سمعته خصوصا وان الرأي العام كان ساخطا على الشيخ على لرغبته التزوج بالبنت رغم إرادة والدها، فقال الخديوي (رأى عام آيه يا شيخ هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة أنا أن لبست برنيطة ومشيت فى البلد ما حد يتكلم" [١١]، فى أمثال هذه القضايا التى لها صداها الاجتماعى – السياسى كانت الهيئة القضائية ذاتها موضعا للصراع بين مختلف الأطراف السياسية، وكان يحدث أحيانا ما يخشى منه، إذ انتبه الناس أو قل استشعر الناس – إلى حالات بالغة الندرة فى تاريخ النظام القضائى المصرى، حاولت فيه بعض القوى التدخل فى مجرى الأحكام القضائية، وجاءت بعض الأحكام، أحيانا، متأثرة لما يجرى خارج قاعات المحاكم والأمثلة لاحصر لها قبل دنشواى وبعدها، حيث تكررت وكانت بالقياس إلى التقاليد المألوفة ظواهر غريبة كل الغرابة، شاذة، ملفتة للانتباه، فى قضية الطعن فى الخديوى، والمعروفة (بقضية السفهاء) والتى اتهم فيها الشيخ البكرى والمنفلوطى واحمد فؤاد صاحب جريدة (الصاعقة) نصح كرومر بعدم اتخاذ أى أجراء بينما أصر الخديوى على محاكمة المسئولين على نشر القصيدة، تدخل الإنجليز للنكايه بالخديوي وحماية أصدقائهم فاستبدل قاضى التحقيق وعزل النائب العمومى وعين مكانه إنجليزي هو مستر كوربت واستبعدت من التحقيق الأوراق، وكانت هذه القضية فصل جديد من فصول الصراع بين سراى عابدين وقصر الدوبارة وهو الصراع الذى تعددت فصوله خلال تسعينات القرن الماضى. [١٢]

ويذكر محمد فريد فى أوراقه (المجلد الأول، ص ٣٦٢) أن احمد بك عبد الرازق كان قاضيا بالمحاكم الأهلية "فهو كان من الرأى القائل بالاتفاق مع الإنكليز وبعدم الطعن على الخديوي وكان يميل إلى التقرب من الحكام كل ذلك بصفاء نية مع حب للوطن".

فى عام ١٩٠٧ تساءلت إحدى السيدات "هل لو كانت روح الحرية مبثوثة حقيقة فى نظام الحكومة كان القضاء يتأثر بالارادات !! ومن علم ما يجرى بين القضاة من الترقية الفجائية والتصرف الغريب أدرك أن هناك تأثير مستتر، هو عمل اليد الخفية. ولا بدع فان كل هيئة حاكمة مصرية الآن متأثرة بأرادة الاحتلال [١٣]، فى عام ١٩١٠ استندت محكمة

جنايات مصر، على إدانة الشيخ على الغاياتي بتهمة العيب فى ذات ولى الأمر لأنه نشر ديوانا له (وطنيتى) ومما ورد فيه قوله (آهة مصرى ينوح على مصر) [١٤] :

ظالمات من المظالم أودت — بضياء الحياة بعد الحياة

يشتكى الشعب والقضاة خصوم — فلمن يشتكى خصام القضاة؟

فى العشرينيات حدثت نماذج متعددة للتأثير السياسى على أسلوب أعمال القاعدة القانونية فى مناسبات مختلفة خاصة عام (١٩٢٦) قضية الاغتيالات السياسية المتهم فيها أحمد ماهر والنقراشى، بل كذلك فى عام (١٩٢٨) قضية العيب فى الذات الملكية المتهم فيها الدكتور محمود عزمى، حيث بدأت الاعتبارات السياسية تتسلل على منصة القضاء كتب أمير الشعراء أحمد شوقى (١٩٢٤) : [١٥]

قاضى السياسة نالهم بعقابه — خشن الحكومة فى الشباب عتيدا

أتت الحوادث دون عقد قضائه — فانهار بيته ودك شهيدا

تقضى السياسة غير مالكة لما — حكمت به نقضا ولا توكيدا

رغم التشديد العقابى المتواصل فى قانون العقوبات على من يعتدى على حياة، أو حرية الملك، ومن يحاول أن يرهبه أو يوجه إليه اللوم أو يعيب فى ذاته، حيث تتفاوت العقوبة من الإعدام إلى الأشغال الشاقة إلى السجن والحبس، حيث كان الوطنيون المصريون يقدمون للمحاكمة بصفتهم مجرمين، فى بعض الأحيان وجدت أحكام مؤيدة لاتجاه الحركة الوطنية خاصة إذا أتحد الانتماء السياسى بين المقدمين للمحاكمة والجالسين على منصة القضاء "ولو كان من الضرورى أن يخلع رجال القضاء ميولهم السياسية لتأخذ أحكامهم الصورة العادلة المنصفة إلا أن الظروف التى أخضعت مصر لها وانطوت على الكبت وتكميم الأفواه وخنق الحريات أدت إلى أن يؤمن القائمون على أمر القضاء بصحة الطريق الذى يتبعونه" [١٦] كانت بعض الأحكام فى ظل اشتداد الحركة الوطنية ونموها تأتى مخففة أن لم تكن تأتى وهذا نادرا – معترفة بوطنيتهم أكثر من اعترافها بإجرامهم، وسنجد نماذج فى جريمة العيب فى حق ذات ولى الأمر (العيب فى الذات الملكية) تؤكد لنا أن ما خطه التشريع العقابى على الورق من تجريم لمن عاب فى حق هذه الذات، خاصة فى الفترة الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) من انهيار النظام الملكى لم يتحقق فى الواقع المعاش، إذ نادرا ما جاءت الأحكام مشددة بل أتصور أنه فى لحظات الغضب الثورى الشعبى المتواصل أفلت الكثيرون من هذه التهمة، حيث لم يكن بمستطاع تقديم الالآف ممن خرجوا فى مظاهرات تهتف وتندد وتعيب فى ذات الحاكم، إلا من قبض عليه وقدم للمحاكمة، وفى قضايا كثيرة كانت المحكمة تتحرج فى النظر فى قضايا العيب كانت فى بعض الأحيان تجعل الجلسات سرية طبقا لقواعد الإجراءات الجنائية [١٧]، وفى أحيان أخرى كانت تحيل بعض قضايا العيب وتجعلها قضايا لوم الملك أى درجة أخف من الأولى، اللوم والقاء المسئولية على الملك أخف بكثير من سبه وأهانته.

- فى أول حكم قضائى بتهمة (العيب فى الذات الخديوية) قضت محكمة السيدة زينب الجزئية فى القضية المرفوعة على أحمد فؤاد وشريكيه (قضية السفهاء) عام ١٨٩٧، بحبس أحمد فؤاد عشرين شهرا وغرامة ثلاثين جنيها وعلى المنفلوطى عاما وغرامة عشرين جنيها وبراءة الخيامى صاحب المطبعة، وصدر الحكم النهائى بعد الاستئناف بالسجن ستة شهور لكل من الرجلين، وقد أعربت الصحف عن رضائها عن هذا الحكم خاصة (الأهرام) التى رأت فيه اللين.
- فى قضية أحمد أفندى حلمى صاحب (القطر المصرى) والمتهم بالتطاول على مسند الخديوية المصرية والطعن فى نظام حقوق الوراثة فيها وفى حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية والعيب فى حق ذات ولى الأمر، أقرت محكمة السيدة زينب الجزئية بجلسة ١٥ إبريل ١٩٠٩ برئاسة على ماهر أفندى القاضى أن التهم ثابتة وينطبق عليها المواد ١٥٠، ١٥٦، ١٤٨، ١٦٧، ١٦٨ عقوبات، اعتبرت أن هذه الأفعال جريمة واحدة ورأت "استعمال الرأفة فى توقيع العقوبة على المتهم بالنظر لما تبينه من درجة تربيته التى لا يجوز عدلا أن يكون مسؤولا الا بتدرها" [١٨]، حكمت عليه بالحبس عشرة شهور حبسا بسيطا وتعطيل جريدته مدة ستة شهور رغم تأكدها من ثبوت تهمة العيب بأقبح ألفاظ الهجو والسباب. لكن محكمة الاستئناف (محكمة مصر الابتدائية الأهلية) برياسة محمود رشاد بك حكمت يوم ٢٩ إبريل ١٩٠٩ بتعديل الحكم وحبس المتهم سنة مع الشغل.
- محكمة عابدين الجزئية تحت رياسة أحمد بك عبد الرزاق حكمت يوم ٢٨ إبريل ١٩٠٩ فى (قضية الحرية) أو ما عرفت (بقضية خطباء المظاهرة) والمتهم فيها كذلك أحمد حلمى وعثمان طلعت صبور، محمد مختار طلعت صبور وأحمد زكى ومحمود رمزى نظيم وإبراهيم محمد أو غانم ومما نسب إلى محمود رمزى نظيم أنه عاب فى حق ولى الأمر بأن خاطب الجناب العالى فى بيتين لا يليق أن يخاطب بهما الجناب العالى كل ذلك فى قصيدة ألقاها فى تلك المظاهرة، حكمت ببراءة إبراهيم محمد وحبس أحمد حلمى ٦ شهور حبسا بسيطا وكفالة الف قرش وحبس كل من باقى المتهمين مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا كذلك وأمرت بإيقاف التنفيذ عليهم وأضافت المصاريف على جانب الحكومة.[١٩] لكن محكمة مصر بجلسة الجنح الاستئنافية (١٣ مايو ١٩٠٩) خففت بعض هذه الأحكام.
- محكمة جنايات مصر أصدرت حكما بالبراءة يوم ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ في القضية المتهم فيها عصام الدين حفني ناصف بالعيب في الذات الملكية، رأس الجلسة أحمد عرفان باشا أشارت حيثيات الحكم إلى أن ألفاظ العبارات التى استخدمها عصام فى مقاله لا تفيد بأي وجه التعريض بمقام الملكية ولا تنم عن شئ من ذلك، ورأت المحكمة "كان الأليق بالنيابة التريث فى استنتاج مثل هذه التهمة الشنيعة التى تكاد أن لا تصدر آلا ممن به مس" وانه "لا يمكن قانونا أن تنصرف كلمة السراي المذكورة فى الجملة المرفوعة الدعوى العمومية بشأنها على الذات الملكية كما يتضح ذلك فى احتياط الشارع فى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب العقاب بمقتضاها حيث حصرها فيها شخصيا دون سواها" [٢٠]
- فى قضية (جريدة السياسة) [٢١] التى اتهم فيها الدكتور محمود عزمى بالعيب فى الذات الملكية (١٩٢٨)، رغم أن المحكمة أعلنت فى نص حكمها ثبوت التهمة عليه، حكمت عليه بالحبس مع الشغل ستة أشهر وأمرت بإيقاف التنفيذ عملا بالمادة (٥٢ عقوبات)

وأنذرته بما تقضي به المادة (٥٤ عقوبات)، فقد رأت المحكمة معاملته بكثير من الرأفة نظرا لبيانه وتصريحه في الجلسة بالثناء على الملك ومركزه في الهيئة الصحفية، وعندما استأنف الحكم، ألغت محكمة النقض والإبرام الحكم واعتبرت التهمة جنحة توجيه لوم لجلالة الملك على عمل من أعمال الحكومة وقضت عليه بغرامة قدرها عشرون جنيها، ففي حيثيات حكمها فرقت المحكمة (نقض ٢٣ مايو ١٩٢٨، القضية رقم ١١٦٣ سنة ٤٥ قضائية) بين العيب في الذات الملكية واللوم الموجه لعمل من أعماله الحكومية، حيث قال فقهاء القانون أن العيب في الذات الملكية المعبر عنها بكلمة offense هو ما يجترح فيه الجاني على ذات ولي الأمر طعنا شخصيا بحتا لا صلة له إلا بتلك الشخصية المبجلة أما اللوم ولو كان قاذعا فهو الذى وان وجه لولي الأمر فانه ينصب ويرتبط ويقترن بعمل حكومي من اعماله "وبما أن استخلاص مساس ما ذكره الطاعن بالذات الملكية نفسها واعتباره عيبا في جلالتها فيه تأويل بعيد وتشدد في استقصاء المعاني وتحميل الألفاظ مالا تحتمله، بل قد يكون فيها تهافت على افتراض سهولة التقحم على الذات الكريمة وهو مالا يؤمن به أحد وما سارع المتهم إلى التنصل منه بأجلى بيان" [٢٢]

أن هذه الحيثيات السابقة تدل دلالة قاطعة على أن مسألة العيب في الذات الملكية لم تكن من السهولة بمكان في التكييف القانوني لدى النيابة العمومية أولا وان مدى توافر النص الجنائي قد تباين وتضارب بين أحكام المحاكم المختلفة وقد اتضح ذلك جليا في أحكام محكمة النقض. ففي قضية (مسجد المغربي) [٢٣] المتهم فيها الشيخ حسن محمد النجار بالعيب في الذات الملكية، أدانته محكمة الجنايات (١٩٤٢) لكن محكمة النقض تبين لها أن اتجاه الإرادة نحو ارتكاب العيب المكون للجريمة بشكل عام أو تحقيقا لغرض معين لم يكن متوفرا، فقبلت الطعن وحكمت بنقض الحكم لأنه معيب، ذلك بأنه "إذا صح أن عبارة العيب صدرت عفوا من الطاعن في الظروف والملابسات المذكورة، كان القول بأنه قصد بها العيب غير سائغ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى حين رأت الإدانة أن تبين على مقتضى أى دليل أسس قيام القصد الجنائي الذى قالت بقيامه".

رغم الظروف المشددة القانونية والتي من شأنها أن تحول الجريمة من جنحة إلى جناية والتى تتعلق بالأركان المادية المكونة لجريمة العيب، ورغم الظروف المشددة القانونية الشخصية والتي تتعلق بالجاني حيث تشدد العقوبة عليه أساسا خاصة في حالة (العود)، فقد ترك للقضاة مساحة للتقدير العقابي في حالة ثبوت التهمة من عدمها.

في مطلع الخمسينات ومع تدهور هيبة القصر الملكي ومع تزايد الحركة الوطنية ونموها ومع تنامي قوة الرأى العام، كتب السنهوري في ١٤ إبريل ١٩٥٠" يوجد رأى عام في مصر تخشاه كل سلطة : تخشاه الحكومة ويخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مهما علت، ويكفي للاستيثاق من ذلك أن تثار مسألة تحرك هذا الرأى العام، فإذا به يتحرك، وإذا به يقف وقفة لا تستطيع آيه سلطة إلا أن تنحني أمامها" [٢٤]، فرق كبير بين تصور عباس حلمي الثاني لأهمية الرأي العام وتصور الملك فاروق له في تلك الفترة، يؤكد لنا عبد الفتاح حسن باشا أحد وزراء الوفد في(ذكريات سياسية) كيف كان فاروق يخشى هذا الرأى العام لدرجة عندما وصل من أوروبا إلى مصر سأل عما إذا كان من الممكن أن يقدم إلى المحاكمة !! وكانت الإجابة بالنفي لأنه كما يبدو قد تناسى أن ذاته مصونة لا تمس.

(عندما كان العيب فى الملك تهمة الموسم)، كتب جمال العطيفى، والذى كان يعمل آنذاك وكيلا لنيابة الصحافة ما معناه : (٢٥)

أولا: كانت اخطر التهم التى توجه إلى الصحفيين وقتئذ هى تهمة العيب فى الملك

ثانيا: حينما اتسعت الهوة بين الواقع والقانون، كان هؤلاء القضاء أنفسهم يبرئون المتهمين بالعيب فى هذه الذات الملكية المصونة، وكان مركزهم يثير الإشفاق حقا! فالقانون صارم وواجبهم هو تطبيقه وليس من حقهم أن يحكموا عليه، ولكنهم كانوا يشعرون بأن هذه "الذات" لم تعد تستحق أن تبقى مصونة لا تمس، كانوا يحاكمون الصحفيين الذين اجترءوا على هذه الذات ولكنهم إذا عادوا إلى بيوتهم بحثوا عن مقالاتهم ليطالعوها، لم يكن من المستطاع أن تعزل القاضى من أحاسيس الشعب التى تتجاوب من فرد إلى آخر، لم يكن من المستطاع أن تنزعه من المجموع المستعبد الساخط.

ثالثا: عرفت مصر قضاة شجعانا أثبتوا أن الهوة بين الواقع وبين القانون قد اتسعت، وعرفت قضاة آثروا السلامة فخضعوا لحكم القانون وتجاهلوا الواقع ولكن فى غير حماسة أو إيمان.

رابعا: أصبحت هذه التهمة (موضة) امتدت لتشمل إلى العيب فى أى ملك بعد أن كانت قبل ذلك محدودة ولا تنطوي على خطورة حقيقية بل كانت لا تظهر غالبا إلا من خلال المساجلات الحزبية، وكانت جريمة العيب فى سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٣٩ إذا وقعت أنكرها المتهم واستنكرها حزبه وقامت لها الدنيا وقعدت وفتح السجن للمتهم فى ساعة واحدة، ولكن فى عام ١٩٥٠ لم يعد حتى حراس الأمن والقانون يؤمنون بالذات الملكية لم تعد هذه الذات مصونة عند أى إنسان! تزداد الهوة بين الواقع والقانون اتساعا ! فقضايا العيب التى كانت تنظر فيما مضى بسرعة البرق. تتراخى فى التحقيق.. وتتراخى فى المحاكمة، كانت النيابة فيما مضى ومن ورائها الحكومة تتحرز فى توجيه تهمة العيب وكان من رأى بعض النواب العموميين أنه من الخير للذات الملكية، أن تؤول العبارات على أنها ليست عيبا وأن تحمل معانى بريئة بعيدة عن العيب وتصرف إلى معانى أخرى، ولكن فى فترة ما بعد ١٩٥٠ أصبحت القاعدة إذا كانت العبارات تحتمل كل المعانى إلا العيب، فلتصرف إلى العيب.

خامسا: الحبس الاحتياطى لم ينل من الصحفيين الذين اتهموا بالعيب فى ذلك ولم تنل منهم المصادرة، بل كانت نتيجة هذه الإجراءات المحمومة أن اتسع انتشار هذه الصحف وكانت كلمة القضاء بالإفراج عن هؤلاء الصحفيين تسرى بين الأحرار وتلهب حماستهم وتضاعف شجاعتهم، وقد انعكس هذا إلى تصرفات رجال النيابة أنفسهم الموكول إليهم توجيه الاتهام فى هذه الجرائم، فكانت التحقيقات تفتح وتظل مفتوحة ولا يحبس الصحفى ولا يقدم للمحاكمة كان تقديم الكتاب إلى المحاكمة من شأنه أن يفتح أبوابا ويفضح أمورا كثيرة للرأى العام كانت الحكومة تحرص على كتمانها فى وقت انطلقت فيه صيحات نواب من البرلمان وكتاب وصحفيين بنقد كل أشكال الفساد والإفساد لدولة الاغوات وحملة القماقم وتنابلة السلطان.

سادسا: رغم أن بعض دوائر محكمة الجنايات قد أصدرت قرارها بالإفراج عن بعض المتهمين فى قضايا العيب. لكن السلطات التنفيذية كانت تستبقيهم رهن الاعتقال، وتظل القضايا معلقة فى دوائر المحاكم، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو حيث بلغت قضايا

العيب التى لم تكن قد قدمت بعد للمحاكمة طبقا لإحصاء آجرته النيابة العامة بعد الثورة فى ٥ أغسطس ١٩٥٢، ٤٣ قضية ! سقطت كلها بسقوط الملك !

هذه شهادة هامة لأحد وكلاء نيابة الصحافة ممن حققوا فى قضايا العيب فى الذات المصونة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهى دلالة، لها أهميتها إذا تحدثنا عن الأحكام القضائية لهذه الجريمة والتى لايمكن عزلها عن الإطار العام لقضايا الرأى والحريات العامة فى مصر آنذاك، فأحكام العيب تتواكب وتتزامن مع أحكام أخرى مثل قرار رئيس محكمة مصر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ (القضية رقم ١٨ سنة ٥٠ أدارى صحافة) [٢٦] والخاصة بإلغاء الأمر الصادر بضبط كتاب خالد محمد خالد (من هنا نبدأ) والافراج عنه، ويتواكب مع أحكام مجلس الدولة الرائدة آنذاك خادمة فى مجال الحقوق والحريات العامة بحيث أصبح هذا المجلس هو دستور المصريين وحرياتهم - كما أكد على ذلك محمد عصفور [٢٧] - فى صورتها العملية والواقعية. فقد أعلى قضاة المجلس من سيادة الدستور وسيادة القانون ورقابة القضاء على دستورية القوانين وحصرت أعمال السيادة فى دائرة أعمال متميزة بطبيعتها لا علاقة لها بالظروف الاستثنائية التى تحيط اتخاذ القرار الإدارى وكانت أحكام السنهورى. بصفة خاصة فى قضايا الصحافة والاجتماعات العامة والأحزاب السياسية والحريات الفردية (الإقامة، الشغل، السفر، الأمن والأمان، الجنسية) حرية الرأى والفكر والنشر والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات وحق الانتخاب وتكوين الأحزاب من ابرز مبادئ وأحكام القضاء الإدارى التى أثرت فى قضايا العيب فى الذات الملكية آنذاك. فقرارات مجلس الدولة فى قضايا إلغاء جريدة مصر الفتاة والشعب الجديد لسان حال الحزب الاشتراكى والتى صادرتها حكومة الوفد، وقضايا القبض على مواطنين بدون وجه حق، قد قوبلت من الرأى العام بموجة من الحماس الشديد وتضمنت مجموعة من المبادئ القانونية تفتح - على حد قول البشرى[٢٨] - للحركة الشعبية وللدعاوى الثورية مجالا فسيحا للعمل المشروع وبهذا مال ميزان الشرعية القانونية لصالح الجماهير مهددا الوجود الرجعى بالاقتلاع من الدولة ومن المجتمع، تعرض السفير البريطانى لتلك الصحف التى صادرتها حكومة الوفد، خاصة الاشتراكية وأكد - اعتمادا على وثائق الخارجية البريطانية [٢٩] - أن قرار مجلس الدولة أعطى الصحيفة مزيدا من القوة، ويؤكد أحمد بهاء الدين "لم تيأس هذه الصحف من المعركة ومضت تشن حملاتها على الملك رأسا وبدأ الملك يضغط على الوزارة لمصادرة هذه الصحف وبدأت الوزارة تصادر الصحف فعلا.. وإذا بمجلس الدولة يفرج عنها بأحكام مدوية - وأصبح الملك أمام أحد طريقين لكى يوقف هذه الحملات : أما أن يلغى مجلس الدولة هذا، فتختفى رقابة القانون على مصادرة الصحف وأما أن يسن تشريعات جديدة تقيد من حريات الصحف.. وقد جرب الطريقتين عبثا" [٣٠] وتحت تهديد الإقالة أو إلغاء مجلس الدولة أعدت وزارة الوفد أواخر على ١٩٥١ مشروعا بتعديل اختصاص المجلس وزيادة الرقابة الحكومية عليه عن طريق سلب اختصاص رئيس مجلس الدولة فى وقف تنفيذ القرارات الإدارية بصفة مستعجلة واحالتها إلى دائرة من دوائر المحكمة على أن يخضع المجلس لإشراف وزير العدل. وهى التعديلات التى أثارت صحف المعارضة والرأى العام. [٣١] خلاصة ما أريد قوله : الفترة التي أعقبت انتكاسه ثورة ١٨٨٢ شهدت صدور قوانين أظهرت قسوة وتشدد إزاء قضية العيب فى الذات الحاكمة (خديوى، سلطان، ملك) ومع انتكاس التجربة الليبرالية منذ العشرينات بحيث غدا الدستور ثوبا فضفاضا على حد قول شيخ قضاة مصر، عبد العزيز فهمى باشا ازدادت وتعدلت هذه القوانين التى تمس الذات المصونة، ومع الشدة والعنف كانت هناك لحظات من المد الثورى الجماهيرى، بدأت

النظرة إلى الأجرام السياسى تختلف تدريجيا ولو ببطء، ما أثر فى أحكام القضاء، مع تطور الوعى السياسى وبروز فكرة المواطنة (مواطنون لارعايا) لم يعد الفرد عبـدا للملـك أو الحاكم بل أبنأ مخلصا للوطن لا يرتبط بسواه، الاعتداء على الوطـن جريمـة لا تقتضـى عقوبتها الإعدام، بينما سب وإهانة الحاكم تنتهى أحيانا بالبراءة محكمة مصـر (استئناف جنح) فى ١٢ مايو ١٩٠٩ (الحقوق، مجلد ٢٤، ص ١٣٨) أبانت أن الجريمة لا توجـد إلا اذا توافرت فيها العلانية بإحدى الطرق المبينة بالمادة وقد حكم بأن مجرد النـداء بعبـارة (ليسقط حكم الفرد) لا يصح اعتباره جريمة منطبقه على المادة ١٥٠ع لأن هذا النداء عـام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة، فهو من قبيل الدعاء على حكومة يسـتبد بـأمور الرعية فيها رجل واحد يتصرف فى شؤونها التصرف المطلق وان نوع هـذه الحكومـة لا وجود له فى مصر وأن نداء (يسقط) ونحوه يعاقب عليه القانون إذا صادف شخصا معينا أو إشار إلى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضى الذى يستنتجه من ظـروف وقرائـن الأحوال لبيان درجة المسؤولية ومقدار الإهانة التى تلحق الغير من مثل هذا النداء، وهـذا الحكم الذى أصدره قاضى مصرى يختلف عن حكم آخر لمحكمة النقض فى ٦ مـايو ١٩١١ تحت رياسة المستر بوند وكيل المحكمة (الإنجليزي) وحضور أحمد زيور بك ومحمد صفوت بك ومحمد محفوظ بك والمسيو سودان مستشارين (المجموعـة الرسـمية، السـنة ١٢، ص٢١٢، حكم١٠٥) أعتبر "أن كلمتى (الناموس أو الاعتبار) هما عامتان بوجه الإطـلاق وتشملان جميع الألفاظ المهينة والجارحة وأن كلمة (فليسقط) لها بدون أدنى نزاع وطبقـا للأحكام القضائية في جميع البلاد معنى الاحتقار والإهانة الخاص بألفاظ السب فلذا تعتـبر سبا" [٣٢] فى عام ١٩٥١ أتهم أحمد حسين، زعيم حزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) فى حوالى خمس قضايا بالعيب فى الذات الملكية، فى إحدى الملاحظات الخاصة بقضية له "سبق الحكم على المتهم الأول - أحمد حسين - بالحبس ستة أشهر حبسا بسيطا فى ١٧ مـارس سنة ١٩٥٢ في كل من القضايا الثلاث رقم ٥ سنة ١٩٥٠ جنايات صحافة و٩ سنة ١٩٥١ جنايات صحافة، ١٧ سنة ١٩٥٢ جنايات صحافة وذلك لأنه عاب علنا فـى حـق الـذات الملكية المصرية فى مقالات نشرها فى صحيفته مصر الفتاة والشعب الجديد، لسـان حـال الاشتراكية" [٣٣]

توارت هذه القضايا، نوعا، أمام قضية أشد (التحريض على حرق مدينة القـاهرة) كان المطلوب هو رأسه، (فى ظلال المشنقة) صور أحمد حسين تفاصيل هذه المحاكمة والتى وثـقها بعد ذلك فى كتابه (قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة) ــ أما من الناحيـة الفنية الأدبية فقد أخرج لنا ثلاثية (أزهار، الدكتور خالد، واحترقت القـاهرة) فـى الجـزء الأخير وعلى لسان الملك: [٣٢]

"أن فوزى السيد أصبح متهما الآن بخمس قضايا بالعيب فى الذات الملكية ومـع ذلك فلم يحاكم على أى منها حتى الآن وهى تؤجل وبعضها قد انقضى عليها عام كـامل أن لدى مذكرة وافية عن هذا الموضوع.

أن هناك عشرة كتاب متهمين بالعيب فى الذات الملكية : فتحى، مرعى، أبو الخير، التكية، حلمى، الزيادى، زخارى، وهؤلاء جميعا خلاف فوزى السيد وهم جميعـا مطلقـوا السراح، يكتبون ويكتبون، قل لى يا باشا، أهى مؤامرة على، هل القضاء يتآمر على ؟

- معاذ الله يامولاى، القضاء والحكومة والشعب كلهم رعايا مولاى المخلصون.

- هذا كلام يا باشا، كلام، أما الأعمال فغير ذلك، مجلس الدولة يتدخل فى قضيـــة "القطـــن ويوقف الإجراءات فيها، لينال منى، وأعاد جريدة الاشتراكية التى تهاجمنى بالليل والنـــهار لينال منى، وأنت تحمى مجلس الدولة، لماذا لم تلغ مجلس الدولة كما طلبت منك" ؟

حواشى

[الفصل الرابع]

١- راجع، الجزء الثانى من كتاب الدكتور رياض شمس (حرية الرأى وجرائم الصحافة والنشـو) (ص ٦٩٦-٦٩٧)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧.

٢- محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى (١٩٣٧-١٩٥٢) مكتبـة مصـر، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢٨٠-٢٨١.

٣- أنور العمروسى : الجرائم السياسية فى مصر، الجزء الأول، مطبعة البرلمان القـاهرة ١٩٥١ ص ١٦-١٧

- انظر كتاب على بدوى (الأحكام العامة فى القانون الجنائى)، ص ٨٧-٨٨ حيث يتعرض لذكر القانون رقـم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم فى جرائم الصحافة حيث يقرر لهم معاملة خاصة والقانون رقـم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ بصدد العفو الشامل عن الجرائم التى ارتكبت لغرض سياسى أو لسـبب سياسـى بيـن عـامى ١٩٣٠-١٩٣٦ عدا جنايات القتل العمد، ومراسيم بقوانين خاصة بالعفو الشامل فى أوائل سنة ١٩٣٨.

٤- يوسف درويش – مصطفى كامل منيب (المحامان) : قوانين الرأى والصحافة والنشر دار الفكر العربـى، مطبعة الفكرة، القاهرة ١٩٥٠، ص ٥٢.

٥- لطيفة السيد سالم (د) : النظام القضائى المصرى الحديـث، ١٩١٤ -١٩٥٢) الجـزء الثـانى، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣١٦.

٦- قاسم امين: المصريون، ص ٢٦، وحول مفهوم (السلطة) ودلالاته راجع :

- معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ (مادة سلطة) ص ٣٦٥.

- ابراهيم ابو الغار : نظرية السلطة فى المفهوم الاجتمـاعى فـى كتـاب (دراسـات فـى علـم الاجتمـاع والانثربولوجيا) دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٩٧-٣١٠.

- ويرى موريس دوفرجيه (مدخل إلى علم السياسة، ترجمة الدكتور سامى الدروبى، دار دمشـق د.ت، ص٧ أن تعريف السياسية بأنها (علم السلطة) يتفوق على التعريفات الأخرى تفوقا اساسيا، بينما يرى جورج بـيرو ان السلطة شوكة فى خدمة فكرة فثمة عنصران للسلطة : قوة الاجبار والفكرة، راجع:

Georges Burdeau : Traitل de science politique, T.I , paris, 1949 , no 177, p 216.

٧- قاسم أمين : المرجع السابق، ص ٦١

٨- مدرسة الحقوق السلطانية : نظام السلطات العمومية فى الحكومة المصرية (مذكرات) القـاهرة (١٩١٩) ص ١٤٨.

٩- احمد قمحه : نظام القضاء والادارة، مطبعة الجريدة، مصر ١٩١٠ ــ ص ١٧٨.

١٠- مجلة مجلس الدولة، يناير ١٩٥٢، السنة الثالثة، دار النشر للجامعات المصرية ص ٢.

١١- محمد فريد : أوراق، المجلد الأول (مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤-١٩١٩) الهيئـة المصريـة العامـة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص٥٢

١٢- حول ابعاد هذا التدخل فى هذه القضية التى سنتعرض لها بالتفصيل راجع :

- أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٥، ص٢٤٨-٢٤٩.

- حسن الشريف الرجال أسرار، كتاب اخبار اليوم، يناير ١٩٥٢، ص ١٠٧ - ١١١.

- محمد جمال الدين المسدى (١) : دنشواى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ن القاهرة ١٩٦٨، ص ٥١-٥٢.

- محمد سيد كيلانى عباس حلمى الثانى، دار الفرجانى، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ٧٩-٨٠.

- يونان لبيب رزق (د): (قصيدة السفهاء) الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، جريدة الأهرام ١٨ ابريل ١٩٩٦.

١٣- ابنة النيل : اكاذيب السياسة فى القرن العشرين، وهو رد على خطبة اللورد كرومر التى القاها فى حفلة وداعه التى اقيمت بأمره فى الأوبرا الخديوية فى مساء يوم السبت فى ٤مايو سنة ١٩٠٧، ص ٣٤.

١٤- راجع حكم محكمة جنايات مصر فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٠ (الحقوق ٢٥، ص ١٩٦) وكتابى أحمد بك أمين : شرح قانون العقوبات، ص ١٠١، وعبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، ج٣، ص ٩٠٧-٩٠٨، وراجع كذلك ديوان (وطنيتى) لعلى الغاياتى، الطبعة الثانية، مطبعة عطايا بباب الخلق بمصر (١٩٣٨) ص (٩١-٩٢).

١٥- أحمد شوقى : الشوقيات، الجزء الأول، دار اليوسف للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ٩٥.

١٦- لطيفة محمد سالم (د): النظام القضائى المصرى الحديث (١٩١٤-١٩٥٢)- الجزء الثانى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٨٦ ـ ص ٢٣٤.

١٧- فى قضايا العيب كانت المحكمة دائما تلجأ إلى جعل الجلسات غير علنية (أن القانون خول لنا جعل الجلسة سرية متى كان الأمر متعلقا بالنظام العام) هكذا أعلنت المحكمة فى جلسة الاحد ٣١ ديسمبر ١٩٥٠ (راجع : مصر الفتاة - لسان (الاشتراكية) العدد ٢٦٢، ٥ يناير ١٩٥١.

١٨- أحمد حلمى : السجون المصرية فى عهد الاحتلال الانجليزى، ص ٧٨-٨٨

١٩- نفس المرجع، ص ١٠٥-١١٦.

٢٠- نقابة المحامين الأهلية، مجلة المحاماه. السنة الخامسة ١٩٢٤-١٩٢٥، المطبعة العصرية، ص٢٢٥-٢٢٧.

٢١- راجع : أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية / الحولية الخامسة (سنة ١٩٢٨) الطبعة الأولى، مطبعة حوليات مصر السياسية، ١٩٣٠ ـ ص ٨٨-٩٣،ص٨٣٨ وانظر أيضا رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاعلام جامعة القاهرة (١٩٨١) لنجوى كامل عبد الرحيم (محمود عزمى الصحفى) ص ٦٧.

٢٢- محمد عصام الدين حسونة : التشريع وأحكام القضاء، ص ١١٥-١١٧.

٢٣- فى هذه القضية جعلت محكمة الجنايات الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام ومراعاة للأمن العام، وقد قررت أن النظام العمومى شئ والأمن العام شئ أخر والمقام مقام استثناء لا يجوز التوسع فيه، انظر : المحاماه : العدد الرابع والخامس والسادس لسنة ٢٤ (١٩٤٣-١٩٤٤) ص ١٧٢-١٧٥، وأنظر كذلك (نقض ١٧ ديسمبر ١٩٤٢ القضية رقم ٤٢٤٨ سنة ١٢ قضائية) فى كتاب محمد عصام الدين حسونة السابق، ص ١٢٤-١٢٧.

٢٤- عبد الرزاق السنهورى من خلال أوراقه الشخصية، إعداد د. نادية السنهورى ود. توفيق الشاوى، الزهراء للإعلام العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٣٥٧.

٢٥- من منصة الاتهام، دار المعارف بمصر ١٩٦٨، ص ١١٦-١٣٩.

٢٦- محمد عصام الدين حسونة : المرجع السابق، ص ٢٨٥-٣٠٣.

٢٧- محمد عصفور : (معارك الحريات ومعركة مجلس الدولة ـ دراسة نشرها فى رسائل الحزب الاشتراكى (وثيقة التحرير) وهو احكام مجلس الدولة فى حرية الصحافة والاجتماعات والحرية الشخصية، ص ١١٨ أنظر كذلك ما كتبه السنهورى (تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس فى عامة الرابع، مجلة مجلس الدولة السنة الثانية ١٩٥١،ص ٥٣٧) :

أن مجلس الدولة ليس فحسب جزءا جوهريا من السلطة القضائية التى هى أحدى السلطات الثلاثة فى الدولة، بل هو أيضا هذا الفرع من السلطة القضائية الذى ينتصف للناس من السلطة التنفيذية ويقيهم أن تتحيف هذه السلطة حقوقهم أو أن تتعسف بهم، فإذا لم يقم المجلس على أساس متين من الاستقلال والحيدة وإذا لم يتحصن بدعامة قوية من الضمانات التى تكفل له ان يضطلع بمسئولياته الخطيرة، انهار ركن من أركان الحياة الديمقراطية فى مصر ولعله هو الركن الذى يستند إليه الأفراد اكثر من استنادهم إلى أى ركن آخر، ويفزعون إليه كلما حزبهم أمر، أو دهمتهم نازلة من جراء نشاط السلطة التنفيذية".

٢٨- طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢. الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢ ـ ص٢٤٧-٢٤٨.

٢٩- هدى عبد الناصر (د) : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢ دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧، هامش (٤)، ص ٣٥٣

٣٠- أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا !! مؤسسة روزاليوسف القاهرة أغسطس ١٩٥٢، ص ١٠٢، ص ١٠٦ عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية، الطبعة الأولى، مطابع الشعب، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٥-٣٨.

حسن يوسف (باشا) : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام ١٩٨٢، ص ٢٧٥

٣١- حول دور مجلس الدولة راجع بصفة خاصة :

- طارق البشرى (المستشار) : القضاء الادارى والحريات، مجلة المحاماة، مارس ١٩٦٨

- وليم سليمان قلادة (د) : مجلس الدولة : تاريخه ودوره فى المجتمع المصرى، مجلة مجلس الدولة السنة ٢٧، يناير ١٩٧٨.

- سيد عشماوى (د) القضاء والسياسة فى مصر.. الدور السياسى لمجلس الدولة (١٩٤٦-١٩٥٢) مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، اكتوبر ١٩٩٨

٣٢- راجع : أحمد امين : شرح قانون العقوبات الأهلى ، ص ١١٠ عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، ج٣، ص٨٩٠، ص ١٠١٢.

٣٣- أحمد حسين : قضية التحريض، المرجع السابق، ص ٣٠.

٣٤- أحمد حسين : واحترقت القاهرة، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣٩٤-٣٩٥.

الباب الثانى

جذور تاريخية للعيب فى الذات الملكية

إن حملت الأنفس مالا تطيق أطلقت الألسن مالا يليق

(ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور)

الفصل الأول

السخرية (التهكم والتندر) بالحكام - نماذج أدبية شعبية من التراث المصرى

الفصل الثانى :

العيب فى ذات الحكام : الفراعنة والبطالمة والرومان حتى زمن المماليك

الفصل الثالث :

عيب واهانة باشوات الاتراك العثمانيين وقادة الحملة الفرنسية

الفصل الرابع :

ملامح العيب فى ذات ولى النعم : محمد على باشا حتى عصر الخديوى إسماعيل

الفصل الأول

السخرية (التهكم والتندر) بالحكام
نماذج أدبية شعبية من التراث المصرى

يتحدث العقاد عن علاقة المصرى بالحكومة "على الأغلب الأعم هى علاقة عداوة مريبة أو مهادنة محتملة لم تبلغ أن تكون علاقة ود يحرص عليه أو ضمان يحميه إلا فى القدرة التى لا يقاس عليها "ويضيف" فكان مدار القصة والنكتة معا على الغفلة أو اليقظة أو على الجلافة واللباقة، وكان فى هذه وتلك مجال واسع للانتقام من الحكام، الذين يصولون بالسلاح والبأس وهم فيما وراء ذلك أجلاف مغفلون!" (١)

ويكتب أحمد أمين "لقى المصريون كثيرا من العذاب والذل فى العصور المختلفة من فراعنة ويونان ورومان ومن ابن طولون فى عسفه وفخفخته ومن الإخشيديين فى ذلتهم وضعتهم والفاطميين فى تخريفهم وكثرة سفكهم للدماء والأيوبيين فى الخلافات الشديدة بينهم وزجهم المصريين معهم والمماليك فى طيشهم وغرورهم ولكن هذا كله لا يساوى ما لقى الشعب المصرى من العثمانيين، ولذلك كان انفجارهم فى العصور التالية انفجارا عظيما يدل على تحملهم الكثير"(٢)

ويؤكد آخر "شعب علمه ظالموه الحذر وصون اللسان، كما فرضوا عليه ممارسة السخرية المستترة، فما عرفت، والله، شعبا فى مثل قدرته على التندر بالحكام وفى حذقه التلاعب بالألفاظ، ولكن الكيل قد يطفح أحيانا، فإذا بالشعب المصرى يرفع صوته بالهجاء الصريح، (٣) الهجاء أحد الأشكال المتنوعة لكل أساليب النضال الوطنى والصراع الاجتماعى فى مساره العام على مر التاريخ، وهو نضال شديد الثراء والغنى بشكل لا يحتاج إلى تأكيد من ممارسة حرب التحرير والمقاومة المسلحة والاغتيال السياسى والتظاهر الجماعى العنيف والسلمى، من الهروب وترك الأرض، أو كما يقول الشربينى صاحب (هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف) "قالت تسافر يا فتى * وتفارق الوجه الحسن * فأجبتها بتذلل * والقلب يعلوه الشجن * هم المعيشة فرقة * بين الأحبه والوطن" إلى الرهبنة والتصوف، إلى الشكوى والدعاء على الظالم، إلى اللجؤ إلى الأولياء والمشايخ، إلى النكتة والقفشة إلى التهكم والسخرية، إلى استخدام كافة أساليب التعبير الفنى بما يستثيره فى النفوس من إستثارة دالة وموحية وصادقة، من هنا تأتى شهرة المصرى الداوية - كما يؤكد حمدان (٤) فى السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به فى نظر البعض إلى الشخصية الفهلوية.

فى مواجهة كل أشكال القهر السياسى - الاجتماعى وازدياد الهوة بين الحكام وبين المحكومين، ومع الارتفاع النسبى لوعى هؤلاء فى مواجهة السلطة والتى كانت خاصية ملازمة لجوهر البناء الاجتماعى، وفى مواجهة القهر السياسى والذى أصبح - على حد قول أحد الباحثين (٥) - علاقة ثابتة لا حيدة عنها فى علاقة الحكام بالمحكومين تولدت إحدى خصائص الشخصية المصرية (خاصية السخرية من السلطة). بل وأحيانا خاصية

الموقف السلبى تجاهها "فالشخص يكون مع زمانه بحسب حاله ويدارى وقته بما يناسب لا حواله ويكون حذرا من دهره وصولته ويرقص للقرد فى دولته" (٦).

ثمة علاقة بين الهجاء، أدب الغضب المباشر والذى يعمد أحيانا إلى السباب وبين السخرية أدب الضحك القائل "والهزؤ المبنى على شئ من الالتواء أو الغموض" (٧) ويضيف الدكتور عبد اللطيف حمزة "بين الهجاء والسخرية وشائج شتى تجعل كل واحد منهما (على كثرة الفروق بينهما) قريبا من الآخر، بحيث يمكن أن ننظر إليها على أنهما ينبعثان من نفس واحدة، النفس الحانقة أو صادران عن هدف واحد هو الرغبة فى الإيذاء والانتقاص". والسخرية قائمة على فكرة المقابلة بين الحق والباطل بين الصدق والكذب بين الكمال والنقص، ولها ألفاظ كثيرة دالة عليها مثل المزاح والهزل والفكاهة والتندر واللذع والتهكم، وهى ألفاظ لها القدرة على كشف النفس الإنسانية فى وضوح بما فيها من عيوب، وتبيان الهيبة الحقيقية والهيبة الزائفة. والسخرية من النوع الأخير، اللذع والتهكم، تقوم على الغموض والمواربة عن طريق التورية وبين مقابلة الواقع وبين المثل العليا، فيه تلاعب بالألفاظ وأسلوب الذم بما يشبه المدح وهذا النوع يكثر فى ظل عهود القهر والبطش.

هذه السخرية الأدبية لا تنسينا سخرية الشعب والتى تعتمد بشكل عام على البساطة والجرأة والصراحة، حيث يلجأ أفراد الشعب عادة إلى العبارات غير المصطنعة والتى يلقى بها فى وجه الذين يسخر بهم من غير تكلفة أو إعنات. وحتى إذا أحوجته الحاجة إلى الكناية والتورية والجناسات النفظية فإن ذلك ناجما من هذه الحاجة إلى الكياسة فى التعبير واللياقة فى إبلاغ الإشارات والتلميحات إلى المعنيين بها من السامعين" (٨)

يكاد يجمع المؤرخون على قدرة الشعب المصرى بين شعوب العالم على التلاعب بالألفاظ واستخدام أسلوب الرمز تحايلا أو تلميحا أو تعريضاً يقول عبد اللطيف حمزة أن هذه الطريقة هى التى سلكها بعض المصريين فى نقد حكامهم أحيانا من بين طرق كثيرة "ففى العصر الطولونى وجزء من العصر الأخشيدى عرفت مصر شخصية عجيبة كل العجب فى تاريخها هى شخصية (سيبويه المصرى) وكان رجلا يظهر الجنون واشتهر عنه ذلك فاختفى وراء هذه الصفة وأخذ يهجو الحكام والأمراء فلم يكن أحد منهم قادرا على أن يأخذ بقوله لأنه مجنون!" (٩) ويتكرر نمط هذه الشخصية فى العصر الحديث" فى زيارة السلطان عبد العزيز العثمانى لمصر سنة ١٢٧٩ هـ للمشهد الحسينى مر فى خان الخليلى على فرس والأمراء مشاه. حوله وزين له التجار حوانيتهم وكان على بك كشكش أحد المجاذيب، جالسا فى حانوت أحدهم، فلما مر به السلطان مد رجليه. قال له بالتركية: (هل أعطيك ثمن القهوة) وأفهموا السلطان بحالته، فأمر له بصلة فأبى لحاملها وقال لحاملها: قل لسيدك من مد رجله لا يمد يده" (١٠).

عرف الأدب العربى عامة والمصرى خاصة فى مختلف عصوره أنواعا متعددة لا حصر لها من مكونات هذا النسيج (السخرية) عرفها فى شعره وفى نثره، قديمه وحديثه فصيحه وعامه، أضحى فن الهجاء من ضمن أغراض الشعر الأساسية "وهو فن يعتمد على السخرية من الخصم سخرية حادة تخرج بالأمر من حد السخرية أحيانا إلى حد الإقذاع والإيذاء، وبدلا من أن يثير الضحك فإنه يثير الكراهية مرة والاشمئزاز مرة ولكنه آخر الأمر يعتمد اعتمادا كبيرا على إبراز عيوب الخصم وتجسيدها لتجريحه والإنقاص من شأنه ولعل هذا هو ما دعا المترجمين العرب القدماء لارسطو أن يترجموا مصطلح الكوميديا بفن الهجاء" (١١)

ويقول رشدى صالح "لنا أن نعتبر الأسلوب الذى تصاغ به الشتائم أدبيا متى كان بليغا، ولا حرج علينا فنحن نعتبر الهجاء من أدب الفصحى، وإذا كانت كلمة الشتائم توحى لنا عند سماعها الفحش فى القول، فالواقع أن جانبا كبيرا منها ليس كذلك، وإنما هو سخرية هازئة جارحة شأن الهجاء ولقد نجد الشتام يبتدع صورا فنية ومعانى بارعة يصح أن تستخدم فى السخرية السلمية" (١٢)

تحت عنوان (الأدب الشعبى بين الحرفشة والفصحى) كتب أحمد أمين: "لا يمكن فصل ذلك عما اشتهرت به مصر من تراثها الشعبى وبصفة خاصة شعرها الشعبى المتمثل فى الجزار والبهاء زهير وأزجال ونكات ابن دانيال وابن سودون والشربينى فى العصر المملوكى العثمانى وأزجال الشيخ حسن الآلاتى صاحب (المضحكخانة) وعبد الله نديم صاحب (التنكيت والتبكيت وتوفيق صاحب (حمارة منيتى) وأحمد فؤاد صاحب (الصاعقة) وحسين شفيق صاحب (السيف) والههياوى (الكشكول) وبيرم التونسى (المسلة) حيث كانت اللغة الشعبية مملوءة بما يسميه ابن خلدون "الحرفشة" وهى الجفاف والخشونة والابتذال" (١٣)

السخرية ترتبط بطبيعة الشعب المصرى، هذا (الضاحك الباكى) (١٢) الذى اخترع (فن التحامق) (١٥) حيث يأخذ شاعر عامى فكاهى قصيدة فصيحة ويعارضها فى صورة فكاهية بتغيير ألفاظها مع المحافظة على الوزن والقافية، يجعل دائما الصورة الساخرة من نفسه هو بمعنى أنه يرسم لنفسه صورة كاريكاتورية يجعل فيها الناس يضحكون منها، الشيخ عامر الأنبوطى المتوفى عام ١٧٦٧م يعارض الفية ابن مالك فى النحو:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم　　　*واسم وفعل وحرف للكلم*

يضع فى مواجهتها (ألفية الطعام):

طعامنا الضانى لذيذ للنهم　　　*لحما وسمنا ثم خبزا فالتقم*

واخترع (فن الحزن) (١٦)، هذا الفن العريق الذى يمتد من الماضى السحيق إلى العصر الحديث، لا يزال هذا الفن قائما إلى الآن فى المراثى الشعبية ولا يزال فى مصر إلى الآن الندابات ولايزال فيها النائحات أو بالتعبير الشائع المعددات. واخترع (فن الردح) والذى كان منتشرا فى الماضى فى الأحياء الشعبية وتأثر به المسرح الكوميدى المصرى، خاصة مسرح الريحانى ذلك أن "كثيرا ما تخرج الفكاهة المصرية إلى شئ من الفحش مما يزيد فى أثر وقعها فى النفس" (١٧)

وتتجلى إحدى سمات السخرية فى النكتة. حتى لصق مصطلح (ابن نكته) بالشعب المصرى "أكثر ما يثير الضحك هو النكت التى تبنى على السخرية بالغير والاستهزاء به وتحقيره" (١٨).

وكما يقول العقاد (اشتهرت "النكتة المصرية" بين جيران مصر وعرف المصريون "بالتنكيت" فى الزمن القديم كما عرفوا به فى الزمن الحديث، حتى قيل أن الرومان حرموا عليهم المحاماة فى محاكم الإسكندرية، لأنهم كانوا يغضون من هيبة القضاء الرومانى بالمزاح والدعابة، فى أثناء الدفاع وشرح القضايا !) ويضيف "والنكتة كما يعلم القراء، أما نكتة دعابة أو نكتة تهكم، وفى كلتا الحالتين تتميز للمصرى دعابة تشبهه وتهكم يناسب طبيعته وتاريخ بلاده، فأما الدعابة فهى تقوم فى الغالب على إدراك النقائض وملاحظة المفارقات ويختلف فيها الناس باختلافهم فى التفكير والشعور والنظرة إلى الحياة، فالعمليون

الحسيون يدركون النقائض بين الأشكال والصور ويوجهون التفاتهم إلى المشابهات اللفظية والتجنيسات المعنوية التي لا تمعن في التعمق ولا في التفتيش الخفي عن الأسرار.

والخياليون المتعمقون على خلاف ذلك ينصرفون عن الأشكال والصور إلى ما وراءها من نقائض الأسرار ودخائل الإحساس والعاطفة الخفية، فيقل في نكاتهم جناس اللفظ والالتفات إلى المحسوسات، ويكثر فيه جناس البداءة البعيدة، والالتفات إلى الأسرار العويصة.

ومن البديهة أن النكتة المصرية لن تكون في جملتها إلا نكتة محسوسات لا تتمادى في الخيال ولا تتعلق بالغوامض، لأن أصحابها قوم عمليون حسيون يقيسون الأمور بمقياس الوقائع والتجارب العيانية.

أما التهكم فأنت خليق أن تعرف أخلاق الأمة بحذافيرها من عرفانك بأسلوبها في تهكمها وسخريتها.

فأنك إذا عرفت ما تسخر به الأمة عرفت ما تجله وتحوطه بالهيبة والكرامة وتهكم المصريين كله مصبوب على الجلافة والغفلة، فمثال الرجل الكامل عندهم هو اللبق اليقظ الذي يتجنب الخشونة ويفطن للخداع والمراوغة فلا تجوز عليه حيلة، وأي شئ هو أدنى إلى الطبيعة المصرية وأشبه بالتاريخ المصري من التهكم على هذا الأسلوب !

فالجلافة في القول أو في التصرف هي أول شئ يضحك منه أبناء أمة قديمة الحضارة مصقولة الحاشية تأنقت في الكلام حتى جعلته فنا كثير اللحون والإشارات، وتأنقت في الكياسة وآداب المعاملة والمعاشرة حتى جعلتها فنا كثير المراسم والأصول، لا يتقنه إلا من نشأوا عليه بالتربية والمرانة" (١٩)

في دراسة أخرى يؤكد العقاد أن "النكات قد تصدر عن الشاعرية في بعض الأحيان، ومنها ما هو لعب بالألفاظ أو الأوضاع والأشكال وهو على هذا النحو خفة في الذهن من قبيل خفة اليد في الحركة واللعب بالأشياء، ومن النكات ما هو فطنة لنقائض النفوس البشرية ونفاذ إلى مكامن الشعور وحيل العواطف التي تتوارى بها خلسة أو تحاول الظهور للعيان في غير مظهرها الأصيل، وهذه هي نكات الشاعرية بل نكات الملكات النفسية التي يقام لها وزن في موازين الفنون والآداب" (٢٠)

الأدب الشعبي، أو أن شئت فقل الأدب العامي – رغم التمايز بينهما – "يعتمد في فنه على التلاعب اللفظي والنكتة التي لا تبنى على اللفظ قدر ما تتجه إلى المعنى العميق الذي يرمي إليه صاحبها بهذا التهكم أو بهذه (التريقة) إذا جاز لنا التعبير، يحملون لنا نفسية الشعب وما يعتريه من ضيق وألم ومن هنا رأينا الرمز والتلميح في فنونهم أكثر وضوحا من الإبانة والتصريح" (٢١)

استطاعت النكتة المصرية وما وراءها من بديهة حاضرة وذكاء لماح وقدرة على اصطناع التورية وتحديم الألفاظ في براعة وسرعة أن تحفظ الذات "بما تنفس عنها وتعويضها شعورا بالاستعلاء على الطرف الآخر الذي تنتقصه وتكشفه في آن وكذلك " تصرف الانفعال الإيجابي خاصة في المواقف التي يستطيع الانفعال أن يوقف البغي والتمادي فيه.. وهي تصرف الانفعال بإثارة الضحك الذي يحدث خلخلة في صرامة الموقف تضعفه فتحيل ناره إلى رماد!" (٢٢)

- لم يكن عامة الشعب يتحاشون من استعمال الألفاظ النابية الصريحة والتى يـأبى ذوق الخاصة من استعمالها أحيانا، وان كنت أميل إلى القول أن التاريخ المصـرى يشـهد لبعض حكامه، استخدام عبارات السب والشتم والألفاظ البذيئـة فـى مواجهـة الخصـوم السياسيين، فتوفيق مثلا، وهو خديوى مصر، وصف ثورة عرابى وصحبه بأنها ثورة أولاد الكلب!" على حد تأكيد الشيخ محمد عبده خاصة وقد انطلقت ألسنة الشعب المصرى الطويلة بالتطاول عليه. ولما كان هذا الشعب (لسانه طويل) و(لسانه مالوش تقاله) [٢٣]، فقد الصق بحكامه كنايات أو صفات أو ألقاب تذمهم، وهو ما سنتعرض له فى ثنايا السطور القادمة - فى العصر المملوكى كتب أحد الأدباء "قالوا لم تكن الكنى لأحد من الأمم إلا للعـرب وهـى مفاخرهم، أما الألقاب فقد قال الله تعالى "ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسـم الفسـوق بعـد الإيمان" (سورة الحجرات أية رقم (١) سماه الله فسوقا، واتفق العلماء رضـى الله تعـالى عنهم على جواز ذلك على وجه التعريف لمن لا يعرف إلا بذلك كالأعمش والأعمى والأعرج والأحول والأفطس والأعرج ونحو ذلك وقل من المشاهير فى الجاهلية والإسلام من ليس له لقب" [٢٤]

أن الحد الأدنى المتمثل لاستخدام العامة لكناياتهم يتمثل فى مقولة لها دلالة فى هذا الشأن (طظ فش) [٢٥] يقولون: كلام أو عمل طظ فش أى خلى من المعنى تافـه لا طـائل تحته فلا تغرنك فرقعته.

فى مواجهة الخنوع والاستسلام، والرقص للقرد فى دولته خاصة وأن (للحيطـان آذان)، فى مواجهة (سيف السلطنة طويل) و(ضرب الحاكم شرف) أى الخضوع لهم. تـداول العامة بعض الأمثال الدالة على فساد أداة الحكم وشخصية الحـاكم، خاصـة المملوكـى - التركى، بالسخرية والنقد ويتمثل ذلك فى العشرات من الأمثال: - (راحـت رجـال الهيبـة وبقيت رجال الخيبة) [٢٦]

- (ما تفرحش للى راح لما تشوف اللى يجى) [٢٧]

يضرب فى عدم التعجل بالسرور من الخلاص من شخص أو أمر إلا بعد رؤية الذى يحل محله وهو قديم أورده الابشيهى فى المستطرف برواية (لا تفرح لمن يروح حتى تنظر من ييجى).

- (أصبر على جار السوء يرحل أو تجئ له داهية).
- (اللى تقول عليه موسى تلقيه فرعون)
- (أمير وعاقل لا يهش ولا ينش) [٢٨]

المراد التهكم، يضرب للعديم النخوة المستضعف

- (ان كنتم نسيتم اللى جرى هاتوا الدفاتر تنقرا)
- (البطيخة القرعة لبها كتير)
- (السلطان مع هيبته ينشتم فى غيبته) [٢٩]
- (عادى أمير ولا تعادى غفير) [٣٠]
- (القادر عايب) [٣١]
- (المخوزق يشتم السلطان) [٣٢]

أى المقتول بالخازوق وهو عود غليظ يدخل فى أسفل الشخص فيمـزق أحشـاءه ويميته، ليس بعد القتل عقاب، يضرب فى أن اليأس يحمل على عدم المبالاة كما قيـل (إذا يئس الإنسان طال لسانه)

- (نوم الظالم عبادة) (٣٣)

لأنه يكفه عن ظلم الناس وتحمل المآثم

- (يا فرعون مين فرعنك قال ما لقيتش حد يردني) (٣٤)

الفرعنة عندهم التجبر والعتو، أي قيل لفرعون موسى من ساعدك على جبروتك وعتوك حتى ادعيت أنك الرب الأعلى؟ فقال لم أجد أحدا يردني في أول الأمر فتماديت.

في مواجهة (حد يقول للغول عينك حمره) والذي يضرب للقوى ذي البطش، لا يجرؤ أحد على تعريفه بعيوبه (مين يقدر يقول يا غوله عينيك حمرة) لجأ الشعب المصري إلى العيب في ذات الحاكم حين كانت هناك ضرورة لا محيص عنها (اللي يشخ عليك شخ عليه وآهي كلها نجاسة في نجاسة) (٣٥) يضرب في مقابلة العدوان بمثله، قالت العرب (رد الحجر من حيث جاءك)، بل ويلقي المثل دشا من الماء البارد على هيبة وهالة الحاكم والتي تضفي عليه لونا خاصا أو مسحة من الامتياز فيقول المثل (افتكرنا الباشا باشا - أتاريه راجل) (٣٦) و(افرحوا واتهنوا بقدومه جاكم بشومه) (٣٧) ولم يتورع هذا الشعب بقوله في مواجهة الحاكم (الأقرع حصل أبو تاج) (٣٨) ويتهكم من الحاكم، أو من أي شخص يذهب على بعير ويأتي على هرة، أي يعود أصغر شأنا مما كان بقوله (يادى الشيلة يادى الحطة رحت على جمل وجيت على قطة" (٣٩)

ويدعو إلى عدم الاقتراب من السلطة والسلطان (السلطان اللي ما يعرفش السلطان)، (اللي ما يخدوش الحاكم ياخده الموت)، (حاكمك غريبك وان ما طعته يضيمك)، (زى الحاكم مالوش إلا اللى قدامه)، (زى كرابيج الحاكم اللى يفوتك أحسن من اللي يحصلك)، (اللى ياكل من مرقة السلطان تنحرق شفته)، (فر من السلطان فرارك من الأجرب)، (حاميها حراميها) (٤٠)

سخر الشعب من شخصية الحاكم التركي(زى بعجر أغا ما فيه الاشنبات) و(آخر خدمة الغزسكتر) أو بمعنى آخر (آخر خدمة الغزعلقة) (٤١) والغز يريدون بهم الترك الذين كانوا يحكمون مصر والعلقة: الوجبة من الضرب، أي أن خدمتهم وأخلصت لهم فإنهم يكافئونك في آخر خدمتك بالضرب و(سكتر) كلمة تقال للطرد، يقول هيكل "بقيت في أذهاننا، نحن أبناء الريف المصري، صورة قاتمة من حكم الترك، ومن حكم الخديويين أنفسهم، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذي أدى إلى ثورة عرابي، فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامي "آخر خدمة الغز علقة" (٤٢)

نعت الشعب بعض الحاكم الظالمين بصفات بذيئه إلى النفس والقلب معا، من صفات (ظالم) و(فرعون) و(قراقوش) إلى صفات (النسناس) و(القملة) و(الكلب)، وانطلق صائحا (إذا كنت خايف على المؤمن لبطق حط على بيت الظالم قنديل) (٤٣)، يريد شهر بالظالم ليظهر، فتقرعين المؤمن ويجانبه، وأخذ يضرب الأمثال بالشئ الهين، تحدث منه أمور عظام (أد القملة وعمل دى العمله - أد النملة وتعمل عمله) (٤٤) ويذم ويسب من لا خير فيه (أدخل الزريبة خدلك كلب، قال أبيض وإلا الأسود؟ قال كلهم كلاب ولاد كلاب) (٤٥)، أو كما قال الشاعر (هو الكلب وابن الكلب والكلب جده، ولاخير في كلب تناسل من كلب). طوال العصور التاريخية أحس المصريون بمدى الظلم والجور على أيدي الغزاة وبعض

الحكام الوطنيين، والشعور بالظلم يجعل المظلوم دائما وأبدا يمطر الظالم بويل من اللعنات ويخصه بأقصى وأشد أنواع الدعوات، وهو واثق تمام الوثوق أن الله يستجيب لدعواته وينتقم من الظالم، وهناك حديث نبوى شريف معروف فى هذا الشأن نصه: (اتق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب)، بل أصبح من "خير الدعوات التى تستميل القلوب أن يدعى للشخص (بألا يوقعه الله فى يد حاكم ظالم) (٤٦).

التراث الشعبى المصرى يفيض به الكيل منذ أقدم العصور حتى الآن حول استمطار اللعنات على الظالمين.

تنام عيناك والمظلوم منتبه يدعو عليك وعين الله لم تنم

فى ضوء مراحل التاريخ وحقائقه مارس أعضاء المجتمع المصرى الشكوى من الظلم ومن الظالمين وقد يقفون موقف الحزانى الباكين ويمارسون الدعاء عليهم "والتراث الثقافى المصرى مملوء بالدعوات ضد الأعداء وذلك بطلب الانتقام منهم عن طريق إصاباتهم بإصابات جسيمة أو بالموت أو بالهلاك أو بالانتقام من أولادهم أو بتشتيتهم أو بتخريب ديارهم" (٤٧)، فى الصلوات الجامعة ينتقل الدعاء للحاكم "اللهم أره الحق حقا، اللهم أسعده وانصره وأيده" إلى دعاء ضده "اللهم اكفينا شر حاكم ظالم" ويبدأ ترديد "آمين - آمين"

الأدبيات الشعبية تطفح بنماذج لموقف الشعب من الحكام الظالمين حيث يستهزءون بهم ويسخرون منهم ويحكون حولهم الحكم والأمثال: (٤٨)

يا ظالم لك يوم - دولة الظلم ساعة ودولة الحق حتى قيام الساعة - يا بخت من بات مظلوم، ولا بتش ظالم - نوم الظالم عبادة - المساواة فى الظلم عدل - ياما فى الحبس مظاليم - ربنا ما يرضاش بالظلم.

ويخلعون عليهم ألقاب (فرعون)، (نيرون)، (قراقوش)، (هولاكو)، (هتلر). حكم قراقوش مثلا "يقصدون بها أن فلانا من الناس يريد أن يظلمهم أو يبطش بهم أو يتعسف فى حكمهم، ويذهب فى ذلك مذهب المجانين المخبولين" (٤٩) ويشبهونهم بالحيوانات والحشرات (نسناس، قرد، نملة، قملة) ويميلون إلى الرمز دون التقرير والتلميح دون التصريح والكناية دون الإفصاح، وكما يؤكده أحمد رشدى صالح (٥٠) - فالتشبيهات تتضمن إشارات إلى الأقدمين، فالطاغية (زى فرعون) والفعل منه (يتفرعن) والحكم الأرعن "حكم قراقوش".

فى الاشعار حيث ترى الحبكة الموسيقية فى الألفاظ، وتترأى لك نغمة المعنى وهى تنزل عن بنية اللفظ، الموسيقى تضيق وتتسع لكى تحدد لك المعنى وتسمعك نغمة العبارات والمعنى والنغم مرتبطان أوثق الارتباط، حتى إذا غرب المعنى عن إحدى أذنيسك، جذبت الأخرى الجرس والإيقاع فيذكرك بالمعنى، كل هذا أو بعضه يصيبك إذا تمعنت مثلا فى قراءة مقاطع من ابن عروس:

لابد من يوم معلوم ترتد فيه المظالم أبيض على المظلوم أسود على كل ظالم

أو كلمات شاعر النيل حافظ إبراهيم:

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت حواشيه حتى بات ظلما منظما

هذه نماذج قليلة دالة من تراثنا المصرى، الشعبى خاصة فى إطار السخرية والتهكم والتندر والتنديد بالحكام الظالمين، فى وقت، كما يقول الشيخ محمد عبده "كان المصريون قبل سنة ١٢٩٣ هـ يرون شئونهم العامة والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى، ومن ينوب عنه فى تدبير أمورهم.. يتصرف فيها حسب أرادته، وكانت سعادتهم وشقاؤهم موكولين إلى أمانته وعدله، أو خيانته وظلمه" ويضيف "كان المصريون فى ذلك الحين يشعرون بأن الإرادة المطلقة هى التى كانت ولا تزال تصرفهم فى آرائهم ! وهل كان فى استطاعة أحد أن يعمل على خلاف ما يأمر به؟ هل كان يجوز لشخص أن يميل بفكره عن الطريق التى رسمت له؟ أو عن الوجهة التى يتوجه بها الحاكم، لو أن الفكر السليم حدثه بأن هناك وجهة خيرا من تلك الوجهة؟ ! هل كان يمكنه أن ينطق بما حدثه به فكره ؟

كلا.. أنه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن.. أو إزهاق للروح.. أو تجريد من المال !" (٥١).

حواشى
[الفصل الأول]

(١) عباس محمود العقاد: سعد زغلول.. سيرة وتحية، مطبعة حجازى القاهرة ١٩٣٦، ص٢٦، ص٣٣.

(٢) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٣، ص٢٣٧.

(٣) حسين فوزى (د): سندباد مصرى، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩، ص ٢٠٤.

* منذ القدم كتب معظم من زار مصر الكثير عن عادات وسلوك الشعب المصرى وركزوا على قدرته الفنية على السخرية من حكامه، غالبية المؤرخين قديما وحديثا ركزوا على هذه الظاهرة، الكتابات والدراسات الاجتماعية والأدبية بل والسياسية المصرية والعالمية خاصة الغربية، انظر مثلا إلى قيمة ما كتبه بعض الفرنسيين :

· De Baignieres, Paul : L'Egypte` Satirique (Album d'Abou Nadara, Paris, 1886.

· Beauregard, Olivier: La Caricature Egyptienne Historique Politique et Morale – Description, interpretation, Paris, 1894.

وإلى ما كتبه مؤخرا عادل حمودة (النكتة السياسية – كيف يسخر المصريون من حكامهم؟!) الطبعة الأولى دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٠.

وسنعرض لبعض ملامح هذه السخرية فى مسارها التاريخى فى هذه الدراسة.

(٤) جمال حمدان (د): شخصية مصر.. دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، عالم الكتاب القاهرة ١٩٨٤، ص٥٢٥ (اعتماد على حامد عمار "د" فى بناء البشر : دراسات فى التفكير الحضارى والتفكير التربوى، القاهرة، ١٩٦٩).

(٥) محمد نور فرحات "د" : – المجتمع والشريعة والقانون كتاب الهلال، يونيه ١٩٨٦، ص١٦٦ – ١٦٧.

– بعض مشكلات الوعى القانونى المصرى "دراسات فى كتاب (الإنسان فى مصر.. الفكر.. الحق و المجتمع) دار المعارف بمصر، ١٩٨٦، ص٢٢٦ –٢٢٧.

(٦) الشربينى (يوسف بن محمد) : هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف، الطبعة الثانية المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠٨هـ، ص٤.

(٧) حول أنواع السخرية فى الأدب أنظر كتاب شوقى ضيف "د" : الفكاهة فى مصر، كتاب الهلال، العدد ٨٣، فبراير ١٩٥٨، وكتاب عبد اللطيف حمزة "د" : حكم قراقوش، كتاب الهلال، العدد ٣٧٤، فبراير ١٩٨٢، ص٨٢ – ٩٥، أما عن أبرز ما كتب فى الهجاء فانظر : محمد محمد حسين فن الهجاء فى الأدب العربى إلى نهاية القرن الأول، رسالة دكتوراه قسم اللغة العربية، كلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٤٧).

(٨) عباس محمود العقاد : المرجع السابق، ص٣٢.

(٩) عبد اللطيف حمزة "د" : المدخل فى فن التحرير الصحفى، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٦٦.

(١٠) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص٨٤.

(١١) فاروق خورشيد : عالم الأدب الشعبى العجيب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٨٢.

(١٢) أحمد رشدى صالح : فنون الأدب الشعبى، الجزء الثانى، دار الفكر، الطبعة الأولـى، القـاهرة ١٩٥٦، ص ٢٠.

(١٣) أحمد أمين "د" فيض الخاطر، الجزء التاسع، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القـاهرة ١٩٥٥، ص١١٥ — ١١٨.

(١٤) فى القرآن الكريم ورد النص القرآنى (وهو الذى أضحك وابكى) والمتنبى يصف مصر بقولـه (وكـم ذا بمصر من المضحكات.. ولكنه ضحك كالبكا) وعبد الله نديم أصدر (التنكيت والتبكيت) وفكرى أباظة (الضـاحك الباكى).

(١٥) محمد قنديل البقلى : صور من أدبنا الشعبى أو الفولكلور المصرى، مكتبة الانجلو المصرية دار الجيـل للطباعة، القاهرة ١٩٦٢، ص ٦٥.

(١٦) عبد العزيز البشرى :فطوق، العدد الثانى، دار الكاتب المصرى، القاهرة ١٩٤٧، ص١٠١ — ١٠٩.

(١٧) محمد كامل حسين "د": دراسات فى الشعر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧، ص ١١٦.

(١٨) أحمد أمين: قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، ص١٣.

(١٩) عباس محمود العقاد: المرجع السابق، ص ٣٠ — ٣١.

(٢٠) عباس محمود العقاد: شعراء مصر وبيئاتهم فى الجيل الماضى ، مكتبـة النهضـة المصريـة القـاهرة ١٩٥٠، ص ٢٤ — ٢٥.

(٢١) أحمد صادق الجمال : الأدب العامى فى مصر فى العصر المملوكى، الدار القوميـة للطباعـة والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٥٧ — ١٥٨.

والفقرة السابقة لا تنفى نفيا مطلقا بناء النكتة على اللفظ، بل تعتمد عليه احيانـا كمـا سـنرى فـى بعـض استخدامات يعقوب صنوع، بل أننا نجد "ومن نكت القلب أيضا قلب الكلمة بترتيب حروفها ترتيبا مخالفـا ثـم يتناولون بهذا القلب أسماء الأشخاص فمن كان اسمه توفيق صار فيلوت" (عبد العزيز سيد الأهـل : النكتـة المصرية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٤٨، ص ٥٠) وقد استخدم صنوع اسم الخديـوى توفيـق فجعلـه (توقيف) !

(٢٢) نعمات أحمد فؤاد "د" : شخصية مصر، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، القـاهرة ١٩٧٨ ص ١٩٩ — ٢٠٠.

(٢٣) (لسانه طويل) كناية عن السفاهة والتطاول بالقذع على الناس وتعود ذلك، المراد هنا الطول المعنـوى وأنظر (زى اللى الداية جراه من لسانه) وأنظر (متلفح بلسانه) و (مسحوب من لسانه) و(ما حد يعرف يقلـب وراه طحين). ويقول العامة كذلك (لسانه مالوش تقاله) التقاله (بضم الأول ونشديد القاف): هنة تناط بالشـئ لتثقله كناية عن عدم كتمان السر والقلقلة وفى معناه (ما تنبلش فى بقه فوله) (أنظر : أحمـد تيمـور باشـا: الكنايات العامية، الشركة الشرقية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٧٠) ص٥٦، ص٦١.

(٢٤) الأبشيهى (شهاب الدين محمد) : المستطرف فى كل فن مستظرف، جزأين دار القلم، بـيروت، ١٩٨١، ج٢، ص٢٨٧.

(٢٥) أحمد تيمور: الكنايات العامية، ص ٣٩، ويذكر تيمور كذلك (الأمثـال العاميـة، ص٣٠٤) أن العامـة يستخدمون كلمة (طظ) وهى الكلمة التى يراد بها الاستهزاء وتقال للشئ لا طائل تحته.

(٢٦) الابشيهى، المرجع السابق، ج ١، ص ٦٥.

(الهيبة خيبة) استخدمها الشيخ محمد عياد الطنطاوى فى (أحسن النخب فى معرفة لسان العرب، طبـع فـى مطبعة ولهم فوغل، ليبيزج ١٨٤٨، ص١١٩).

(٢٧)-(٣٤) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص٤٣٤، ٨٨، ٢٧٣، ٣١٢، ٣٦٣، ٤٥٤، ٤٩٣، ٥١٥.

(٣٥) فائقة حسين راغب : حدائق الأمثال العامية، جزأين، الطبعة الأولى، مطبعة أمين عبد الرحمن، الجـزء الثانى، القاهرة ١٩٤٣، ص١٤٢.

(٣٦) —(٣٨) إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصرى فى أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٦١، ص ٦٢.ص ٨٣.

(٣٩) أحمد تيمور باشا: الأمثال العامية، ص ٥٠٨.

(٤٠) راجع كتاب إبراهيم أحمد شعلان، سابق ذكره، حول موقف الشعب من الحكام من خلال الأمثال العامية، ص ٥٩ — ٦١، وكتاب أحمد رشدى صالح: الأدب الشعبى الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧١، ص٨٧ — ٨٩.

(٤١) أحمد تيمور : الأمثال العامية، ص ١.

(٤٢) محمد حسين هيكل "د" :مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص٢٠.

(٤٣)—(٤٥) فائقة حسين راغب: حدائق الأمثال العامية، الجزء الأول (الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٩) ص١٨٥، ص ١٣٤، ص١٣٩ — فى القرن الثامن عشر، وكما ذكر الجبرتى خرجت مظاهرات ضد أحد الباشوات تهتف (باشا يا باشا ياعين القملة مين قالك تعمل دى العملة) وأثناء حوادث الثورة العرابية انطلقت بعض المظاهرات مرددة (يا توفيق يا وش القملة.. مين قالك تعمل دى العملة).

(٤٦) حسن الساعاتى "د" : علم الاجتماع القانونى، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ١٩٦٨، ص١٩٤ — ١٩٧.

(٤٧) سيد عويس (د): من وحى المجتمع المصرى، كتاب الهلال، العدد (٦٣) القاهرة يوليو ١٩٨٩ ص ٢٩ — ٣٠.

(٤٨) عزة عزت (د): الشخصية المصرية فى الأمثال الشعبية، كتاب الهلال، العدد ٥٦١ سبتمبر ١٩٩٧، ص٢٥٧-٢٦٠.

(٤٩) عبد اللطيف حمزة "د" : حكم قراقوش، ص ٨.

ويؤكد أحمد أمين فى (قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، ص ١٧٣) أن (حكم قراقوش) يضربه العامة مثلا للحكم الظالم.

(٥٠) أحمد رشدى صالح : الأدب الشعبى، ص ٦٠، ص ٦٢.

(٥١) محمد عبده (الامام) مذكرات، الهلال، ابريل ١٩٦١، ص ٥٥ — ٥٦.

الفصل الثانى

العيب فى ذات الحكام :
الفراعنة والبطالمة والرومان حتى زمن المماليك

● رغم تأليه الفرعون وتقديسه طوال حياته : إلا أن مقابره تعرضت للنهب بعد وفاته وفى بعض الفترات التاريخية استهين بذاته، أحد الدارسين الفرنسيين أكد منذ أواخر القرون الماضى. وهو أو ليفيه بيرريجارد (Olivier Beauregard) فى كتابه [La Caricature Egyptienne, Politique et Morale – Description, Interpretation] والذى نشره فى باريس عام ١٨٩٤. على هذه الحقيقة (الاستهانة بفرعون نفسه) ويقرر أحد علماء المصريات، -وهو سليم حسن [١] - أن الأجيال توارثت تلك الصور الهزلية منذ الآف السنين مما كان عند قدماء المصريين فى هجومهم على فرعون مصر عندما تشتد بسهم الحالة وتعضهم الحروب وبالتالى يسأمها المصرى فيظهر ما تخفيه نفسه بالصور الهزلية المعبرة والتى كانت أصدق تعبير من الألفاظ.

طور المصريون أدبا للمقاومة يتسم بالمبالغة والتهويل ويتضمن نقدا ضمنيا باستخدام اسلوب الرمز التهكمى (بردية ساليبه) [٢] تقرر أن ملك الهكسوس (أبو فيس) أرسل رسله الى مدينة طيبة برسالة يطلب فيها من (سقنن رع) أن يبيد (أفراس البحر) التى تسكن مياه النيل عند هذه المدينة لأن أصواتها تزعج ملك الهكسوس ورجال حكومته وتمنع عنهم النوم وهم فى عاصمتهم أورايس فى أقصى الشمال.

● يشير إلى نزعة السخرية المؤلمة التى يتميز بها المصرى، معظم الرحالة اليونان والأدباء والشعراء منهم الذين زاروا مصر، خاصة فى العصر البطلمى، ثيوكريتوس الشاعر اليونانى، الذى عاش فى الاسكندرية أثناء القرن الثالث قبل الميلاد قال عن المصريين "أنهم شعب ماكر، لاذع القول، روحه مرحة" [٣].

عندما يتحدث على مبارك باشا عن (مدينة الاسكندرية) فى تاريخها القديم يذكر "كان أغلب أهل المدينة أروام وليس بها من المصريين إلا القليل، ولكن كان يغلب على طبعهم الخفة والهزل، فنشأ عن ذلك نقمتهم وإهانتهم عدة مرات بالحكام الذين تعاقبوا عليها، بسبب الأشعار والقصائد التى كانوا يصرحون فيها بالقاب وأسماء فظيعة لبعض البطالسة وغيرهم"[٤]. أكد على هذه الحقيقة بعد ذلك الجود Elgood " كان أهل الاسكندرية قد اعتادوا منذ زمن بعيد أن يشبعوا ذات نفوسهم بهجاء الشخصيات والأنظمة التى لا تلقى منهم قبولا حسنا، حتى العرش نفسه لم يكن مقدسا" [٥].

ليس غرابة أن يؤكد أحد المتخصصين فى تاريخ البطالمة ومن خلال استقراء الوثائق "أن القانون الجنائى البطلمى، اعتبر أن هناك جرائم الخيانة العظمى واعتبر الجرائم التى ترتكب ضد الدولة جرائم ضد التاج، وقد ترتب على حق الملوك الالهى أن مثل هذه الجرائم كانت تعتبر ذات طابع دينى وتوصف بانها كفر asebeia وكانت هذه الجرائم تشمل (العيب فى الذات الملكية) والخروج على الملك والحنث باليمين الملكية" [٦] خلع على ملوك

البطالمة بعض الكنايات والألقاب أثناء حكمهم تطابق الحقيقة، وذلك بالإضافة إلى إلقابهم الاخرى المقدسة، فبطليموس الثانى (فيلادلفوس) أى محب أخيه "من باب التهكم لأنه يبغض أخوته" [٧] وقد "ذكر بعض المؤرخين أنه قتلهم واحدا بعد واحد بحيل مختلفة، فلقبه أهل اسكندرية بهذا اللقب "تهكما واستهزاء"[٨] كان بطليموس الرابع (فيلو باتور) المحب لأبيه، فاسقا، لم يتحل بصفات الرجولة كسلا متراخيا فى عمله وشديد الاهتمام بمظاهر العظمة قليل الاكتراث بشئون الدولة، كلفا بالمجون الذى اصطفى من أجله رفاقه حتى حثالة الاسكندرية أطلق الاسكندريون على هذه الجماعات (أخوان الأنس[٩] Goliastai).

وأطلق عليه لقب الخليع (Tryphon)، وقد لقبه أهل الاسكندرية (محب الأب) بذلك "تهكما لأنه قتل أباه، ولم يكتف بقتل أخيه وأخته، بل قتل والدته كذلك واحتظى بامرأة فاجرة لجمالها، فلقبوه أيضا بـ"تريفون) أى الجبار الشديد القسوة لقسوته وفجوره" [١٠].

اختار بطليموس السابع لنفسه لقب (الصالح) واختار له شعبه لقب (الطالح)،[١١] بعد ان اقترف أبشع الجرائم منها أنه بعد أن تزوج شقيقته كليوباتره الثانية، تزوج ايضا ابنتها كليوباتره الثالثة بعد أن أعتدى عليها اعتداء منكرا.

وأطلق على بطليموس الثامن (البطين Physkon) [١٢] أو أبوكرش والشرير والخليع Kakergetes، أما بطليموس التاسع والذى اتخذ اللقب الألهى سوتر الثانى، أطلق عليه الأهالى لقب لاثيروس (Lathyros) ومعناه حمص[١٣]، أما بطليموس الثانى عشر والد كليوباتره السابعة فقد أطلق عليه الناياتى أو عازف الناى (الزمار Auletes).

••• فى العصر الرومانى، اشتهر أهل الاسكندرية بالميل إلى الفوضى والشغب وعرفوا بالدعابة والمجون وسلاطة اللسان، ولم يسلم امبراطور بغيض من لسانهم الحاد أو سخريتهم اللاذعة كانت الكراهية للوجود الرومانى فى مصر تظهر سافرة وحينا مستترة سواء فى الأدب او الفن وقد لاحظ الفيلسوف سينيكا seneca، كما يؤكد على ذلك أحد الدارسين [١٤] "أن لشعب مصر مقدره فائقة فى ابتكار طرق السخرية من الحكام الرومان" فقد كان لشعب الاسكندرية بما عرف عنه من السوقية و "طول اللسان" تاريخ طويل فى فن التشنيع على الحكام منذ أيام الملوك البطالمة، إذا جاز لنا استخدام عبارة (الدراما الشعبية) فأنها أقل ما توصف به بعض أعمال هؤلاء زمن الرومان، فعندما "مر بالاسكندرية هيرود أجريبا اليهودى (٣٧م) أحد أصدقاء الإمبراطور الرومانى (كاليجولا) فى طريقة الى فلسطين ليتولى عرش مملكته الصغيرة على حدود جوديا، وكان أجريبا قبل أن يبتسم له الحظ قد جاء إلى الاسكندرية ليقترض من بنى قومه، لذلك دهش الاسكندريون من أن يصبح هذا المفلس ملكا بين يوم وليلة، وساءهم أن يستقبله اليهود استقبالا ملكيا فخما، بل ساورتهم الظنون فى أن قدومه فى ذلك الوقت نفسه ربما لا يكون من قبيل المصادفه ولهذا قرروا أن يعكروا عليه صفو الزيارة المريبة وأن ينتحلوا منها عذرا لمهاجمة اليهود فى شخصه فأحضروا معتوها يحيط به حرس هزلى وقادوه إلى معهد التربية حيث وضعوا على رأسه تاجا من الورق وصولجانا من ساق البردى فى يده، ثم ساروا به عبر شوارع المدينة هاتفين "مارين، مارين" وهى كلمة سورية معناها الملك، وكان القصد بداهة من المهرجان الهزلى هو السخرية من الملك اليهودى والتعرض به" [١٥].

أوائل عام ١١٨م تهجم الإسكندريين على الإمبراطور (تراجان) وأطلقوا عليه ألسنتهم الحادة وهجوه بأغان تهكمية ساخرة، وكان (كراكلا) الامبراطور الرومانى حاكما مستبدا لا يطيق المعارضة فنكل بخصومه وقطع دابر انصار أخيه الراحل، وقد داخله

الزهو فأخذ يتشبه بالاسكندر الأكبر وأخيل بطل الياذة هو ميروس مما أثـار عليـه تـهكم الناس، ولا سيما أهل الاسكندرية الذين سلطوا عليه ألسنتهم الحادة وسخروا منـه ونـددوا باغتياله اخاه، ولقبوه بقاتل أخيه Adelphoktonos وتمادوا فى السخرية منه عـام ٢١٥، وعندما زار المدينة فى ذاك العام، خرب المدينة ووضع قواعد لمراقبة سلوك السـكندريين وارهابهم ومنعهم من التجمهر [١٦].

عندما زار الأمبراطور الرومانى الكسندر سيفيروس (٢٢٢ - ٢٣٥) مصـر فـى صحبة أمه جوليا ماميا، سخر أهل الاسكندرية منه ووصفوه "بالكاهن السورى الأعظم"[١٧].

كذلك أخذت الاسكندرية تتحدث عن الامبراطور فسباسيانوس وتظهر له مـا تكنـه من الازدراء خاصة عندما هبط الى مستوى فرض الضريبة على بيع السمك المملـح فـى سبيل اقتناء الثروة، اطلق عليه النكات والألقاب مثـل لقـب الفسـخانى (kubiosaktes) [١٨]لأنه كان ينوى فرض ضريبة على صناعة تخفيف الملح وتمليحه ومثل لقب (أبو سـت أوبولات) اشارة الى الشائعة التى اثيرت حول مطالبته أحد أصدقائه بهذا المبلغ التافه.

كذلك لقبوا أحد القياصره بلقب (النسناس المدلل الصغير) [١٩]، وفى عهد سبستيان كانوا يعيرونه بالبخل ولقب بلقب (اليماق - أى غسال الصحون) [٢٠].

يبلغ الاستهزاء والسخرية من أباطرة الرومان قمة توهجه واثارته من خـلال مـا عرف فى تاريخ مصر الرومانية بأعمال الاسكندريين Acta Alexandrinorum والتى تمثل مظهرا لتجسيم عيوب الحكم الرومانى وتبادل الألفاظ القارصة بين المتهمين والامـبراطور، استخدم اليهود فيها تكأة لمهاجمة الحكـم الرومـانى، موضوعاتـها الأساسـية الوطنيـة والاستشهاد والدعاية ضد الرومان وهى "تصور الأباطرة فى صورة ساخرة كرجال خاضعين لزوجاتهم أو طغاة اجلاف لا يعرفون كيف يحكمون العالم الذى فتحوه والتنديد بافتقارهم إلى الحزم" [٢١].

استمر تداول هذا الأدب على مدى قرنين كاملين من عصر جـايوس (٣٧ - ٤١) حتى عصر كاراكالا (٢١١ - ٢١٧) وكما يقول الناصرى "لم يسلم امـبراطور واحـد مـن التشنيع والتحقير حتى الأكثر عدلا ونزاهة" [٢٢].

وإذا كانت "هذه النصوص جميعا وبلا استثناء كانت صوت إبطال الاسكندرية يـدوى أثناء دفاعهم أو يلقى بألفاظ السباب والاستخفاف على حاكم الامبراطورية، وبالرغم مـن أن أبطال هذا الأدب هم السكندريون، فقد عثر على جميع أوراق البردى التى دونت عليها تلـك النصوص (المهربة والممنوعة) فى مصر العليا، ممـا يـدل علـى مـدى اتسـاع دائـرة شهرتها" [٢٣].

هذا الأدب السرى الشعبى الذى اطلق عليه الاستاذ موميليـانو مصطلـح (ثقافـة المقاومة التحتية (under ground resistence culture) والذى تبلور بصفة خاصة فـى عهد الامبراطور كلاوديوس (٤١-٥٤م)، يمتلئ بنماذج مثل تحـدى رئيـس الجمنـازيوم اسيدوروس الامبراطور كلوديوس قيصر ومواجهته بقوله :

-" ما أنت الا أبن لسالومى اليهودية لفظته الأقدار (ابن منبوذ أو غـير شـرعى) ويصفه زميله بأنه "حاكم مجنون" ويشير بمنتهى الاحتقار والازدراء إلى هيرود اجريبا وهـو صديق للامبراطور فيسميه باليهودى الذى لا يساوى سوى فلس واحد". [٢٤].

● "استدعى الامبراطور (كومودوس) أبيانوس، قال الامبراطور : أنـك تعـرف الأن لمـن تتحدث !

أبيانوس أعرف – ابيانوس يتحدث الى طاغيه – الامبراطور : لا بل إلى امبراطور!!

– أبيانوس: اياك أن تقول ذلك !! لقد كان أبوك المؤله ماركوس اوريليوس جديرا أن يكـون امبراطورا، أنظر أولا لقد كان فيلسوفا، ثانيا لم يكن نابشا بحثا عن المال وثالثا كان محبـا للخير أما أنت ففيك نقيض هذه الصفات، الطغيان وعدم الامانة والصلافة"[٢٥]

● فى العصر العربى الاسلامى تنفست مصر فى آدابها نقدا متواصلا وسخرية من حكامها الوافدين عليها خاصة الطغاة منهم تنتقدهم "نقدا كاريكاتوريا فما لا يعجبـها مـن خصـال ومظاهر سلوك، تسلط عليه النكتة اللاذعة أو "القفشة" البارعـة، أو "القافيـة" المحبوكـة فتمسخه مسخا يغدو بعده اضحوكه وهزأة، وكانت مصر تسخر من حكامها الاجانب بالالقاب والأسماء والكنى" [٢٦]

لم يكن ذلك غريبا عليها. ولم يكن كذلك جديدا على التراث العربى الاسلامى، لقـب بعض الخلفاء بالقاب تنم عن ذواتهم، فقد لقب عبد الملك بن مـروان الخليفـة الأمـوى ب (رشح الحجر وأبو الذباب) [٢٧] لبخله وبخره، ولقب مروان بن الحكم (خيـط بـاطل) لأنـه طويل ولا ينم الا عن الباطل، ولقب معاوية الثانى (أبو ليلى) حيث أظهر عدم قـدرة علـى تولى أمور الخلافة وكان ضعيفا، ولقب مروان الثانى (الحمار) آخر خلفاء بنى أميه لأنـه كان ينتقل من مكان إلى آخر خاصة فى الغزوات وانهزم فى معركة.

كان انتقاد الخلفاء والهجوم عليهم يعد شرفا فى الماضى، يدخل أحد الأشخاص على معاويـة بن أبى سفيان قائلا يا أجير، وعندما يتضايق معاوية يصيح القائل نعم أنك أمير أجير عنـد الله ولاك على الرعية !!

وكان الهجاء يقوم كذلك بالدور الرئيسى فى مهاجمة الأوضـاع المختلفـة، حيـث تعـددت أغراضه، فى عهد المأمون قال أحمد بن أبى نعيم [٢٨] :

أميرنـا يرتشـى وحاكـمنا يلوط والرأس ماراسـى

فلا أرى الجود ينقضى وعلى الامة وال من آل عباسـى

ولعل العصر العباسى لم يعرف شاعرا عاش يهجو الخلفاء. كما عرف فى دعبـل الشاعر الشيعى المعروف وله فيهم – كما يؤكد شوقى ضيف [٢٩] اهـاج مـرة، وذلـك أن الهجاء تصوير لمثالب المجتمع وما بأفراده من خصال ذميمة وما بحكامـه وحكمـهم مـن انحراف عن الجادة، ويلقانا هجاء كثير للحكام يريد الشعراء أن يعدلوا بهم إلى النهج القويم فى السلوك وفى السياسة والحكم، وكان المهدى أول خليفة عباسى فتـح قصـره للمغنيـن فاستاء كثير من أفراد الشعب لذلك، فانبرى بشار يقول :

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا

خليفة الله بين الزق والعود

ويقال أن هذا الهجاء، مع أسباب أخرى، كلفت بشار بن برد حياته.

فى مصر العربية الاسلامية ومنذ القرن الأول الهجرى واصل الشعب موقفه ضـد الحكام الظالمين الذين احالوا البلاد الى بقرة حلوب "ولى عبد الله بن عبد الملك مصـر فـى

سنة ست وثمانين، فغلت الاسعار وتشاءم به أهل مصر واكثروا مـن الشـائعات حولـه أو زعموا أنه ارتشى، وسموه بلقب يسخرون منه فيه، هو (المكيس)

والصلة واضحة بينه وبين المكوس والضرائب، ولعلهم أرادوا أن يلقبوا هذا الوالى جـابى المكوس أو الرشاوى"(٣٠).

فى ولاية ابن الخصيب وقعت مجاعة بمصر (٨٠٥-٨٠٦م) فثار الناس لارتفـاع الاسـعار وتجمعوا بالمسجد الجامع بالفسطاط وتصادف وقتها زيارة الشاعر العباسـى أبـى نـواس لمصر فصعد منبر الجامع وأنشد للثائرين" (٣١).

منحتكم يا أهل مصر نصيحتى	*ألا فخـذوا من ناصح بنصيـب*
ولا تثبوا وثب السفاه فتركبوا	*على حد حامى الظهرغير ركوب*
فإن يك باق افك فرعون فيكم	*فإن عصا موسى بكـف خصيب*
رماكـم أمـير المؤمنين بحية	*اكـول لحيـات البلاد شـروب*

● فى العصر الأخشيدى كان كافور خصيا حبشيا اشتراه الأخشيد من بعـض أهـل مصـر بثمانية عشر دينارا ثم تقدم عنده لعقله ورأيه الى أن صار من كبار القواد واستقل بـالأمر، ولم يبلغ أحد من الخصيان مابلغه، أطلق عليه العامة لقب (أبو المسـك) وهجـاه المتنبـى يقوله.

لا تشترى العبد إلا والعصاه معه	*أن العبيـد لا نجـاس منـاكيد*

وبلغ الهجاء مداه فى قول المتنبى (٣٢).

من علم الأسود المخصى مكرمة	*اقوامه البيض أم ابـاؤه الصيـد*
وذاك أن الفحول البيض عاجزة	*عن الجميل فكيف الخصيه السـود*

اشتهر سيبويه (محمد بن موسى بن عبد العزيز) بالجرأة فى نقد الحكام والتنـدر منهم وكانت جماهير الشعب تلتف حوله وتكتب عنه وتتناقل كلماته، وشهرته بالظرف وخفه الروح والدعابة دفعت الأمراء والاعيان على طلبه ومنا دمته فكان نديما لجيش خمارويه ثم لأنوجور وكافور، وقد جمع أبو زولاق نوادر سيبويه وأخباره ومواقفه من أعيان عصره فى كتاب يعد من أهم المراجع التى توضح الكثير من خصائص الحياة فـى العصـر الطولونـى والأخشيدى، وهو مطبوع ومن هجاء سيبويه اللاذع قوله زمن الدولة الأخشيدية (حصلـت الدنيا على أقطع وأقرع وأرقع) يعنى بالأقطع ابن بويه الديلمى صاحب بغداد وبالأقرع سيف الدولة بن حمدان صاحب حلب، وبالأرقع كافورا وكانت شئون مصر قد صارت إليـه وكـان يسميه (الخصى) وهو الذى قال للناس عنه (هو الأصلع البطين، المسمن البدين، قطـع الله منه الوتين ولاسلك به ذات اليمين) (٣٣).

● فى زمن الدولة الفاطمية، وفىعهد الحاكم بأمر الله بصفة خاصة تـزايد بغض الناس لـه "ابغضه الخلق وكتبوا له الأوراق بالشتم له ولاسلافه فى صورة قصص حتى عملوا صـورة أمرأة من ورق بخفها وأزارها وفى يدها قصة فيها من الشتم شئ كثير فلما رآهـا ظنـها امرأة فذهب من ناحيتها وأخذ القصة من يدها فلما رأى ما فيها غضب وأمر بقتلـها، فلمـا تحققها من ورق أزداد غضبا إلى غضبه، وأمر العبيد مـن السـودان أن يحرقـوا مصـر وينهبوا ما فيها من الأموال" (٣٤).

فى رواية أخرى "قال أبن الصابى :" كان الحاكم يواصل الركوب ليلا ونهارا، ويتصدى له الناس على طبقاتهم، فيقف عليهم ويسمع منهم، من اراد قضاء حاجته قضاها فى وقته ومن منعه سقطت المراجعة فى أمره، وكان المصريون موتورين منه، فكانوا يدسون إليه الرقاع المختومة بالدعاء له والسب له ولأسلافه، والوقوع فيه وفى حرمه، حتى انتهى فعلهم الى أن عملوا تمثال امرأة من قراطيس بخف وإزار، ونصبوها فى بعض الطرق وتركوها فى يدها رقعة كأنها ظلامة، فتقدم الحاكم وأخذها من يدها، فلما فتحها رأى فى أولها ما استعظمه، فقال : انظروا هذه المرأة من هى ؟ فقيل له : إنها معمولة من قراطيس فعلم أنهم قد سخروا منه. وكان فى الرقعة كل قبيح، فعاد من وقته الى القاهرة ونزل من قصره واستدعى القواد والعرفاء، وأمرهم بالمسير الى مصر وضربها بالنار ونهبها وقتل من ظفر به من أهلها، فتوجه إليها العبيد والروم والمغاربة وجميع العساكر وعلم أهل مصر بذلك فاجتمعوا وقاتلوا عن انفسهم" (٣٥).

اندلعت النار فى أطراف البلد، واستمرت الحرب بين العبيد والعامة والرعية ثلاثة أيام.

ويذكر جمال الدين أبى المحاسن يوسف (أبن تغرى بردى) كاتب السطور السابقة فى كتابه (النجوم الزاهرة) أن الخليفة الفاطمى العزيز صعد المنبر يوما فرأى ورقة مكتوب فيها:

بالظلم والجور قد رضينا ... وليس بالكفر والحماقة

ان كنت اعطيت علم غيب ... فقل لنا كاتب البطاقة

● وفى الجزء السادس من كتابه هذا عندما يتعرض لذكر أخبار الدولة الأيوبية فى مصر والشاعر يذكر أن أبو المحاسن محمد بن نصر بن عنين الزرعى الشاعر (توفى عام ٦٣٠هـ) هجا السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب بقوله :

سلطاننا أعرج وكاتبه ذو عمش والوزير منحدب

وصاحب الأمر خلقه شرس ... وعارض الجيش داؤه عجب

ونفاه صلاح الدين إلى الهند، ولما عاد الى دمشق هجا الملك العادل سيف الدين أبا بكر بن أيوب بقوله :

إن سلطاننا الذى نرتجيه ... واسع المال ضيق الانفاق

هو سيف كما يقال ولكن ... قاطع للرسوم والأرزاق

هذا الشاعر (ابن عنين) عمل قصيدة سماها (مقراض الأعراض) خمسمائة بيت لم يفلت أحد من أهل دمشق منها بأقبح هجو، ولما دخل دمشق قال : (٣٦).

هجوت الأكابر فى جلق ... ورعت الوضيع بسب الرفيع

وأخرجت منها ولكننى ... رجعت على رغم أنف الجميع

فى العصر الأيوبى نشأ ذلك اللون الذى انفردت به مصر، وهو الذى بدأه ابن مماتى بكتابه (الفاشوش فى حكم قراقوش)، وزير صلاح الدين الأيوبى، وأصبح لقب قراقوش يطلق على كل ظالم، وظهرت النوادر الساخرة لغباء وحمق وتعسف الحاكم،

وحاكاه فى هذا السيوطى فألف فاشوشا آخر وتبعه ثالث فألف (الطراز المنقوش فـى حكـم السلطان قراقوش)، ويعتقد "أن كلمة "كراكوز" التى تطلق فى الشام وتركيا على خيال الظـل ترجع فى اشتقاقها الى اسم قراقوش وقد دخلت مصر باسم "اراجوز" (٣٧).

أن دل ذلك على شئ. فهو يدل على ما بلغه شعب مصر من استخدام السخرية لانتقاد رموز الاستبداد والبلاهة المتعجرفة خاصة من الأتراك، وكلمة قراقوش معناها النسر الأسود، وهو لفظ تركى مكون من (قره) بمعنى أسود، و(قوش) بمعنى طـائر، وكلمـة الفاشـوش فـى القاموس بمعنى الأحمق، وفش الرجل افتخر بالباطل وفشفش ضعف رأيه وأفرط فى الكـذب بما يعنى الغباء والحمق.

وأكبر الظن أن مقولة (طظ فش) والتى كانت تتردد فى مصر منذ ذلك الزمـان – وحتى الآن (٣٨) مرتبطة نوعا ما بما تتضمنه كلمة فشوش من معان ودلالات.

فى العصر الأيوبى، بدأ استخدام الترك بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصـر يذكر العلامة الشيخ جلال الدين السيوطى فى كتاب (حسن المحـاضرة فـى أخبـار مصـر والقاهرة) أن الملك الصالح نجم الدين أيوب اشترى الف ملوك واسـكنهم بقلعـة الروضـة وسماهم البحرية. وهو الذى أكثر من شراء الترك وعتقهم وتأميرهم ولم يكن ذلك قبله فقـلم الشيخ عز الدين ابن عبد السلام القومة الكبرى فى بيع أولئك الأمراء وصرف ثمنهم فـى مصالح المسلمين وقال بعض الشعراء : (٣٩).

الصالح المرتضى أيوب اكثر من	*ترك بدولته ياشر مجلـوب*
قـد آخذ الله أيوبـا بفـعلـته	*فالناس كلهم فى ضر أيـوب*

عظم شأن الأتراك يومئذ، حتى استقل السلطنة عز الدين أيبك التركمانى مملـوك الصـالح ولقب الملك المعز، وهو أول من ملك مصر من الأتراك وممن جرى عليه الرق.

فلم يرض الناس بذلك حتى أرضى الجند بالعطايا الجزيلة "وأما أهل مصر فلم يرضوا بذلـك ولم يزالوا يسمعونه ما يكره اذا ركب ويقولون لا نريـد إلا سـلطانا رئيسـا ولـد علـى الفطرة"(٤٠).

● كانت هذه بداية حكم المماليك الترك فى مصر (المماليك البحرية) عندما تسلطن المعـز عز الدين أيبك (٦٤٨هـ – ١٢٥٠م) التركمانى، وخلفهم المماليك الجراكسة الذين استمروا حتى مجئ آل عثمان الذين قضوا على دولتهم بشنق الأشرف طومان باى (٩٢٢-٩٢٣ هـ ١٥١٦-١٥١٧م) على باب زويله.(٤١)

العصر المملوكى من أخصب فترات تاريخ مصر، شهد تحركات اجتماعية خاصـة للعامة بالغة الأثر، من يتصفح كتابات المعاصرين من أمثال المقريزى وأبن تغـرى بـردى وأبن أياس، أو دراسات معاصرة لهذا الزمان مثل كتابات الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشـور (المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك) وأحمد صادق الجمال (الأدب العـامى فـى العصر المملوكى)،أو حتى دراسة حياة ناصر الحجي (أحوال العامة فـى حكـم المـماليك) وغيرها من الكتابات والدراسات، يدرك دلالة وأهمية هذا العصر بشكل عام وما ينعكس على هذه الدراسة بصورة خاصة.

خلع العامة على بعض السلاطين والأمراء المماليك القابا "مثل الأمـير عـز الديـن ايغـان المعروف (بسم الموت) والأمير قطلوبغا الفخرى المعروف (بالفول المقشر) والأمير طشـتمر

البدرى المعروف (بحمص أخضر) والأمير سيف الدولة ملكتمر الناصرى المعروف (بالدم الأسود) وناصر الدين متولى حسبة مصر المعروف (بفأر السقوف)، (سم الموت) بجسارته وفتوته وسرعة انقضاضه على العدو و (الفول المقشر) كناية عن لين عريكته وضعفه و (حمص أخضر) لكثرة صدقاته على الايتام المعروفين بالحرافيش "وبلغ اعجاب العامة بالأمير حمص أخضر وجهله أنه حينما غضب السلطان الناصر عليه وسجنه خرج العامة فى مظاهرة إلى القلعة ووقفوا بأسفلها بالميدان وصاحوا بلسان واحد.. يا أعرج النحس إخرجه "ويقصدون السلطان الناصر فصدع لصياحهم وأخرجه من السجن" (٤٢).

ومن الجدير بالذكر أن للعامة اسماء والقابا وكنايات كثيرة أطلقوها على نواب السلاطين والولاة والأمراء والصناجق من قبيل السخرية والتهكم هناك الأمير : فرعون، برسباى حداية، سلام عليكم، حلاوة، المجنون، القرد، سوق السلاح، حاصل ما تم، قانصو ،، روح له باشا، خاين بك، وهناك السنجق : أبونبوت، السبع بنات، هات لبن، غليظ الرقبة وسنجق سته لأنه حصل على الثراء من سيدته بعد أن تزوجها، بل أطلق العامة على بعض السلاطين القاب ساخرة مثل السلطان (قل – له) أو السلطان بلباى (المجنون) والسلطان (بخشى) على (وسلطان ليلة) و(سلطان الجزيرة) و (السلطان أبو عيشة) "(٤٣).

كان العامة وأرباب الحرف يسبون السلاطين فى الطرق ويتظاهرون تحت نوافذ القلعة ويثورون على الأمراء والمشايخ ويمنعونهم من زيادة الضرائب والمكوس، يذكر المقريزى فى كتابه (السلوك) أنه فى سنة خمسين وسبعمائة أصبح الأمير ناصر الدين المعروف بفأر السقوف ضامنا جهات القاهرة ومصر بأجمعها " وأحدث حوادث قبيحة فى دار البطيخ ودار السمك وسائر المعاملات وزاد فى ضرائب المكوس، كثرت الشكاية منه ووقفت العامة فيه للسلطان" وفى سنة أحدى وخمسين وسبعمائة" فيه قبض على الفار الضامن وضرب بالمقارع وأخذ منه جملة مال وسجن، غير أن الوزير علم الدين ابن زنبور أفرج عنه وضمنه الجهات بزيادة خمسين الف درهم" (٤٤).

وإذا أردنا أن نتتبع أبرز مظاهر السخرية والتهكم من قبل العامة تجاه بعض سلاطين المماليك، مع الالتزام بمسار التسلسل التاريخى، يمكننا أن نبرز الآتى :

- فى عهد المنصور قلاون (٦٧٨هـ – ١٢٧٦م) "ترك السلطان ركوبه مدة وسبب ذلك تغير قلوب الصالحية والظاهرية ومكاتبتهم سنقر الأشقر " فلما بلغ السلطان هذا عنهم خشى من اغتيالهم إياه وأخذ فى التدبير عليهم، فكثرت قالة العامة، وجهروا بقولهم فى الليل تحت القلعة بأصوات عالية :

يابو عيشة ! اركب وكون طيب يابو عيشة !

وصاروا يلطخون رنك (شعار) السلطان فى الليل بالقذر، فيتغافل عنهم وهو يسمع صياحهم فى الليل ويبلغه فعلهم برنكه، وزادوا حتى شافهوا أمراءه، بالسب، وهم يعرضون عنهم" (٤٥).

- فى عهد الناصر محمد بن قلاون (٦٩٣ – ١٢٩٣م)، عندما عاد الى الحكم شرع يعاتب الناس فى أمره خاصة القضاه "قال للشيخ صدر الدين بن المرحل كيف تقول فى قصيدتك:

ما للصبى وما للملك يكفله شان الصبى بغير الملك مألوف

فحلف أبن المرحل ما قال هذا وإنما الاعداء زادوا هذا البيت فى القصيدة والعفو من شيم الملوك فعفا عنه" (٤٦).

- فى عهد العادل زين الدين كتبغا (٦٩٤هـ – ١٢٩٤م) ربط الناس بين ارتفاع الأسعار وبين الجالس على كرسى الحكم "كانت ايامه شر ايام من الغلاء والوباء وكثرة الموتان" صاح البعض "يا نهار الشوم ! أن هذا نهار نحس، فجرى هذا الكلام فى هذا اليوم على السنة جميع الناس" (٤٧).

- فى عهد المظفر ركن الدين بيبرس الثانى الجاشنكير (٧٠٨هـ – ١٣٠٩م) يذكر ابن اياس:

"أنه عندما دخلت سنة تسع وسبعمائة، توقف النيل عن الوفاء وضج الناس لذلك، وتشحطت الغلال وارتفع الخبز من الأسواق واضطربت الأحوال جدا، ونقلا عن الصارمى ابراهيم بن دقماق فى تاريخه ذكر إبن إياس أن أهل مصر صنفوا كلاما ولحنوه وصاروا يغنون به العوام، فى اماكن المفترجات وغيرها، وهو هذا :

سلطاننا ركين	*ونايبو دقين*
يجينا الما	*من أين*
هاتوا لنا الأعرج	*يجى الما ويدحرج*

وكان الأمير سلار النائب، أجرود، فى حنكه بعض شعرات، لأنه كان من التتار الخطاى، فسمته العوام "دقين" وكان الملك الناصر محمد به بعض عرج فسمته العوام "الأعرج" وكان الجاشنكير لقبه ركن الدين فسمته العوام "ركين".

فلما فشى هذا الكلام بين الناس، بلغ السلطان" فرسم للوالى أن يقبض على جماعة من العوام، فقبض على جماعة منكم، نحو ثلثمائة إنسان فرسم السلطان بضرب جماعة منهم بالمقارع وإشهارهم فى القاهرة، على جمال، ورسم بقطع ألسنة جماعة منهم" (٤٨).

تظاهر العوام وسبوا الملك المظفر بيبرس الجاشنكير وعندما قام بتأمير سبعة وعشرين أميرا صاحت العامة (يافرحة لا تمت) (٤٩)، ويذكر المقريزى فى سنة تسع وسبعمائة "قبض على جماعة من العوام، وضربوا وشهروا لاعلانهم بسب الملك المظفر، فما زادهم ذلك إلا طغيانا" (٥٠).

القبض على العوام، ضربوا بالمقارع، اشهارهم، قطع ألسنة جماعة منهم أدى إلى نفور قلوب الرعية منه وتمنوا عودة الملك (المخلوع) الناصر محمد بن قلاون، أو كما يقول جمال الدين أبى المحاسن " انحط مع ذلك بعد الوفاء السعر وتشاءم الناس بطلعة الملك المظفر بيبرس وغنت العامة فى المعنى : سلطاننا ركين. ونائبنا دقين. يجينا الماء من أين – يجيبوا لنا الأعرج – يجى الماء ويدحرج. ومن يومئذ وقعت الوحشه بين المظفر وبين عامة مصر " (٥١).

- فى عهد الاشرف علاء الدين كجك (٧٤٢هـ – ١٣٤١م) والذى تولى الملك صغيرا، قال أحد الشعراء :

سلطاننا اليوم طفل والأكابر فى	*خلف وبينهم الشيطان قد نزغا*
فكيف يطمح من مسته مظلمة	*أن يبلغ السؤل والسلطان مابلغا*

- فى عهد الظاهر برقوق (٨٧٤ هـ - ١٣٨٢م) تتحدث مصادر التاريخ المملوكى عن فتنة بين الأميرين يلبغا الناصرى نائب حلب ومنطاش نائب ملطية وبين السلطان الظاهر برقوق، ويفصل المقريزى هذه الفتنة التى وقعت سنة ٧٩١هـ - ١٣٨٩م حيث "كثر كلام العامة وانتقاصهم للدولة، وتجمع الزعر والدعار ينتظرون قيام الفتنة، لينهبوا الناس، والزم الوزير الصاحب كريم الدين عبد الكريم بن الغنام مباشرى جهات المكس باحضار مكوس المبيعات، فاعتلوا بأن الناس امتنعوا من إعطاء المكس اعتمادا على المناداة بإبطال المكوس، فألزمهم بمطالبته الباعة بمكس ما أبيع، فكثر بسبب ذلك اضطرب الناس، وتزايد طعنهم وهزؤهم بالدولة وتناجوا فيما بينهم وأكثروا من الجهر بقولهم "السلطان من عكسه عاد فى مكسه" (٥٢).

ومما قاله بعض الشعراء متفكهين ووصلوا بفكاهتهم إلى حد الهجاء والسخرية: (٥٣)

من الكرك جانا الظاهر   وجب معو أسد الغابة

ودولتك يا أمير منطاش   ما كانت إلا كدابة

- فى سلطنة الناصر فرج بن برقوق (٨٠١هـ - ١٣٩٩م) قال المعمار فى الأمير تيمور لنك الذى ظلم الناس: (٥٤).

قد بلينا بأمير   ظلم الناس وسبح

فهو كالجزار فيهم   يذكر الله ويذبح

ويذكر ابن إياس فى اخبار سنة ثلاثة وثمانمائة "وذكروا عنه (تيمورلنك) أنه كان فى مجلسه كثيرا ما يذكر الله تعالى، ويستغفر ذنوبه، وأن السبحة لا تزال فى يده وهذا كله رياء وتصنع ومكر وشيطنه وخديعة".

ويذكر ابن تغرى بردى فى (النجوم الزاهرة، ج١٣، ص١٥٢) ان الملك فرج بن برقوق عندما ولد سمى (بلغاق) يعنى فتنة، وهى كلمة تركية، وعندما عاد الملك الظاهر برقوق إلى الملك سماه فرجا (ولم يسمه أحد لذلك اليوم إلا بلغاق، وهو فى الحقيقة ما كان إلا فتنة، اقامه الله - سبحانه وتعالى على الناس ليذيقهم بعض الذين عملوا".

- يذكر لنا ابن اياس أن الملك المؤيد شيخ (٨١٥هـ - ١٤١٢م) أبى عبد الله المصمودى الظاهرى كان يعرف (بالخاصكى المجنون)(٥٥)، وفى عهده كان اشتراك الناس فى اصلاح الجسور اجباريا ونادى المنادى بالتهديد لمن تأخر فى الحفير حتى أنه نودى فى بعض الأيام أن من فتح دكانا شنق، فتوقفت أحوال الناس" ولم تملك العامة إزاء هذه المظالم سوى نظم الأشعار والأغنيات الساخرة فصنفوا فى ذلك غناء كثيرا وعدة بلاليق" (٥٦).

فى عهد الأشرف اينال (٨٥٧هـ - ١٤٥٣م) شاع فى عهده غش العملة وغلاء الاسعار وتشحط الخبز، وانطلقت الألسنة فى حق السلطان وقاضى القضاة والقضاة الأربعة والأمراء والاعيان، ومن أهازيج العامة الرافضة :

السلطان من عكسه ابطل نصفه

اذا كان نصفوك اينالى لا تقف على دكانى

- يتحدث لنا ابن تغرى بردى صاحب (النجوم الزاهرة) عن سلطنة الملك الظاهر يلباى (٨٧٢هـ - ١٤٦٧م) حيث يذكر لنا أن سلطنته (غلطة من غلطات الدهر) وأنه لما تسلطن وتم أمره غطاه المنصب وصار كالمذهول، ولزم السكات وعدم الكلام وضعف عن بت الأمور، وردع الأجلاب، بل صارت الأجلاب فى أيامه كما كانت أولا وأعظم فلم يحسن ذلك ببال أحد وصار الأمير خير بك الدوادار الثانى هو صاحب الحل والعقد فى مملكته وإليه جميع أمور المملكة، وشاع ذلك فى الناس والأقطار، وسمته العوام : "أيش كنت أنا ؟ قل له" يعنون أن السلطان لما يسأل فى شئ يقول : "أيش كنت أنا، قل لخير بك" فبهذا وأشباهه اضطربت أحوال الديار المصرية. ويضيف " كان فى القديم لا يعرف إلا بيلباى تلى أى (يلباى المجنون) فهذا كانت شهرته قديما وحديثا فى أيام شبيبته فما بالك وقد شاخ وكبر سنه وذهل عقله وقل نظره وسمعه "وأنه" صار هو فى السلطنة حسا والمعنى خير بك وكل أمر لايبته خير بك المذكور فهو موقوف لا يقضى، وعلم منه ذلك كل أحد، ولهجت العوام عنه بقولهم "أيش كنت أنا ؟ قل له" يعنون بذلك أنه إذا قدمت له مظلمة أو قصة بأمر من الأمور يقول لهم "قولوا لخير بك" وأشياء من هذا النمط يطول شرحها" (٥٧).

- فى بداية حكم السلطان الأشراف قايتباى (٨٧٢ هـ - ١٤٦٨م) وقعت غلوة خفيفة بالقاهرة، وتشحطت الغلال وارتفع سعرها فاستكعب الناس بالسلطان، وصار إذا شق القاهرة يسمعوه الكلام المنكى (٥٨).

- فى سلطنة الملك الظاهر أبو سعيد قانصوه بن قانصوه الأشرفى (٩٠٤هـ - ١٤٩٨م) كانت سلطنته اسميه، فلم يكن يبرم امرا أو يبت فى مسألة كان "ملكا هينا لين الجانب، قليل الأذى، كثير البر والمعروف وكان مسلوب الأختيار مع الأمراء مهما يقولون له " يقول يخشى، فسمته العامة "يخشى" كما سموا الظاهر يلباى إيش كنت أنا قل لو" (٥٩).

- أفول دولة المماليك فى عصر الأشرف قانصوه الغورى (٩٠٦هـ - ١٥٠١ - ٩٢٢ - ١٥١٦م) بدأت حملات التشنيع ضد امراء المماليك وأعتمادا أساسيا على ابن إياس نجد هيجان العامة وصياحهم وتصنيفهم الأهازيج إذا ضاقت بهم الأحوال فقد صنفوا رقصة وهم يقولون (أهرب ياتعيس وإلا يحملوك الدريس) وكانوا يحتجون بذلك على الإجراءات التى اتخذت لخزن الدريس وتسخير الناس فى حمله إلى بيوت المماليك.

فى عام ٩٠٨ هجرية اتم الغورى بناء مدرسته الفخمة ولكن الناس شنعت "أن مصروف عمارة هذه المدرسة كان من وجوه المظالم ومصادرات الناس وأخذ غالب رخامها من اماكن شتى بأبخس الأثمان وأخرب قاعة شموال اليهودى الصيرفى وأخذ رخامها وأبوابها وفعل مثل ذلك بعدة قاعات وقد سمى بعض الظرفاء هذه المدرسة المسجد الحرام لما وقع فيه من غصوبة الأرض ومصروف العمارة من مال فيه شبهات، وقد شنعوا الناس قبله على المؤيد شيخ لما بنى جامعه الذى بجوار باب زويله أكثر ما شنعوا على الملك الأشرف قانصوه وأهل مصر مايطاقون من ألسنتهم إذا أطلقوها فى حق الناس" (٦٠).

وحين شاع نبأ مرض الغورى الذى أصابه فى عينه، اذاع العامة أنه قدعمى وغارت عينه بسبب ظلمه، يقول ابن اياس :

سلطاننا الغورى غارت عينه	*لما اشترى ظلم العباد بدينه*
لازال "ينظر" أخذ أرزاق الورى	*حتى أصيب بآفة فى عينه*

ويقول فى موضع آخر (٦١).

سلطاننا الغورى قد جار والصبر منا قد أعيا

وصار فى ذا الجور عمال حتى خرب نصف الدنيا

ويتحدث فى سنة تسع عشرة وتسعمائة (٦٢).

"فلما شق السلطان من القاهرة اسمعته العوام الكلام بسبب تشحيط الخبز وغلو الدقيق، وكان القمح الجديد قد وصل وأشيع بين الناس أن السلطان بيشرى القمح ويرسله الى الشام فانه كان بها غلاء عظيم...، فلما شق السلطان من القاهرة تسيبت عليه العوام بالكلام المنكر وقالوا له جهارا : الله يهلك من يقصد الغلاء الى المسلمين، فسمع ذلك بأذنه فتنكد فى ذلك اليوم".

حواشى

[الفصل الثانى]

(١) سليم حسن : مصر القديمة، الجزء السابع، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة١٩٥٠، ص٥٨٨.

(٢) عبد المنعم أبو بكر (د) : كفاحنا ضد الغزاه – العصر الفرعونى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٩.

–يؤكد العقاد كان المصرى مزاحا بحكم لباقته المستفاده من قدم الحضاره ومزاحا بحكم الحوادث التى تلجئه إلى التخفيف وقلة الأكتراث، ومزاحه فى جميعالأحوال متسم بالصبغة المصرية، مطبوع بطابع اقليمه وتاريخه، بحيث ينم على خصائصه الفكرية والنفسية ويميزه نمطا وحده قليل النظائر بين انماط الفكاهة والتنكيت "

(عباس محمود العقاد : سعد زغلول – سيرة وتحية، ص ٣٠).

(٣) شوقى ضيف (د) :الفكاهة فى مصر، كتاب الهلال (العدد ٨٣) فبراير ١٩٥٨، ص٢٤.

(٤) على مبارك باشا: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، الجزء السابع (مدينةالاسكندرية) الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص٨٥.

(٥) الجود (ب. ج) : مصر، نقله الى العربية الدكتور راشد البراوى، مطبعة الأعتماد بالقاهرة، د. ت، ص ٤٤.

(٦) إبراهيم نصحى (د) : تاريخ مصر فى عصر البطالمة، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٤٧ – ٤٨.

(٧) إسماعيل سرهنك (الميرالاى):حقائق الأخبار عن دول البحار، الجزء الثانى، المطبعة الميرية ببولاق ١٣١٤هـ، ص ١١٣.

(٨) على مبارك باشا : المرجع السابق ص٦.

(٩) ابراهيم نصحى (د) : تاريخ مصر فى عصر البطالمة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٠ ص ١٣٣ – ١٣٤.

(١٠) على مبارك باشا : المرجع السابق ص ٩.

(١١) محمد عواد حسين (د) : كفاحنا ضد الغزاه – عصر البطالمة، ص ١١٤ – ١١٥.

(١٢) إبراهيم نصحى (د): المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٢٢٣.

(١٣) نفس المرجع، الجزء الأول، ص ٢٢٤.

(١٤) سيد أحمد على الناصرى "د" : الناس والحياة فى مصر زمن الرومان، دار النهضة العربية، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٧، ص ٤٠٨.

(١٥) عبد اللطيف أحمد على "د" : كفاحنا ضد الغزاه – عصر الرومان، ص ١٦٣– ١٦٤.

(١٦) نفس المرجع، ص ١٨٧–١٨٨ .

– سيد أحمد على الناصرى "د" : المرجع السابق، ص٤٤.

(١٧) المرجع السابق، ص ٤٧.

(١٨) نفسه، ص ٣١.

(١٩) شوقى ضيف (د) : الفكاهة فى مصر، ص ٢٤.

(٢٠) اسكندر صيفى : المنارة التاريخية فى مصر الوثنية والمسيحية، المطبعة العصرية القاهرة ١٩٢٤، ص ٧٤.

(٢١) عبد اللطيف أحمد على (د) : مصر والامبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٥، ص ١١٠ – ١٢٩.

– كفاحنا ضد الغزاه، العصر الرومانى (د): المرجع السابق ص ٤١٢.

(٢٣) نافتالى لويس : الحياة فى مصر فى العصر الرومانى ٣٠ ق.م – ٢٨٣م ترجمة وتعليق دكتوره آمال الروبى، الطبعة الأولى، دار عين للدراسات والبحوث، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٢٢-٢٢٤.

(٢٤) بل، سير هارولد ادريس : الهيلينية فى مصر، بحث فى وسائل انتشارها وعوامل اضمحلالها من الاسكندر الأكبر إلى الفتح العربى، ترجمة زكى على، دار المعارف بمصر ١٩٥٩، ص١٢٠.

(٢٥) سيد أحمد على الناصرى (د) المرجع السابق، ص ٤١٥.

(٢٦) نعمات أحمد فؤاد (د): المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢٧) الابشيهى : المستطرف، ج٢، ص ٢٨٢.

(٢٨) الشربينى : هز القحوف، ص ٤١٢.

(٢٩) شوقى ضيف(د):الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور، الطبعة الثالثة دارالمعارف، القاهرة ١٩٨٤، ص ٦٧.

فارمر (هنرى جورج) : تاريخ الموسيقى العربية، ترجمة الدكتور حسين نصار، سلسلة الألف كتاب، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ١٩٥٦، ص ١٢٥.

– وقد جاء فى (المستطرف) للأبشيهى (ج٢، ص٢٥٠) كلمة (الماء) بديلا لكلمات(الزق) :

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا　　　خليفة الله بين الماء والعود

(٣٠) حسين نصار (د) : الثورات الشعبية فى مصر الإسلامية، دار الكاتب العربى،القاهرة ١٩٦٩، ص ١٠٦-١٠٧.

(٣١) أحمد السيد الصاوى (د) : مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٨، ص ١٩-٢٠ (نقلا عن : محمد كامل حسين "د" الحياة الفكرية والأدبية بمصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٣٣).

(٣٢) السيوطى، جلال الدين : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، الجزء الثانى، مطبعة الموسوعات بشارع باب الخلق بمصر (١٣٢١هـ) ص ١٢.

(٣٣) شوقى ضيف (د) الفكاهة فى مصر، ص ٢٧-٢٩.

راجع كذلك : محمد مصطفى الملحى – محمد عبد المنعم خفاجة : شعراء مصر من الفتح الإسلامى إلى قيام الدولة الفاطمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٠٩-١١٠.

(٣٤) السيوطى : المرجع السابق، ج٢، ص ١٥.

(٣٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، الجزء الرابع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣، ص ١٨٠-١٨١.

(٣٦) نفس المرجع، الجزء السادس، ص ٢٩٤- ٢٩٥، وأنظر كذلك السيوطى : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣١).

(٣٧) شوقى ضيف (د) : الفكاهة فى مصر، ص ٤٢.

(٣٨) فى بعض أجزاء ثلاثية نجيب محفوظ وأعماله الأخرى تتردد كلمة (طظ) تعبيرا عن الموقف السلبى لبعض شخصيات هذه الأعمال، وبعد هزيمة ١٩٦٧ عندما أرتفع ثمن الأرز انطلقت المظاهرات هاتفة ضد زكريا محى الدين (زكريا طظ غلى الرز) وفى الأمثال العامية المنحدرة من العصر المملوكى الثمانى (طظ يا عاشور).

(٣٩) السيوطى : المرجع السابق، ج٢، ص ٣٨.

(٤٠) نفس المرجع، ص ٤٠.

(٤١) سعيد عبد الفتاح عاشور (د): المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٠١.

(٤٢) نظير حسان سعداوى (د) صور ومظالم من عصر المماليك، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة ١٩٦٦، ص ١٢٣.

· أنظر ما كتبه بدر الدين العينى (السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد – شيخ المحمدى) حققه وقدم له فهيم محمد شلتوت، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر،القاهرة ١٩٦٧، ص٢١٧.

(٤٣) عن هذه الألقاب والكنايات أنظر دراسة الدكتور محمد رجب النجار (الشعر الشعبى الساخر فى عصور المماليك، عالم الفكر نوفمبر – ديسمبر ١٩٨٢، الكويت، ص٨١ – ٨٢، ص ٩٦ – ٩٧.

(٤٤) المقريزى، تقى الدين أحمد بن على : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك.

(٤٥) المقريزى : مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٥٨، الجزء الثانى، ق٣، ص٨١٤، ص٨٢٩ السلوك، ج١، ق٣، (الطبعة الثانية، مطبعة لجنة التأليف ١٩٧٠) ص ٦٧٢.

(٤٦) السيوطى : المرجع السابق : ج٢، ص ٨٥.

(٤٧) حياة ناصر الحجى "د" : أحوال العامة فى حكم المماليك ٦٧٨-٧٨٤هـ (١٢٧٩ -١٣٨٢م) الطبعة الثانية، مطابع القبس التجارية، الكويت ١٩٩٤، ص ١٦-١٧.

(٤٨) ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، حققها محمد مصطفى، الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ ج١، ق١، ص٤٢٥. ويذكرالمقريزى فى (السلوك، ج٢، ق١، ص٥٥) أن العامة صنفوا كلاما ولحنوه وصاروا يغنونه (سلطاننا ركين – ونائبنا دقين – يجينا الماء منين – جيبوا لنا الأعرج – يجى الما ويدحرج).

(٤٩) حياة ناصر الحجى (د) : المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٥٠) المقريزى : السلوك، ج٢، ق١، ص٧٠.

(٥١) جمال الدين أبى المحاسن : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة. مطابع كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة ١٩٦٣، الجزء الثامن، ص٢٤٤

(٥٢) حياة ناصر الحجى (د) : المرجع السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

(٥٣) أحمد صادق الجمال : الأدب العامى فى مصر العصر المملوكى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص ٨٦.

(٥٤) ابن إياس : بدائع الزهور، ج١، ق٢، ٦١١-٦١٢.

(٥٥) نفس المرجع، ج٢، ص٣.

(٥٦) أنظر رسالة قاسم عبده : نهر النيل وأثره فى الحياة المصرية على عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الأداب، جامعة القاهرة، قسم التاريخ ١٩٧٣، ص ٤٢. (نقلا عن ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج٦، طبعة كاليفورنيا).

(٥٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٦، ص٣٦١، ص ٣٧٠، ٣٧٢.

(٥٨) ابن اياس : بدائع الزهور، ج٣، ص ١١.

(٥٩) نفس المرجع، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٦٠) نفس المرجع، ج٤، ص٥٣.

(٦١) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٦٢) نفس المرجع، ص ٣٠٢-٣٠٣.

الفصل الثالث

عيب وإهانة باشوات الأتراك العثمانيين وقادة الحملة الفرنسية

منذ بداية العصر العثماني، ورغم تواجد ملامح الاستقرار النسبي في مصر، فقد تواصل الطعن والعيب والسخرية في الاتراك عامة وفي بكواتهم وباشواتهم من ولاة مصر بصفة خاصة. ترصد الكتابات المعاصرة عامل الخيانة الذى لعب دوره في هزيمة الغورى أمام جحافل السلطان سليم، وترصد كذلك بسالة طومانباى وشنقه على باب زويله، كتب أحد المشايخ الذين عاصروا هذه الفترة.

"قال الراوى على لسان السلطان طومانباى": [1]

- دموع العين فاضت من اماق — وقلبى ذاب من كثر احتراق

فلا نارى طفاها دمع عينى — ولا دمعى يفيض من اختناق

- وكان الخائن الكلب الغزالى — وخير بك المبوطن فى النفاق

هما أصل الهزيمة عن حقيق — إلى حلب كخيل فى سباق

وفي مواجهة قال طومانباى لقانبردى الغزالى [2].

"ياخبيث يا ملعون يا أبن الملعون يا خائن يا أبن الخائن ولهذا تبعت الخوان فان الذى ذهبت إليه وصوت من حزبه شهرته الخيانة فانه اسمه سليم خان ومن خان لا كان".

خاير بك، المدعو ملك الأمراء، الجركسي الأصل سماه العامة (خائن بك) بسبب موالاته وانضمامه إلى سليم العثماني ضد السلطان الغورى، ويقول ابن اياس "عندما تسلطن خاير بك سمته العوام (سلطان ليلة)" [3] ويضيف أنه في يوم من الأيام "نزل ملك الأمراء وسير إلى نحو بولاق، ثم رجع من هناك ودخل من باب النصر وشق القاهرة، فلما شق منها لم يدع له أحد من الناس بالنصر ولا زغرتت له النساء من الطيقان، بل اغلظ عليه بعض العوام، وقال له : أنظر بالشفقة في أحوال المسلمين بسبب الخبز والدقيق وسائر الاسعار في البضائع مشتطة" [4]، بل "عندما نزل ملك الأمراء وشق من القاهرة ضجت إليه العوام من قلة الخبز في الأسواق، وانطلقت ألسن العوام في حق ملك الأمراء بالكلام الفج، وقالوا له : انظر في أحوال المسلمين، نور الله تعالى، إلا يصير ذلك في ذمتك فتنكد ملك الأمراء (خاير بك) في ذلك اليوم إلى الغاية وكان صحبته الزيني بركات بن موسى المحتسب" [5].

بعد أن حكم مصر خمسة أعوام، مات خاير بك غير مأسوف عليه من أحد ويقول ابن زنبل الرمال في رسالته المشتملة على غزوة السلطان سليم خان مع السلطان أبى النصر قانصوه الغورى، إن امراء المماليك لم يكونوا يقرءون الفاتحة عليه وهم يمرون بتربته تحت القلعة لاهم ولا الباشوات ولا الاغوات ولا السناجق ويدعى عوام مصر أنه كانت تخرج من قبره

أصوات أنين في الليالي الحالكة، بعد وفاته "لهجت الألسنة بذمه لعظم استبداده فكانوا يقولون أنه كان ينهض من لحده ليلاً ويستغفر الله على ما اتاه من الشرور في حياته" [٦].

تتناثر على صفحات التاريخ العثماني في مصر، هبات وانتفاضات العوام في القاهرة حيث أخذت الرعية تتناول بعض الباشوات بالسباب والألفاظ القبيحة، يذكر أحمد شلبي في ذكر تولية رجب باشا قاتل الاسماعيليين (١١٢٥-١١٣٣هـ - ١٧٢٠ - ١٧٢١م) هياج بعض أفراد الناس ضد الباشا، خاصة الصناجق الذين ضربوا القلعة بالمدافع إلى أن "قال الباشا أمان أنزل ونصب على بدن القلعة بيرقاً أبيضاً فبطلوا الرمي وقالوا له : أنزل فنزل قرب المغرب هو والقاضي من باب قراميدان في الضلمة والرعية تصفق عليه وتناوله بالالفاظ القبيحة وأن رجلاً من الرعية أتى قدام القاضي وقال له : ياشيخ الإسلام، أنت الذي جيت لمصر تجدد ولأهلها دينها ؟ واذا بالخبر وصل على اسماعيل بيك بما فعلت الرعية في الباشا، فأرسل محمد بيك جركس، فركب وأدرك الباشا ووقع في الرعية ضرباً بالنبوت هو وجماعته إلى أن أوصله إلى بيت شكر بره بعد المغرب، ولم يكن معه فرش يفرشه لأنه نزل هو وجماعته على جرايد الخيل، وإذا بخمس جمال محملة فرش وعشرة طبايل ملآنه بالأطعمة من عند زوجة أبو شنب الجردية أم محمد بيك. وأرسلت أخذت حريمه وابنه عندها تلك الليلة، فمكث مدة قليلة في بيت شكر بره، ولكن ما قدر يعاين السكة هناك، لأن بيت اسماعيل بيك دفتردار مصر الشبرخيتي مقابل بيت شكر بره. وعند حريمه حزازة منه، كون أنه قتل سيدهم فصاروا يحضرون الغوازى ويعطوهم الفلوس ويقولوا لهم : قولوا كلاماً على الباشا، فبقوا يتكلمون على الباشا كلام قبيح لا يليق بالوزراء من حجة تولهم له يا باشا يا باشا يا وجه القملة من قلة عقلك يا باشا تعمل دا العملة وصارت الأذية من حريمه بالليل والنهار فطلب السكن في منزل آخر" [٧].

ويذكر عبد الرحمن الجبرتي في حوادث (سنة أثنتين وأربعين ومائة والف) عندما كان والى مصر إذ ذاك عبد الله باشا الكبورلى (بباء معطشة فارسية نسبة إلى كبور بلدة بالروم) أنه في صبيحة أحد الأيام أنزل الأمراء الباشا من القلعه فاجتمعت عليه الأولاد الصغار تحت شباك المكان وصاروا يقولون [٨]:

باشا يا باشا يا عين القملة	من قال لك تعمل دى العملة
باشا يا باشا يا عين الصيرة	من قالك لك تدبر دى التدبيرة

مصطفى باشا والى مصر (١٠٣٢هـ - ١٦٢٣م) لقب (بلطجى)[٩]، وهى من التركية بلطة جي وتعنى صاحب الفأس، ويتحدث أحمد شلبي عن ذكر توليه محمد باشا (زلعة السم) [١٠] عام (١٠٤٧ - ١٠٥٠هـ - ١٦٣٧ - ١٦٤٠م).

كان اطلاق المسميات الساخرة أو المزرية أحياناً - كما تؤكدها دراسة جديدة [١١] من أهم أساليب التهكم الاجتماعي الذى تعرض به المصريون لجميع ممثلي السلطة ومن ذلك اطلاقهم على الوزير "أيوب باشا (٥٤-١٠٥٦هـ - ٤٤-١٦٤٦) (خيوب باشا) لأنه هدم كافة اصلاحات سلفه مقصود باشا، واطلاقهم (المجنون) على حسين باشا الدالى (٣٥-١٦٣٧). و (زلعة السم) على محمد باشا (٣٧-١٦٤٠) و (الشيطان) على ابراهيم باشا (٦١ - ١٦٦٤) كذلك لم يسلم الأمراء والأغوات العسكريين من مثل هذه الألقاب الهزلية (ابن المكسح)، (جلب القرد)، (بارم ديلو)، (ابن قراجهنم)، (الجزار)، (ظالم على)، (الفلاح) وغيرها.

ويذكر الجبرتى فى عجائبه، فى احداث (سنة احدى وتسعين ومائة وألف) "وقلدوا سليمان كاشف من اتباع يوسف بيك وهو الذى كان ضربه علقة مراد بيك بالنبوت، كما تقدم صنجقية، ولقب الناس (أبا نبوت)"، وكذلك "قلدوا كاشفين أيضاً لإسماعيل بيك يسمى كل واحد منهما بعثمان صنجقين أحدهما يسمى عثمان طبل وعثمان الثانى وهو الذى لقب بقفا الثور" ويذكرفي أخبار الوفيات "ومات الأمير على المعمار وهو من مماليك مصطفى بيك المعروف بالقرد" (١٢) فى ثورة ١٧١١ فى القاهرة المملوكية، كان أحد بكوات ما عرف بالفتنة وهو عثمان بيك يدعى (بارم ديله) (١٣).

ويبدو أن هذه الصفات خاصة (بارم ديله) قد اطلقت على غير هؤلاء تؤكد أحدى الدراسات لمصر العثمانية وضوح السخرية لدى العامة الذين أطلقوا بعض الألقاب على بعض الباشوات العثمانيين "مثل أحمد باشا المعروف (بكور أحمد) أى الأحول فقد كان بعينيه بعض حول (كما يقول الجبرتى فى عجائب الآثار الجزء الأول) ومثل محمد باشا (دوقيين لين) أى الخليع لأنه اشتهر بحب اللهو (يوسف الملواني : تحفة الاحباب) وكذلك كانت التسميات التى اطلقوها على بعض امراء المماليك مثل الأمير أرزمك (الناشف) لنحافته وحسين بك أبو كرش وسليمان بك بارم ذيله " (١٤).

ويذكر الخشاب فى أخباره (١٥) : أن أحد الأمراء الكبار ويدعى محمد بيك الدفتردار وكان مشهوراً (بأبن المرأة) قد قتل من ضمن أربعة عشر أميراً قتلوا فى يوم واحد، وأن أحمد باشا الجزار فى مبدأ أمره كان من اتباع على بيك الكبير ولاه والياً بمصر ثم ولاه البحيرة، فقتل من كان موجوداً بها من المفسدين من العربان وغيرها، وكان هذا هو السبب فى تسميته (بالجزار) لكونه كان يكثر من قتل عربان البحيرة شبه الجزار ثم ولاه الصنجقية بعد ذلك (تولى على عكا بعد موت ضاهر العمر وهو الذى صمد أمام حملة بونابرت على عكا).

ويذكر الخشاب كذلك أن إسماعيل بيك بن ايوازبيك تقلد الأمارة والصنجقية بعد مقتل والده، وكانت النساء يطلقن عليه اسم (قشطة بيك) لملاحته وصغر سنه، وأن محمد بيك أبو الذهب تابع على بيك لقب بأبى الذهب لأنه لما لبس الخلعة بالقلعة صار يفرق البقشيش ذهباً فعرف بذلك.

مع اشتداد التعسف التركى راجت الأدبيات العامية التى أبرزت مهارة وموهبة ما يتمتع به المصرى من سخرية لاذعة وتهكم على ولاة الأمور، ويكفى أن نؤكد على أهمية هذا التراث الشعبى الذى ليس له حدود، والنماذج المعطاة فى هذه الدراسة على سبيل المثال لا الحصر، كتب الشربينى "وزماننا هذا لا يعيش فيه إلا من عنده طرف من التمسخر والخلاعة والتبذية والصفاعة، ولهذا قال الشاعر :

مات من عاش بالفصاحة جوعا – وحظى من يقود أو يتمسخر.

وقد تساق الأرزاق، لمن لا يدرك الخط فى الأوراق، ويحرم صاحب البلاغة، ولا يجد فى القوت بلاغه " (١٦).

بالرغم من سنوات الأوبئة والطواعين والمجاعات التى أهلكت البلاد والعباد، فقد قابلها الشعب ساخرا وضاحكا باكيا، عن طاعون (١١٤٣هـ – ١٧٣١م) أطلق عليه الناس أسماء كثيرة تعبر عن أساهم ومرارتهم مما أوقع بهم قالوا (طاعون كور) وأيضا (الفصل العاتق يأخذ على الرائق)، (الكناس) و (فصل الشباب)، (فصل الحور والولدان) وأطلقوا على

طاعون عام ١٧٥٧م (١١٧١هـ)، (قارب شيحة الذى يأخذ المليح والمليحة) [١٧] منذ أكثر من قرنين، وعلى وجه التحديد عام ١٧٩٢، زار القاهرة الكسندر مندوزا وهو رحاله من بيرو، أمضى بها سنة كاملة، كتب يصف أهل مصر بقوله "إنهم ظرفاء بطبعهم كرماء تجرى في دمائهم الشهامة والرجولة.. بدون عنف أو دم ويخرجون من الأزمات بالضحك عليها.. وإذا جاءهم حاكم باغ أو ظالم قاوموه بالنكته والتريقة وإطلاق القفشات والضحك عليه.. والعيب الوحيد الذى شاهدته فيهم هو ميلهم لمعالجة أمور حياتهم بالفهلوة والتظاهر بما ليس فيهم واللعب أحيانا بالبيضة والحجر" ![١٨]

الربع الأخير من القرن الثامن عشر والذى تدهورت فيه أحوال مصر، هى الفترة التى راجت فيها الأمثال العامية للسخرية من حقارة وقذارة الأتراك (شخاخ انحدر على خوا قال مرحبا قرداش) [١٩]، (آخر خدمة الغزسكتر – آخر خدمة الغز علقة) [٢٠] وتداولت الألسنة أزجال ابن عروس والذى ولد فى قنا عام ١٧٨٠، كحكم ومواعظ : [٢١].

لابد من يوم معلوم ترتد فيه المظالم

ابيض على كل مظلوم أسود على كل ظالم

القارئ لكتابات الجبرتى أنذاك يرى مدى الضرر والظلم الذى حاق بجميع الناس فلاحين وأصحاب حرف حتى بياعي الفسيخ والمخلل والصوفان ومدى تضرر الفقراء يذكر (سنة اثنتين ومائتين وألف) "اشتد العسف فى الرعية بسبب طلب السلفة (طلبها اسماعيل بيك الكبير الذى انفرد بإمارة مصر وصار بيده العقد والحل والابرام والنقض) فضجت عشرات الطوائف واستغاثوا من هذا النازل وعندما حضر الشيخ العروسى لتهدئتهم صلحوا عليه وسحبوه بينهم واسمعوه الكلام الغير اللائق" [٢٢].

هذه الفترة شهدت النضج السياسى –على حد تعبير توفيق الطويل [٢٣] فقد سمعنا فى هذه الفترة سلسلة من الحوادث تقوم على دفع الظلم ومقاومة أهله ورأينا اهتمام الحكام بالرأى العام وزعامته. وعرفنا موقف العلماء من فتنة الأزهر وفى فتنة الوقف ورأينا العالم الذى يقول للحاكم في وجهه : لعنك الله ولعن ولعن اليسرجي الذى جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا أوالعالم الذى يقول للعامة وهم يستنصرونه لدفع الظلم الذى يوقعه الحكام بهم "فى غد تجمع أهالى الحارات والأطراف وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم وننهب بيوتهم كما نهبوا بيوتنا ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم".

● مجئ الجيوش الفرنسية إلى بر مصر لم يمنع ضجيج العامة وصياحهم وهتافاتهم (يا خفى الألطاف نجنا مما نخاف) و (يارب يا لطيف. يا رجال الله). وكانوا "كأنهم يقاتلون بصياحهم وجلبتهم" [٢٤]، ولم يمنع سخريتهم من عسكر بونابرت وقادة حملته "وفيه نادي أصحاب الدرك على العامة بترك الفضول والكلام فى أمور الدولة وإذا مر عليهم جماعة من العسكر مجروحين أو منهزمين لا يسخرون بهم ولا يصفقون عليهم كما هى عادتهم" [٢٥]، ورغم كل أشكال احتواء الادارة الفرنسية للمصريين فلم يمنع هذا من التطاول عليهم " وجعل العامة وبسطاء العقول من أهالى القاهرة ومصر ينظرون إلى الفرنسيس كافة بعين السخط والسخرية وتطاولوا عليهم بالسب والتحقير، وصار فقهاء المكاتب وعلى الخصوص العميان منهم يجمعون الاطفال بهم فرقا وهم يجهرون للنصارى بالسباب وفحش القول وهذر الكلام ولم يملكوا أنفسهم صبرا حتى يتم الجلاء" [٢٦].

ويتأكد هذا بالرجوع إلى الجبرتى الذى كتب يصف شعور المصريين ضد الفرنسيين قبل رحيلهم من البلاد، كتب فى (٢١ يناير ١٨٠٠م) أما الرعايا من أهل مصر فإنهم نظروا للفرنسيس بعين الذلة والاحتقار واتزلوهم عن درجة الاعتبار وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكلية وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية ولم يملكوا لأنفسهم صبرا حتى ينقضى أمر عدوهم ويرتحل عنهم، ومن أمثال العامة" اصبر على الجار السوء فأما أن يرحل أو يموت" وفى بعض الآثار" أنا لنبش فى وجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم" (٢٧).

فى (وصف مصر) : (٢٨)

- ما أحسنك يا فرط الرمان
لما تنادى بالأمان
وفى يدك ماسك الفرمان
تبقى الرعية قلبها فرحان
يا سلام

- أو حشتنا يا سارى عسكر
تشرب القهوة بالسكر
وعسكرك داير يسكر
وفى البلد حبوا النسوان
يا سلام

المتمعن فى المقاطع السابقة يجد سخرية واضحة للشعب المصرى من قادة الحملة ففرط الرمان تحريف لاسم بارتولومى أو بارتيليمى **Barthe`lemi** الذى كان القائد العام لجيش الشرق وقد أوكل إليه شرطة القاهرة وحين وجد المصريون هذا الأسم عسير النطق فقد حرفوه إلى فرط الرمان، ويذكر الجبرتى فى حوادث شهر صفر ١٢١٣هـ (١٥ يوليو – ١٢ أغسطس ١٧٨٩) " قلدوا بر طلمين النصرانى الرومى وهو الذى تسميه العامة فرط الرمان كتخدا مستحفظان" (٢٩). والمذكور من أسافل نصارى الاروام العسكرية القاطنين بمصر وكان من الطبجية عند محمد بيك الألفى. سخر العامة من الجنرال برطلمين خاصة وقد أعمل فيهم القتل وأجهض ثوارتهم وإليه يشير الزجال: (٣٠).

من بعد هذا الأمر دار الوالى	*مع الأغا والكلب فرط الرمان*
حاشوا خلايق فى حبوس القلعة	*قد اسجنوهم والمقدر كان*

سخر العامة من هذا القائد المشهور "بالقوة والفظاعة وكراهية الأهالى كانت لـه سطوه وضج الناس من فظائعه وشروره" (٣١).

فى ثورة القاهرة الثانية يذكر الجبرتى: (٣٢)

وضع أهل مصر والعسكر متاريس بالأطراف واجتهدوا فى تحصين البلد بقدر الطاقة، وأصبح بيت القاضى (بالجمالية) بوجه خاص مصنعا للمعدات الحربية، وكذلك الخان الذى بجانبه والرحبة التى عند بيت القاضى من جهة المشهد الحسينى، ويذكر الجبرتى:

"فكانوا كلما أدخلوا مدفعا أو خلوه بجمع عظيم من الأوباش والحرافيش والأطفال ولهم صياح ونباح وتجاوب بكلمات مثل قولهم الله ينصر السلطان ويهلك فرط الرمان وغير ذلك".

ويؤكد الجبرتى فى ثنايا سطوره (عجائب الآثار) ما يدل دلالة مباشرة على لجوء عامة المصريين إلى السب والعيب واللعن والسخرية، واستخدامهم الكلام الموزون المقفى خاصة الهتافات فى نقد قادة الحملة الفرنسية، نراه يذكر بالحرف الواحد [٣٣] "وأما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فانهم استولى عليهم سلطان الغفلة ونظروا للفرنسيس بعين وأنزلوهم عن درجة الاعتبار وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكلية وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية ولم يفكروا فى عواقب الأمور ولم يتركوا للصلح مكانا حتى أن فقهاء المكاتب كانوا يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا وطوائف حسبة وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى أصواتهم بلعن النصارى وأعوانهم وأفراد رؤسائهم كقولهم الله ينصر السلطان ويهلك فرط الرمان ونحو ذلك".

أطلقوا أيضا كنايات على بعض أفراد القادة " وأظهر ذلك الجنرال (درانطون) غرائب الفنون وكان هذا الجنرال راسه ممسوح من الشعر لكبر سنه فكانت أهل مصر تدعوه الأقرع والليث الادرع" [٣٤].

أعظم المهندسين فى مملكة الفرنساوية، على حد قول نقولا ترك، وهو الجنرال كفرال (كفاريلى Cafarelli) لقبه العامة (أبو خشبه) يقول عنه الجبرتى : "اللعين كفرلى المسمى عند العامة بأبى خشبه لأن إحدى رجليه مقطوعة من الركبة وقد ألبسها خشبه وهو يمشى بها بدون معين ويصعد الدرج ويهبط منها أسرع من الصحيح ويركب الفرس ويرمحه وهو على هذه الحالة وكان من جملة المشار إليه فيهم والمدبر لأمور القلاع والبناء ومصرف الحروب" [٣٥].

فى فترة متأخرة كتب الأديب المصرى (يحي حقى) : [٣٦].

من فكاهات أهل البلد ودعاباتهم – فى باب تسمية الحارات ما فعلوه مع "مسيو كفاريللى" العالم الذى جاء مع نابليون فى حملته على مصر وسكن إحدى حاراتها..

- اسم الخواجه ايه ؟
- قال اسمه كفريننى..
- يعنى اللي كفر.

ابدال بسيط لنطق الكلمة فأصبحت اسما على مسمى – وهكذا سميت الحارة "حارة اللى كفر" ولما بدأت مصلحة التنظيم تصنع لافتات بأسماء الحوارى وقفت حائرة أمام هذا الأسم، وأخيرا هداها الله أن تكتبه هكذا : "حارة الذى كفر".. واضاع التفاصح نكتة العامة. وهذا القلب والابدال من عادات أهل مصر.

- خروج الحملة الفرنسية من مصر، كان بداية لصراع سياسى بين قوى محلية وأخرى وافدة، أضحت مصر عند مفترق الطرق على حد قول شفيق غربال، انطلق الشعب يندد بظلم المماليك واستبداء الأتراك، وتغنى وراء أبن عروس : (٣٧)

النذل له طعم مالح *وله خصايل ذميمة*

القرب منه فضايح *والبعد عنه غنيمة*

ولم يلبث بعد ذلك أن زأر فى وجه البرديسى وفى وجه غيره من الولاة والطغاة، اعتمادا على الجبرتى نؤكد على أهمية ما كتبه فى هذا السياق:

- فى شهر ذى القعدة سنة ١٢١٨هـ.

"شرعوا فى عمل فردة على أهل البلدة وتصدى لذلك المحروقى وشرعوا فى كتب قوائم لذلك ووزعوها على العقار الملاك أجرة سنة يقوم بدفع نصفها المستأجر والنصف الثانى يدفعه صاحب الملك فنزل بالناس ما لا يوصف من الكدر على ما هم فيه من الغلاء ووقف الحال وذلك خلاف ما قرروه على قرى الأرياف، فلما كان فى عصر ذلك اليوم نطق أفواه الناس بقولهم :الفردة بطالة".

"ضج الفقراء والعامة والنساء وخرجوا طوائف يصرخون وبأيديهم دفوف يضربون عليها ويندبن وينعين ويقلن كلاما على الأمراء مثل قولهن ! ايش تاخد من تفليسى يا برديسى وصبغن ايديهم بالنيلة وغير ذلك فاقتدى بهن خلافهن وخرجوا أيضا ومعهم طبول وبيارق واغلقوا الدكاكين وحضر الجمع الكثير الى الجامع الازهر وذهبوا الى المشايخ فركبوا معهم الى الامراء ورجعوا ينادون بإبطالها وسر الناس بذلك وسكن اضطرابهم"

ويؤكد الجبرتى.. أظهر البرديسى الغيظ والانحراف من أهل مصر وخرج من بيته مغضبا إلى جهة مصر القديمة وهو يلعن أهل مصر ويقول لابد من تقريرها عليهم ثلاث سنوات وأفعل بهم وأفعل حيث لم يمتثلوا لأوامرنا". (٣٨)

- فى شهر صفر الخير سنة ١٢٢٠ هـ :

"حضر سكان مصر القديمة نساء ورجالا الى جهة الجامع الأزهر يشكون ويستغيثون من أفعال الدلاتية ويخبرون أن الدلاتية قد اخرجوهم من مساكنهم وأوطانهم قهرا عنهم ولم يتركوهم يأخذوا ثيابهم ومتاعهم بل ومنعوا النساء ايضا عندهم وزاد الضجيج والجمع فاجتمع المشايخ فى صبحها يوم الخميس بالأزهر وتركوا قراءة الدروس وخرجت سرية من الاولاد الصغار يصرخون بالأسواق ويأمرون الناس بغلق الحوانيت وحصل بالبلدة ضجة ووصل الخبر الى الباشا بذلك فأرسل كتخداه إلى الأزهر فلم يجد به احدا وكان المشايخ انتقلوا بعد الظهر الى بيوتهم لأغراض نفسانية وفشل مستمر فيهم فلما لم ير أحدا ذهب على بيت الشرقاوى وحضر هناك هناك السيد عمر أفندى وخلافه فكلموه وأوهموه ثم قام وانصرف وفى حال خروجه رجمه الاولاد بالحجارة وسبوه وشتموه" (٣٨)

- فى نفس التاريخ الجبرتى عن تعدى طوائف العسكر والايذاء منهم للناس واخراجهم من مساكنهم وعن المظالم والفرد وقبض مال الميرى المعجل ومصادره الناس بالدعاوى الكاذبة وغير ذلك :

"حضر الأغا على نواحى الأزهر ونادى بالامان وفتح الدكاكين فى العصر فقال الناس واى شئ حصل من الامان وهو يريد سلب الفقراء ويأخذ أجر مساكنهم ويعمل عليهم غرامات

وباتوا فى هرج ومرج فلما أصبح يوم الأحد ثانى عشرة ركب المشايخ الى بيت القاضى وأجتمع به الكثيرمن المتعممين والعامة والأطفال حتى امتلأ الحوش والمقعد بالناس وصرخوا بقولهم شرع الله بيننا وبين هذا الباشا ومن الاولاد من يقول يالطيف ومنهم من يقول يارب يا متجلى اهلك العثملى ومنهم من يقول حسبنا الله ونعم الوكيل وغير ذلك"(٣٩)

– ويذكر الجبرتى فى احداث سنة احدى وعشرين ومائتين وألف (١٢٢١هـ) :

"اجتهد محمد باشا خسر وفى اخراج تجريدة عظيمة وصارى عسكرها كتخداه وهو يوسف كتخدا بيك وهى التجريدة التى سماها العوام تجريدة الحمير لأنهم جمعوا من جملة ذلك حمير الحمارة والتراسين وحمير اللكاف والسقائين وعملوا على اهل بولاق ألف حمار وكذلك مصر ومصر القديمة وطفقوا يخطفون حمير الناس ويكبسون البيوت ويأخذون ما يجدونه وكان يأتى بعض معاكيس العسكر عند الدور ويضع أحدهم فمه عند الباب ويقول زر فينهق الحمار فيأخذوه" (٤٠).

حواشى
[الفصل الثالث]

(١) كتاب تاريخ السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر واعمالهم، تأليف الشيخ أحمد بن زنبل الرمال المحلى، طبع عام ١٢٧٨هـ، ص ٥٣-٥٨

(٢) نفس المرجع، ص ٨٩.

(٣) ابن اياس، محمد بن احمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور، حققها محمد مصطفى، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة الكتاب، القاهرة ١٩٨٢، الجزء الثالث، ص٧.

(٤) نفس المرجع، الجزء الخامس، ص ٢٤٤

(٥) نفسه، ص ٢٧٥.

(٦) جرجى زيدان : كتاب تاريخ مصر الحديثة، الجزء الثانى، مطبعة المقتطف بمصر ١٨٨٩، ص٦٨ وقد أورد الدكتور حسين فوزى فى كتابه (سندباد مصرى، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٣٦) نقلا عن رسالة ابن زنبل الرمال والتى حققها عبد المنعم عامر تحت عنوان (آخرة المماليك) فى القاهرة عام ١٩٦٢.

(٧) احمد شلبى بن عبد الغنى : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات حققه ونشره الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن، مطبعة الخانجى، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣١٥.

(٨) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، مطبعة الأنوار المحمدية. دت. ص ١٥٨

اشتهر هذا الصياح بعد ذلك واستخدم فى الطعن على الخديوى توفيق وسيمور قائد البحرية البريطانية ابان الثورة العرابية، وقد استشهد به بعض الدارسين من أمثال : أحمد رشدى صالح : الأدب الشعبى، ص ١٠٦، محمد سيد كيلانى : الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى ٩٢٢هـ - ١٢٠٠هـ (١٥١٧-١٨٠٥) الطبعة الأولى، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة،١٩٦٥، ص ١٩٣-١٩٤.

(٩) جرجى زيدان:مصر العثمانية. تحقيق الدكتور محمد حرب:كتاب الهلال،العدد ٥١٧، يناير ١٩٩٤، هامش (١)، ص ١٥١

(١٠)أحمد شلبى بن عبد الغنى : المرجع السابق، ص ١٤٧.

(١١) ناصر أحمد ابراهيم سليمان : المجاعات والأوبئة فى مصر فى القرن السابع عشر رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة القاهرة، قسم التاريخ (١٩٩٧) ص ١١٩-١٢٠.

(١٢) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ١٣، ص ١٥، ص ٢٤.

(١٣) ريمون، اندريه : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب مكتبة مدبولى، القاهرة. يوليو ١٩٧٤، ص ٢٣٩.

(١٤) ليلى عبد اللطيف أحمد (د) : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ـ دار الكتاب الجامعى، الطبعة الأولى، القاهرة. ١٩٨٧، ص ١٠٣

(١٥) اسماعيل بن سعد الخشاب : اخبار اهل القرن الثانى عشر (تاريخ المماليك فى القاهرة) تحقيق عبد العزيز جمال الدين - عماد أبو غازى، الطبعة الأولى، دار العربى، القاهرة ١٩٩٠ ص ٣٩، ص ٤٦،ص ٦٤ هامش رقم ٨، ص ٧٢ هامش ١٠٨

(١٦) يوسف الشربينى : هز القحوف فى شرح قصيد ابى شادوف، ص ٣

(١٧) ليلى عبد اللطيف أحمد (د) :المرجع السابق، ص ٢٣٧

(١٨) أنظر جريدة الأهرام، ١٦ يناير ١٩٩٣.

(١٩) للسخرية من حقارة وقذارة الجند الأتراك الذين يحيون بعضهم عند اللقاء على الطريقة التركية بقولهم "مرحبا قرداش" أى "مرحبا أخى وصديقى" أنظر : جون لويس بوركهارت : (العادات والتقاليد المصرية من الامثال الشعبية فى عهد محمد على)دراسة وترجمة الدكتور ابراهيم أحمد شعلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٠٦.

(٢٠) فائقة حسين راغب : حدائق الامثال العامية، ج١، ص١ (الغز من أمم الترك غرب أسيا ويسمون ايضا الخزر ويدفعنا إلى الاعتقاد أن ذلك الاسم تغير بنقله إلى العربية فحولت الحاء غينا وضعفت الزاى (انظر مقدمة ابن خلدون : الاقليم الخامس من المقدمة الثانية من الفصل الأول من الكتاب الأول) وكلمة سكتر باللغة التركية كلمة للطرد معناها "إمش اخرج"

(٢١) أبو بثينة : الزجل والزجالون. دار مطابع الشعب، القاهرة ١٩٦٢، ص ٢٣-٢٥

(٢٢) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق، ج٢، ص٢٢٢.

(٢٣) توفيق الطويل (د) : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، مكتبة الآداب بالجماميز القاهرة ١٩٤٦، ص ٣٠.

(٢٤) جرجى زيدان : كتاب تاريخ مصر الحديث، الجزء الثانى، ص ١٦٧.

(٢٥) عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة ١٩٦١، الجزء الأول، ص ١٠٩

(٢٦) ميخائيل شاروبيم (بك) : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية : ١٨٩٨م، ص ٢٤٧

(٢٧) عبد الرحمن الجبرتى : المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ١٩.

(٢٨) (وصف مصر) العدد الثامن (الموسيقى والغناء عند المصريين المحدثين) تأليف فيوتو، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٤٥-١٤٦

(٢٩) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثالث. ص ١٥

(٣٠) محمد سيد كيلانى : الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى، ص٢٠٧.

(٣١) عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، ج١، ص٦٣، ص ٨١.

(٣٢) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ١٣٢.

(٣٣) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٣٤) نقولا ترك (معلم) : ذكر تملك جمهور الفرنساوية الاقطار المصرية والبلاد الشامية الطبعة الأولى، دار الفارابى، بيروت ١٩٩٠، ص ١٢٦

(٣٥) عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس. ج١،ص ١٤١-١٤٢ نقولا ترك (معلم) : المرجع السابق،ص٥٩

(٣٦) يحيى حقى : خليها على الله. سلسلة كتب جميع، مطابع شركة الاعلانات الشرقية العدد ١٤٥، اكتوبر ١٩٥٩، ص ٢١.

(٣٧) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٤٠٩-٤١٠.

– فى الجزء الرابع، يذكر الجبرتى (ص٦١) عن الامير عثمان بيك البرديسى أنه كان ظالما غشوما طائشا سىء التدبير ، كتب يقول :

"خرجت نساء الحارات وبأيديهم الدفوف يغنون ويقولن ايش تأخذ من تفليسى يابرديسى وصاروا يسخطون على المصريين ويترضون عن العسكر وفى الحال احاطت العسكر ببيوت الأمراء ولم يشعر البرديسى الا والعسكر الذين اقامهم بالابراج التى بناها حوله ليكونوا له عزا ومنعة يضربون عليه ويحاربونه ويريدون قتله".

ومن الملاحظ ان هذا المقطع الشعرى ظل يتردد صداه فى أعمال ادبية فنيه شـعرية فـى العصـر الحديث حتى وقتنا الحالى، حيرم الغمراوى (أدب الشعب، مطابع جريدة المصرى، القـاهرة، ديسـمبر ١٩٥٢، ص ٨٤) ذكر هذا المقطع بهذه الصيغة

ايش تاخذ من تفليسى خاف من ربك يا برديسى

أخرج منها.. يا برديسى

وقد استلهم الشاعر أحمد فؤاد نجم هذا المقطع فى صياغة إحدى قصـائد فـى سـبعينيات القـرن العشرين.

(٣٨) الجبرتى : عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٤٧٨.

(٣٩) نفس المرجع، ص ٤٧٩.

– ويذكر ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر، الجزء الثالث، ص ٣٠٩-٣١٠ عندمـا نـزل (أحمد باشا) من القلعة ليخلع على محمد على خلعة التقليد بولاية جدة قام العامة، وعندما مـر بيـن صفـوف الغوغاء وزحام العامة صاحوا فى وجهه وقالوا "ما يحل لك باشا".

(٤٠) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٤٥.

الفصل الرابع

ملامح العيب فى ذات ولى النعم :
محمد على باشا حتى عصر الخديوى إسماعيل

عاصر محمد على فترة الفوضى السياسية التى أعقبت خروج وذهاب دولة الفرنسيس من مصر، شاهد ووصل إلى سمعه تظاهرات العامة ضد الباشا والجند الولاة والانكشارية والارنؤط، شاهد خروج أهل مصر رجالا ونساءاً واستغاثتهم بالمشايخ، واجتماع العديد من الصبيان الصغار وطوافهم فى الحوارى والطرقات يستصرخون الناس ويهتفون ضد الباشا وأعوانه، وعندما ذهب كتخدا إلى الجامع الأزهر رأى من تزاحم العامة وتطو افهم ما أزعجه فرجع " فرجمه الصبيان بالأحجار وسبوه ولعنوه"[1]

وعندم نزل الوالى احمد باشا خورشيد من القلعة ليخلع على محمد على خلعة تقليده ولاية جدة مربين صفوف وزحام العامة الذين صاحوا فى وجهه وقالوا "مايحل لك يا باشا " ولم يتمكن الباشا من صعود قلعة الجبل إلا بعد منتصف الليل، وحول بيت القاضى اجتمع جماعة من المتعممين والعامة والصبيان وجعلوا يصرخون ويصيحون " شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم" كثر الصياح وعلا الضجيج فكان منهم من يقول "يا لطيف" ومنهم من يقول يارب يامتجلى أهلك طائفة العثمانلى " ومنهم من يقول "حسبنا الله ونعم الوكيل " [2] وغير ذلك.

الإرادة الشعبية اختارت محمد على باشا بدلا من أحمد باشا -بشروط - الذى سبه ولعنه الجم الغفير من العامة الذين اختلط بهم الجمع الكثير من القرى والأرياف هؤلاء الذين لازموا الطواف مع العامة والصياح والجلبة. ولما استقرت الولاية بمحمد على باشا جعل يتصرف فى الأمور ويعمل على تعزيز سلطانه بعد أن قضى الأمر وخلصت مصر- على حد تعبير الألفى بك - له. بناء دولة مصر محمد على ماكان يتم إلا على عاتق وبسواعد الشعب المصرى، فرضت عليه السخرة والإكراه والقهر فى ظل سياسة الاحتكار التى طبقها الباشا خاصة في مجال الزراعة والصناعة، إجراءات محمد علي الجديدة وجهت إليها الكثير من الانتقادات آنذاك، وانتقاد السياسة الجديدة معناه انتقاد الباشا ذاته بما يمس اعتباره، وخير الشواهد على ذلك ما حدث للجبرتي وعمر مكرم، الأول انتقد انتقادا مرا سياسة محمد على خاصة من يقرأ الجزء الأخير من عجائب الآثار ويقال أن الجبرتى اضطهد فى اغتيال ابنه إسماعيل والذي بكاه حتى فقد النظر في أواخر أيامه، بل ومنعت كتاباته من الطبع بعد ذلك، أما عمر مكرم فقد اتهم محمد على في ذمته المالية وأن ما جباه وجمعه من البلاد يزيد على ما صرفه أضعافا كثيرة، حاول محمد على استمالة عمر مكرم، وطلب مقابلته، لكنه أصر على عدم الاجتماع به إلا إذا ابطل هذه الاحدوثات لأنها تزيد فى الظلم والجور بل وأعلن عمر مكرم أن الباشا ملعون ومطرود من رحمة الله أن طلب الإتاوات فى المستقبل، والنتيجة الطبيعية أن نفى مرتين الأولى إلى دمياط عام ١٨٠٩ وكما يذكر الجبري "شيعه الكثيرون من المتعممين وغيرهم وهم يتباكون حوله حزنا على فراقه

واغتم الناس لسفره وخروجه من مصر لأنه كان ركنا وملجئا ومقصدا للناس لتعصبه لنصرة الحق"[٣] والمرة الثانية هي التى نفى فيها عام ١٨٢٢ إلى طنطا.

جيل محمد على فدحته أعمال السخرة والإرهاب ولم يتذوق طعم الحرية الشخصية ولاحق الملكية، لكنه على حد قول الرافعى "حدثنى صديق لى عن جده الذى أدرك عصر محمد على أنه كان يقول أننا كنا نحتمل مظالم حكمه لأنها بمقارنتها بمظالم المماليك كانت أخف منها وأرحم"[٤]

فى عصر محمد على ازداد تذمر الأهالى وانتشر السخط وانطلقت الانتفاضات الفلاحية خاصة فى صعيد مصر، أطلق عليه بعض الألقاب مثل (تاجر الدخان)، ويقول إدريس أفندي "أن الفلاحين أطلقوا على محمد على لقب (ظالم باشا) لفرط مانالهم من التعذيب على أيدى مأموريه، فمن الكي بالقرميد الأحمر المحمى فى النار إلى تسمير آذانهم، إلى تمزيق أجسامهم بضرب الكرباج"[٥].

من يتصفح الأدبيات الشعبية التى انتشرت آنذاك خاصة الأمثال والحكم والبكائيات (المراثي الشعبية) والأغاني، يتكشف له جانب آخر من طبيعة السخرية والهجاء الذي تميزبه الشعب المصرى، طوال عصور تاريخه، وبرز خاصة أبان الأزمات الاقتصادية- السياسية، أنظر إلى تلك النماذج من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على التى جمعها جون لويس بوركهارت [٦]، أو إلى بعض المقاطع الغنائية المصرية التى ترجمها العلامة الفرنسى سيلفستر دوساسى إلى الفرنسية وأضيف إليها أغنية شاع التغني بها بين العساكر ومنها "ينكشف للقارىء مبلغ القدرة على الهجو والتهكم عند المصريين "[٧]

فى عصر محمد على زار مصر المستشرق الإنجليزي الشهير إدوارد وليم لين والذى أخرج كتابا ذائع الصيت عن عادات وتقاليد المصريون المحدثون، الزيارة الأولى له عام ١٨٢٥، فى كتابه هذا يذكر:

" يميل المصريون خاصة إلى الهجاء، وكثيرا مايظهرون ذلك فى تهكمهم ومرحهم وتساعدهم اللغة العربية على استعمال التورية والحديث المبهم الذى يتهكمون فيه بكثرة وتهجو الطبقات السفلى أحيانا حكامها فى الأغانى ويسخرون من القوانين التى يقاسونها كثيرا، وقد تسليت مرة بأغنية شائعة فى أسوان وإقليمها وكانت هذه الأغنية دعاء صادقا بأنه يبيد الطاعون حاكمهم المستبد وكاتبه القبطى، وكانت فى مصر كلها أغنية ذائعة أثناء زيارتى الأولى الفت لزيادة ضريبة "الفردة" وكانت تبدأ هكذا : (ياللى عندك لبده بعها وأدفع الفرده" واللبدة كما ذكرت قبلا غطاء راس اللبد يلبس تحت العمامة أو بدلها ويعتبر من ليس له غطاء راس غير اللبدة فقيرا جدا "[٨]

The Egyptians are Particularly prone to satire; and often display considerable wit in their jeers and jests. Their language affords them great facilities for punning, and for ambiguous conversation, in which they very frequently indulge. The lower orders sometimes lampoon their rulers in songs, and ridicule those enactments of the government by which they themselves most suffer. Iwas once much amused with a song which I found to be very popular in the town and district of Aswan, on the southern frontier of Egypt: its burden was a plain invocation to the plague to take their tyrannical governor and his Copt clerk. Another song, which was popular throughout Egypt during my first to this country, and which

was composed on the occasion of an increase of the income-tax called "firdeh," began thus: "you who have {nothing on your head but} a libdeh ! sell it, and pay the firdeh," The libdeh, I have before mentioned, is a felt cap, which is worn under, or instead of, the turban; and the man must be very poor who has no other covering than this for his head.

ياللى مفيش حيلتك غير لبده روح بعها وادفع الفردة

كم يبدو الذكاء وتوقد الذهن المصرى فى هذا التهكم وهذه السخرية كوسيلة لهجو الحكام الذين سنوا قوانين جائرة، ليس فى عصر محمد على فقط، بل فى عصر من تولى بعده من أسرته، لقد أبنت مسبقا ماحل برفاعة رافع الطهطاوى فى عصر عباس الأول الذى تولى الحكم عقب وفاة إبراهيم باشا (١٠ نوفمبر ١٨٤٨) والذى اعتبر عصره عهد رجعية وأنتشرت الجاسوسية فى عهده انتشارا مخيفا، من يغضب عليه ينفيه إلى السودان ويصادر أملاكه، وكان نفى المغضوب عليهم إلى أقاصى السودان من الأمور المألوفة فى ذلك العصر (١٨٤٨-١٨٥٤)، وكان من ضمنهم الطهطاوى، ويذكر الرافعى: "يلوح لى أن لكتابه (تخليص الإبريز) سببا يتصل بنفيه، إذ لا يخفى انه طبع للمرة الثانية سنة ١٢٦٥هـ أى فى أوائل عهد عباس الأول، الكتاب كما مربك يحوى أراء ومبادئ لا يرغب فيها الحاكم المستبد، وعباس باشا الأول كان فى طبعه مستبدا غشوما، فلا بد أن الوشاة قد لفتوا نظره إلى مافى كتاب رفاعة بك مما لا يروق لعباس، فرأى أن يبعده إلى الخرطوم ليكون السودان منفى له"(٩) في تقرير بور نج (١٨٤٠) " من وسائل التسلية عند المصريين المشاهد التمثيلية التى يعوزها التهذيب أو غالبا ماتدور حول الموضوعين اللذين يهتمون بهما ابلغ اهتمام وتعنى بهما الدين والضرائب، والنوع الأخير غالبا ما يظهر فيه الجابى و هو يطالب فلاحا فقيرا لا يملك من دنياه سوى عشرة قروش بأن يدفع مائة قرش ثم يضرب المسكين على قدميه ضربا مبرحا بين ضحك المشفقين عليه لانه لا يعمل المستحيل"(١٠)

ولابد أن تكون هذه المشاهد التمثيلية التى يعوزها التهذيب مملوءة بالسخرية والتهكم والمزاح من رموز السلطة، جباة الضرائب العتاة، والمتتبع لكافة الأشكال الدرامية مثل عرائس الأراجوز وخيال الظل والمحبظين على مدى التاريخ المصرى يجد أن بعضها كان يسخر من الحاكم ويلعنه. كما حدث أيام السلطان جقمق المملوكى (٨٤٢هـ-١٤٣٨م) الذى أمر بمطاردة وإحراق خيال الظل بل أن شعراء الربابة كان لهم دورا رائدا فى هذا المجال خاصة أثناء أداء أشعار السيرة الهلالية، وسيرة الظاهر بيبرس وغيرها من الأشعار التى تنفى الظلم والاستبداد وتؤكد على قيمة العدل والأنصاف.

يذكر لنا إسماعيل سرهنك (١١) "لما أراد محمد على باشا أول موجد لجيش من المصريين أن يجند منهم جنودا كانوا يفرون من ذلك ويحتالون بكل أنواع الحيل حتى لا يؤخذون للجندية فكان الكثير منهم يفقأ إحدى عينيه أو يقطع أعضائه للإعفاء من الجندية وانما جعل منهم رديفا سنة ١٢٥٥ه أثناء حروبه فى بلاد الشام وعم ذلك الشريف والوضيع منهم قال بعضهم فى ذلك:

*عملوا بيهوات علينا * وكلامهم مشوه من اعترض عليهم * فرق الجمر مشوه*

*صاحب الذقن * من أعلى القصور قشوه وأمرد الذقن * قدام الطابور مشوه*

فى عهد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) ضعيف الإرادة، المسرف، الذى بدأت فى عهده مسيرة الإقراض والديون، المتأثر بالنموذج الفرنسى المسترسل فى الإصغاء لتأثيرات

فردينان دلسبس، وقد لقب سعيد باشا (سعيد مكرونة) كتب محمد إبراهيم هلال فى افتتاحية العدد الثالث من جريدة النواب الأسبوعية (سبتمبر ١٩٢٦)

" لقب سعيد باشا سعيد مكرونة لأنه كان يحبها بقدر ماكان ديلسبس يبغضها فكان هذا يترك فى كل يوم نصيبه منها غنيمة باردة للأمير يضيفها إلى ما اغترفه لنفسه فيكون ما يملأ كرشه الفسيح ويسد فراغ معدته الرحب.. وهكذا قدر لمصر أن يكون مصابها بالمكرونة اللعينة كبيرا منذ بدأ مشروع حفر قناة السويس " (١٢)

وفى عهد سعيد حدثت عدة إصلاحات عسكرية منها تقصير الخدمة العسكرية وجعلها فى الوقت نفسه إجبارية للجميع وأمر أن تعمم هذه الخدمة بحيث يقترع أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم كسائر الفلاحين، بل ويقال أنه أنقص عدد أفراد الجيش من ستين ألفا إلى ثمانية آلاف أو عشرة آلاف مقاتل وذلك لكى يخصص أكبر عدد من المقترعين لأعمال الحفر فى قناة السويس(١٣)

ونقلا عن مصر فى عهد سعيد باشا لمريو كتب الأيوبى:

"حثيما جعل محمد سعيد باشا الخدمة إجبارية على الجميع، تجمهر نساء الريف المجاور لسراية طنطا وأخذن يصحن ويصخبن وبلغ من بعضهن الحمق مبلغه، فأقبلن بعصى فى أيديهن على جدران مسجد مجاور يضربنها صائحات: "خذ، هذا جزاؤك، أيها الظالم، الذى تريد انتزاع أولادنا منا ! بينما(سعيد باشا) – وكان مصابا برمد فى عينيه، وقد استفهم عن سبب اللجاج والهرج الواصلين إلى أذنه، وعلمه، يقهقه ويكاد يستلقى على ظهره من كثرة الضحك"(١٤)

عصر الخديوى إسماعيل (١٨٦٣–١٨٧٩) – نال إسماعيل باشا فى ٨ يونيو ١٨٦٧رتبة الخديوية وكان يلقب قبلا بالعزيز أو الوالى أو الباشا – عصر اليقظة القومية التحررية الناتج عن استبداد الحاكم المطلق وبطانته التركية الشركسية والمتزامن مع كافة أشكال التدخل الأجنبى آنذاك، عصر شهد تفاقم الأزمة الاجتماعية –.السياسية، أزمة الديون التى أثرت فى كثير من النواحي، لم يحصل الجندى والعسكر على مرتبات أكثر من عشرين شهرا وسرح منهم أكثر من الألفين تخفيفا على الخزانة، وقاموا بمظاهرة الثامن عشر من فبراير ١٨٧٩ التى أهين فيها نوبار باشا رئيس النظار وويلسون الإنجليزي صاحوا فى وجه نوبار " لايحل لك يا ظالم أن تعيش رغدا متمتعا ونحن نموت جوعا " بل صاحوا فى وجه الخديوي الذى أكثر من ملاطفتهم ووعدهم بصرف مرتباتهم المتأخرة أن عادوا إلى منازلهم " الموت بالنار خير لنا من الموت جوعا"(١٥) يتحدث عرابى عن هذه المظاهرة التى اتهم فيها الخديوى عرابي وصحبه " بأننا هيجنا التلاميذ والضباط واغوايناهم على الإحاطة بالمالية " وأكد أن "ذهب لطيف بك ومن معه من الضباط الذين أضاع صوابهم الفقر والجوع إلى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الأموال المتراكمة فى خزينة المالية وقد صفع بعضهم ولسن ونوبار"(١٦)

ويؤكد جرجس حنين أن "هذه الحادثة الثوروية قد علمت الضباط والجنود شيئا لم يكن يخطر لأحد منهم على بال من التمرد والعصيان وكانت هذه المظاهرة مقدمة للثورة العسكرية العظيمة والعصيان الهائل الذى حصل فى سنة ١٨٨٢ بزعامة أحمد عرابى"(١٧)

الفرد فون كريمر Kremer الذى زار مصر آنذاك وكتب كتابا عن مصر Agypten فى جزئين، نشرا فى ليبيزج (١٨٦٣)، يذكر لنا أن بعض الضباط فى عصر

سعيد اضطروا إلى هجر زوجاتهن عندما عجزوا عن إطعام آسرهم بعد ما طـال انتظـارهم صرف رواتبهم المتأخرة دون جدوى وينقل لنا أغنية ساخرة كانت تنشد فى القاهرة عندئـذ جاء فيها:(١٨)

رجال الجيش المصرى

تدلت ذيولهم وآذانهم

وطلقوا زوجاتهن بسبب نقص الرواتب

لادى دف جور دون، التى زارت مصر آنذاك وكتبت عدة رسائل نشرت فى كتـاب بالإنجليزية (١٩) تذكر بين صفحاته مظاهر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية فـى مصـر فـى عصر إسماعيل باشا وتذكر بعض الأغاني التى تهاجم شيخ البلد وتدعو عليه بـأن تلدغـه البراغيث وهو دعاء فظيع، على حد قولها، وكتبت فى إحدى رسائلها (١٤ نوفمبر ١٨٦٣) أنه أثناء إحدى رحالاتها فى الوجه البحرى توقفت لتشترى لبنا" صاحت امرأة فـى عجـب لبن..!؟ منين..؟ عاوزين لبن من بزازى..؟!. بالنسبة إلى إسماعيل " اختلف العالم اختلافـا مذموما مضحكا فى وصف إسماعيل بالأجمال فهو يمثل هـارون الرشـيد علـى الطـراز الباريسي Haron Al Rachid a la mode de Paris وهم يدعونه (أبا السباع) "(٢٠)، حكم البلاد حكما مطلقا وفى عهده عطلت عدة صحف وقبض على بعـض المحرريـن وحبسـوا عندما انتقدوه، فعندما أخذت الأهرام تنتقد تصرفات ولى النعم أصـدرت الحكومـة أمرهـا بإغلاق صدى الأهرام، ولكن صاحبها بشارة تقلا حمل على تصرفات الخديوي المالية، كتـب عن (ظلم الفلاح) وقبض عليه خاصة بعد أن كتب مقالتين أحدهما عن سفر رياض باشا إلى أوروبا والثانية عما يشاع من أن الخديوى احتجز مائة ألف جنيه إسترليني من دم الفـلاح فقبض عليه وأغلقت صحيفته، وتدخل القنصل الفرنسى والأمير توفيق باشـا ولـى العـهد وتوسطا فى الأمر عند ولى النعم فأطلق سراحه(٢١)

ولعل ظاهرة (يعقوب صنوع – أبو نظارة) أمـام الصحافـة الفكاهيـة المصـورة وهجومه على الخديوى بأسلوب ساخر ملتو تستحق الالتفات منذ أن أصدر أبو نظارة زرقاء ففي العدد الأول (٢١ ربيع الأول سنة ١٢١٥هـ-١٨٧٧م) بدأ يكتب "فـى تلـك الممـالك جرنـالات الفكاهات يقلدون أحوال حكوماتهم ووزرائهم حتى أن كافور الوزير الشـهير كـان ينزل بنفسه ويرى مافى الجرنال الذى يسمى (سبرتو فوليتو، أى العفريـت المجنـون مـن الصور والتقاليد التى من جملتها صورته وتقليده، وكان إذا وجـد التقليـد محكمـا يمـدح المصور ويشكره على صنيعه، ولكننا لا نحتاج إلى مثل هذا فى حكوماتنا أيدها الله تعالى بـل لا نتعرض فى هذه الفكاهة لا للديانة ولا للسياسة الوطنية"(٢٢)

لم يلتزم صنوع بما قاله سابقا، بل هاجم الخديـوى ونظارتـه بأسـلوب يمتلـىء بالسخرية سواء في تلك الأعداد التي أصدرها في القاهرة أو تلك التي أصدرها في بـاريس بعد نفيه إليها وكانت هذه الأعداد تدخل سرا في بعض الأحيان إلى مصر. فهو يتحدث مثـلا (٢٣) (العدد ٢٤ من رحلة أبو نظارة زرقا الولى من مصر القاهرة إلى باريز الفاخرة) عـن افتتاح البار لمنت الذى تليت فيه مقالتين (طزفش). واحدة كأنها من شيخ الحـارة والـذى يصف مجلسه (جمعية الطراطير المشهورة بالضحك على ذقون العالم) تحت رياسة السنجق الأكرم الأجل الأفخم عزيز أو غلو القوللى أحد أمراء الغز الذى ظلم أهل القطر المصرى فـى سنة ١٢٠٣هـ وهلك سكانه.

أتقن صنوع منذ البداية فن المراوغة واستخدام الرمز والتورية وإطلاق المسميات الهزلية التى تنطبق على الصورة الحقيقية للحاكم وولاة الأمور، فالخديوى إسماعيل : شيخ الحارة، فرعون، أبو السباع، فرعون الأكبر، والخديوى توفيق : توقيف أفندى، الواد، الواد المرق، والواد الأهبل، فرعون الصغير، الحضرة الكئيبة، الواد اللئيم، توفيقه، ورياض باشا الديك الرومى، الوزير المشخلع، أبوريضة وكرومر، اللورد كرنب وكتشنر اللورد كشنكار، ونوبار غوبار وريفرز ويلسون فلسن والجنرال هكس، الجنرال أخص، هلس، وشيخ التمن هو الخليفة العثمانى وأبو الغلب هو الفلاح المصرى.

هذه بعض الألقاب التى اتخذها صنوع فى محاوراته المختلفة للسخرية من حكام مصر ومن أوضاع مصر آنذاك، فشخصية شيخ الحارة يتمثل فيها شخصية الظلم والجور ويقول فيه على لسان (الحدق) كلاما يدعو للثورة (وساكتين عليه ليه، اشتكوه وقدموا فيه عرضحلات لشيخ التمن اللى هو اكبر منه ويقدر يعزله[٢٤] كتب صنوع مسرحية (شيخ الحارة) ومحاورة مسرحية بعنوان (الواد) الأول إسماعيل والثانى هو توفيق. وفى إحدى مسرحية جعل بعض شخوصها يغنون: [٢٥]

أنت فين يابو نظارة	*تيجى تشوفنا منصورين*
على عمك شيخ الحارة	*وعلى أولاده المنحوسين*
النهارده يوم عظيم	*أفرحوا يا أهل النيل*
اللى ينصر سى حليم	*ويعاقب إسماعيل*

وهذه الأسماء كانت مفهومة لدى القارىء العادى، كانت تتسرب فى دوى يعرف المصريون كيف يصوغوه فى هدوء وتتناقلها- كما يرى أحدى الدارسين[٢٦] الحوارى ورواد المقاهى والمصلون فى الجوامع رغم مصادرة أعداد صحيفته ونفيه إلى خارج البلاد منذ ٢٢ يونية ١٨٧٨.

يتحدث صنوع عن (حكم قراقوش – لعبة تياترية، حصلت فى قبلى فى أيام الغز سنة ١٢٠١هـ [٢٧] حيث حمل على الفساد وعدد مظالم شيخ الحارة وان كان قد أخفاها تحت حجاب التاريخ القديم، وفى محاوراته العامية ينتقد الأحوال العامة ويندد بالحكومة – كما يقول أحمد شفيق باشا – [٢٨] فى قالب فكه مؤثر، ويتحدث عن مظاهر رد الفعل الوطنى، من مظاهرة الجهادية (فى بيت الجهادى، غلبان بك اميرالاى حزينة هانم زوجته، جيعانة هانم بنتهم، وعريان بك ابنهم) [٢٩] خاصة فى محاورة مابين أبو الخير وأبو اللطف الجهادى وهى من أصدق رواياته عن هذا الحدث التاريخى الذى يصف فيه نوبار (غوبار) وويلسون (فلسن) والخديوى (الفرعون الأكبر). فى عهد إسماعيل أصبح رياض باشا مكروها من الجميع وتألبت عليه الجموع "منهم من كرهه لصلفه، ومنهم من كرهه لعدله فى أبطال السخرة والضرب بالكرباج ومنهم من كرهه لتبيرته مع الأجانب"[٣٠] حكمت نظارته البلاد حكما مطلقا وانحازت نحو نفوذ الأجانب أعادت سلطة المراقبين الماليين البريطاني والفرنسي بأوسع مما كانت ومكنت الأوربيين من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى وباعت حصة مصر فى الأرباح السنوية لقناة السويس وأصدرت قانون التصفية وأساءت إلى الموظفين المصريين وقمعت أى معارضة وعطلت الصحف وألغتها لأى بادرة أو نقد لأعمالها، وفى أوائل عام ١٨٧٩ أخذ اعضاء مجلس شورى النواب والأعيان

يحضون الجماهير على السخط على الحكومة ودعى بسقوط رياض وغيره من النظار في المساجد والجوامع، وعندما سافر أديب إسحاق، تلميذ الأفغاني، إلى باريس وأصدر بها مجلة القاهرة أوقفها على الطعن فى (رياض) واسماه فى هذه المجلة(رياض ستون) مجاراة لأسماء قادة الإنجليز (غلاستون) و(بالمر ستون) وغيرهما[٣١] رغم مساوئ عصر إسماعيل، حدث رد الفعل الوطنى والذى تزايد تدريجيا على مر الزمان وبلغ قمته فى أحداث عرابى (١٨٨١-١٨٨٢) وما نريد أن نؤكد عليه ازدياد ونمو الوعى القومي المصاحب لدعوة (مصر للمصريين) لا للأتراك الشراكسة ولا للأجانب، بدأ انتقاد هذه الطبقة التركية المتعجرفة من خلال عشرات المنابر، بدأ عبد الله نديم المولود عام (١٨٤٥) ينشد أزجاله فى (خليل أغا) كبير أغوات الوالدة أم إسماعيل: [٣٢]

شوف الاغا فى النغنغا — زى التيران فى المزرعة

لوكنت أنا صاحب الأغا — كنت اشستريله بردعه

عندما سمع الأغا ذلك أمر بطرده من القصر العالى وأمر كذلك بأن يضرب بالقباقيب حتى يعمى، لكن النديم يواصل هجومه على الأتراك وعلى الأجانب فى (التنكيت والتبكيت) التى أصدرها فى ٦ يونية ١٨٨١ ومن أرق وامتع ماكتب فيها:

أهل البنوكة والأطيان — صاروا على الأعيان أعيان

وابن البلد ماشى عريان — ممعاه ولاحق الدخان

شرم برم حالى غلبان.

لقيت الصحافة رواجا فى تلك الفترة (أواخر عصر إسماعيل وبداية عصر توفيق) ويؤكد لنا أحد الفرنسيين فى كتابة عن (مصر الساخرة) [٣٣] أن صحيفة صنوع وجدت إقبالا منقطع النظير من جميع الطبقات وبلغ عدد ماطبع من أعدادها فى كل مرة خمسة عشر ألف نسخة. ويذكر الدكتور صبرى السوربونى فى إحدى هوامش كتابه "أن الرأى العام انشغل بقراءة جريدة صنوع وان القراء انصرفوا عن سماع مطرب العصر أحمد سالم مع أن الأخير كان يترنم بأغنية من وضع أبى نظارة عنوانها (المضطهد) كلفته عشرة أيام فى السجن بسبب الغناء لها".[٣٤]

ما أريد قوله : الربع الأخير من القرن التاسع عشر، شهد بروز التدخل الأوروبي فى مصر، أدى ذلك إلى تبلور ونضوج الانقلاب المعادى للسيطرة الأوتوقراطية واستئثار تلك الحركة القومية التحررية والتى تحولت تدريجيا إلى أحدى الجوانب المميزة لتطور مصر السياسي، تداخلت مصالح الطبقات الإقطاعية مع الطبقة الرأسمالية وبدأت التناقضات تتعمق وتزداد ولو بشكل بطء فى مواجهة سلطة الحاكم المستبد إلى أن انفجرت فى ثورة مصر القومية (١٨٨١-١٨٨٢)، استفاضت المظالم وقويت نزعة الاستبداد لكن يقظة الأمة والشعب المصرى وانتشار الأفكار الليبرالية والتأثر بالثورات ضد الطغاة والذود عن الحرية وحقوق الأفراد بدأت فى النمو فى ظل بروز الروح الوطنية والقومية المصرية، تطورت الحركة من أجل التغلب على بقايا التخلف الإقطاعي العسكرى وتحرير البلاد من الاستبداد السياسى، انتشرت مبادىء التنوير الفرنسى خاصة وتطور الوعى السياسى، وبرزت مفاهيم سياسية جديدة عن الحق الطبيعى والعقد الاجتماعى مفاهيم تقر للإنسان بحقوق مصونة تحميه من الاستبداد، والنظام الدستورى أكثر أشكال الحكم قبولا (دستور فبراير ١٨٨٢) لأن البلاد غير مهيأة لقبول الحكم الجمهورى، رغم أن فكرة النظام الجمهورى تردد صداها

إبان ثورة عرابى، فكرة تقييد النظام الاستبدادى الحاكم وفرض رقابة على تصرفاتـــه، بـل طرحت آنذاك أفكار جنينة حول أهمية الفصل بين السلطات، لكنها كانت خافتة جدا..

فى ظل هذا التطور، ساعدت الظروف التاريخية على تهيئة المناخ لتطـــور فكـرة العيب فى حق ذات الحاكم، فى ذات (افندينـــا) [٣٥]، (ولـــى النعـم)، (الحضـرة الفخيمـة الخديوية). فكرة (العيب) والتى قننت بعد ذلك فى قانون العقوبـــات لعـام ١٨٨٣، ترتبـط بالتطور السياسى - الاجتماعى لمصر ارتباطا عضويا، لها جذور تاريخية، لم تنطلـق مـن فراغ، لكن ينبغى النظر إليها أيضا من زاوية ارتباطها بالعلاقات الدوليـة وتفـاعل الثقافـة الفرنسية وتفهم المعايير القانونية لها وظهور الحاجة إلى تشريع جديد يرتكز على أســاس علمانى تاريخ فكرة العيب القديمة الجديدة ترتبط بنمو الحركة القومية -الوطنية التحرريـة، وقد تطورت هذه الفكرة والتقت حدودها النسبية مع أحداث تاريخ مصر خاصة تلــك التـى تفاقمت منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام١٩٥٢.

(العيب) يسم أحد أشكال التناقضات بين فصائل القوى السياسـية الوطنيـة وبيـن الحاكم المطلق. (العيب) فى ذات الوقت يعتبر أحد مظاهر تداعى نظام الحكم الذى اعـــترف (بهيمنة ولى الأمر) على شئون البلاد والعباد، ابرز تضاعل نفوذ وهيبة الحاكم، على الرغـم من الإجراءات القانونية وغير القانونية التى كرست استبداده، خبت فى أعين النـــاس هـذه الهالة والطلعة السنية التى أحاط بها الحاكم حكمه، قوى التحرر الوطنى أن لم يكن لها مـن الإمكانيات والوسائل ما يغير مجمل النظام الاجتماعى السياسى، فقد كان لها إمكانية أن يعلو صوتها فى فترات القهر والإظلام ويرتفع هتافها بسقوط (حكم الفرد المطلق) !!.

هذ الفرد المنتسب إلى أصول تاريخية تركية، منذ قديم الزمان " سمى الفرس البلاد تركستان باسم توران فكان لفظ ترك أو تورانية اسما جنسيا للقبائل المتوحشة وصارت كلمة توران عند جماعة اليونان بلفظ تيران ومعناها طاغية أو عات" [٣٦].

حواشى

[الفصل الرابع]

(١) ميخائيل شاروبيم (بك) : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الطبعة الأولى، الجزء الثالث القاهرة (١٨٩٨) ,ص٣٠٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٣١٠ (اعتمادا على ماكتبه الجبرتى صاحب عجائب الآثار).

(٣) حول العلاقة بين محمد على وعمر مكرم أنظر :عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على، الطبعة الخامسة. دار المعارف القاهرة ١٩٨٩، ص٨٤-١٠١.

(٤) نفس المرجع،ص٥٦٣.

(٥) أنور لوقا (د) : إدريس أفندى فى مصر، مذكرات الفنان والمستشرق الفرنسى بريس دافين فى مصر (١٨٠٧-١٨٧٩) كتاب اليوم، العدد ٣٢٣، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة يوليو ١٩٩١، ص٢١، ص٨١.

(٦) دراسة وترجمة الدكتور ابراهيم شعلان تحت عنوان (العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.

(٧) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر تعريب محمد مسعود، مطبعة أبى الهول جزئين د.ت، الجزء الثانى، ص١١٤،هامش(١) ولم يعثر معرب الكتاب، كما يقول على الأصل العربى لهذه الأناشيد والأغانى رغم ما بذله من جهود للبحث عنها.

(٨) لين، إدوارد وليم : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر ترجمة عدلى طاهر نور، الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٠، ص٢٢٧.

– وعن الأصل الإنجليزي أنظر :.

LANE E.W.: Manner's and Customs of the Modern Egyptians.

Dent; London , Everyman,s library, last reprinted 1963, P.314.

(٩) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق، ص٤٤٣.

(١٠) محمد فؤاد شكرى (د) وآخرون : بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية الطبعة الأولى دار الفكر العربى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٨، ص ٦٥٨. أنوه إلى الدور الريادى للمسرح فى مصر فى الهجوم على رموز السلطة الحاكمة، مااعتبر إهانة موجهة إلى الحاكم مباشرة منذ عصر محمد على فقد استاء الباشا من هذه العروض وفى عصر إسماعيل حوالى علم ١٨٧٦ وفد إلى مصر يوسف خياط بجوقه المسرحي وانتقل إلى القاهرة علم ١٨٧٨ مثل فى الأوبرا رواية (المظلوم) وحضرها الخديوي فلم يرقه أسلوبها وغضب مما تخللها من ذكر الظلم والتعريض بالظالمين إذ ظن أنه المقصود بهذا التعريض فأمر بإخراج الخياط وجوقه من مصر فغادروها إلى سوريا، أنظر (عبد الرحمن الرافعى بك : عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الثانية (١٩٤٨) ص٢٨٧) أشير إلى ظاهرة (صنوع) المسرحية وإلى أهمية لائحة التياترات فى عصر عباس حلمى الثانى، وإلى أهمية (سلامه حجازى) ثم بعد ذلك (نجيب الريحانى) وإلى أهمية مسرحيات مثل (حكم قراقوش) فى ثلاثينيات القرن العشرين.

(١١) إسماعيل سرهنك، الميرالاى : حقائق الأخبار عن دول البحار، الجزء الثانى، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٤هـ، ص٢٧٤.

(١٢) قسطاكى الياس عطاره : تاريخ تكوين الصحف المصرية – مطبعة التقدم مصر ١٩٢٨، ص١٤-١٥.

(١٣) عبد الرحمن الرافعى (بك) : عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص٣١.

(١٤) الياس الأيوبي : تاريخ مصر فى عهد الخديوي إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩) المجلد الأول، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٠ ص٣٥.

(١٥) ميخائيل شاروبيم بك :. المرجع السابق، الجزء الرابع (الطبعة الأولى ١٩٠٠) ص٢٠٩ – وحول هـذه الأحداث (أزمة ١٨ فبراير ١٨٧٩) والذى مزق فيه رباط رقبة نوبار وطرح طربوشه أرضا وديس فى الوحـل وتوالت على وجهه الصفعات أماريفرس ويلسون فقد قبضوا على لحيته ونتفوها وأشبعوه ضربا ولكمـا أكـثر بكثير مما نال نوبار، أنظر.

(الياس الأيوبى: المرجع السابق، ص ٤٦٧-٤٧١) بلنت : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصـر، تمهيد بقلم عبد القادر حمزة، مطبعة البلاغ الأسبوعى القاهرة ١٩٢٨، ص٣٨، ص٣٤٦) وكتاب (نبيل زكـى : نوبار فى مصر، كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، فبراير ١٩٩١، ص٢٠٩).

(١٦) أحمد عرابى :. كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المعروفة بالثورة العرابيـة "الجـزء الأول مطبعة مصر، د.ت، ص٤٤-٤٥). يذكر أحمد شفيق باشا حول مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ (مذكراتـى فى نصف قرن، الجزء الأول الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٤، ص٣٣) أن إسماعيل طلب إليهم الانصـراف فرفضوا حتى تجاب مطالبهم وأولها صرف مرتباتهم المتأخرة وخلع أحدهم جوربه البالى ولوح بـه للخديـوى قائلا :"أهذا جورب يلبسه ضابط ؟!."

(١٧) جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحميـة ١٩٠٤، ص٤٧-٤٨).

(١٨) شولس، الكسندر: مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ -١٨٨٢ تعريب الدكتـور رءوف عباس حامد، دار الثقافة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص١٣.

(19) Lady Duff Gorden ; Leters from Egypt 1862-1869 Routledge & Kegan Paul, london, 1969.

(٢٠) محمد موسى إبراهيم (شارح ومعرب):إسماعيل أو فى ظلال الأهرام، مكتب الوفد ومطبعتـها، القـاهرة ١٩٢٥،ص٨٩ - ٩٠.

– يذكر زكي فهمي (صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر – مكتبة مدبولي القـاهرة ١٩٩٥ ،ص٥٤-٥٥) أن إسماعيل باشا " كان عظيم الهيبة جليل المقام لا يستطيع مخاطبه إلا الانقياد إلى رأيه حتـى قيل على سبيل المبالغة أن الذين يخاطبونه يندفعون إلى طاعته بالاسـتهواء أو النـوم المغناطيسـي وعـن (الخديوي إسماعيل) يقول شوقي:

لم ير الناس مثل أيام نعمـاك — زمانـا ولاكبؤسـك عـهدا

كنت إن شئت بدل السعد نحسا — وإذا شئت بدل النحس سعدا

قائما بالعطاء والسلب فينـا — كالليالي أو أنت أكبر أيـدا

(أحمد شوقى : الشوقيات : الجزء الأول مطبعة مصر، ص١١٤).

(٢١) انظر إبراهيم عبده (د):جريدة الأهرام –تاريخ مصر فى خمس وسـبعين سـنة دار المعـارف بمصـر ١٩٥١، ص١١٦-١١٨.

– تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعيـة الطبعـة الأولـى، القـاهرة ١٩٤٤، ص١١١.

وأنظر كذلك: خليل صابات (د) وآخرون : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٧-١٩٢٤.

مكتبة الوعى العربى، القاهرة ١٩٧٣، ص٤٤-٤٥(إعتمادا على الأهرام ٢٨-٢٩ إبريـل ١٨٧٩، الوقائع فى ٦ مايو ١٨٧٩).

(٢٢) إبراهيم عبده (د) أبو نظارة أمام الصحافة الفكاهة المصورة وزعيم المسرح فى مصـر ١٨٣٩-١٩١٢، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥٣، ص٤٥

(٢٣) نفس المرجع، ص٩٢-٩٣.

(٢٤) إبراهيم عبده (د) : الصحفى الثائر، كتاب روزاليوسف، العدد السابع، القاهرة ١٩٥٥، ص٤٢.

(٢٥) نفس المرجع، ص٩٠.

(٢٦) رفعت السعيد (د) : صفحات من تاريخ مصر، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٤، ص٢٠٠.

(٢٧) إبراهيم عبده (د) : أبو نظارة أمام الصحافة الفكاهة المصورة، ص٥١.

(٢٨) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن، الجزء الأول. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤ص١١١

(٢٩) إبراهيم عبده (د) : المرجع السابق، ص٩٤-٩٦.

(٣٠) أنظر:أحمد أمين :محمد عبده، مؤسسة الخانجي بالقاهرة ١٩٦٠، ص ٣٥، كذلك محمد عودة :قصة دستور فبراير١٨٨٢، مطابع روزاليوسف، الطبعة الأولى، القاهرة. ١٩٨٢، ص ٣٦، ص٥٦-٥٥٨ ص٦٠-٦١.

(٣١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده، الجزء الأول، نشر المنار القاهرة ١٩٣١، ص ١٨٦. وكذلك كتاب محمد عبده (الشيخ) مذكرات، كتاب الهلال، إبريل ١٩٦١، ص١٠٥.

(٣٢) أبو بثينة : الزجل والزجالون، كتاب الشعب القاهرة ١٩٦٢، ص٣١.

(33) Paul Baignieres: L'Egypte satirique, P.6.

(34) Sabry M.: La Genese De L'Esprit Nationnel Egyptien, Paris 1924, P.127 - 128.

(٣٥) أحمد السعيد سليمان (د) تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل دار المعارف القاهرة ١٩٧٩، ص٢٩

– كثر استخدام هذه الكلمة (أفندى) ذات الأصل اليوناني العامي، في العهد العثماني بمعنى السيد، وكان لقبا للأمراء أولاد السلاطين ولكبار الموظفين وكان المصريون يطلقون على.محمد على وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبله لقب (أفنديناَ).

(٣٦) ميخائيل شاروبيم بك : المرجع السابق، الجزء الثالث، الطبعة الأولى ١٨٩٨، ص٢.



(الباب الثالث)

المسار التاريخي لقضية (العيب)

منذ عصر توفيق حتى عهد فاروق

أن البلية أن تباع وتشترى مصر ومافيها وألا تنطقا
(حافظ إبراهيم : الديوان)

الفصل الأول :

بروز (العيب) فى حوادث ثورة عرابى وصياغته القانونية فى أعقابها.

الفصل الثانى :

العيب فى حق الذات الخديوية الفخيمة زمن عباس حلمى الثانى

الفصل الثالث :

العيب فى حق الذات (السلطانية) و(الملكية المصونة)

السلطان حسين كامل - الملك فؤاد الأول

الفصل الرابع :

العيب زمن فاروق الأول ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

الفصل الأول

(بروز العيب) فى حوادث ثورة عرابى
وصياغته القانونية فى أعقابها

"يبنى قصرا ويهدم مصرا"[١]، هذا المثل الشعبى أطلق غالبا للتعبير عن شدة السخط والتذمر من سياسة محمد على باشا، واستمر سائدا حتى عصر إسماعيل، شرح المفسرون مصطلح " مصر" كدلالة على أى مدينة ذات حجم كبير يحكمها والى أو رئيس، كان المصريون كما يؤكد محمد عبده يرون شئونهم العامة والخاصة ملكا لحاكمهم الأعلى ومن ينوب عنه فى تدبير أمورهم يتصرف فيها حسب أرادته وكانت سعادتهم وشقاؤهم موكولين إلى أمانته وعدله أو خيانته وظلمه، كان إسماعيل يحكم المصريين حكما مطلقا "أى أن أرادته الشخصية كانت لها السيادة حتى فى المسائل المتعلقة بالموت والحياة "[٢]، أو كما يؤكد احمد شفيق باشا "كان العامة فى ذاك العهد يعتقدون أن الحاكم هو السيد المطاع "[٣] معظم الدراسات التاريخية أشارت إلى تنوع المظالم التى حاقت "بالأهالى" لم تكن هذه المظالم قاصرة على مستخدمى بعض المصالح والدواوين كالطرد والحرمان من الخدمات والتبعيد والسجن وغير ذلك بل قد عمت أيضا جميع أهل البلاد وانشبت بالجليل منهم والحقير والغنى والفقير حتى غصت بهم الحبوس وضاقت على اتساعها وأبعد الكثير منهم إلى اقاصى السودان وغيرها بلا قضاء شرعى ولاحكم قانونى وأحصوهم فكانوا زهاء الأربعة آلاف"[٤]

لم يكن هناك قانون واحد يطبق على جميع الناس، بل تعددت وتباينت "القوانين التى كانت متناولة فى بلادنا حتى اليوم فأنها (مع كونها قاصرة مجملة غير بينة الأساليب) ليست مضبوطة ولا معروفة عند الناس، بل بعضها يعرف بالقانون الهمايونى وبعضها يسمى باللوائح وبعضها يدعى بتعليمات الحقانية والبعض يقال له قرار خصوصى والبعض الآخر منشور الأحكام والبعض الأمر العالى الصادر فى تاريخ كذا وهكذا مما لا يحصى عدده" [٥].

أدى التبرم من ظروف الحياة إلى إثارة اهتمام خاص بسلطة الدولة التى كانت مسألة رفاهية الرعايا ترتبط بها ارتباطا تقليديا ولقيت " أفكار الحرية ونظريات النزعة الدستورية والنزعة البرلمانية فى السبعينات والثمانينات انتشارا واسعا بين صفوف الانتلجنتسيا، خاصة فى مصر"[٦] حيث أكتسب الاحتجاج الاجتماعى والسياسى مسحة المواقف القومية (دعوة مصر للمصريين) فى مواجهة الأوساط الحاكمة من الأتراك والشراكسة غير المصريين وتسلط الأجانب على مقدرات البلاد. تواجد جمال الدين الأفغاني فى مصر أدى إلى بروز مدرسته التى تميزت بأهمية بالغة آنذاك بالنسبة لايقاظ الوعى الاجتماعى والسياسى لدى المثقفين للعمل على مواجهة التوسع الاستعماري الغربى والدعوة إلى إرساء قواعد للحكم الدستوري عن طريق تقييد سلطة الحاكم المستبد وطرح فكرة

"الاستبداد يكمن في الحكم المطلق، بينما تكمن العدالة فى قوة الضوابط " كـــون الأفغـــانى مدرسة فى مصر قدر لها أن تلعب دورا بارزا فى النضال ضد الاســتبداد منــهم : أديــب إسحاق، عبد الله نديم، محمد عبده، سعد زغلول وغيرهم أراد الأفغانى بخطبـــه الملتهبــة وبياناته المتطرفة تغيير عقليه العامة إزاء حكم الفرد المطلق، فى عام ١٨٧٨ خطب فـــى المصريين :(٧)

"أنكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد، وربيتم فى حجر الاستبداد وتوالــت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنــون لوطأة الغزاة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور، وتنزل بكم الخسف والذل وأنتــم صابرون، بل راضون وتستنزف قوام حياتكم - التى تجمعت بما يتحلب من عرق جباهكم - بالعصا والمقرعة والسوط وانتم صامتون، فلو كان فى عروقكم دم فيه كريات حيوية وفـــى رؤسكم أعصاب تتأثر فتثير النخوة والحمية، لما رضيتم بهذا الذل وهذه المسكنة".

قبيل خلع إسماعيل خطب الأفغانى فى الإسكندرية خطبة جاء فيها :"أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت منها ما يسد به الرمق وتقوم بأود العيال، فلمـــا ذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لاتشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك"(٨).

خلع إسماعيل (١٢٩٦-١٨٧٩) بعد تواصل هجمات النقد السياسى - الاجتمــاعى لنظامه بل من المؤكد كذلك ارتباط خلعه بما نشر من الطعن فى سيرته وذمته المالية فـــى الجرائد والصحف، وتواصل هذه النقد فى عهد الخديوى توفيق وجاءت مقدمات أحداث ثورة (١٨٨١-١٨٨٢) لتثبت بما لايدع مجالا للشك مدى تدهور وانهيار مقام الخديـــوى الـــذى يستحقه من هيبة فى أعين المصريين.

فى بداية حكم توفيق تم نفى جمال الدين الأفغانى خارج مصر وقيدت الصحافـــة خاصة فى ظل نظارة رياض باشا الديكتاتوري ومنعت صحف من دخولها القطر المصـــرى خاصة صحف صنوع الذى عمد إلى الكناية والتورية فأطلق على الخديوى توفيق "توفيـــف" وأحيانا (الواد الأهبل) وعلى رياض رئيس النظار " أبو ريضة" وعلى نوبار "غوبار" وعلـــى الفلاح " أبو الغلب" وعلى وادى النيل "وادى الدموع"(٩) نفى الأفغاني، كما نفى مـــن قبلـــه صنوع، ونفى أديب اسحق وغيرهم، وعزل الشيخ محمد عبده من وظيفـــة التدريـــس فـــى مدرسة دار العلوم ومدرسة الألسن وألزم الإقامة فى محلة نصر لا يفارقها، وبالرغم مـــن ذلك كله تواصلت أقلام الأحرار داخل مصر وخارجها تهاجم وتحط من هيبة حكـــم توفيـــق باشا.

فى باريس طبع أديب اسحق (مصر القاهرة) أعلن فيها أنه يروم مقاومة البـــاطل ونصـــرة الحق، ويتوشـــح "معايب" الذين نسميهم اصطلاحا (أولى الأمر) (١٠) نشر ذلـــك فـــى العدد الأول عام ١٨٨٠، ومن باريس أيضا كانت تتسرب إلى أرض مصر مجلات يعقـــوب صنوع التى تهاجم الخديوي " الله يخيبه توفيق ويخيبنا إحنا اللى ساكتين له "(أبو نظـــارة زرقا، عدد ٢٤- ٢٦ أغسطس ١٨٧٩) وبعد ذلك وصف توفيق " المستبد الأكبر، المفســـد الأول " وذلك فى فبراير ١٨٨٢" (١١).

ويسخر صنوع من توفيق سخرية لاذعة قاسية تجاوزبها الحد فى عـــرف أيامنـــا وأيامهم فقال فى أبو نظارة زرقا "وردت إلينا رسالة من مكاتبنا بالقاهرة تقـــول فيـــها أن توفيق توفى لكون أهل مصر حذفوا حرف القاف من اسمه والحدق يفهم"(١٢)

ويكتب أن الأهالي كانت تغني دور جديد:[١٣]

(أرقصي وغني يا توفيقه وسلي عشيقك سيمور

اللي نجاكي من الحريقة وركبك على الوابور

ارمي طربوشه ياصبية والبسي برنيطة عال

عرابي.. طلبة من عبد العال

هتوا توفيقه الانكليزية يا أبن البلد يا فلاح

زفوا توفيقه للنكاح"

كتب كذلك في سخرية لاذعة وتهكم مرير في صحافته التي.كانت ترسل إلى مصر سرا :[١٤]

مستر توفيق	*ابن إسماعيل*	*ماله رفيق*	*في وادي النيل*
الناس سابوه	*لكونه خان*	*مصر وأبوه*	*حتى السلطان*
باع للأجنبي	*كل الأصحاب*	*أهبل وغبي*	*غشاش كذاب*

وكما فعل يعقوب صنوع في عصر إسماعيل كشكل متميز من أشكال الانتقاد لذات الحاكم المطلق واصل عبد الله نديم طريقه في عصر توفيق "كان عبد الله هذا قوي الحجة فصيح اللسان قوالا سهل العبارات عذب المنطق مفلقاً مهيجا بذلاقة لسانه وقوة حجته وبيانه، قد عرف عادات البلاد وأميال أهلها فطفق يجوب المدن والبنادر والقرى ويخطب في الناس ويقص عليهم حديث اجدادهم وأخبارهم وما ألم بهم من الجور والعسف وما حل بالبلاد على أيامهم من الويل والخراب وكان يصعد على منابر الجوامع ويخطب جهارا وعيناه تذرفان الدمع "[١٥]

المتصفح لدراسة عبد المنعم الجميعي (عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية) يدرك الوسائل المتعددة التي لجأ اليها عبد الله نديم لاثارة مشاعر الشعب ضد كافة أشكال الاستبداد، كان يلجأ إلى الشعر أحيانا لماله من قدرة فائقه على إيذاء مشاعر الآخرين كتب يقارن بين أحوال مصر محمد علي وحال يومه [١٦]

- فارفع تراب القبر وانظر فتية	*من بعد ولدك في المسير أسلعوا*
تركوا السياسة للأجانب وانثنوا	*للسهو تجذبهم له الأهواء*
- جذبتهم الشهوات للأمر الذي	*ذلت بسوء مصيره العظماء*
فعظيم ملكك للزوال معرض	*مادام فيه مغفل أوراء*

ويذكر عبد الله نديم أنه بعد حادثة قصر النيل، كتب رياض قرارا في مجلس النظار بنفيه من الديار المصرية وعرضه على الخديوى لكن على باشا فهمي اعترض عليه وبطل القرار، وظل النديم يوغل في البلاد ويندد بالاستبداد " وتوسعت في الكلام وبينت مثالب الحكام الظلام، لا أعرفهم إلا بالجهلة ألا سافل ولا أبالي بهم وهم ملء المحافل "[١٧].

وعندما أصدر النديم مجلاته، بدأ يهاجم الحاكم المطلق، في (التنكيت والتبكيت) [١٨] هاجم الخديوى إسماعيل مستخدما الرمز في مقاله (مجلس طبي على مصاب بالافرنكي)

وعندما أصدر الطائف فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨١، بدأ يهاجم إسماعيل تحت عنوان (مصر وإسماعيل باشا) [١٩] حيث نشر النديم فصولا تاريخية أظهر فيها مساوىء هذا الخديوى وتحامل عليه تحاملا عظيما بالطعن والذم، وانتقلت الطائف من الحملة على إسماعيل إلى الاقذاع فى الخديوي توفيق فى لهجة قاسية فيها تعريض بمقامه، لقبه النديم بالخائن المخدوع (الطائف ٦مايو ١٨٨٢) وهذه الإهانات جعلت النظارة تصدر قرارا بتعطيل الطائف، بل والمفيد لمدة شهر فى ١٧ مايو ١٨٨٢[٢٠].

هاجم النديم توفيق الخائن بعد أن باع الأمة لاعدائها (الطائف ٢٨ يوليو ١٨٨٢) وهاجم أصحاب الأهرام مع الخديوي (سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا) ووصفهم بأنهم مأجورون[٢١].

عندما ألقى القبض على زعيم الثورة أحمد عرابى تم استجوابه عن عبد الله نديم محرر (جر نال الطايف) :[٢٢]

- "كيف يمكنه الإقامة معك فى المعسكر - كنج عثمان- والتجاسر على تحرير الجريدة المذكورة التى فضلا عما كانت تحتويه من التهييج والأكاذيب كما ذكر فإنها مشحونة أيضا بالطعن فى حق الذات الخديوية ودولة الانكليز الفخيمة وما يماثل ذلك".

فى استجواب قومسيون التحقيق مع أحمد رفعت بك (رئيس قلم المطبوعات) :[٢٣]

- الرئيس : حيث انك كنت ريس قلم المطبوعات ومن وظائفك ملاحظة الجرايد الجارى نشرها، فنشر فى جريدة "الطايف" وجريدة "المفيد" عبارة قذح وذم فى حق الحضرة الخديوية، وقد تلى عليك جملتان مندرجتان بعددين من جريدة الطايف إحداهما معنونة (فعل الخديوى) والأخرى معنونة (سليم وبشاره تقلا وتوفيق باشا) ويوجد كثير خلاف هذين العددين فلم سرحت بذلك ولم تراع واجبات وظيفتك؟

- أحمد رفعت : من أن كل ما حرره الطايف وخلافه من الجرايد كان نتيجة هيجان الأفكار، ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومى فى الداخلية وتعتمد فيه توقيف أوامر سموها لحين صدور الأمر من الآستانة وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة أوجريدتين فقط".

بدأت صحف الثورة خاصة الطائف والمفيد، الحملة على الخديوى توفيق وأسرته، وشغلت (المفيد) معظم صفحاتها بالحديث عن الخديوى السابق حديثا هو غاية مايمكن نشره من بذاء، فهى لاتتحدث عن شهواته فى التواء بل تفصلها تفصيلا سواء اتصل الحديث بذكر أو أنثى، أما الخديوى توفيق فقد سفرت فى الحملة عليه ونعتته (بالجبان المستخذى)

فى محضر استجواب حسن الشمسى (محرر جريدة المفيد) [٢٤] استجوب عن تكذيبه للحضرة الخديوية حول مقال (الأمن في مصر) وإعداد جريدته حطت من قدر الخديوى وعائلته خاصة فى عدد ٦٥ فى مقالة بعنوان (الانكليز) وصف فيه إسماعيل باشا بأنه منبع الفساد ومحط الضلال الذى ابتلع مال الحكومة وأعطاه للإنجليز بخشيشا على بناتهن اللواتي افتض بكارتهن ونسائهم اللاتى فض شهوته البهيمية فيهن، كان دين الحكومة من قضاء شهوة هذا الشيطان المريد، وهى عبارة تحط من قدر العائلة الخديوية، وكتب فى (السفير) خروجا عن طاعة الحضرة الخديوية وتهييج الافكار ضدها (فى العدد الأول) بان ذكر أن حليم باشا تم أمر تعيينه من طرف الدولة العلية وأليا على مصر وانه سيأتي فى أسطول مشكل من الدول فى محضر التحقيق مع صاحب المفيد كان من بين

اتهاماته " انه يستعمل الهيجان وتشويش أذهان التلامذه بالمقالات التى تغرس فى قلوبهم البغضاء والنفور من الذات الخديوية "[٢٥].

هذه الفترة التى شهدت طورا هاما من أطوار الصحافة المصرية فى نشأتها ونموها وهى فترة مرتبطة أشد الارتباط (بالطور الصحافى من أطور الحركة الوطنية) الذى شهد تفجر الشعور القومى الوطنى فى مصر الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث بدأت المقالات تفيض بالمطاعن على المستعمرين، بل على حكم الفرد المستبد، هى فترة شهدت البارودى يكتب لتوفيق:[٢٧]

يأيها الظالم فى ملكه	*أغرك الملك الذى ينفد؟*
أصنع بنا ماشئت من قوة	*فالله عدل والتلاقى غد*

ويكتب الشيخ محمد عبده عن (الشورى والاستبداد) وعن (الشورى) فى الوقائع المصرية الرسمية، ووجوبها عقلا على الحاكم والمحكوم معا، وقد استشهد بمقولة عمر رضى الله عنه " أيها الناس من رأى منكم فى اعوجاجا فليقومه"[٢٨]، وهو الذى كتب يقول " أن الحاكم وان وجبت طاعته، هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم، ولا يرده عن خطئه ولايقف طغيان شهوته، إلا نصح الأمه له بالقول والفعل " [٢٩]، وقد كتب عن (الحياة السياسية) وبين ماهية الوطن بقوله:

"الوطن فى اللغة محل الإنسان مطلقا، فهو والسكن بمعنى : استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها سكنا، وهو عند أهل السياسة مكانك الذى تنسب إليه ويحفظ حقك فيه، ويعلم حقه عليك، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك ومن أقوالهم فيه : لاوطن إلا مع الحرية، وقال لابروير الحكيم الفرنساوى: لاوطن فى حالة الاستبداد" [٣٠]

فى مواجهة آسرة محمد على التركية الاستبدادية، برزت فكرة مصر للمصريين والتى طرحت مفهوما مفرطا عن جوهر الأمة، الوطن المصرى، كانت علمنة مفهوم الوطن كما طرح آنذاك، شكلا من أشكال وعى النخبة المثقفة السياسى ولابد أن يتضمن هذا المفهوم سمات كالحقوق والواجبات السياسية، كان الوطن وهذه الحقوق والواجبات مفاهيم متداخله (لاحظ ماقدمه الشيخ حسين المرصفى فى الكلم الثمان، والشيخ محمد عبده فى الوقائع المصرية ثم الكواكبى بعد ذلك فى طبائع الاستبداد ولطفى السيد فى الجريدة).

فى مواجهة رأى الخديوى توفيق (فلنحرق المدينة جميعها، ولايبقى فيها طوبة على طوبة، حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابى وعلى رأس أولاد الكلب الفلاحين)[٣١] وفى مواجهة محاولات تدعيم سلطة الأوتوقراطية المنهارة " فى مجلة (البرهان) والتى حررها الشيخ حمزة فتح الله التى صدرت كلسان حال السراى، أكد فى أول ديسمبر ١٨٨١ "آلا وان الملوك ظل الله تعالى فى أرضه، لايجوز الخروج عن طاعتهم ولا البغى عليهم ولا تخاف ذمتهم ولاتنكث بيعتهم ولاينقض عهدهم فى حال من الأحوال اللهم الابكفر صريح لا يحتمل التأويل "[٣٢] أقول فى مواجهة ذلك أفتى بخلع الخديوى ومدح عرابى وندد بالحضرة الفخيمة، أنشد أحمد عبد الغنى المدرس بالأزهر:[٣٣]

- لعمرك ليس ذا وقت التصابى	*ولاوقت السماع على الشراب*
ولكن ذا زمان الجد وافى	*وذا وقت الفتوة والشباب*
-ووقت فيه الاستعداد فرض	*لتنفيذ الأوامر من عرابى*
- وقولوا ياعرابى مر بأمر	*تراه فأنت ذو الأمر المجاب*

فى هذه الفترة التى انطلقت فيها المواجهة بين الثورة وبين تحالف الخديوى مع الإنجليز لعب معظم أفراد الشعب دورا بارزا فى نصرة عرابى فالشيخ على المليجى جعل يحض الناس على الغزو والجهاد ويستفزهم إلى التطوع فى سبيل طاعة عرابى، خطب فيهم يوما يقول " أما بعد فيا عباد الله، أنه قد مرت بنا فى الزمن السالف أيام غير صافية العيش للمسلم وما ذلك إلا لعدم الحمية الاسلامية فى حكامه الذين كانوا كالليل المظلم إذ كانوا منهمكين فى ميدان حظهم الدينوى وعن الدين غافلين"(٣٤)

يتحدث صاحب كتاب (الكافى) عن "الضباط الذين كانوا يجوبون البلاد ويلقون بين أهاليها الأراجيف الباطلة ويستفزونهم إلى الخروج على طاعة ولاة الأمور ويحضونهم على عدم دفع الضرائب والمكوس ويوسوسون لهم بأن ماكان فى البلاد من الضنك والخراب وامحال الأرض إنما هو من فعال الرئيس وبغضه للأهالى" ويكتب عن (مطلب ماجرى لنواب البلاد من أحمد عرابى فى بيت محمد سلطان باشا) وعن موقف محمد عبيد أحد ضباط جند الحرس الخديوى الذى حرضهم على خلع الخديوى " طفق يقبح ماوقع من الخديوى ويعدد مساويه ومعايبه ومعايب أسلافه وماجلبوه على البلاد وأهلها من المظالم والمغارم وغير ذلك من أنواع البلايا والرزايا" بل يذكر أنه عندما وصل مرسوم الخديوى إلى القاهرة بخلع عرابى "كبار الضباط وصغارهم وطائفة من الجند ارتفعت أصواتهم بسب الخديوى وتقبيح فعاله " (٣٥)

معظم الدراسات التى أرخت لحوادث الثورة العرابية وخاصة (القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية)(٣٦) ترينا كيف انعقدت الاجتماعات والقيت الخطب الحماسية والتى كانت تنتهى بالهتافات ضد الخديوى والدعاء " يعيش عرابى ورجال الجهادية" فى محضر استجواب حسن موسى العقاد ذكر أنه ضبطت أوراق كثيرة فى منزل موسى العقاد تؤكد أن كل أفراد القطر المصرى غير راضى عن توفيق لمناسبة انضمامه للإنكليز وجلب حربهم على المصريين، وفى إحدى هذه الأوراق طعن فى الخديوى (فخديويته الهبلية صارت فى خبر كان).(٣٧) تمتلىء محافظ الثورة العرابية بمعلومات عن إهانة الذات الخديوية، انظر مثلا محفظة رقم (١٩) دوسيه (٩٨) تحت عنوان معلومات سليمان العيسوى عن التهور فى زمرة العصاة والإهانة للحضرة الخديوية(٣٨)

فى إحدى التقارير (تقرير إبراهيم سليمان باشا) ورد ما معناه "ازدادت همتهم فى المحاضر المتنوعة والتفوه بالأقوال المهيجة سيما فى حق الحضرة الخديوية التى نجل قدرها العالى عن طروقه على لسان أوسمع "(٣٩) وأكد محمد فتح الباب (باشكاتب ضبطية إسكندرية) : كسرت اللوحة التى بهارسم الحضرة الخديوية والتى كانت موجودة بالضبطية"(٤٠) وأكد أن ضباط الجهادية كسروها.

أحداث الثورة تمتلىء بنماذج من صياح العامة وهتافاتهم "يصيحون ببذىء القول وفحش الكلام " وتضمنت " عبارات اللعن واشارات السخرية والاستهزاء "(٤١). (الله ينصرك ياعرابى ياسند الولايا الله ينصرك) (٤٢) بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وخروج وزحف قوات عرابى إلى ميدان عابدين وهى تردد (نحن عاصين.. نحن عاصين.. نحن عاصين) (٤٣)، انطلقت نساء العامة والسوقة - على حد تعبير شاروبيم - يزغرتن ويغنين الاغانى الريفية ويصحن فى كل لحظة ويقلن (الله ينصرك ياعرابى)، بل كان الأهالى " يبصقون فى وجه المعاونين الإفرنج ويقولون (الله ينصرك ياعرابى بكره نوريكم)"(٤٤)

محمد أفندى طاهر (معاون أول بوليس إسكندرية) معاون ضبطية إسكندرية تم استجوابه:(٤٥)

س: هل أن بعضا من الأهالي أو المستحفظين كانوا يصرخون قائلين (يعيش عرابى) ومـاذا كان يحصل منهم وهل كنتم تضبطونهم؟

ج- نعم كثيرا ماكان يحصل من الأهالى والمستحفظين تطاول وشتيمة لنا بالقره قول فى محل جلوسنا ويصرخون قائلين (ينصرك ياعرابى) وكلما يصير ضبطهم وإرسالهم إلى الضبطية يفرج عنهم فى صباح اليوم التالى.

أكد أحمد رفعت بك أمام قومسيون التحقيق برئاسة إسماعيل أيوب باشا رئيس قومسيون مصر "كانت هناك حالة من هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق" (٤٦) وأكد (ريس قلم المطبوعات) فى خطابه إلى المستر بر ودلى كبير محامى عرابى:(٤٧) "أن حب الشعب المصرى كله لـ"عرابى " لم يعرف حدودا، لقد امتد إلى صغار الصبية فى الشوارع، وكان الأطفال الصغار والبالغون يرددون كلهم على حد سواء : عبارة "الله ينصرك ياعرابى" وكان الزجل الشعبى التالى على كل لسان:

ياتوفيق ياوش النملة

من قال لك تعمل دى العملة

أي أنه بفعلته هذه جاء بالانجليز إلى مصر، وفى مدى بضعة أيام قليلة لم يعد لاسم " توفيق" ذكر في مصر في حين سمي جيل كامل من شباب المصريين باسم عرابى".
ومن الشيء المدهش آنذاك لجوء العامة فى القاهرة وفى الأقاليم الأخرى إلى التشهير والعيب فى اعداد البلاد (الخديوى -الإنجليز) باستخدام بعض الأشكال الدرامية الشعبية إذا جاز لنا أن نستخدم هذا المصطلح، لدرجة وصفها أحد المعاصرين بأنها فعال بالغة الجفاء والشدة، فقد ذكر فى كتابه هذه الحادثة : "رأيت جماعة منهم يطوفون وبينهم حمار وعلى ظهره كلب أسود وعلى رأس الكلب قبعة (برنيطة) بالية والكلب فى غاية الخمول والكسل كأنه أطعم شيأ من المخدرات كالحشيشة ونحوها ولسانه قد تتدلي من شدة الظما والتعب وهم يصيحون حوله بياسيمور ياوش القملة من قال لك تعمل دى العملة، ومازالوا على هذا الحال من التطواف إلى وقت المهاجرة ثم أتوا إلى قشلاق جند الحرس الخديوى برحبة عابدين فلما صاروا أمام الباب تقدم أحدهم نحو الكلب والقاه على ظهر الحمار وذبحه بسكين كانت معه ذبح الشاة فصاح عند ذلك الجمع صياحا متتابعا الله الله قطع الله رأس سيمور قطع الله رأس سيمور يريدون سيمور أمير مراكب الحرب، وهكذا كان شأنهم مع كل الكلاب فى كل يوم حتى انكمشت واختفت عن الأبصار وكان إذا ظهر واحد منها ونادى عليه أحد الصبيان باسم سيمور أنذعر وترامح واختفى عن الأنظار فرارا من الموت" (٤٧)

اعتمادا على وثائق الثورة العرابية، أكد لنا بعض الدارسين وسائل أخرى أنتشرت خارج القاهرة وبصفة خاصة فى القرى للاستهزاء بالخديوى "موسى على عمدة الفقاعى كان يجمع أولاد المكاتب ويطلب منهم الطواف بشوارع البنادر والهتاف بنصرة عرابى والاستهزاء بالخديوى والأميرال سيمور وسلطان باشا وتشبيههم بالكلاب والخنازير وانه كان يتبرع للأولاد بالنقود والشموع من أجل ذلك، كان عمدة الصنافين (شرقية) يحضر الفقهاء للقراءة والدعاء بنصرة عرابى وسب الخديوى كذلك كان حسين على عمدة ريحانه

بالمنيا يجمع أطفال المكاتب ويطلب منهم الهتاف بنصرة عرابى وسب الخديوى والجنرال سيمور وسلطان باشا"[٤٨] وفى المنيا انطلقت المظاهرات بالبوارق والطبول ليلا ونهارا والصياح بكلام نظمه قاضى المديرية الشيخ بخيت:

يامولانا ياعزيز — *اهلك دولة الإنجليز*

يامولانا يا بارى — *أنصر باشنا عرابى*

وكان إسماعيل بك رأفت مدير المنيا يأمر بإحضار بعض الكلاب والخنازير وربط أعناقهم بالحبال ودورانهم مع الأولاد فى الشوارع أحدهم أسود على رأسه برنيطة باسم سيمور الإنجليزي والثاني باسم توفيق والثالث باسم سلطان وبالفعل يصير إعدامهم شنقا بعد تعذيبهم وإحضار بدلهم حتى يصير إعدام جملة من الكلاب والخنازير[٤٩].

المتعارف عليه تاريخيا اعتبار ثورة عرابى ثورة فلاحيه فى الاساس، وكما يقول مصطفى كامل باشا" فان الفلاحين البسطاء أنفسهم كانوا يهللون ويكبرون عندما يذكر اسم (عرابى) وكانوا ينتظرون من ذلك المصرى البحت السعادة المرغوبة والرفاهية المأمولة"[٥٠]

ويذكر أحد أصدقاء عرابى " كان هؤلاء (مشايخ القرى ووجهاء الأقاليم) قد فرحوا بفكرة تحرير الفلاح التى كان يلهج بها عرابى، وكانوا يسمونه فى الأرياف "الواحد" وعندى انه كان جديرا بهذا الاسم فقد كان الفلاح الوحيد الذى استطاع أن يقمع بنجاح طبقات الحكم الجركسية"[٥١]

فى كل أنحاء مصر، تردد هتاف الثورة العرابية الرئيسى (الله ينصرك ياعرابى) فى مواجهة سب سيمور والإنجليز (ياسمون يا وش القملة مين قالك تعمل دى العملة)، (يانسناس آه ابن النسناس أمك قلة وأبوك نسناس) [٥٢] ولعن توفيق الذى تمثلت فيه كافة أشكال الخيانة، فى الإسكندرية " طلب سيمور من الخديوى ترك مقره والإقامة بإحدى سفن الحرب، اقتنع، وعندما سار فى الشوارع بعد ضرب الإسكندرية، فلما رآه العامة ظنوا انه أحمد عرابى عائد لقتال الإنجليز فصاحوا الله ينصرك ياعرابى ومازال حتى دخل سراى رأس التين" [٥٣] فى طريقه إلى التل الكبير اشتد زحام الناس " وعلا الضجيج وكثر الصياح بكلمات وعبارات قد لفقوها على قدر عقولهم من مثل:

العسكر فى الطوابى — *الله ينصرك ياعرابى*

يا مولانا ياعزيز — *أهلك عسكر الإنجليز*

ياسيمور يا وش القملة — *مين قالك تعمل دى العملة*

وغير ذلك من بذىء القول وفحش الكلام "[٥٤]

وفى القاهرة "كان العامة وأرباب الطرق والأشاير وسائر صبيان المكاتب يطوفون زمرا فى ذلك اليوم (معركة التل الكبير) ويصيحون بيالطيف، يا جبار أهلك عسكر الكفار ، وكان المؤذنون يعجون على المنائر ويبتهلون إلى الله بعبارات الاستغاثة وطلب النصر على العدو"[٥٥]

أتى العلماء ومشايخ الأزهر بقصة ابرهة وأصحاب الفيل كمثل جيد لطغيان توفيق وعدم اخلاصه وصلاحيته، فى الأدعية والصلوات والخطب الدينية بدأ التوسل والتضرع فى

المساجد والجوامع، فى صلاة الجمعة كان الدعاء لا يدعى للسلطان أو الحاكم وإنما لعرابى (اللهم أنصر عرابى بجيش المؤمنين) (٥٦) فترة الثورة العرابية، فترة يقظة قومية تحررية ادخل الصراع بين حقوق الأفراد وسلطان الدولة طورا جديدا تمثل فى الدعوة المستمرة إلى استبدال الحكم المطلق بالشورى (الدستور) بدأ جهاز الدولة المعتمد على العنف والقوة والذى ينحو منحى أخلاقيا فى اتجاه تأليه شخصية الحاكم يواجه حركة عصيان شامل فى الريف وفى المدن، اشتد النضال الوطنى بين أدوات الردع القديمة وبين قوى التحرر الجديدة والتى تقف فى مواجهة القهر القومى بكافة أشكاله تقاومه ما استطاعت إلى ذلك سبيلا باليد، باللسان أو حتى بالقلب كأضعف أشكال الأيمان، أضحى (حب الوطن من الإيمان) تم تكريس أصدق وارق مشاعر حب الوطن ضد تسلط واستبداد الحكم المطلق المدعم بقوة بريطانيا التى لا تقهر آنذاك، تحمل الشعب وقياداته التضحيات من سجن ومصادرة أملاك ونفى خارج الوطن، وجاءت هزيمة التل الكبير لتكرس من جديد وتدعم استبداد الطغاة، منذ الاحتلال البريطانى (١٨٨٢) لمصر، وجد فى مصر، على حد قول أحمد لطفى السيد سلطتان (٥٧) : إحداهما شرعية قديمة وأخرى فعلية جديدة.

السلطة الشرعية (سلطة الخديوى) لجأت إلى المحتل خاصة وأنها ترى فيه "سندا ضد مطامع السلطة العثمانية والتدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق"(٥٨) والسلطة الفعلية (سلطة الاحتلال البريطانى) استخدمت كافة المحاولات لجعل الشعب المصرى يذعن للأمر الواقع وجعل فريق منهم يشعر باتفاق فى المصلحة بينه وبين الاحتلال وحاولت التفريق بين مختلف الطبقات ومختلف المصالح، فى فترة لاحقة نشر شاعر النيل (شكوى من الاحتلال) (٥٩)

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت	*حواشيه حتى بات منظما*
تمن علينا أن أخصب الثرى	*وان أصبح المصرى حرا منعما*
أعد عهد (إسماعيل) جلدا أو سخرة	*فإنى رأيت المن أنكى وآلما*
عملتم على عز الجماد وذلنا	*فأغليتم طينا وأرخصتم دما*

فى عهد الاحتلال البريطانى صدر قانون العقوبات الأهلى والذى نشر بالوقائع المصرية (٢٦، ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣) أفرد الكتاب الثانى (الباب الرابع عشر) : فى الجنح والجنايات التى تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرهما من الجنح المتعلقة بالتعليم العام أو الدينى نصت بعض مواده

المادة ١٥٦:

كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن فى حقوق الوراثة فيها أو طعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أو بواسطة إيماء يقع علانية أو إشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز أو تمثيل يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين ويدفع غرامة من ١٠٠ قرش ديوانى وقرش إلى ٣٠٠٠ قرش.

المادة١٦٢:

كل من عاب فى حق ذات ولى الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من شهر إلى ١٨ شهرا وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش إلى ٢٠٠٠ قرش.

وكما ألمحت سابقا فهذه المواد تكاد أن تكون نسخة طبق الأصل من قانون العقوبات الفرنسى الذى صدر أيام الحكم البونابارتي، ومنذ ذلك الوقت تكرست قانونيا نظرية للعيب فى التشريع الجنائى المصرى، ويتضح فيها أن المشرع المصرى عندما أصدر هذا القانون كان يهمه بعد هزيمة عرابى إعادة الشرعية إلى الخديوي وتدعيم سلطانه بعد اهتزاز كرامته وهيبته إبان أحداث ثورة ١٨٨١ -١٨٨٢! هذه المادة المتعلقة بالعيب استمرت فى جوهرها كماهى وان تغيرت بعض ملامحها فى ظل تغير أنظمة الحكم اللاحقة (من خديوية إلى سلطانية إلى ملكية إلى جمهورية)

تكرست منذ ذلك الوقت إرادة الملك. "إرادة مطاعة تعلو عى إرادة الأشخاص والأفراد وبواسطتها يتم النظام ويستتب الأمن والهدؤ وتتيسر السكينة فى الخارج وفى الداخل.. تلك الإرادة هى مايسمونه بالحكم أو السلطة العليا أو السلطان أو الملك "

ويضيف قائل السطور السابقة فى أواخر القرن التاسع عشر:

" مصر هى ولاية حكومية خاضعة لإمارة الباب العالى وحكومتها ملوكية مطلقة، فهى مطلقة لأن لامسئولية على القوة التنفيذية أمام الأمة أو نوابها"(٦٠)

وتواكب مع إصدار قانون العقوبات صدور مجموعة من الشروح والتعليقات قام بها أمثال: يوسف أصاف بك صاحب (شرح قانون العقوبات الأهلي المصرى) ومحمد أفندى يسن صاحب (كتاب شرح قانون العقوبات) وأمين أفندي أفرام البستانى صاحب (شرح قانون العقوبات المصرى) وغيرهم.

إذا عدنا وقلبنا صفحات التاريخ المصرى نجد أنه على الرغم من استناد السلطة التنفيذية إلى هذه المادة (١٦٠٢) فأن النضال المتواصل لم يحترم هذه الشرعية وازداد العيب عيبا لرأس هذه السلطة وبالتالى ازداد التشديد العقابى، وكلما ازداد وعى المصرى بقيمة حريته والأعراب من فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو بغير ذلك من الوسائل كلما ابتعد عن الإلتزام بحدود القانون، وسوف نرى فى مرحلة تالية، ذهب ضحية (العيب) مئات من طليعة أبناء مصر وأبرزهم ثقافة ووطنية وأخلاقا وإحساسا، ومنذ عهد الاحتلال كانت السجون المصرية تستقبل بفضل هذه المادة ضحايا جددا، بل أن آثار القانون الهمايونى ظلت تفعل مفعولها فى فترة تالية وتمثل ذلك فى لجوء السلطة التنفيذية إلى حالات كثيرة لأبعاد ونفي بعض المتهمين فى قضايا العيب خارج الديار المصرية.

حواش

[الفصل الأول]

(١) جون لويس بوركهارت : العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية فى عهد محمد على، ترجمة دكتور إبراهيم شعلان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص٢٠٥.

(٢) شولش : مصر للمصريين. أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، ص٢١.

(٣) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول، ص١٠٩.

(٤) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق الجزء الرابع، ص٢٥٢.

(٥) السيد محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الأمام الشيخ محمد عبده، الجزء الثانى، الطبعة الثانية مطبعة المنار بمصر ١٣٤٤هـ، ص١٦١-١٦٢(عن مقالة : اختلاف القوانين باختلاف أحوال الأمم للشيخ محمد عبده، فى العدد ١١٤٢ من الوقائع المصرية ١٩يونية ١٨٨١).

(٦) ليفين، ز.ل: الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث فى لبنان وسوريا ومصر، ص ١٢٦

(٧) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩،ص٧٢

(٨) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص١٠٩.

(٩) إبراهيم عبده (د) : الصحفى الثائر، كتاب روزاليوسف، العدد ٧،إبريل ١٩٥٥، ص ٤٢ وما بعدها.

(١٠) إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٤، ص٢٧٨-٢٧٩.

(١١) لطيفة سالم (د) "صحافة الثورة العرابية " دراسة فى كتاب (مصر للمصريين) مائة عام على الثورة العرابية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام ١٩٨١، ص ٢٨٦،ص٢٨٧.

(١٢) إبراهيم عبده (د) : الصحفى الثائر، ص١٢٤.

(١٣) عادل أمين : صحافة الفكاهة وصحافيوها فى مصر منذ نشأتها حتى علم ١٩٢٥ رسالة ماجستير، كلية الأداب، قسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٧٢، ص١٣٦.

(١٤) إبراهيم عبده (د) : أبو نظارة أمام الصحافة الفكاهية المصورة، ص١٧٣ -الصحفى الثائر، ص١٤١.

(١٥) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق، الجزء الرابع، ص٢٢٦.

(١٦)محمد أحمد خلف الله (د) : عبد الله النديم ومذكراته السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٦، ص١١.

(١٧) نفس المرجع، ص٥٦.

(١٨) العدد الأول، ٦ يونية ١٨٨١، انظر على عباس على : عبد الله النديم - صحافة وفكرة رسالة ماجستير - كلية الأعلام، جامعة القاهرة ١٩٧٩، ص٣٠٠-٣٠٣.

(١٩) فيليب دى طرازى : تاريخ الصحافة العربية، الجزء الثالث، المطبعة الأدبية بيروت ١٩١٣،ص٦٣.

(٢٠) أنظر : عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة الجبلاوى، القاهرة ١٩٨٠، ص٨٦-٨٧. فى الطائف كتب النديم مقالا عن حياة الخديوى إسماعيل ناسبا إليه ماحل على البلاد من مصائب، أوقفت المجلة لمدة شهر طبقا لقانون المطبوعات، لكنه استمر فى الهجوم وشن حملة على الخديوي توفيق، بل أصدرها من

ميدان القتال عندما اندلعت الحرب بين العرابيين والإنجليز عبر فيها عما يجيش فى صدور الناس من كراهية لتوفيق (المرجع السابق، ص ٤٨،ص٤٣٢-٤٣٣،ص٤٣٧ اعتمادا على الطائف العددان ٤١،٤٢فى ٢٩ابريل،٦مايو ١٨٨٢) وأنظر كذلك إبراهيم عبده (د) تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، مطبعة الأداب، القاهرة ١٩٥١، ص١٢٦.

(٢١) لطيفة سالم (د) : "صحافة الثورة العرابية " المرجع السابق، ص٢٨٣.

(٢٢)سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء السابع (محاكمة العرابيين) مطبعة جريدة المحروسة الإسكندرية ١٨٨٦، ص٢٩، وأنظر كذلك أحمد عرابى : مذكرات، الجزء الثانى كتاب الهلال، مارس ١٩٥٣، ص٩٠-٩١.

(٢٣) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء السابع، ص١٧١، وانظر كذلك : برودلى كيف دافعنا عن عرابى وصحبه ؟ ترجمة عبد الحميد سليم، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٧، ص٢١٣-٢١٤.

(٢٤) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء السابع، ص٢٦٤-٢٦٥.

(٢٥) راجع : لطيفة سالم (د) القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص٣٨٦ اعتمادا على (محافظ الثورة العرابية : محفظة (١٠) دوسيه (١١٤)، محفظة (١٧) دوسيه (٣٩٠)، وكذلك أعداد المفيد ٢٧ إبريل ١٨٨٢، ٢٦ يوليو ١٨٨٢)، وراجع كذلك : إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٢٦)عبد اللطيف حمزة (د) : مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة، المجلد (٢٠) مايو ١٩٥٨

(٢٧) عبد المنعم شميس : الشعر والسياسة فى مصر الحديثة من الحملة الفرنسية إلى الثورة العرابية، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة القاهرة، قسم اللغة العربية د.ت. ص٢٦٣.

(٢٨) انظر العدد ١٢١٨٩ من الوقائع المصرية الصادر فى ٥صفر ١٢٩٩-٢٤ديسمبر ١٨٨١ (السيد محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام، الجزء الثانى، ص١٩٧-٢٠٠).

(٢٩) أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص٧٠.

(٣٠) أنظر العدد ١٢٦٧ من الوقائع المصرية الصادر فى ٦ المحرم ١٢٩٩، ٢٨ نوفمبر١٨٨١ (السيد محمد رشيد رضا : المرجع السابق، ص١٩٤-١٩٦).

(٣١) السيد محمد رشيد رضا : المرجع السابق، الجزء الأول، ص٢٥١.

(٣٢) إبراهيم عبده (د) : تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٥١، ص١١٥.

(٣٣) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء الخامس (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٨، ص١٣٦-١٣٧) والجزء السابع (طبعة جريدة المحروسة، الإسكندرية ١٨٨٦ ص٣٤٢).

(٣٤) ميخائيل شار وبيم : المرجع السابق، ج٤، ص٣١٨.

(٣٥) نفس المرجع، ص ٢٣٧-٢٣٨، ص٢٩٦،ص٣١٣

(٣٦) لطيفة محمد سالم (د) : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص ٣٠٨

(٣٧) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، ج٧، ص١٨٥.

(٣٨) عبد المنعم الدسوقى الجميعى (د) : وقائع الثورة العرابية دراسة وثائقية، كتاب مصر للمصريين – مائة عام على الثورة العرابية، هامش (١٢٢) ص(١١٩).

(٣٩) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين، الجزء التاسع، ص٧٩١.

(٤٠) نفس المرجع، ص٧٣٩.

(٤١) ميخائيل شار وبيم بك : المرجع السابق، ج٤. ص٢٩٧.

ذكر شار وبيم هذه العبارات بمناسبة قدوم المشير درويش باشا، حيث ذكر " اجتمع عند ذلك الكثير من الحرفيين والسوقية وزعر باب الحديد وباب البحر والأطراف وترامحوا أمام الجند وهم يضجون ويصيحون ببذء القول وفحش الكلام أحاط جماعة منهم بعربة المشير وهم يصيحون بأصوات مزعجة : نصر الله دين الإسلام، أهلك الله دين الكفار، أتاكم الموت يا كفار، أتاكم الموت يا كفار، أتاكم الموت بحرق النار وغير ذلك من عبارات السب واللعن وإشارات السخرية والاستهزاء.

(٤٢) المرجع السابق،ج٤،ص٢٤٨.

(٤٣) لطيفة محمد سالم (د) القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، نقلا عن محافظ الثورة العرابية محفظة (٢٠) دوسيه (١٨١)، ص١٧٠.

(٤٤) راجع : محضر استجواب محمد أفندي طاهر (معاون ضبطية إسكندرية) عن واقعة ١١يونيو سنة ١٨٨٢ حيث ذكر (فى تلك الأيام نظرت أن الدعاوى المتعلقة بتعديات الأهالي على الأجانب زادت كثيرا وكلما استحضر أحدا منهم للقرة قول يحصل منه تطاول زائد على العساكر الذين يرون ضبطهم ويبصقون فى وجه المعاونين الأجانب(سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، ج٨، ص٤٧٢).

(٤٥) نفس المرجع السابق، ص ٣٧٢.

(٤٦) بر ولى : كيف دافعنا عن عرابى وصحبه، ص٢١٤، ص٤٠٠.

– يلاحظ أن بعض الباحثين استخدموا (وش القملة) بدلا من (وش النملة) راجع : عبد المنعم تليمة (د) الثورة العرابية فى الشعر المصرى الحديث، مجلة الهلال العدد ٩، السنة ٧٩ أول سبتمبر ١٩٧١، ص ٢٦م حيث ذكر " أدرك الحس الشعبى حقيقة معسكر الأعداء، فوضع الخديوي والإنجليز فى صف واحد (يا توفيق يا وش القملة مين قالك تعمل دى العملة- يارب يا عزيز.. كبه تأخذ الإنجليز) بينما استخدم (عبد المنعم الجميعى(د) عبد الله النديم وأثره فى الحركة السياسية والاجتماعية ص٤٣٥) مقولة (يا توفيق يا وش النملة) و(يا عزيز يا عزيز -كبه تأخذ الإنجليز).

(٤٧) ميخائيل شار وبيم بك : المرجع السابق، ج٤،ص٣٢٤-٣٢٥.

(٤٨) حول تفاصيل هذه الحوادث راجع بصفة خاصة دراسة الدكتور عبد الله محمد عزباوى: (عمد ومشايخ القرى ودورهم فى المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر) الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٨٤.

(٤٩) راجع لطيفة سالم (د) : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص٤١١، اعتمادا على محفظة (٩) دوسيه (٨١) من محافظ الثورة العرابية.

(٥٠) مطصفى كامل باشا : المسألة الشرقية الجزء الثانى، الطبعة الثانية، مطبعة اللواء د. ت، ص٦٠-٦١.

(٥١) ذكر بلغت (التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر، تمهيد بقلم عبد القادر حمزة، مطبعة البلاغ الأسبوعي، القاهرة ١٩٢٨) أن عرابى كان يومئذ فى قمة شهرته إذ كانوا يطلقون عليه فى طول مصر وعرضها لقب (الواحد) وكان الناس يتسابقون من جميع أنحاء القاهرة ليبثوه شكاويهم ، ص١٠٧، ص١٢٨، بينما ذكر محمود فهمى المهندس(البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر) الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ١٣١٢ (هـ، ص٢٢٦) أن الأهالى أطلقوا على عرابى (حامى حمى الديار المصرية) ويذكر أن أوباش العالم والحشاشون كانوا يرمون أمامه الورود والزهورات ! (ص٢١٠)، وحول تعلق الناس بعرابى يذكر شار وبيم (المرجع السابق، ج٤،ص ٢٦٠) أن ذلك لم يخطر لأحد على بال كانت إذا وضعت حبلى صبيا سمته عرابى أو أحمد عرابى لاسيما أهل القرى وكانوا إذا سمعوا امرأة تولول على صبى ضل اسمه أحمد قالوا أنها تستغيث بأحمد عرابى بك لدفع ظلمتها وكشف غمتها "، بل أطلق عليه أحيانا (غاريبا لدى مصر) ولقب أحيانا فى بعض الصحف (مولانا أمير المؤمنين سعادة أحمد باشا عرابى) راجع (لطيفة محمد سالم(د): القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية، ص ٢٢١ نقلا عن الفسطاط العدد (١١) ٢٨يونيو ١٨٨٢.

(٥٢) أنظر : بهيجة صدقى رشيد : ٨٠ أغنية شعبية من وادى النيل، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة ١٩٧١، ص٤٩.

(٥٣) ميخائيل شار ويم : المرجع السابق، ج ٤ ص٣٠٧.

– يذكر بلنت (المرجع السابق، ص ٢٤٣-٢٤٤) عندما أشيع أن السلطان ينوى إرسال درويش لكى يحض عرابى على قبول لائحة الدول الأخيرة، سافر نديم إلى الإسكندرية وخطب مدة ساعتين فى عشرة آلاف نفس منددا بالبلاغ وحث كل فرد من الموجودين على أن يحتج عليه، وعندما ذهب الناس إلى منازلهم أخذوا فى تعليم زوجاتهن وأطفالهم هذا الاحتجاج وعندما نزل درويش فى الإسكندرية كان الأولاد يصيحون "اللايحة – اللايحة" فترد النساء قائلات "مرفوضة.. مرفوضة".

(٥٤)،(٥٥) ميخائيل شارويم : المرجع السابق، ج، ص٣٢٠، ص٣٣٢.

(٥٦) انظر بصفة خاصة لطيفة محمد سالم: المرجع السابق ص٣٦٥-٣٦٧.

(٥٧) الجريدة، العدد١٣، ٢٣ مارس ١٩٠٧.

(٥٨) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية، الجزء الأول (١٨٨٢-١٩٣٦) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص٢٦-٢٧.

(٥٩) حافظ إبراهيم : ديوان، الجزء الثانى ويشمل (السياسات، الشكوى، المراثى) ضبطه وصححه أحمد أمين وآخرون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٧، ص٢٥-٢٦.

(٦٠) مرقص حنا : نظام الحكومة المصرية، مطبعة التوفيق بمصر ١٨٩٦، ص ٢،ص٩٤.

الفصل الثانى

العيب فى حق الذات الخديوية الفخيمة زمن عباس حلمى الثانى

إعادة الشرعية وسلطة الخديوى وإخماد ثورة عرابى كان هو الادعاء الذى استندت عليـه إنجلترا من احتلالها لمصر منذ عام ١٨٨٢ التى إعلان الحماية عام ١٩١٤، تـم تجريـد جميع الذين ساهموا فى الثورة، من رتبهم وحرموا من المعاش أو مرتب الاستيداع، فتحـت أبواب السجون وأبعد ونفى من الديار المصرية طلائع هذه هذه الثورة الوطنية التحريريـة، وطبقا لتقرير اللورد دفرين Dufferin المندوب السامى البريطانى تم تدريجيا إرساء قواعـد الحماية المقنعة على مصر والتى نفذها منذ عام ١٨٨٣ السيرافلن بارنج Baringوالـذى عرف بعد ذلك باللورد كرومر هذا (الفرعون) الذى ساس النيل على حد قول أمير الشـعراء احمد شوقى : [١]

أيـامكم أم عـهد إسـماعيلا — أم أنت فرعون يسـوس النيـلا ؟

أم حاكم فى أرض مصر بأمره — لا سـائلا أبـدا ولا مسـئولا

رغم إخماد ثورة عرابى، فان عناصر المقاومة الوطنية لم تنقطع وتخمد تمامـا ـ استقالة شريف باشا فى يناير ١٨٨٤. ومحمد ثابت ناظر الداخليـة فـى مـارس ١٨٨٤ تتضمن التبرم من الغطرسة البريطانية، تشكيل (قومسيونات الأشقياء) يدل على اضطـراب الأمن العام منع دخول العروة الوثـقى، مصر ومعاقبة كل من توجد عنده (حفظـا للنظـام العمومى) [٢] وإلغاء بعض الجرائد مثل (الوطن) وتعطيل (الأهرام) عـام ١٨٨٤ و (مـرآة الشرق) و (الزمان) عام ١٨٨٦ وغيرها بحجة خدش سلطة واعتبـار حكومـة الخديـوى وتشويش الأفكار وخدش الأذهان !!، كل ذلك يدلنا من بعض النواحى، ورغم اليأس والقنوط والاستسلام للأوامر الإلزامية من قبل الاحتلال وتضاءل الروح الوطنية فى النفوس - علـى حد تعبير عبد الرحمن الرافعى - ما بعد هزيمة التل الكبير (١٨٨٢) حتى وفـاة الخـديوى توفيق (يناير ١٨٩٢)، أن روح المقاومة لم تنقطع.

السنوات الأولى من عهد عباس حلمى الثانى، وفى ظل أزماته المتعددة مع الاحتـلال مـا اعتبر بعثا وطنيا، خاصة وقد عاد عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية إلى العمل وأصـدر مجلة (الأستاذ) عام ١٨٩٢ ويذكر أحمد شفيق باشا فى مذكراته انه فى يناير ١٨٩٢ عندما توجه عباس للصلاة فى المسجد الحسينى "حدثت أثناء مسير الموكب الخديـوى مظـاهرة مؤثرة إذ تقدم الطلبة وغيرهم من المحتشدين بالسكة الجديدة نحو العربة الخديوية وأقصوا جيادها وجروها بأنفسهم" [٣] وعند افتتاحه الخط الحديدى بين أسيوط وجرجا فـى فـبراير ١٨٩٣ "كانت الجموع الكثيرة من الأهالي تجرى وراء عربة الخديوى ومنهم شخص يصيح بأعلى صوته : صل على النبى والهم عنك ينجلى". [٤]

لكن صيرورة الحركة التاريخية أثبتت لنا أن التناقض بين الخديوية وين سلطة الاحتلال كان تناقضا قانونيا، بينما التناقض الجوهرى كان بين الحركة الوطنية وبين سلطة الاحتلال.

أدراك ذلك بعض المعاصرين، من يقرأ ديوان حافظ إبراهيم وكتابه (ليالى سطيح) الذى هو كما قال "أنا شيد أودعها من الأنين ما يعلم به الصخور كيف تلين" [٥] يدرك هذه الحقيقة السابقة، كتب حافظ "فى مصر يعمل (كرومر) كالملك المطلق الإرادة لا يشوش عليه مشوش من المراقبات الشديدة ولا ينغص عليه منغص من الحوادث المزعجة قضى كل هذا الزمن طيب الخاطر، هادئ البال، قرير العين بهذا السلطان القوى الذى يدير به دولاب الحكومة المصرية وقد لقى من الأمة مهادا طريا ومن أمير البلاد مسالمة مرضية ومن الوزارة استسلاما ليست العبودية أدنى منها فى العبد لسيده" [٦]. فى هذا العمل الفنى كتب حافظ :

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت — حواشيه حتى بات ظلما منظما

فالسلطة الشرعية. كما أكد شفيق غربال، لم تستغنى عن الغاضب كل الاستغناء، فهى من جهة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطة العثمانية والتدخل الدولى وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق، أدرك ذلك الخاصة من المصريين "فلم يستطيعوا الوثوق كل الثقة : بالسلطة الشرعية، ورأوا فى نفس الوقت، فى بعض تصرفاتها فى جمع المال وفى تأييد الرجعية المطلقة وفى استعدادها للتصافى مع الاحتلال، ما حملهم على التردد فى الإخلاص لها قلبا وقالبا". [٧].

استسلام الخديوى للمحتل، وتصرفاته الشخصية خاصة نهمه لجمع إلمال، أدى إلى تفجر تراكمات مواقف معادية ضده تزايدت بمرور الزمن وبلغت أوج توهجها أثناء ما عرف فى التاريخ بفترة الوفاق، تفجرت قضايا (العيب) فى حق ذات الأمير "فى ١١ ديسمبر ١٩٠٨ أظهر عباس استياءه الكبير مما يفترى به عليه اللواء والحزب الوطنى من خيانته للوطن" [٨] درست علاقات القوى السياسية الأساسية فى مصر آنذاك (الخديوى - الاحتلال - الحركة الوطنية) دراسة وافية ولكن يظل السؤال المطروح فى إطار هذه الدراسة :

ما هى أبرز قسمات (العيب) فى حق ذات الخديوى عباس حلمى الثانى ؟ وكيف تصاعدت إلى حد اتهامه بالخيانة ؟

• ٣ نوفمبر ١٨٩٧ عاد الخديوى عباس حلمى بعد رحلة خارج مصر ليجد قصيدة مطبوعة وزعت على سكان القاهرة تهاجمه، نشرتها (الصاعقة) لصاحبها أحمد فؤاد جاء فيها : [٩]

عيد (قدوم) ولكن لا أقول سعيد — وملك وأن طال المدى سيبيد

يذكرنا مرآك أيام أنزلت — علينا خطوب من جدودك سود

رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا — سهام بلاء وقعهن شديد

فلما توليتم طغيتم وهكذا — إذا أصبح القولى وهو عميد

أعباس ترجو أن تكون خليفة — كما ود آباء ورام جدود

فياليت دنيانا تزول وليتنا — نكون ببطن الأرض حين تسود

تحولت هذه الأبيات إلى قضية عيب فى الذات الخديوية، أسمتها بعض الصحف قضية (السفهاء) وكان أطرافها الأربعة (أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة) و (السيد محمد توفيق البكرى، نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية) و (الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى الأديب المشهور) و (الشيخ محمد الخيامى صاحب المطبعة)

قبضت النيابة على أحمد فؤاد حيث اعترف أنه ناظم القصيدة وطابعها [١٠]، ولكن ظهر من التحقيق أن ناظمها هو المنفلوطى بالاتفاق مع البكرى، وطلبت النيابـة عقـاب الشـركاء وصاحب المطبعة الذى قرر انه يعرف محتويات القصيدة

كانت العلاقات بين عباس والبكرى قد ساءت، وفى أبريل ١٨٩٥ أقيل البكرى من نقابة الأشراف أبقى له مشيخة الطرق الصوفية، وكان عباس "يعتقد أن البكرى يـدس لـه الدسائس فى تركيا ويستعين بالشيخ أبو الهدى وبعض رجال المابين ليوغر صدر السلطان عليه وأنه هو الذى حرض المرحوم مصطفى لطفى المنفلوطى على نظم القصيدة المشهورة وكان السيد توفيق البكرى يتقى غضب الخديوى بالتقرب من لورد كرومر والستزلف إليـه وكثيرا ما حاول الخديوى أن يناله بسوء، فكان كرومر يحميه" [١١]، ويذكر العقاد أن عباس رمى البكرى ذات مرة أمام الحاضرين بسوء الأدب، رد عليه البكرى ردا قاسيا كـان من قوله "من جدى ومن جدك؟ فتوعده الخديوى وخرج غاضبا، ويقول العقاد "وكانت آخر كلمة وجهها الشيخ توفيق البكرى إلى الخديوى عباس : "لست أنا القليل الأدب، أنا وزير مثلـك وآبائي وأجدادي لهم الفضل على أبائك وأجدادك".

حاول شوقى شاعر الخديوى أن يرضى أميره فعدل فى مطلع القصيدة وبدأها :(١٢)

قدوم ولكن أقول سعيد وملك وان طال المدى سيزيد

فى دراسته التاريخية (قصيدة السفهاء !)[١٣] أبان الدكتور يونان لبيـب رزق أن هذه القضية قد تحولت من مجرد قصيدة "سفهاء" إلى فصل جديد من فصول الصـراع بين سراى عابدين وقصر الدوبارة وهو الصراع الذى تعددت فصوله خلال تسـعينات القـرن الماضى نصح كرومر بعدم اتخاذ أي أجراء بينما أصر الخديوى على محاكمة المسئولين عن نشر القصيدة، تدخل الإنجليز للنكاية بالخديوى وحماية أصدقائهم، فاستبدل قاضى التحقيـق وعزل النائب العام وعين مكانه إنجليزى هو مستر كوربت، بل - كما يؤكد المسدى [١٤] - استبعدت من التحقيق الأوراق التى ضبط فى منزل الشيخ البكرى، وكان للتدخل فـى تلـك القضية رد فعل شديد فى الصحافة الوطنية وفى الرأى العام خاصة تدخل المستر اسـكوت، المستشار القضائى من أجل السيد محمد توفيق البكرى، وفى النهاية صدر الحكـم بإدانـة أحمد فؤاد. فحكم عليه بالسجن عشرين شهرا وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها مصريا وحكـم على مصطفى لطفى المنفلوطى بالحبس سنة وبغرامة قدرها عشرون جنيها وبرئ الشـيخ محمد الخيامى (قضية الطعن على الخديوى) [١٥] تلك التى شغلت الأفكار مدى حين، تعرض كرومر فى تقريره عام ١٨٩٧ عن أبعاد هذه القضية، ولما نشر التقرير وقرأه المنفلوطـى أرسل إلى المقطم رسالة جاء فيها : أن حمد الله بك أمين النائب العمومى ومحمد بك صالح وكيل النيابة كانا فى اعتقادى أعلم الناس ببراءة السيد البكرى، كما انهما ظـهرا أحـرص الناس على الصاقها به بأية واسطة كانت لمرضاة من لا يرضيه إلامس شرف السيد المشار إليه، والله أعلم كيف أمكنهما حملنا على وضع إمضاءاتنا على تلك التلفيقة، الأمر الذى يعار على الأمة المصرية وجوده فى قضائنا"[١٦]

يلاحظ انه أثناء المحاكمة (محكمة السيدة زينب الجزئية) استرسل أحمد فؤاد فـى سرد القصص عما أسماه مظالم ولاة مصر السابقين " ثم طلب أن يعفى عنـه لأن أمثالـه من الطاعنين على الملوك فى أوروبا لا يعاقبون وقد استشهد فى ذلك بذكر ما حـدث فـى ايرلنده من تمثيل القوم الملكة ميتة وإقامتهم مشهدا لها وإعلانات الشتائم التـى نشـرت للقذف فيها" [١٧].

بعد أن جرت المحاكمة الثانية، صدر حكم الاستئناف النهائى بالسجن ستة شهور لكل من الرجلين احمد فؤاد والمنفلوطى.

* فى عام ١٨٨٩ صدرت مجلة "حمارة منيتى" أخذت تطعن فى توفيق، وكان جزاؤها المصادرة، وصدرت مرة أخرى يوم ٥ أغسطس ١٩٠٥ وأخذت تهاجم الخديوى عباس حلمى الثانى وانبرت الصحف المؤيدة له تشن حملة عنيفة عليه شنت الأهرام مثلا "حملة على ألسنة السفهاء" وأقلام المتطفلين، وعلى كل كاتب عرف بالسفاهة والبذاءة وقصر قلمه على هدم الأعراض المصونة والتطاول على المقام العالى" (١٨)

ومن النماذج للعيب فى ذات الخديوى والهجوم عليه :

- "طلبت المعية السنية ٨٠ طن من الفحم الحجرى لليخت المحروسة الذى سيقل الجناب الأكرم إلى لندرة.. ومعلوم أن ثمن الطن الواحد يزيد على ثلاثة جنيهات، فيكون مجموع ما تأكله النار وحدها فى هذا السفر السعيد ٢٤٠٠ جنيه.. فلا حول .. ولا.. !" (١٩)

- "يا بركة عاشورا فوق وش الفطورا بالجوز وبالطورا يا عم يا أبو قورة سلك لنا الماسورة للأمة تنسطل من قبل ما تنهطل على الأخ العزيز اللى بيحسبنا معيز ويفوتنا فى مهاميز ويروح بلاد الإنجليز واحنا وكلين بهريز، والواحد مش واخد م الدنيا حاجة غير لطم الخواجة أسيادنا النظار قاعدين فيها راكية نار" (٢٠)

• هذه الفترة شهدت تعاظم الكتابات التى شجبت الاستبداد السياسى والحكم المطلق وكشفت طغيان الحاكم وكل ما من شانه أن يعرقل الإرادة الحرة للأفراد بوصفهم (مواطنين لا رعايا) واستندت هذه الكتابات إلى أفكار الشورى فى التراث العربى الإسلامي أحيانا وإلى مبادئ المدرسة الرومانسية الفرنسية عن الحق الطبيعى والعقد الاجتماعى وتقر للإنسان بحقوق مصونة تحميه من السلطة المستبدة ومن القهر ودعت إلى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين وفقا للدستور رأى البعض فى الملكية الدستورية أكثر قبولا وراود البعض فكرة الحكم الجمهورى. اختلفوا فى وسائل تقييد سلطة الحاكم المطلق. هذه الفترة شهدت كذلك تفتق الأذهان إلى ضرورة جذب الشعب إلى المشاركة السياسية وتكوين رأى عام مؤثر، بل وأبرز التعارض بين الشعب وبين الحاكم المستبد الذى لا يؤمن بقدراته والتى تتمثل فى تعنيف عباس حلمى الثانى لمصطفى كامل أثناء حادث الزوجية (١٩٠٤) الشهير وعدم إيمانه بوجود رأى عام فى مصر لدرجة انه إذا لبس برنيطة ومشى فى الطريق لن يجد أحد يتكلم !

برزت كتابات مدرسة الأفغانى وتلميذه الشيخ محمد عبده، وظهرت فى المؤيد كتابات

عبد الرحمن الكواكبى عن الاستبداد، وتبلورت آراء الأحزاب المصرية خاصة الحزب الوطنى وحزب الأمة فى حركة المطالبة بالدستور، ونشير كذلك إلى أن البعض كان يطعن فى مسند ولى الأمر عن طريق الطعن فى محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية على نحو ما فعل محمد عبده الذى وصف حكمه بأنه حكما استبداديا قاسيا "فلم يترك رأسا مصريا فيه كلمة أنا إلا قضى عليه" (٢١).

من بلاد الشام إلى مصر، هاجر عبد الرحمن الكواكبى، نشر سلسلة مقالات صدرت بعد ذلك فى كتاب (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) (٢٢) وجه نقدا للتسلط وكل صور الاستبداد والاضطهاد، فهى أشياء ليست أبدية وحتمية بل يمكن القضاء عليها والكتاب مفعم بكراهية للاستبداد السياسى، فهو يرى أن أول مباحث السياسة وأهلها بحث "الاستبداد" أى

التصرف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى، ويعرفه في اللغة "اقتضاء المرء على رأى نفسه فيما تنبغى الاستشارة فيه" ويصفه بأنه "صفة للحكومة المطلقة العنان التى تتصرف فى شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين، ويتعرض لأشكال الحكومة المستبدة "حكومة الحاكم الفرد المطلق الذى تولى الحكم بأغلبية أو الوراثة وتشمل أيضا الفرد المقيد الوارث أو المنتخب متى كان غير محاسب ويشمل أيضا الحكومة الدستورية المفرقة فيها قوة التشريع من قوة التنفيذ لأن ذلك أيضا لا يرفع الاستبداد ولا يخففه، وعندما يتعرض الكواكبى لعلاقة الاستبداد بالدين يوضح اشتراك فى الأسماء والصفات مع الذات الإلهية فهو ولى النعم وبين (جل شأنه) و "جليل الشأن" حيث يبدأ تعظيم الجبابرة تعظيمهم لله، ويتحدث عن التمجد وعلاقته بالاستبداد من خلال المخاطبين بنحو رب العزة ورب الصولة أو الموسومين بالنياشين أو المطوقين بالحمائل.

كذلك بدأت المنار تنتقد محمد على فى ذكرى الاحتفال بمائة عام على تأسيسه للدولة المصرية، كتب الشيخ محمد عبده (آثار محمد على فى مصر)[23] مقالا شديد اللهجة قرر فيه " لم يستطيع أن يحيى ولكنه استطاع أن يميت "وأنه" أخذ يرفع الاسافل ويعليهم فى البلاد والقرى كأنه يحن لشبه فيه ورثة عن أصله الكريم. حتى انحط الكرام وساد اللئام" و "أى دين كان دعامة للسلطان محمد على ؟ دين التحصيل ؟ دين الكرباج، دين من لا دين له إلا ما يهواه ويريده" ويضيف "كان لمصر قاهرا ولحياتها الحقيقية معدما وكل ما نراه الآن فيها مما يسمى حياة فهو من أثر غيره أمتعنا الله بخيره وحمانا من شره"

ويذكر الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المنار، أن الخديوى أرسل جزء المنار الرابع إلى الأمام مع بعض رجال حاشيته وأمره أن يشكوهم فيه وينهاهم من العود إلى القدح فى جده وكان قد صدر الجزء الخامس الذى فيه مقالة الأمام فلما بلغه الرسول ما أمر به قال له الأستاذ : يظهر أن أفندينا لم يطلع على الجزء الخامس فان فيه مقالة شرا من تلك المقالة التى يشكو منها ![24]

عندما توفى محمد عبده (١١ يوليو ١٩٠٥) كان سير أحمد شفيق فى جنازته سببا فى غضب الخديوى واخبره بأن "الأمر مهمل "الجنازة حارة والميت كلب" فلا تعملوا شيئا وهو ما تعهدونه عدو الله وعدو النبى وعدو الدين وعدو الأمير وعدو العلماء وعدو المسلمين وعدو أهله وعدو نفسه، فلم هذه المجاملة" [25]. هكذا كان رأى عباس فى الشيخ الأمام بعد وفاته. ولم يكن الشيخ هو الوحيد الذى انتقد محمد على وأسرته، بل تواصلت الأقلام، فقد هاجم أحمد نسيم (١٨٨٠ – ١٩٣٨) شاعر الحزب الوطنى أسره محمد على وهى فى إبان سلطانها : [26]

رثيتك يا أرض الفراعنة الألى	*قضوا فى بلوغ المجد ما الحق واجبه*
ورثت بفضل العلم عزا ممنعا	*فما بات الا وابن غيرك غاصبه*
ولا خير فى عرش من الغرب ربه	*ولا خير فى مال من الغرب كاسبه*

وسنرى كذلك أحمد حلمى صاحب (القطر المصرى) يتهم بالعيب فى أسرة محمد على مصطفى كامل والذى أشاد بتاريخ محمد على وما قام به من جلائل الأعمال، اقترح على صفحات اللواء (٣ فبراير ١٩٠١) إقامة احتفال قومى كبير يوم (٢١مايو ١٩٠٢) تذكارا لمرور مائة عام هجرى على اختيار زعماء الشعب محمد على واليا على مصر (العيد المئينى لولايته)،كان يرى أن هذا الاحتفال هو مظاهرة قومية ضد الاحتلال، وكما يقول الرافعى أن هذا الاقتراح "قابله صنائع الاحتلال بالحقد والسخط" [27] وقابله بالارتياح جماعة

من الوطنيين، وفى خطبته (٢١ مايو ١٩٠٢) دعا مصطفى كامل إلى الدستور، وعلى صفحات اللواء دعا إلى ضرورة إنشاء مجلس نيابى وفى خارج مصر كان يدعو إليه ومن أقوله المأثورة " أن سلاسل الاستعباد هى سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد" [٢٨] وتزايدت دعوته للدستور منذ أن قطع علاقته بالخديوى عام ١٩٠٤.

بدأ انتقاد جماعة الوطنيين لعباس قبل سياسة الوفاق بفترة طويلة خاصة وقد أرتمى فى أحضان الاحتلال وتخلى عن مداومة أزماته معهم، وكان يرفض حضور الاحتفال بعرض الجيش الإنجليزي فى ميدان عابدين، لكنه بدأ يحضره لأول مرة يوم ٩ نوفمبر ١٩٠٤ ووقف تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر، وكان موضع انتقاد الوطنيين فى مجالسهم وأحاديثهم، وفى نوفمبر ١٩٠٥ حضر العرض للمرة الثانية وشهده حتى نهايته، وعين ياور إنجليزى (وطسن باشا) له فى نفس العام، فى مارس ١٩٠٧ طلبت الجمعية العمومية من مجلس النظار ضرورة انشاء مجلس نيابى لكنه رفض،ومع مطلع عام ١٩٠٨ بدأ الحزب الوطنى بعث حركة إجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور، وأعد العرائض لتقديمها إلى الخديوى بطلب إنشاء المجلس النيابى وقع عليه فى البداية ٤٥ ألف توقيع وفى الفوج الثانى ١٦ ألف توقيع، ولكن الخديوى قابل هذه الحركة بالفتور لتورطه فى سياسة الوفاق، وهذه الحركة "غرست فى نفوس المصريين تعلقهم بالنظام الدستورى وكراهيتهم لحكم الاستبداد". [٢٩]

ظلت هذه الحركة مستمرة وخاصة (الهتاف بالدستور) [٣٠] ففى ٩ نوفمبر ١٩٠٨، يوم عيد ميلاد ملك انجلترا، صاح طلبة مدرسة الحقوق، كانوا منتشرين فوق سطح المدرسة وفى حديقتها وكثيرا من الأهالى الواقفين بجوارها "يعيش الدستور" وكرروها ثلاثا ويكتب سعد زغلول : "صاح كثير من التلامذة والمتفرجين الذين كان يمر الموكب (الكسوة) فى وسطهم خصوصا بالقرب من المصطبة – تارة بجملة : فليحى الخديوى وتارة بجملة : فليحيى الدستور، وتارة فلتحيا مصر، وكان الصياح أحيانا بالجملة الأولى ضعيفا لا يشترك فيه كثير من الناس وكان يبدو على وجه جنابه عند ذلك نوع من التأثير، كما كان يتأثر للصياح بالجملة الثانية" [٣١]

ويكتب كذلك (فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر من سنة ١٩٠٨) :

"صحبنا الخديوى فى موكب المحمل، ولم يكن الطريق مزدحما بالناس كما كان من قبل ولم يكن بينهم من التلاميذ ألا القليل ولم يهتف هاتف بدعاء أو طلب، غير أن أربعة أشخاص خرجوا إلى بلكون فى شارع محمد على صالحين، فيحيى الخديوى ! فليحيى الدستور، ثم صاح بعض صيحات قليل من الناس فى الميدان اختلطت بزغاريد النساء ومنهم من كان يقول : يحى الدستور" [٣٢]

فى ديسمبر ١٩٠٨ حيل بين جموع الشعب والاقتراب من موكب الخديوى لمطالبته بالدستور فكتب أحمد نسيم .[٣٣]:

خطوب مالها أبدا نصير	*وأمر حل فى مصر خطير*
لئن كرهت حياة الشعب يوما	*فخير لو تفتحت القبور*
أيا رب الأريكة قد رضينا	*بيابك لا تزار ولا تزور*
وهبنا نطلب الدستور جهرا	*ألا يرضيك ذياك الشعور ؟*

أغيرك فى الملوك وأنت أدرى   له شعب على البلوى صبور ؟
فهل خدعتك فى البهتان ناس   أرادوا أن يسوء بنا المصير ؟
(أمور يضحك السفهاء منها   ويبكى من عواقبها الخبير)

فى هذا العام (١٩٠٨) أصدر الشاعر الملهم أحمد محرم (١٨٧١-١٩٤٥) الجزء الأول من ديوانه وفيه نظم قصيدة (الشرف والملوك) هاجم الملكية والملوك بقوله : (٣٤)

كذب الملوك ومن يحاول عندهم   شرفا ويزعم أنهم شرفاء !
رتب وألقاب تغر وما بها   فخر لمحرزها ولا استعلاء
آنا تباع وتارة هى خدعة   تمنى بشر سعاتها الأمراء
كم رتبة نعم الغبى بنيلها   من حيث جللها أسى وشقاء
لو كان يعلم ذالها وهوانها   ما طال منه الزهو والخيلاء
يلقى الكرامة حيث كان وفعله   جم المساوئ والمقال هراء
تلك الجهالة والغرور وباطل   ما يصنع الأغرار والجهلاء

***

ذنب الملوك رمى الشعوب بنكبة   جلى تنوء بحملها الغبراء
لا المجد مجد ما عبثت به   أيدى الملوك ولا السناء سناء
مالوا عن الشرف الصميم وأحدثوا   ما شاعت الأوهام والأهواء
رفعوا الطغام على الكرام فأشكلت   قيم الرجال ورابت الأشياء
وإذا الرعاة تنكبت سبل الهدى   غوت الهداة وطاشت الحكماء
وإذا الطبيب رمى العليل بدائه   فبمن يؤمل أن يبل الداء؟

***

لو جاور الشرف الملوك لأورقت   صمم الصخور وضاعت الظلماء
ظلم يبرح بالبرئ وغلظة   يشقى بها الضعفاء والفقراء
الحق منتهك المحارم بينهم   والعدل وهم والوفاء هباء
رفعوا العروش على الدماء وإنما   تبقى السفينة ما أقام الماء !

فى عيد جلوس الخديوى السابع عشر(٨ يناير ١٩٠٩) نظم الحزب الوطنى مسيرة شعبية لمطالبته بالدستور، وكان قائدها أحمد أفندى حلمى والذى هتف للدستور وللجناب العالى وردد المتظاهرون هتافه بعد أن قال موليا وجهه شطر السراى "وليس لنا مطلب إلا رد الدستور وذلك الدستور الذى هو حق الأمة" (٣٥)

يوم ١٢ يناير سنة ١٩٠٩، كتب سعد زغلول "علمت أن أربعة أشخاص أرسلوا تلغرافا لسمو الجناب العالى يطعنون عليه طعنا شديدا، وأنه تألف قومسيون من نساظر الحقانية والداخلية والنائب العمومى وشفيق باشا لتحقيق هذه المسألة ...، يظهر من الحوادث وأشباهها أن هناك حركة ضد الهيئة الحاضرة عموما والخديوى خصوصا فتظهر هذه الحركة تارة بمظهر الطعن عليه فى الجرائد المختصة بالحزب الوطنى والمشايعة لها، وتارة بكتب التهديد وآونة برسائل القذف التلغرافية، وحينا بالمظاهرات فى الطرق والشوارع، واشراك رئيس الحزب الوطنى وبعض أعضائه معه فى الهتاف وزمانا بمثل تلك الفرقعة ! (فرقعة تحت قطاره الخاص عند وقوفه بطنطا فى ٩ يناير ١٩٠٩) [٣٦] ازدياد الهجوم على النظام السياسى وعلى سياسة الوفاق والطعن فى الخديوى استتبع إصدار قانون المطبوعات (الصادر فى ٢١ نوفمبر ١٨٨١) بعد أن كان قد أهمل من سنوات عدة (منذ عام ١٨٩٤) اكتفاء بقانون العقوبات ويذكر احمد شفيق أن بعض الصحف وخصوصا المنتمية للحزب الوطنى "تمادت فى شدتها ضد شخص الخديوى حتى كانت ترميه بخيانته لوطنه والاتفاق مع الإنجليز ضد مصالح الأمة ! فضاق سموه ذرعا بهذه الحملات وسلم بالنظرية الإنجليزية فى سن القانون، بل أضحى هو صاحب الرغبة والسعى فى ذلك ! فكلف بطرس باشا بالتعجيل فى تنفيذ هذه الفكرة واستقر الرأى على بعث قانون سنة ١٨٨١ ولتحاسب الصحف بمقتضاه وهو قانون قاس شديد" [٣٧].

نشرت الوقائع المصرية الرسمية فى ٢٧ مارس قرار مجلس النظار بتنفيذ قانون المطبوعات على الصحف والمطابع، ثارت الصحف وحملت جرائد الحزب الوطنى على القانون بعنف كذلك أعربت غالبية الصحف الأخرى عن الاستياء وردت تليغرافات احتجاج للمعية وللحكومة وكتب الشعراء القصائد الطوال فيما أصاب مصر من كوارث :

كتب حافظ إبراهيم (١٨٧٢-١٩٣٢) : [٣٨]

فتقيدت فيه (الصحافة) عنوة ... ومشى الهوى بين الرعية مطلقا

وأتى يساوم فى (القناة) خديعة ... ولو انها تمت لتم بها الشقا

إن البلية أن تباع وتشترى ... مصر وما فيها وان لا تنطقا

كانت تواسينا على آلامنا ... صحف إذا نزل البلاء وأطبقا

فإذا دعوت الدمع فاستعصى بكت ... عنا أسى حتى تغص وتشرقا

كانت لنا يوم الشدائد أسهما ... نرمى بها وسوابقا يوم اللقاء

كانت صماما للنفوس إذا غلت ... فيها الهموم وأوشكت أن تزهقا

وكتب احمد محرم : [٣٩]

صبوا المداد وحطموا الأقلاما ... واطووا الصحائف وانزعوا الأفهاما !

وخذوا على الوجدان كل ثنية ... واقضوا الحياة مزملين نياما

ودعوا البلاد تذوق من عنت العدا ... ما شاء خادمها الخؤون وناما

***

اليوم نمنع أن نئن لمؤلم	أو نشتكى الإعنات والإرغاما
والله لا ندع الشكاية منهم	أو يمنعوا الأوصاب والآلاما
كيف القرار على الإساءة والأذى	أم كيف نكتم فى القلوب ضراما ؟
ومتى رضينا أن نعيش أذلة	فنطيق مسكنة أو استسلاما ؟

إلى ان قال يخاطب الخديوى عباس الثانى ويلومه :

ماذا بدا لك فاعتزلت صفوفنا	أفأصبحت حرب الغزاة سلاما ؟
الحرب دائرة وجيشك قائم	ينضى السيوف ويرفع الأعلاما
والملك مضطرب ومصر كعهدها	تدعو الحماة وتشتكى الأقواما
إن كنت خاذلها ولست بفاعل	فحماتها لا يخفرون ذماما
أتخون مصر وما تحول نيلها	سما وما انقلب الضياء ظلاما
نبغى لها الشرف الأشم مؤيدا	بالبأس يؤيس صنرحه السهداما
ونعز رايتها ونمنع حوضها	ونزيد صادق حبها استحكاما
عباس رأيك فى البلاد وأهلها	أن الأذى يستضرم الأوغاما
أن كان عسف فالزمان مؤرخ	يحصى لنا الحسنات والآثاما

***

قلمى. كتابى. أمتى.وطنى. متى	نشفى نفوسا تستطير أواما ؟

وانطلق خليل مطران (١٨٧٢ - ١٩٤٩) صائحا : (٤٠)

شردوا اخيارها بحرا وبرا	واقتلوا أحرارها حرا فحرا
إنما الصالح يبقى صالحا	اخر الدهر ويبقى الشر شرا
كسروا الأقلام هل تكسيرها	يمنع الأيدى أن تنقش صخرا ؟
قطعوا الأيدى هل تقطيعها	يمنع الأقدام أن تركب بحرا
حطموا الأقدام هل تحطيمها	يمنع العين أن تنظر شزرا
أطفئوا الأعين هل إطفاؤها	يمنع الأنفاس أن تصعد زفرا ؟
أخمدوا الأنفاس، هذا جهدكم	وبه منجاتنا منكم ... فشكرا !

فى اليوم التالى لصدور قانون المطبوعات "ذهب الخديوى إلى المحطة لتوديع الدوق اوف كنوت وفى أثناء ذهابه إلى عابدين لاحظ أن بعض الطلبة الذين ينتمون للحزب الوطنى كانوا جالسين على قهوة الشيشة وغيرها وهم فى حالة عدم اكتراث ولما مر عليهم لم يتحركوا ولم يقفوا لأداء السلام بل العكس رفعوا ساقا فوق ساق ونظروا إليه. وقد شعر سموه أنه لابد وان يكون الحزب قد كلفهم بتنظيم هذه المظاهرة انتقاما منه بسبب قانون المطبوعات والصحافة". (٤١)

على مدى اكثر من أسبوع على التوالى فجر الحزب الوطنى المظاهرات التى شقت شوارع القاهرة من السادس والعشرين من مارس حتى الثانى من ابريل ١٩٠٩، تتحدث (اللواء) فى ٢٧ مارس ١٩٠٩ عن (المظاهرة الكبيرة) بعد اجتماع ضخم ضم عشرة آلاف من المتظاهرين فى حديقة الجزيرة انطلقت الجموع من طلبة الأزهر والمدارس المختلفة وطوائف من التجار والعمال وكذلك الجمعية العمومية لنادى المدارس العليا فى مظاهرة رهيبة صبت جام غضبها من خلال هتافات عدائية على الحكومة المستبدة وعلى قانونها الجديد، يتحدث سعد زغلول فى مذكراته (٣٠ مارث ١٩٠٩) [٤٢]عن مظاهرة انطلقت هاتفة. "فليحى العدل، فليسقط قانون المطبوعات، فليسقط الاستبداد وحكومة الفرد، إلى غير ذلك من الصياح. وقبض البوليس على بعض التلامذة الذين كانوا يسخرون من رجاله عند مسيرهم" ويذكر سعد أن هذه المظاهرة سارت إلى منازل النظار وإلى عابدين وان حرمه عندما أحسست بها "ظننت أن الساعة قد أتت!"

وفى أحداث (٣١ مارس ١٩٠٩) يذكر سعد "تظاهر كثير من الناس والطلبة وطافوا الشوارع بعد أن خطبوا خطبا مهيجة فى حديقة الجزيرة، والقوا اشعارا غاية فى الحماسة وتقرر محاكمة الخطباء على تهييجهم وطعنهم فى الخديوى ووزارته وقبض على تلميذ من الخديوية يدعى عباس حلمى وأخر من يدعى مختار من مدرسة الفنون الجميلة وحكم على كل منهما فى اليوم التالى بالحبس ٢٠ يوما نظير تعديهما على رجال البوليس بالضرب وقد رفت الأول لذلك، ثم حصلت مظاهرة أخرى فى اليوم التالى من الطلبة فى الجامع الأزهر والمدارس على اختلاف أنواعها" [٤٣].

وتتحدث (الأهرام) عن هذه المظاهرات وعن قواها الاجتماعية وعن أنواع الهتافات وعن أدوات مواجهتها من قبل قوات البوليس المصرى والجيش البريطانى "شهدنا جمهور تهدد بسنابك الخيول وتفرق بالعصى وتهان وتضرب وتطارد فى الشوارع مطاردة الصيد لا لأنها اعتدت على أحد ولا لأنها سبت أحدا ولا لأنها هزت عصا فى وجه أحد بل لأن عشرة الآف شاب من شباب الأمة نادوا بسقوط الاستبداد وبسقوط قانون المطبوعات". [٤٤]

ويذكر سعد مرة أخرى فى مذكراته (يوم ٨ أبريل سنة ١٩٠٩) : [٤٥]

"فى يوم الأربع ٣١ مارس سنة ١٩٠٩ اجتمع خليط من طلبة الأزهر والمدارس ومن العامة فى حديقة الجزيرة والقيت خطب وتليت قصائد كلها حماس وطعن على الحكومة والمحتلين والخديوى والوزراء، لتقييد الصحافة ثم طافوا فى شوارع القاهرة صائحين بهذه الكلمات : ليحيى العدل، يسقط الظلم يحيى اللواء يسقط قانون الصحافة ثم فرقهم البوليس، عندما أرادوا الاجتماع بساحة عابدين".

تتحدث التقارير البريطانية عن هذه المظاهرات، ويتحدث المعتمد البريطانى جورست فى تقريره عن المالية والحالة العمومية فى مصر عام ١٩٠٩ عن زيادة متاعب البوليس نظرا لنشاط الطلاب المتزايد حيث نشبت معركة بين المتظاهرين وقوات البوليس بقيادة هارفى باشا حكمدار العاصمة واستعين بفرسان الجيش وفرقة المطافئ.

فى (احتفال الطلبة بالمولد النبوى ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٩) [٤٦] أقام الطلبة سرادقا فخما فى ساحة المولد النبوى، نصبوا فى مدخله مصباحين كبيرين من القماش الأبيض كتبت على أحد جانبى المصباح الأول الآية الكريمة (وشاورهم فى الأمر) وعلى الجانب الآخر (وأمرهم

شورى بينهم) وكتب فى أحد جانبى المصباح الثانى (أفضل الجهاد من قال كلمة حق عند سلطان جائر).

كان قد تم القبض على بعض زعماء مظاهرة ٣١ مارس سنة ١٩٠٩، وقدموا إلى المحاكمة أسمى (اللواء) قضيتهم (قضية الحرية). وصدر حكم محكمة عابدين الجزئية بجلسة ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٩) [٤٧] تحت رياسة احمد بك عبد الرزاق القاضى وبحضور عبد الحميد أفندى بدوى عضو النيابة فى القضية نمرة (١٣) سائرة سنة ١٩٠٩، بحبس أحمد حلمى مدة ٦ شهور حبسا بسيطا وكفالة ألف قرش وحبس كل من باقى المتهمين (عثمان طلعت صبور محمد مختار طلعت صبور- احمد زكى. محمود رمزى نظيم) مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا كذلك وأمرت بإيقاف التنفيذ عليهم وأضافت المصاريف على جانب الحكومة وبراءة إبراهيم محمد المتهم السادس مما نسب إليه.

نسب إلى عثمان طلعت أنه تطاول على مسند الخديوية المصرية بأن صاح علنا بقوله فليسقط حكم الفرد. ونسب إلى محمود رمزى نظيم العيب فى حق ذات ولى الأمر بان خاطب الجناب العالى فى بيتين لا يليق أن يخاطب بهما، كل ذلك فى قصيدة ألقاها علنا وجاء فيها :

الله أكبر يا عباس تخذلنا	*وكنت قبلا على الأوطان تضطرم*
أفعل كما شئت يا عباس أن لنا	*عند الإله مقاما جاده الديم*

محكمة مصر، بجلسة الجنح الاستئنافية يوم ١٣ مايو ١٩٠٩ تحت رياسة محمود رشاد بك أصدرت حكما تاريخيا فى (قضية النيابة نمرة ١٥٥٠ الواردة بجدول المحكمة نمرة ١٦١٤٩ سنة ١٩٠٩) [٤٨] ببراءة أحمد حلمى صاحب جريدة القطر المصرى من أحدى التهم وبحبسه أربعة شهور حبسا بسيطا تهمة أخرى وبراءة عثمان طلعت صبور وحبس غانم محمد يوسف مع إيقاف التنفيذ، واعتبرت أن النداء (ليسقط حكم الفرد) عام ومبهم ولا يقصد به حكومة مخصوصة فهو من قبيل الدعاء على حكومة يستبد بأمور الرعية فيها رجل واحد يتصرف فى شؤونها التصرف المطلق فالقصد الجنائى هنا معدوم بالمرة وان النداء بالقول (ليسقط) ونحوه إنما يعاقب عليه القانون إذا صدر ضد شخص معين أو أشار إلى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضى الذى يستنتجه من الظروف وقرائن الأحوال لبيان درجة المسؤولية ومقدار الإهانة التى تلحق الغير.

ويهمنا أن نؤكد أن (قضية الحرية) [٤٩] هذه تضمنت فى ثناياها اتهاما بالعيب فى حق ذات ولى الأمر وبدأ بروز محمود أفندى رمزى نظيم والذى كان من أشد أنصار الحزب الوطنى "وكانت الصحف تلقبه بشاعر المظاهرات" كان يشترك فى المظاهرات لا بمجرد الهتاف، بل وبالهاب حماسة المتظاهرين بخطبه وأشعاره وأزجاله، اشترك فى العديد من الصحف والمجلات، أصدر جريدة (أبو قردان) الفكاهية الانتقادية سنتين، وكان وكيلا لجريدة الإتحاد العثمانى البيروتية، ضبطت لديه أشعار حماسية تحض على الثورة الدموية فهو القائل عام (١٩١٢): [٥٠]

أن حريــة الشــعوب نبــــات	*ليس ينمــو بغــير ســفك الدمـــاء*
اســتعدوا يــا قــوم للثـــورات	*ثم ثـــوروا فـــى مصــر كالبركـــان*
واريقوا الدماء فى مصر حتـــى	*تصبــح الأرض وردة كالدهـــــان*

شهد عام (١٩٠٩) مظاهر عديدة لاضطهاد الحركة الوطنية، لــم تقتصــر علــى قانون المطبوعات ومصادرة وإنذار بعض الصحف مثل (اللـــوء) فــى أغســطس ١٩٠٩ ومحاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش للمرة الثانية وحبسه ثلاثة أشهر، بل شهد قانون النفى الإدارى.

وسجن احمد حلمى وعطلت جريدة القطر المصرى واستنت نظارة بطرس " بدعــة فى الطرق لمنع الناس من مشاهدة موكب الأمير فى ذهابه وإيابه فى ارجاء المدينة بإقامــة أسوار من رجال البوليس على جوانب الطرق لتحرمهم ليس فقط من الاقتراب من أمــيرهم والتمتع بمشاهدته بل ومن تمكنهم من أن تصل إلى مسامعه أصوات الشاكين والمتضرعين من رعيته [٥١]، ويكتب سعد (فى يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩) : [٥٢]

"اجتمعنا بسراى عابدين، لحضور استعراض جيش الاحتلال احتفالا بعيد الملك، فى أثناء الاستعراض، صاح جماعة من طلبة مدرسة الحقوق، وكانوا وقوفا تحت شجرة خلف السياج - قائلين بالعربية : فليحيى الاستقلال وبالفرنساوية فلتعيش الحرية ! فتكدر بطرس وامتقع لونه، وعلا شفتيه البياض واظهر الخديوى نوعا من الانقباض، وبعد قليــل صــاح جماعة من المتفرجين قائلين : يحيى الدستور : فقال بطرس ! أن هذه جريمة لا تغتفر ضد البلاد ! ".

عندما أصدر أحمد نسيم ديوانه كتب يقول : [٥٣]

ما للملوك اضاعوا العمر فى الشــعب	*واوقفوا الخلق بين الخلــف والشــجب*
ما زالت النـــاس حســادا لعرشـــهم	*والعرش لو علموا قــد خــف بــالنوب*
دع عنك عرشا تبيت الليــل تحرســه	*من فتك مغتصــب أو بطــش منتــهب*
مــاذا تؤمــل مــن ملــك تدبـــره	*بفكــر مكتئــب أو قلــب مضطـــرب*
هذى الشعوب تنــادى وهــى ثــائرة	*علــى ملوكــهم بــالويل والحـــرب*

يتذكر الأديب الناقد يحى حقى عندما كان صبيا فى تلك الفترة كان يــردد النشــيد الخديوى[٥٦] *(افندينا دخل الورشة ... ضربوا له سلام بالمقشة)* ويذكر "كان عباس عندنا يغتنى بالحرام وبيع الرتب ويقول : من أجل مصاريفى فى محاربة الإنجليز : أن يدى طاهرة" [٥٧]

تناولت صحيفة (وادى النيل) بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٠٩ تحت عنوان (الحكومــة والتمثيل، أن بعض المسرحيات التى مثلت كان يحضرها رجال الحزب الوطنى بمـــا فيــهم محمد فريد رئيس الحزب، وان هذه المسرحيات نبهت أذهان البوليــس فتخيلــوا "أن وراء الأكمة ما وراءها" وان الشعب عمد إلى استخدام التمثيل فى نيل رغباته : كما فعل رجـــال فرنسا من قبل فى إصلاح شئونهم الاجتماعية فى عهد فولتير، وتذكر أنه يوم ٥ ديســـمبر

(١٩٠٩) أحيت الجمعية الإسلامية بحديقة الازبكية ليلتها السنوية التى حضرها الخديوى، حيث مثل أفراد شركة التمثيل العربى الجديدة رواية (العواطف الشريفة) فى الفصل الأول قال أحد الممثلين لفتاة ترغب الزواج بذى لقب سام طمعا باللقب لاسواه : (لا تغترى بالرتب والنياشين فقد أصبحت هذه الأيام كالسلع تباع فى الأسواق) وكانت لهذه الجملة تأثير على السامعين بعد أن أخذت الصحف تهاجم بيع الرتب والنياشين والمسئول عنها وأنعمت المعية الخديوية بالرتب والأوسمة على نفر من الجاهلين والأميين، رجال البوليس حضروا فقيدوا هذه الجملة فى (سجل النمائم) اهتمت لها محافظة القاهرة اهتماما كبيرا [٥٤] والذى لا شك فيه أن تزايد العيب ولو بطريق التورية والغمز على ذات الخديوى قد استوجب من الحكومة إصدار لائحة التياترات فيما بعد عام ١٩١١. [٥٨]

- شهد عام ١٩٠٩ أيضا منذ بدايته وحتى نهايته ما اعتبر بطريق الخطأ أول قضية عيب فى ذات ولى الأمر، وقد بدأت تفاصيل هذه القضية عندما اتهمت النيابة العمومية (فى القضية نمرة (٥) يناير ١٩٠٩ الواردة بالجدول نمرة (٣٤) سنة ١٩٠٩) [٥٦] أحمد حلمى بما يأتى :

١- التطاول على مسند الخديوية المصرية

٢- الطعن فى نظام حقوق الوراثة

٣- الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها

٤- الطعن فى حق ذات ولى الأمر

وذلك بنشره فى جريدة (القطر المصرى) بالعدد (٣٧) الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة تحت عنوان (مصر للمصريين) يقول بنقلها عن جريدة العدل التركية العربية التى تطبع فى الأستانة ونشره فى العدد (٣٨) الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٩ مقالا تحت عنوان (يا ولاة الإسلام وعلماء الأنام فى دار السلام) و (أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق) و (يد الجناب العالى) و (أملاك الجناب العالى) و (مهمة شكرى باشا)

انعقدت محكمة السيدة زينب الجزئية يوم الخميس ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ تحت رياسة على ماهر أفندى القاضى ونظرت القضية فى كافة أبعادها، وما يهمنا هو التهمة الرابعة (الطعن فى حق ذات ولى الأمر) حيث جاء فى حيثيات الحكم:

حيث انه لا يمكن وضع تعريف جامع لما هو العيب فى حق ذات ولى الأمر ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تصريحا أو تلميحا وسواء كان راجعا إلى حالته الشخصية وإلى حياته العمومية

وحيث أنه ينطوى تحت ذلك ما ورد فى مقالة "مصر للمصريين" مثل

"رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا ... مصوب سهم للبلاد سديد

فلما توليتم طغيتم وهكذا ... إذا أصبح القولى وهو عميد"

ومثل (وقد اقتفى أثر محمد على فى قبح فعله وسوء سيرته أولاده وأحفاده من بعده) ومثل (وليظل المصريون خدما لصبيانهم وأرقاء لنسوانهم) إلى غير ذلك من المطاعن الموجهة لذات ولى الأمر تلميحا بأقوال بذيئة تأباها الآداب الإنسانية.

وحيث أن ماذهب إليه المتهم فى دفاعه من أن المراد (بولى الأمر) هـــو جلالـــة السلطان وحده منقوض

(أولا) لأن هذه الصفة أطلقت فى عرف هذه البلاد على حاكمها الشرعى وهو سمو الأمـــير ولا شك فى أن الشارع قد جرى على هذا العرف

و (ثانيا) لأنه إذا صرفت هذه الصفة إلى جلالة السلطان وحده فلن يوجد فى القانون نـــص يعاقب من يعيب فى حق الحضرة الخديوية وهذا أمر غير مقبول خصوصـــا إذا لوحـــظ أن المادة ١٥٨ تعاقب من يعيب فى حق أحد أعضاء العائلة الخديوية

و(ثالثا) لأن العيب فى حق جلالة السلطان داخل عقابه فى المادة ١٥٧ عقوبات لأن حكومة جلالته فى نظر الشارع المصرى وقت وضع قانون داخلى تعتبر أجنبية عن حكومة مصـــر بصفتها ذات استقلال داخلى وهذا الاعتبار لا يمس السيادة العليا التى للدولة العثمانية على مصر بوجه من الوجوه

على أنه لو كان فى هذا الأمر محل للالتباس فلا شئ يمنع من إطلاق صفة (ولـــى الأمر) فى المادة ١٥٦ على جلالة السلطان وعلى سمو الخديوى معا."

رأت المحكمة أن التهم الموجهة إلى المتهم ثابتة كلها عليه وعقابه ينطبق علـــى المـــواد ١٥٠، ١٥٦، ١٤٨، ١٦٨ عقوبات وأن الأفعال المسندة إليه يجب اعتبارها جريمة واحـــدة وحكمت بحبسه عشرة شهور حبسا بسيطا وأمرت بتعطيل جريدة (القطر المصرى) مدة ست شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد (٣٧) من الجريـــدة المذكـــورة وأعفـــت المحكوم عليه من المصاريف وجعلت الكفالة لإيقاف التنفيذ ألف قرش.

محكمة مصر الابتدائية الأهلية بجلسة الجنح الاستئنافية المنعقدة يوم ٢٩ أبريـــل سنة ١٩٠٩ تحت رياسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمـــة وبحضـــور حضـــرات المستر كلابكوت ومتولى أفندي القاضيين حكمت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل خاصة وأن النيابة رأت أن "العيب فى حق ذات ولى الأمر بأقبح ألفـــاظ الـــهجو والسباب وقد ذكرت المحكمة فى أسباب حكمها أن الجناب الخديوى هو بلا نزاع ولى الأمـــو هنا كما أن الجناب السلطاني هو ولي الأمر هنا وهناك وأن أول واجبات الصحافة التعلـــق بالعرش الخديوى والمحافظة على حقوق الحاكم والمحكوم وأن القضاء لا يرحم كل من ينفر الناس من العائلة الخديوية ويطعن على الغير تصريحا أو تلميحا وأن المتهم نشر مطـــاعن مهينة ومؤلمة ومكتوبة بعبارات جارحة بذيئة خارجة على حد اللياقة والأدب وتعمده النشر فى يوم عيد الجلوس الخديوى "أعلى مقام يجب أن تنصان كرامته ويجب أن يعلى حقه مـــن التأديب والاحتشام " (٥٩)

صار مجموع ما حكم به على أحمد حلمى سنة كاملة مع الشغل وأربعـــة أشـــهر حبسا بسيطا فى قضية (مظاهرة الحرية) وقد كان لقضية صاحب النظر المصرى رنة شديدة وتتبعها الناس فى شغف، لأنها قضية الدفاع عن حرية الرأى بل لقد كان لهذه القضية صدى فى الهند سجلته جريدة القطر المصرى فى عددها (٤٦) الصادر فـــى ١٣ مـــارس ١٩٠٩ (٦٠).

يكتب أحمد حلمي عن (قضايا القطر المصرى) أن النيابة ترميه بأكبر تهمة لم تنظر مثلـــها المحاكم المصرية قاطبة من عهد افتتاحها إلى الآن (القطر المصرى-العدد (٤١) ٥ فـــبراير ١٩٠٩) وهى تهم كبيرة ولكنه يؤكد (الحق أكبر والقضاء أعدل) اعتبر أحمد حلمى العائلـــة

الخديوية أصل البلاء وأس الفساد فى مصر، وقد بدأ مقالته (مصـــر للمصريـيـــن) ببيتيــن للمنفلوطى يعبران عما تشعر به البلاد ازاء هذه الاسرة، وقد سبق أن قدم المنفلوطى إلـــى المحكمة لأنه عاب فى ذات ولى الأمر (قضية السفهاء) وسجن وحدث نفس الشـئ لأحمـد حلمى واعتبر الحكم عليه كما يقال (أول حكم بالعيب فى الذات الملكية!) بل اعتبره البعـض (أول كاتب سياسى) دعا إلى قلب نظام الحكم) (٦١).

الملاحظ حول أهمية هذه القضية أن تجرؤ (القطر المصرى) - وغيرهـــا - علـى الخديوى والعائلة الخديوية كان وراء الدور الذى لعبه الخديوى عباس فى إعـــادة العمـل بقانون المطبوعات. فقد كان هو الذى حمل جورست على السعى لدى حكومتـــه لاقناعـها بضرورته ووراء دعوة نظاره - كما يؤكد زغلول (٦٢) - للعمل على تطبيق القـانون بكـل دقة، ففى أحداث ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ يذكر " صعدنا إلى الخديـــوى، ودار الكـلام فـى القضية المرفوعة ضد صاحب القطر المصرى وما حصل من القاضى مـــن تأخيرهـا إلـى خمسة إبريل. واستنكر ذلك" (٦٣)

وكما ألمحت مسبقا ما قرره الهلباوى "لما نشرت الجرائد أنى قبلت الدفـــاع عـن المتهمين فى هذه القضية، جاء على أثر ذلك المرحوم حسين رشدى باشا إلى ديون الأوقاف وكان وزيرا للخارجية وقتئذ ودعانى إلى مقابلته بغرفة المدير (سعادة مصطفى ماهر باشـا فى ذلك الوقت) وهنا قال لى : أن سمو الخديوى غير مستحسن دخولى فـــى الدفـاع عـن قضية أحمد حلمى، لأن حلمى هذا ترجم مقالة كانت بجريدة تركية ونشرها بجريدته لم تحز هذه المقالة رضاء الخديوى بل عدت ماسة بكرامته، ولذلك رفعت عليه دعوى جنحة بسببها وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، والقضية، مستأنفة أمام محكمة الاستئناف فرجل يتصيـــد المطاعن على سموه لا يستحق العطف عليه خصوصا من رجل حائز رضا ســـموه وهـو ممثله ووكيله فى تلك المصالح الثلاثة (الأوقاف) العمومية والخاصة والأوقاف الخديويـــة) (٦٤) " لكن الهلباوى رفض التنازل عن الدفاع عن أحمد حلمـــى ومـــن معــه فـــى قضيـــة (المظاهرة الكبرى).

رغم صدور حكم الحبس على أحمد حلمى فقد واصل نضاله ضـــد حكـم عبـاس المطلق وعن طريق الرمز الشعرى الفنى ألمح فى كلمة (عبوس) الواردة فى هذه الأبيـــات إلى (عباس) : (٦٥) :

هذا زمان (عبوس) كلـــه نكـــد	*والفقر يغفر فاهـــا يقضـم الغـولا*
هذا زمان به البأســـاء ضاريـــة	*فى القطر أظنابها خزيـا وتخجيـلا*
هذا زمان به الـــلأواء ناشـــبه	*أظفارها فى حشا الأهليـــن تنكيـلا*
هذا زمان به السبع العجاف أتت	*لأكل ما لم يكن مـــن قبـل مـاكولا*
لو جاء يوسف بعد الموت ثانية	*طـــار أينـــا لـــهذا الحـــال تبديـــلا*

ظلت (القطر المصرى) معطلة خلال الستة أشهر التى تقرر تعطيلها فيها ثم عـادت إلى الظهور فى ٢٣ أكتوبر ١٩٠٩. واستمرت تندد بالحكام الطغاة (واللى على رأسه بطحة يحسس عليها !!) يكتب أحمد حلمى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ مقالا بعنوان (صـــلاح الرعيـــة بصلاح ملوكها) توقيع (أديب ناصح) جاء فيه :

"فياكل ملك غشوم أو حاكم ظلوم ما ضرك لو تتزود قبل حلول الأجل وانقطاع الأمل فلا تحكم فى عباد الله بحكم الجاهلين ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين".

وفي ٥ نوفمبر يكتب عن (حكومة الفرد)، وفي ٢٦ نوفمبر (حكومة الفرد) وفي ١٠ ديسمبر (كيف نالت انجلترا دستورها) ويكتب بالبنط العريض اسفل المقالة (ألا فلتسقط حكومة الفرد)

● مع مطلع يناير ١٩١٠ لم تلبث دار المعتمد البريطاني ان عصفت بالجريدة نهائيا لتعرضها للجناب العالى ويكتب سعد فى يناير ١٩١٠ "انعقد مجلس النظار فى نظارة الخارجية وتقرر فيه الغاء جريدة "القطر المصرى" فسأل المستشار المالى فيما إذا كان ما نسب إلى الجريدة المذكورة يعد من التعدى على الآداب ؟ فقلت أنه لا يعد تعديا على الآداب وأنما يعتبر طعنا فى الاعراض لأن التعدى على الأداب عبارة عن الاتيان بصورة أو بعبارة مخلة بالحياء أو موجبة لاستحسان أمر قبيح والمقالات التى تنشر فى القطر المصرى ليست من هذا القبيل وأنما هى تقذف بعض الاشخاص" [٦٦] صدر أمر ناظر الداخلية (محمد سعيد باشا) بأقفال جريدة القطر المصرى وكان المبرر الرئيسى التعريض بالجناب العالى الخديوى والتعرض لكرامة الناس والطعن فى شرفهم. [٦٧] بعد اغتيال بطرس غالى باشا، صدر قرارا بايقاف جريدة (العلم) لخروجها من حد الاعتدال، وخرجت مظاهرات تندد بتصريحات تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة عندما زار مصر فى مارس ١٩١٠ واشتد الجفاء بين الخديو وقيادة الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد بك واخترعت وسائل جديدة لمحاربة الحركة الوطنية حيث صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ فى ١٣ يونية ١٩١٠ يقضى بإحالة تهم الصحافة على محاكم الجنايات بعد ان كانت من اختصاص محاكم الجنح وصدر قانون الاتفاقات الجنائية وقيدت حرية التمثيل ووضعت لائحة للمسرح، وفى اغسطس ١٩١٠ تفجرت (قضية وطنيتى).

● كان الشيخ على الغاياتى المحرر باللواء قد أخرج فى يوليو عام ١٩١٠ ديوانا من الشعر أسماه (وطنيتى) ضمنه قصائده التى وقعت خلال عامين، وكتب زعيم الحزب الوطنى محمد بك فريد مقدمة له (تأثير الشعر فى تربية الأمم) بين فيها انه نتيجة استبداد حكومة الفرد سواء فى الغرب أو الشرق أماتة الشعر الحماسى وحمل الشعراء بالعطايا والمنح على وضع قصائد المدح البارد والاطراء الفارغ فى الملوك والأمراء والوزراء وابتعادهم عن كل ما يربى النفوس ويغرس فيها حب الحرية والاستقلال ودعا الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح فى ايام معلومة ومواسم معدودة لخدمة الاغنياء وتملق الامراء والتقرب من الوزراء "فالحكام زائلون والأمة باقية" كذلك كتب الشيخ عبد العزيز جاويش تقريظا للديوان تحت عنوان (الشعر والشاعر) حيث اعتبره نموذجا من الشعر جمع بين رقة الألفاظ وجزالة المعنى وألف بين احكام التأليف وصدق العبارة، ثم كتب الغاياتى مقدمته الطويلة متأثرا بالثورة الفرنسية ونشيدها الوطنى (المرسلييز) واتى بعد ذلك بنماذج من شعره كان اهمها واخطرها تلك التى نشرها فى (اللواء) فى العدد ٢٩١٦، ٢٧ مارس ١٩٠٩ تحت عنوان (إلى سمو الأمير والوزارة والأمة) :

أعباس هذا آخر العهد بيننا — *فلا تخش منا بعد ذاك عتابا*

أيرضيك فينا أن نكون أذلة — *ننال اذا رمنا الحياة عقابا*

ونيأس من آمالنا فيك كلما — *قضيت علينا أن نكون غضابا*

وأرضيت اعداء البلاد وأهلها — *وأصليتنا بعد (الوفاق) عذابا*

رويدك يا عباس لا تبلغ المدى — *ولا تستمع الظالمين خطابا*

فما يبتغى (جورست) الا مكيدة — *تحول أقلام السلام حرابا*

وها قد رمى (حرية القول) رمية — *بسهمك تجنى للبلاد خرابا*

وفى قصيدة (طيف الوطنية) كتب :

وولاة أقسموا أن يسجدوا — *كلما رام العدا منهم مراما*

رب ماذا يصنع المصرى أن — *جاوز الصبر مدى الصدر فقاما*

طال يوم الظلم فى مصر ولم — *ندر بعد اليوم للعدل مقاما*

أمرت النيابة بمصادرة الديوان واستدعت الغاياتى لتحقق معه، لكنه هرب إلى تركيا واستحضرت الشيخ عبد العزيز جاويش وحقق معه يوم ١٢ يوليو ١٩١٠واستحضرت كذلك اسماعيل حافظ صاحب العلم لسؤاله سبب مدحه وإطرائه لهذا الديوان. وبعد التحقيق أحالتهما (على الغاياتى والشيخ جاويش) مع آخرين (الشيخ محمد على القزوينى والياس دياب) إلى محكمة الجنايات يوم ٦ أغسطس برئاسة محمد بك مجدى وعلى بك ذو الفقار والمسيو سودان اعضاء، وتقرر إخراج إسماعيل حافظ وتأجيل رفع الدعوى على محمد فريد لحين عودته من أوربا وكانت الاتهامات الموجهة اليهم :

١- التحريض على جناية القتل السياسى

٢- التحريض على كراهة الحكومة والازدراء بها

٣- تحسين (تحبيذ) الجرائم

٤- العيب فى حق ذات ولى الأمر

٥- إهانة ناظر الحقانية وهيئة النظارة والمحاكم

وقد حكم على الشيخ الغاياتى غيابيا بالحبس سنة مع الأشغال وعلى الشيخ جاويش بالحبس البسيط ثلاثة أشهر وحكم على الآخرين بشهرين مع إيقاف التنفيذ [٦٨] عندما عاد محمد فريد آواخر ديسمبر ١٩١٠ بدأت النيابة تحقق معه وتولى التحقيق محمد نسيم بك فى ٤ يناير ١٩١١، ونظرت القضية يوم ٢٣ يناير ١٩١١ أمام محكمة جنايات مصر برأسة المستر دلبروجلى حيث أصدرت حكمها بحبسه ستة أشهر مع النفاذ ونظم أحمد نسيم قصيدة رائعة (إلى الرئيس فى سجنه) ذكر فيها هذه الأبيات : [٦٩]

فى مصر قوم ناوأوك بشرهم	*فارند مكايدهم اليـــهم وانحـر*
ذكروك فى حب البلاد واهلها	*ما قيمة الانسان أن لم يذكـر ؟*
لو كنت ممن تاجروا بضميرهم	*للعبت لعبا بالنضـــار الأصفـر*
أو كنت ممن يطلبون مراتبـا	*لشأوت فى العلياء نجم المشترى*

هذا الحكم أثار الاستياء العام فى مصر حتى من بعض خصوم الحزب الوطنى، لـم ترضى عنه معظم الصحف بما فيها (المقطم) جريدة الاحتلال والتى رأت (٢٣ يناير ١٩١١) أن هذا الخصم القديم قد انقلب فى شعورنا دفعة واحدة إلى صديق حميم، وعلقت (الأهـرام) على الحكم وشدته (٢٤ يناير ١٩١١) وبينت أن كل حركة من هذا النوع يكـون محضـأة يحرك الجمر الذى غطاه الرماد، رماد السكون والهدوء.[٧٠]

هذه إحدى القضايا التى تضمنت فى ثناياها (العيب فى ذات ولى الأمر) قبلها وعقب الإفراج عن الشيخ جاويش تجمع آلاف الشباب وفك بعضهم رباط خيول العربة التى كـانت تستعد لنقله إلى بيته وتولوا هم بأنفسهم جر العربة إلى دار اللواء، هكذا نابت أذرع الشبيبة مناب قوائم الجياد، واعطته وساما من الذهب (وسام الشعب) نكاية فى الخديوى، ولم يكـن مصادفة أن الاحتفال الكبير بجاويش يوم خروجه من السجن يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٠٩ بسبب مقالة ذكرى دنشواى، وهو نفس اليوم الذى صدر فيه الأمر العالى بترقية بوغوص أغوبيان بك رئيس الجلسة التى حكمت على الشيخ جاويش تزايد العداء والجفـاء بيـن الخديـوى والحزب الوطنى،يذكر شفيق باشا فى مذكراته :

"وفى ١٩ يناير من هذا العام (١٩١٢) أقيمت حفلة لرعاية الاطفال بدار الأوبـرا تحت رعاية سمو الخديوى وحضرها مندوب من قبل سموه وقد حدث عند دخول المنـدوب وعزف الموسيقى بالنشيد الخديوى أن وقف جميع الحاضرين حسب المعتاد ما عدا محمـد فريد بك رئيس الحزب الوطنى، مما استرعى انظار الحاضرين جميعا.ولما كانت هذه هـى الحادثة الأولى من نوعها فتناقلتها الألسن والصحـف، وكـانت لـها ضجـة فـى داخـل السراى.وقد خاطب حسين رشدى باشا بك فى الشأن فأجابة بأن ليس هناك قـانون يحتـم عليه الوقوف.

وكانت هذه الظاهرة بمثابة إعلان حرب عدائية على الخديوى، والخـروج علـى الاحترام اللائق به". [٧١]

فى ٢٢ مارس ١٩١٢ عقد المؤتمر الوطنى بدار (العلم) وخطـب فريـد خطبـة شعواء طالب فيها بالجلاء والدستور، وعندما ما احس انه مطالب للتحقيق معه وحبسـه، هاجر إلى المنفى فى٢٦ مارس، وفى ٣ ابريل ١٩١٢ تمت محاكمته وصدر الحكم بحبسـه سنة مع الشغل غيابيا، وفى المهجر كتب مذكراته، فى احـداث يـوم ٥ سـبتمبر ١٩١٣ ذكر : [٧٢]

"٥ منه الأخبار التى وردت فى جرائد مصر متأخرة، الحكم بالحبس ثلاثة شـهور على عبد الحليم أفندى حلمى المصرى غيابيا، لأنه نشر فى جريدة الأهرام قصيدة خياليـة يصف فيها بخل ابن الخصيب والى مصر ايام العباسيين ويذم فيها شاعره، فرأت الحكومـة ان الوصف القبيح ينطبق على الخديوى وشاعره أحمد بك شوقى، ورفعت الدعوى العمومية عليه، ورغما من أن المحامى عنه قدم شهادات طبية تفيد أنه مريض باسكندرية، حكمـت

عليه المحكمة هذا الحكم تحت رئاسة (الجزار) مجدى باشا" ويتحدث سعد زغلول فى مذكراته عن ابعاد هذه القضية بقوله فى يوم ١٤ سبتمبر ١٩١٣"زارنى أمس مستر برونيت المستشار الخديوى، مع قرينته ولبث طويلا ودار الحديث بيننا على موضوعات شتى، وفهمت منه أنه منشغل للحكم الصادر فى قضية قصيدة الهجو ضد عبد الحليم المصرى وانه من رأى طلب التشديد لأنه يرى ان القاضى يمكنه أن يحكم به بناء على معارضة المحكوم عليه فعارضت ذلك" (٧٣) وفى يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١٣ كتب "لم تعلق الجرائد شيئا على الحكم فى قضية عبد الحليم المصرى ما عدا "جورنال دى كير" فأنه تكلم عنه بأن الذين أشاروا بإقامة الدعوى لم يحسنوا الشورى، كأن الخديوى موعود بعدم (اخلاص النصح له لا فى القصائد ولا فى مسألة مريوط" (٧٤)

ويظل التساؤل : ما هى أبعاد هذه القضية فى العيب فى حق الذات الخديوية الفخيمة ؟

فى ١٢ يونية ١٩١٣ نشرت جريدة الأهرام قصيدة للشاعر عبد الحليم المصرى. وهو احد الشعراء الضباط والذى تغنى بالحرية والوطنية (٧٥) بعنوان (جائزة شاعر خمسين الف دينار) تعرض فيها للعلاقة بين "الخصيب" والى مصر أيام العباسيين والشاعر أبن هانئ المعروف " بأبى نواس" ومما جاء فى هذه القصيدة : (٧٦)

ما (للخصيب) يغالى (بابن هانئه) ... ما اعرف المين إلا فى المغالاة

يد بعارفة الاحسان يصرفها ... إليه كانت سبيلا للغوايات

قد يفسد العز من ساءت أرومته ... ويصلح الذل أرباب الاساءات

أشاعر النيل دون الخلق يشربه ... بيننا يشق الصدى منا المرارات

ويستمر الشاعر :

إلى (الخصيب) تركت النيل عن رغب ... يسخر الناس فى حمل الجبايات

نعم الأمين على مصر وساكنها ... لو يؤمن الذئب فى المرعى على الشاة

قل (للخصيب) إذا ما جئت سدته ... عليك بالدين فالدنيا لميقات

يا حاملا نشب الدنيا على كتف ... أنت المسافر فانعت لى النهايات

تمضى عجولا بما جمعته طمعا ... فى غيره فاسترح بين المسافات

رأت السلطة المصرية ان هذه الأبيات يشتم منها التعرض والعيب فى حق ذات الخديو الذى يرمز إليه ناظم القصيدة بالخصيب، وأن كل ما جاء عن الخصيب من الانهماك فى ملذات الحياة الدنيا والانصراف عن الزكاة والاهتمام بجمع الجبايات، بل والتشبه بفرعون فى دعوى الالوهية، قصد به الخديوى الذى يكثر من الاحتفاء بالشاعر أحمد شوقى وتكريمه كما كان الخصيب يجزل العطاء لشاعره أبى نواس، وكان الخصيب عامل هارون الرشيد على خراج مصر قد فضل الحسن بن هانئ على باقى شعراء مصر وأجازه بما لم يجز به هؤلاء الشعراء، فغضب أحدهم وهو مسلم بن الوليد ورحل من مصر إلى بغداد يشتكى الخصيب للخليفة ويذكر مساوئه ومساوئ شاعره ابن هانئ.

كان عبد الحليم المصرى موظفا بديوان الأوقاف، وقام إبراهيم باشا نجيب نـــاظر الأوقـــاف آنذاك بالتحقيق معه إداريا على تعديه حدود الأدب فيما كتب، وفى نفس الوقت قام النــــائب العمومى عبد الخالق باشا ثروت بالتحقيق معه جنائيا، وفى ١٦ أغسطس ١٩١٣ حكمـــت عليه المحكمة بالحبس لمدة ثلاثة شهور، وكان الحكم غيابيا، ثم صدر حكم الاستئناف بعـــد ذلك بالبراءة "بعد أن تدخل الخديوى واقنعه بعض الوسطاء بأنه يجب ألا يسمح بان يسـجل حكم قضائى صادر من جهة قضائية عليا أن شاعرا فى عصره هاجمه وهجاه" (٧٧) فـى ٢٨ سبتمبر ١٩١٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته : "صدر الحكم فى قضيـــة المعارضـــة التـــى رفعها عبد الحليم المصرى ضد الحكم الصادر عليه فى تهمة قـــذف الخديـــوى بقصيـــدة ـ بالبراءة وأنى أستحسن هذا الحكم، وأعده انسب للخديوى من حكم الإدانة القرائن تدل أنــــه سيكون سيئا، لأن ديوان الأوقاف رفت الشاعر وحرمه من المعاش ولأن شهود الإثبات لـــم يعدلوا عن القول بان القصد من القصيدة الهجو والذى كانت أقواله أول الأمر مبهمة فى هذا المعنى أزال هذا الإبهام، وأكد بأنه فهم من قراءة القصيدة قصد الهجو موجها لسمو الأمير ولا يبعد أن يشتد غضبه على رشدى باشا لأنه ناظر الحقانية وربما كان يعلق أمرا كبـــيرا على وجوده فى القطر وقت نظر هذه القضية" (٧٨).

قضية (عيب) فى حق ذات ولى الأمر لأحد (شعراء الوطنية فى مصر) الذى فصــل من عمله وسجن لكنه واصل مسيرته قائلا (٧٩) :

قالوا لى الصمت، قلت القول : فارتعدوا	*خوفا على ومـــا صمـــت أمـــرئ جزعـــا*
وأبلغونـــى أمـــورا مـــا اقنعـــت بـــها	*حتـــى إذا عـــثرت بـــى عـــدت مقتنعـــا*
أأشتكى الجوع فى مائى وفى شـــجرى	*ويشـــتكى ظـــالمى فـــى ظلـــها الشـــبعا*
ما أضيع المرء فـــى دار إذا اســـتبقت	*فيـــها الغيـــوث ورجـــى جرعـــة منعـــا*
وكيـــف أحيـــا بـــواد جـــوه كـــدر	*لـــو يبعـــث الله فيـــه الـــبرق مالمعـــا*

وهناك عشرات من نماذج العيب والتى أفلتت بطريق أو بآخر من أن تقـــدم إلـــى المحاكمة فى فترة عباس حلمى الثانى ولم يكن لها صدى سياسى عنيف، كما حدث مثلا فى (قصيدة السفهاء) أو فى مقالات (القطر المصرى) أو حتى لقضية (ديوان وطنيتى) وقصيدة عبد الحليم المصرى (جائزة شاعر خمسين ألف دينار).

ويذكر العقاد أنه مع سياسة الوفاق وتنمر الخديوى للحركة الوطنية وادارته ظهره لطـــلاب الدستور، وإعلان عداءه لمدرسة القضاء الشرعى، غير انه أعلن انه يغار على الإصـــلاح غيرة أصدق من دعوى المدعين للغيرة عليه، كتب العقاد مقالا بتوقيع (ع. الأسوانى) فـــى الأخبار التى كان يصدرها الشيخ يوسف الخازن. ويحررها الأستاذ توفيق حبيب قال فيها ما فحواه "أن الملوك لا يحتاجون إلى القسم لأنهم يثبتون نياتهم بالأعمال لا بالأقوال !" ويضيف "قلقت الحاشية الخديوية واستدعت النيابة صاحب الأخبار، غير أنها حفظت التحقيق ولـــولا ذلك لسبقت نفسى بثلاث وعشرين سنة فكنت أول من حوكم على تلك العيوب الملكية التـــى يحملها أصحاب العروش ويحاسب عليها أصحاب الأقلام" (٨٠)

في ٥ أغسطس ١٩٢٤ ذكر العقاد كذلك في (البلاغ) أنه نشر بعض قصائده في مجلة (عكاظ) وكان من أبرز هذه القصائد قصيدة هجاء قصد بها الخديوي عباس حلمي، قال في مطلعها : [٨١]

أيا دولة العار التي لم يكن لها	*عماد ولا ركن إلا اللؤم والحسد*
بغيتم فلما جاوز البغي حده	*رماكم شهاب الحق بالذل والفند*

أفلت العقاد من الاتهام بالعيب في حق الذات الخديوية الفخيمة رغم أنه كان قد بدأ مقالاته وأشعاره التي تمس ذات الحاكم ولو بطريق اللمز دون التصريح، غير أن تطور الأحداث في أوائل الثلاثينيات جعلت الحكومة تتربص به وتقدمه في احدى قضايا (العيب) في الذات الملكية المصونة ويحكم عليه ويسجن بين (السدود والقيود).

حواشى

[الفصل الثانى]

١- أحمد شوقى: الشوقيات، الجزء الأول (السياسة والتاريخ والاجتماع) مطبعة مصر، د. ت، ص ٢٠٩

٢- حول طبيعة هذا القرار أنظر بصفة خاصة (الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤) وحول (قومسيونات الأشقياء) راجع بعض ما كتبه (عبد الرحمن الرافعى بك: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ١٦٠ - ١٦١)

٣، ٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الأول (١٨٩٢ - ١٩٠٢) الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٦، ص ١٧، ص ٨٥.

٥، ٦- حافظ إبراهيم: ليالى سطيح، مع دراسة تاريخية بقلم عبد الرحمن صدقى: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ٨٤، ٦٧.

٧- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية، الجزء الأول، ص ٢٦.

٨- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن. القسم الثانى، الجزء الثانى (١٩٠٣ - ١٩١٤) الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٦، ص ١٦٩.

٩- ماهر حسن فهمى (د): محمد توفيق البكرى، دار الكاتب العربى، القاهرة ١٩٦٧، ص ٩٦ - ٩٧.

- أشير إلى أن الكلمة الأولى من مطلع هذه القصيدة تختلف وتتباين لدى البعض، فأحمد شفيق باشا فى مذكراته بدأها بكلمة (عيد) بينما أحمد أمين فى شرحه لقانون العقوبات (المادة ١٥٦ع) بدأ مطلع القصيدة (ص ١١٢).

قدوم ولكن لا أقول سعيد — *وملك وإن طال المدى سيبيد*

بعدت وثغر الناس بالبشر باسم — *وعدت وحزن فى الفؤاد شديد*

بينما الدكتور محمد جمال الدين المسدى فى دراسته عن دنشواى (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢،

ص٥١ - ٥٢) نشرها (إياب).

١٠- فى يناير ١٩٦٣ نشر محمود عباس العقاد فى مجلة (المجلة) يروى بعض السير والتراجم التى عرفها. كتب يقول "والذى لا نشك فيه أن القصيدة كانت من نظم البكرى مع مشاركة قليلة من المنفلوطى فى بعض أبياتها لأن المناظرة بالآباء والأجداد والمقابلة بين الدخيل (القولى) والأصيل (البكرى) تخطر لسليل بيت الصديق ولا تخطر للمنفلوطى" وقبل ذلك عندما نشر العقاد (شعراء مصر و بيئاتهم فى الجيل الماضى، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ٦٥ ذكر عند حديثه عن الشعر عن السيد توفيق البكرى المتوفى سنة ١٩٣٢ "كان مسألة إحساس مرهف وشاعرية مطبوعة وقد تقصر هذه الشاعرية فلا توفى على الغاية أو تطفو فلا تتغلغل إلى الأعماق، بيد أنها من معدن الفن ولبابه".

١١- حسن الشريف: الرجال أسرار، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة يناير ١٩٥٢، ص ١٠٧.

١٢- نشرت هذه القصيدة فى (المؤيد ٢٧ ديسمبر ١٨٩٧) ثم بعد ذلك فى (الشوقيات المجهولة).

١٣- يونان لبيب رزق (د): " قصيدة السفهاء" الأهرام ديوان الحياة المعاصرة (١٢٦) جريدة الأهرام ١٨ إبريل ١٩٩٦ وقد اعتبرها (أول حكم قضائى بتهمة العيب فى الذات الخديوية).

١٤- محمد جمال الدين المسدى (د): دنشواى، ص ٥١ - ٥٢، اعتمادا على المؤيد (٤ نوفمبر - ٤ ديسمبر ١٨٩٧).

١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، القسم الثانى، الجزء الأول (١٨٩٢ - ١٩٠٢) ص ٢٤٨.

١٦- محمد سيد كيلانى: عباس حلمى الثانى أو عصر التغلغل البريطانى فى مصر ١٨٩٢ - ١٩١٤ الطبعة الأولى، دار الفرجانى، القاهرة ١٩٩١، ص ٧٩ - ٨٠.



١٧- أنظر : يونان لبيب رزق (د) : المرجع السابق (الأهرام ١٨ إبريل ١٩٦٦) وحول أحمد فؤاد صاحب الصاعقة راجع كذلك الأهرام ٣ إبريل ١٩٣٥.

١٨- حول (حمارة منيتى) لمحمد أفندى توفيق راجع: يونان لبيب رزق (د): (حمارة منيتى) الأهرام ديوان الحياة المعاصرة (١٠) الأهرام ١٧ أكتوبر ١٩٩٦، وقد جعل من النقد اللاذع والسخرية والتشهير طابعها ومادتها، وهو صاحب الزجل المشهور:

يا مصر أنا فى حبك هايم   ولانيش نايم

بس العزايم ناقصة زرار

مقلوت عيارها على عيارى   دى أصل مرارى

احيه يا نارى. ع المسمار !

صبحت أخاف من مقصوصك   وأنا بخصوصك

خليت لصوصك يقوا أنفار

راجع : أبو بثينة: الزجل والزجالون، ص ٤٩ - ٥٠.

١٩- راجع ما كتبه حسين مظلوم رياض ومصطفى محمد الصباحي: تاريخ أدب الشعب مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٦،ص ١٤٩ - ١٥٣، وكذلك ما كتبه حيرم الغمراوى عن محمد توفيق صاحب حمارة منيتى فى (أدب الشعب) كتب للجميع، العدد ٦١ أول ديسمبر ١٩٥٢ : ص ٤٧.

٢٠- عادل حمودة: النكتة السياسية.. كيف يسخر المصريون من حكامهم، الطبعة الأولى، دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٤٠، والملاحظ أن صاحب (حمارة منيتى) كان يقصد بالأخ العزيز، حاكم مصر عباس حلمى الثانى.

٢١- محمد حسين هيكل (د): مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول (١٩١٢ - ١٩٣٧) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص ٢٩.

٢٢- الرحالة ك (عبد الرحمن الكواكبى): طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مطبعة المعارف بمصر، د.ت، ص ٧،١٠،١٢،٢٠،٤٩.

٢٣- السيد محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الأمام، الجزء الثانى، ص، ٣٨٢ - ٣٨٩ (مجلة المنار، الجزء الخامس المؤرخ فى غرة ربيع الأول سنة ١٣٢٠ هـ - ٧ يونية ١٩٠٢م).

٢٤- السيد محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ج٢، ص ٣٨٢ هامش (١).

٢٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) الطبعة الأولى، مطبعة مصر ١٩٣٦، ص ٧١ - ٧٢.

٢٦- عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية تراجمهم وشعرهم الوطنى والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم. الطبعة الأولى. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ص ٢١٦.

٢٧- عبد الرحمن الرافعى بك: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٠، ص ١٥٨ - ١٦٤.

٢٨- نفس المرجع، ص ٤١٥ (من كتابه إلى السير هنرى كامبل بانرمان سنة ١٩٠٧).

٢٩- عبد الرحمن الرافعى بك: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٥٦ - ٦٢.

٣٠- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ١٦٤، ١٦٥.

ترتب على سقوط استبداد السلطان عبد الحميد الثانى وإعلان الدستور (يوليو ١٩٠٨) إثارة قضية (الدستور) فى مصر.

ما أن وطئت أقدام الخديو عباس أرض الوطن حتى ووجه ببضع مئات من أنصار الحزب الوطنى فى انتظاره وهو فى طريقه إلى محطة رأس التين بالإسكندرية هاتفين بحياة الدستور، وقد تزايدت هذه الصيحة بعد ذلك حتى أصبحت أقرب إلى نشيد وطنى لا يظهر الخديو فى أى مكان عام إلا ويواجه بها بل أن

صيحة "الدستور يا أفندينا" ظلت تلاحقه حتى فى قصر عابدين نفسه (يقول الدكتور حسين هيكل فى مذكراته أنه لما كان طالبا بالحقوق كان يصعد مع زملائه على سطح المدرسة المجاورة لقصر عابدين يرددون هذا الهتاف.

(انظر: محمد حسين هيكل (د) مذكرات فى السياسة المصرية الجزء الأول،ص ٤٢)

٣١- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨ ص ٧٥٥.

٣٢- نفس المرجع، ص ٨٠٨ - ٨٠٩.

٣٣- عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية، ص ٢١٩.

٣٤- نفس المرجع، ص ١٩٦ - ١٩٧، وراجع أيضا ما كتبه: عبد المنعم تليمة (الشعر السياسى فى مصر من ثورة عرابى إلى الحرب العالمية الأولى) رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب - جامعة القاهرة (١٩٦٣ - ١٩٦٤) ص ٥٢، حيث صور صورة الغضب الذى بلغ أشده بأحمد محرم فى قصيدة (كذب الملوك) ويذكر أيضا بعض شعراء تلك الفترة مثل الكاشف والذى له قصيدة (الطلبة والسياسة) صور فيها إهمال الطلبة لعباس أثناء سير موكبه احتقارا له على خيانته وانقلابه.

٣٥- اللواء: العدد ٢٨٤٨، ٩ يناير ١٩٠٩.

٣٦- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثانى، ص ٨٥٢ - ٨٥٣.

٣٧- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ١٧٤.

٣٨- عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية، ص ١١٨.

٣٩- نفس المرجع، ص ١٩٨ - ١٩٩.

٤٠- نفسه، ص ١٧٤.

٤١- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ١٧٨.

٤٢- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثانى، ص ١٠٠٣

٤٣- نفس المرجع. ص ١٠٠٨.

٤٤- راجع: إبراهيم عبده (د): جريدة الأهرام.. تاريخ مصرفى خمس وسبعين سنة، دار المعارف بمصر ١٩٥١، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ (إعتمادا على جريدة الأهرام ٢٧ مارس - ٣ إبريل ١٩٠٩).

٤٥- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثانى، ص ٩٦١ - ٩٦٢.

- وعن هذه المظاهرات انظر بصفة خاصة:

مصطفى النحاس جبر: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية (١٩٠٦ - ١٩١٤).

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥ ص ٢١٨ - ٢١٩ وكذلك دراسة: عصام ضياء الدين (د): الحزب الوطنى والنضال السرى (١٩٠٧ - ١٩١٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٣٦ - ١٣٨، وأشير كذلك إلى قيمة الدراسة التاريخية التى قدمها الدكتور يونان لبيب رزق عن (أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية قبيل الحرب العالمية الأولى. المجلة التاريخية المصرية، المجلد (١٤) ١٩٦٨، ص ٢٥٩ - ٣١٦.

٤٦- أنظر بعض التفاصيل فى كتاب: عبد الرحمن الرافعى بك: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨، ص ١٠٤.

٤٧- حول حكم هذه المحكمة أنظر: أحمد حلمى: السجون المصرية فى عهد الاحتلال الانجليزى الطبعة الأولى، مطبعة النجاح بمصر ١٩١١، ص ١٠٥ - ١١١، وأنظر كذلك ["عابدين" ٢٨ من إبريل ١٩٠٩ "الحقوق" س ٢٤ ق ٣٧ ص ١٢٤]

٤٨- نفس المرجع أحمد حلمى: ص ١١١ - ١١٦ [.. مصر جنح مستأنفة" ١٣ من مايو ١٩٠٩ "الحقوق" ص ٢٤ ن ٣٩ ص ١٣٩] وراجع كذلك عبد اللطيف محمد. التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث، ص ٨٩٠.

٤٩- رغم معارضة سعد لقانون المطبوعات فقد كتب في مذكراته (الجزء الثاني، ص ٤٦٩) أدانة لقيادة المظاهرة الكبرى "وما استحقوا أن قضيتهم قضية الحرية" وكان يرى أن السجن "أولى لمثل هؤلاء السفهاء الجبناء"، بينما نجد إبراهيم الهلباوى يرفض طلب رئيس النظار (بطرس غالى باشا) الذى وسط حسين رشدى باشا ناظر الخارجية وقتئذ للضغط عليه وأكد له أن الخديو غير مستحسن دفاعه عن المتهمين فى هذه القضية بما فيهم أحمد حلمى الذى عاب فى حق ذات الخديو عباس، رفض الهلباوى أن يتنحى على الرغم من تلويح بطرس غالى بالعفو عن شقيق للهلباوى كان سجينا وعلى الرغم كذلك من أن الطلاب هتفوا بالويل والثبور على جلاد دنشواى، بل كتب يقول أن هؤلاء "محقون فيما أرتكبوه، لو كنت شابا مثلهم لاشتركت معهم فيه، لانى معتقد أن ذلك إنما هو لخدمة الحرية والصحافة وأنا أول من يشعر بقدسية هذه الحرية، وبالثورة ضد من يعتدى عليها، وأنا أعد قانون الصحافة أول سلاح يهدم هذه الحرية" راجع [إبراهيم الهلباوى: مذكرات، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٧٨ - ١٧٩، ص ١٨٠ - ١٨١].

٥٠- عن محمود أفندى رمزى نظيم راجع بصفة خاصة:

- على الجندى: أبو الوفاء محمود رمزى نظيم "الشاعر الوطنى الصوفى، وزارة الثقافة: دار الكاتب العربى للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٨.

- زكى فهمى: صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مطبعة مدبولى، القاهرة ١٩٩٥، ص ٦٦٨ - ٦٧١

- أبوبثينة: الزجل والزجالون، ص ٧٩.

٥١- إبراهيم الهلباوى: مذكرات، ص ٣٧١.

٥٢- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٨٦.

٥٣- أحمد نسيم: ديوان، الجزء الأول. تقديم عبد الرحيم أحمد ومحمد هلال، د.ت، ص ١٢٢ - ١٢٣.

٥٤- مقدمة يحيى حقى لكتاب فكرى بطرس (الأغنية الوطنية فى مختلف العصور) القاهرة ١٩٦١، ص ٦.

٥٥- يحيى حقى: مؤلفات (١٧) صفحات من تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢١٣.

٥٦- أنظر: رمسيس عوض (د): اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص ٣٤ - ٣٧.

٥٧- راجع: مصطفى النحاس جبر: المرجع السابق ص ١١٦ اعتمادا على جريدة (العلم) فى ٢٦ أغسطس ١٩١١، وهذه اللائحة احتوت على ستة أبواب و٢٢٢ مادة أخضعت المسارح (المحلات العمومية المعدة للفرجة والمشاهدة، محلات لعب الخيول - السيماتوغراف - قهاوى الموسيقى) لرقابة السلطة الإدارية بصورة موازية للرقابة على الصحافة والمطبوعات.

٥٨- راجع الحكم الابتدائى فى كتاب أحمد حلمى: السجون المصرية، ص ٧٨ - ٨٤. وكذلك مجلة الحقوق، مجلد (٢٤) صفحة (١٠٥) حكم رقم (٣٥) محكمة السيدة زينب الجزئية برياسة حضرة على ماهر أفندى.

٥٩- أنظر: أحمد حلمى: المرجع السابق، ص ٨٥ - ٨٨.

٦٠- حول صدى قضية القطر المصرى راجع: محمد لطفى جمعة: مقال له عن الأستاذ أحمد حلمى الأهرام ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦، توفيق حبيب (الصحافى العجوز) مقال له عن الأستاذ أحمد حلمى، الأهرام ١٠ يناير ١٩٣٧، وأحمد أحمد بدوى: مع الصحفى المكافح أحمد حلمى، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، القاهرة ١٩٥٧، ص ٩٥ - ١٠٥ وإبراهيم عبد الله المسلمى (د): أحمد حلمى - سجين الحرية والصحافة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ص ٤٦، وانظر كذلك رسالة إبراهيم الدسوقى عبد الله المسلمى: صحافة الحزب الوطنى (١٩٠٠ - ١٩٥٣) رسالة دكتوراه، كلية الإعلام. قسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٨٥، الجزء الأول ص ١١٤ - ١٢٣.

٦١- أنظر (اللواء) العدد ٢٩٣٠ فى ١١ إبريل ١٩٠٩، وانظر ما كتبه زكريا الحجاوى (أول كاتب سياسى دعا إلى قلب نظام الحكم) مجلة التحرير ٢٦ أغسطس ١٩٥٣، وحول البيتان من قصيدة المنفلوطى راجعها كلها وراجع ظروف قولها ونشرها وما ترتب عليها فيما نشر فى جريدة الجمهورية (٢٣ مايو ١٩٥٦).

٦٢، ٦٣- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثانى، ص ٩٣٠ - ٩٣١، ص ٩٥٢

٦٤- إبراهيم الهلباوى: مذكرات، ص ١٨٠ - ١٨١.

٦٥- أحمد أحمد بدوى (د): الصحفى المكافح أحمد حلمى، ص ١٦١ - ١٦٢.

وحول مواصلة (القطر المصرى) لرسالتها انظر:

- يواقيم رزق مرقص (د): صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، الهيئة المصريـــة العامـة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٥٢ - ١٥٣.

- يونان لبيب رزق (د): الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطـــانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص ١٣٩ - ١٤٤، بالإضافة إلى دراسة سالفة الذكر عن "أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية" المجلد (١٤) من المجلة التاريخية المصرية (١٩٦٨).

٦٦- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الثالث، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

٦٧- انظر نفس هذا القرار فى الجريدة فى ٢٣ يناير ١٩١٠.

٦٨- حول هذه القضية (وطنيتى) راجع [جنايات مصر - ٦ أغسطس ١٩١٠ "الحقـــوق" س ٢٥ ن ٦٩ ص ١٩٦]

- أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الثانى، القسم الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) ص ٢٣١.

- الشيخ على الغاياتى: مذكرات، الحلقة التاسعة من (منبر الشرق) العدد ٧٠٤ فى ٨ أغسطس ١٩٥٢.

- عبد الرحمن الرافعى بك: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، الطبعة الثانية ١٩٤٨، ص ١٨٨ - ١٨٩، شعراء الوطنية، الطبعة الأولى ١٩٥٤، ص ٣٠٥ - ٣٠٨

- فتحى رضوان: عصر ورجال، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧، ص ٣٠٤ - ٣٠٧.

- إبراهيم عبد الله المسلمى (د): على الغاياتى من "وطنيتى" إلى "منبر الشرق" الهيئة المصرية العامة للكتـــاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦١ - ١٤٠.

- يونان لبيب رزق (د): "تحسين جريمة دانجرا!" الأهرام ديوان الحياة المعـــاصرة، الحلقـــة (٢١٢) جريـــدة الأهرام ١٨ ديسمبر ١٩٩٧.

٦٩- عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

٧٠- إبراهيم عبده (د) جريدة الأهرام، تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة، دار المعارف بمصر ١٩٥١، ص ٣٢٨.

- وحول مستند الاتهام الذى أرتكن إليه لمحاكمة محمد فريد راجع:

- جريدة العلم ١٢ يناير ١٩١١ (تقرير الاتهام للدعوى المرفوعة على الرئيس).

- عبد اللطيف محمد: التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث (١٩٢٧) ص ٩٣٤ - ٩٣٥.

- عبد الرحمن الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ٢٢٧ - ٢٣٨.

٧١- أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

٧٢- محمد فريد: أوراق.. مذكراتى بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٩) المجلد الأول، الهيئة المصريـــة العامـــة للكتاب (١٩٧٨) ص ١٠٧ - ١٠٨.

٧٣، ٧٤- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الرابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ٢٠٥ - ٢٠٦، ص ٢٢١.

٧٥- عن عبد الحليم المصرى (١٨٨٧ - ١٩٢٢) راجع:

عبد الرحمن الرافعى: شعراء الوطنية، ص ٢٨٩ - ٢٩٣.

.. ولعبد الحليم المصرى قصيدة أخرى موجهة إلى الخديو عباس نشرها فى حينها تحت عنوان "مـــن شـــاعر كبير إلى خليل الأمير" حيث يقول فيها:-

أغضبت ربك والنبى وصحبه	والحاملى التـوراة والإنجيـلا
اليوم تلهب بالسياط جلودهـم	وغدا يرونك عنهم مسئـولا
الله يعلـم أن عهدك لـن يطل	عهد المظالم لم يكن ليطولا !!
أنظر إلى الدور التـي أغلقتها	واسمع شكاه قطينها وعويـلا

"عباس" هل جازت مساعك أحرف يحملن من معنى الأنين حمولا

أنظر إلى البلد الذى كفلت بـه	أبواك هل يرجـو سواك كفيـلا؟
أنظر إلى البيت الذي كنا به	متاضلين عـن الـورى تفضيـلا
فهنالك الأسفار تندب قارئا	والعلـم يبكـي عالمـا وعجـولا
رحماك يا بن محمد لم تبق	أهوال الزمان سوى الكتاب حليـلا

وحيث أن الشاعر قد ذيل هذه القصيدة بإمضاء "شاعر كبير" دون ذكر أسمه حقيقة فقد تجنب بذلـك الوقوع تحت دائرة العيب.(راجع ديوان عبد الحليم المصرى، الجزء الأول، مطبعة المعارف ١٩١٨، ص٧٦-٧٨).

٧٦- في عام ١٩١٨ (١٣٣٦ هـ) نشر عبد الحليم حلمى المصرى، الجزء الثـالث مـن ديوانـه (مطبعـة المعارف بشارع الفجالة بمصر) وبه هذه القصيدة (من مصر إلى العراق عن لسان مسلم بن الوليد - هـارون الرشيد - الخصيب - ابن هانئ) ص ٥ - ٨.

٧٧- حول أبعاد هذه القضية راجع: (المحروسة) ٢٠ يونية، ١٨ أغسطس ١٩١٣،، وقد نشـرت (الوطـن) حيثيات الحكم فى أول أكتوبر ١٩١٣، وللعقاد بعض ذكريات عن هذه القضية نشرها فى (حيـاة قلـم) عـدد ديسمبر ١٩٤٦، كتاب الهلال، ص ١٤٠. وأنظر كذلك تعليق إبراهيم محمد الفحام: تحقيـق مذكـرات محمـد فريد، مجلة (الكاتب) العدد ١٢٨، يوليو ١٩٧٣، ص ٩٦. وكذلك أنظر هامش (٢)، ص ١٠٧ - ١٠٨ مـن المجلد الأول (أوراق محمد فريد) السابق ذكرها.

٧٨- سعد زغلول: مذكرات، الجزء الرابع، ص ٢١٦ - ٢١٧.

- يلاحظ أن هذه القصيدة أحدثت ضجة واستعين فيها بأهل خبرة لكشف غموض القصيدة ولكن عددا من أكبر الشعراء شهدوا بأنهم لما قرءوا القصيدة لم يفهموا ما قصده المتهم، وقد كتب العقاد أن المصرى "وما كـان يعنى فى الحقيقة غير الخديو عباس وشاعره أحمد شوقى، وما كان بالقارئ من حاجة إلى البراعة لفهم هـذه المواربة المكشوفة، فقد فهمها كل قراء المؤيد، ولم يخف مقصدها على أحد غير محرر المؤيد الأول فى تلـك الآونة: أحمد حافظ عوض الذى ترك منصبه فى قصر عابدين ليشرف على تحرير هـذه الصحيفـة فـي أدق مرحلة من مراحلها وخاتمتها.. فضيحة من فضائح الأدب والصحافة لم يتم لها حافظ عوض ولـم ينـم لـها شوقى، ولم تتم لها نظارة الأوقاف.. وأولهم فى ذلك الحين - محمد محب باشا - وقد كان متهما فى الحاشية الخديوية بمحاباة الإنجليز"

(عباس محمود العقاد: حياة قلم، كتاب الهلال، العدد ١٦٥، ديسمبر ١٩٦٤، ص ١٤٠)

٧٩- عبد الحليم حلمى المصرى: ديوان، الجزء الثالث، ص ٣٥.

٨٠- عباس العقاد: حياة قلم، ص ٩٦ - ٩٧.

٨١- أنظر رسالة راسم محمد الجمال (عباس العقاد فى تاريخ الصحافة المصرية) رسالة ماجسـتير مقدمـة لقسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٥.

الفصل الثالث

العيب فى حق الذات (السلطانية) و(الملكية) المصونة
السلطان حسين كامل - الملك فؤاد الأول

* ١٩ ديسمبر ١٩١٤، خلع الخديو عباس حلمى الثانى وتولى مكانه السلطان حسين كامل، وقد "أظهر المصريون شيأ من الامتعاض والاستياء من أن يكون تنصيب سلطان البلاد بخطاب يوجهه إليه المستر ملن شيتهام متولى أعمال الوكالة البريطانية" [١] وبمعنى آخر كما يؤكد العقاد "قوبيل السلطان حسين فى بداية قيامه على العرش بالنفور الشديد من جانب المصريين، لأنهم حسبوه صنيعة من صنائع الإنجليز وآلة من آلاتهم فى إعلان حمايتهم على البلاد" [٢]

عندما بدأت الاحتفالات باعتلاء حسين كامل عرش مصر، أقام الإنجليز حفلة كبرى "خيل إلينا فى ذلك الوقت أننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر وأن إنجلترا قد أبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازل استخفافا بعقولنا واحتقارا لكرامتنا" [٣]

ويذكر سعد زغلول فى أحداث (٩ مارس ١٩١٥): "أخذ السلطان حسين من يوم توليته فى مقابلة الناس على اختلاف طبقاتهم، ودعوة كثير منهم إلى الأكل على مائدته بقصد استمالتهم.. كان يكثر لمحدثيه من الإيمان تأييدا وتأكيدا لما يبديه من الأقوال، وكثيرا ما يحلف على مصحف صغير يخرجه من جيبه ويضعه على عينيه ! ولما تكرر ذلك منه أمام أغلب المترددين عليه استخف الناس بشأنه وسخروا منه وأخذوا يهزءون بما يبدو منه" [٤].

فى فترة الحماية "ساد المقال الهزلى، وقل الخبر ولجأ الصحفيون إلى أسلوب التورية" فقد دارت الدائرة وجاء الدور على الشاعر أحمد شوقى الذى كتب عدة قصائد فيها بعض المغامز السياسية والإشارات إلى بعض الحوادث التاريخية "مما لا يصح نشره فى الوقت الحاضر" أمرت السلطات بنفيه فأختار أسبانيا مقاما له (الوطن ١١ يناير ١٩١٥) [٥].

واستدعى رائد التمثيل العربى الشيخ سلامة حجازى للتحقيق معه لبيت فى رواية قدمها عقب عزل عباس وتولية حسين إذ قال: [٦]

عم يخون وأم لا وفاء لها　　　أم ولكن بلا قلب ولا كبد

ويقول محمد بهى الدين بركات أنه عندما غنى الشيخ سلامة حجازى فى رواية شهداء الغرام:

زمن يعلمنا الفجور ملوكه　　　فيه وآثام الخنا ملكاته

قامت ضجة عنيفة وهدد الشيخ فى حريته وبإغلاق مسرحه وأرغم على التعديل فصار:

زمن يعلمنا الفجور شيوخه　　　فيه وآثام الخنا ساساته

ويتحدث يحيى حقى عن السخرية باستخدام التورية، استخدام القلب والإبدال كعادة من عادات أهل مصر "أذكر أن أهل القاهرة كانوا ينشدون فى أوائل الحرب العالمية الأولى أغنية غريبة مطلعها هكذا:

كنت فين امبارح

آه يا شن أهو باش ورن..

كنت باسكر وباحشش

وباحمص بن

وظللت مدة لا افهم مطلع هذه الأغنية وأخيرا أدركت أنها تقطيع لاسم "كتشنر" العميد البريطانى وقائد الجيش.. "كنت شن رن." وأن الأغنية سخرية منه" [٦].

فى حفل تنصيب السلطان بميدان عابدين كان تصفيق الحضور فاترا لا حرارة فيه. ويذكر محمد فريد أن "طلبة المدارس الثانوية لبسوا أربطة رقبة سوداء يوم الاحتفال بالجلوس وأن الأهالى لم يرفعوا العلم المصرى الجديد وان العلماء امتنعوا عن إعطاء فتوى بعزل الخديو عباس" [٧].

فى مساجد القاهرة كان دعاء الأمام (خليفة المسلمين يتكرر ثلاث مرات على التوالى، وفى كل مرة كان المصلون يرددون الدعاء بصوت عال يشترك فيه الجميع "وعندما دعا الأمام لسلطان مصر الجديد جاء رد المسلمين ضعيفا وغير مسموع وكثير منهم كانوا لا يؤمنون على الدعاء" [٨].

سخر الناس من السلطان حسين لضعفه وأخذوا يهزأون بما يبدر عنه وعندما قابل سعد زغلول السلطان يوم الأربعاء ١٧ مارس ١٩١٥، أخبره السلطان "بأنه ضبط قصائد هجو فيه مع بعض المشايخ" [٩]، ويذكر محمد فريد أن (عبد العزيز عمر) أخبره عن خبر استقبال الأزهريين لحسين كامل عند زيارته للجامع الأزهر بأشد ما قوبل به فى مدرسة الحقوق، وقال بأنهم صرخوا فى وجهه قائلين (أخرج يا خائن) فقبض على بعضهم ثم أفرج عنهم ولكن جميع الأزهريين وضعوا تحت المراقبة الشديدة وقرر قائد الجنود الإنجليزية أن تكون محاكمتهم على أقل أمر يقع منهم" [١٠].

بينما كان المركب السلطانى مخترقا شارع أبى الدرداء بالإسكندرية إذ صاح شخصا قائلا "يا معين" بصوت دوى فى الفضاء فقبض عليه وسيق إلى التحقيق [١١]. الحط من هيبة السلطان تمثلت فى أدنى صورها "أمر السلطان بالقبض على طالبين من مدرسة الطب بسبب أنهما لم يقابلاه فى الطريق بالتعظيم اللائق" [١٢].

وتذكر جريدة الوطن (٢١ ديسمبر ١٩١٤) أن السلطة العسكرية ألقت القبض على كاتب المحكمة المختلطة عبد الله محيسن لتفوهه بألفاظ التهديد للسلطان وقد ارتدى ملابس الحداد منذ يوم إعلان الحماية وقد حذا حذوه كثير من الشبان الوطنيين. كذلك بدأت حرب المنشورات ضد السلطان، تدعو إلى الثورة على الاحتلال والحكومة الموالية له، والمدهش أن تلصق منشورات تهديد للسلطان داخل سراى عابدين [١٣].

تعددت محاولات لاغتيال السلطان فى الإسكندرية، فى القاهرة، فى إبريل ١٩١٥ أطلقت عليه رصاصة لم تصبه وقبض على الشاب التى أطلقها "وسيق إلى قسم عابدين وهو يهتف" يسقط الاحتلال ! يسقط السلطان الخائن ! يسقط الإنجليز" [١٤].

وتعتبر (مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين) [١٥] من أبرز الإهانات التى وجهت إليه، حيث امتنع معظم طلبتها عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير ١٩١٥) وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم وكانت النتيجة أن فصل أربعة وخمسين طالبا من أشهرهم أحمد مرسى، محمد صبرى أبو علم، يوسف أحمد الجندى، سليمان حافظ، محمد فكرى أباظة، حسن يسن وحرمان ثلاثة عشر طالبا من امتحان آخر عام ١٩١٥ من أشهرهم حسن الهضيبى وعبده محرم وحرمان ثمانية عشر طالبا من امتحان آخر السنة مع إيقاف التنفيذ من أهمهم محمد عبد الله عنان وسليمان نجيب اعتبر السلطان أن الطلاب يحتقرونه وكان هذا خدشا وعيبا لكرامته لدرجة أنه اقترح نفى هؤلاء الطلاب إلى مالطة لولا تدخل رشدى وعدلى باشا، بل وتم نقل مدرسة الحقوق من جوار قصر عابدين إلى الجيزة منذ العام الدراسى ١٩١٥ - ١٩١٦.

رغم كل الإجراءات البوليسية لقمع ومطاردة الحركة الوطنية قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى فقد اندلعت المظاهرات تندد بالظلم الاجتماعى، فى ٣٠ أغسطس ١٩١٤ شهدت مدينة الإسكندرية اندلاع مظاهرة الخبز ارتفعت هتافات (عاوزين عيش.. عاوزين شغل)، (نريد خبزا.. نريد عملا نرتزق منه) [١٦] وشهدت مدينة القاهرة مظاهرة العمال العاطلين فى ٣ سبتمبر ١٩١٤ الذين أخذوا يهتفون _جعانين - جعانين - تسقط الحكومة - يسقط الظلم - يسقط الإنجليز) [١٧]، وكانت أبرز هذه المظاهرات مظاهرة (الرديف) فى ٢٩ يناير ١٩١٦ أمام سراى عابدين وقد تجددت فى اليوم التالى وكان لها على -حد قول الرافعى -[١٨] صدى بعيد فى النفوس.

* ارتقى السلطان أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر ١٩١٧ بعد وفاة السلطان حسين وأرسل إليه السير رجنلد ونجت المندوب السامى البريطانى تبليغا من الحكومة البريطانية، نشر فى (الوقائع المصرية عدد ٩ أكتوبر ١٩١٧) ومما جاء فيه:

"فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم".

تدخل بريطانيا، مرة أخرى، فى طريقة ولاية العرش أثارت الاستياء ويقرر الرافعى "قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم" [١٩]

فى ذلك الوقت تناثر الناس أحاديث عن فؤاد وكيف يعيش قبل أن يصبح سلطانا على مصر فى طرقات القاهرة والديون التى كانت عليه لبعض أفراد الشعب العاديين أحد المعاصرين كتب فى سيرة حياته على لسان أحد الأصدقاء "عايز الحق.. فؤاد ملك مرقع، تربية شوارع" [٢٠]

فى العشرينيات كتب بيرم التونسى هذا الزجل: [٢١]

ولما عدمنا بمصر الملوك	*جابوك الإنجليز يا فؤاد قعدوك*
تمثل على العرش دور الملوك	*وفين يلقوا مجرم نظيرك ودون*
وخلوك تخالط بنات البلاد	*على شرط تقطع رقاب العباد*
وتنسى زمان وقفتك يا فؤاد	*على البنك تشحت شوية زيتون*
بذل ولسه بنبذل نفوس	*وقلنا عسى الله يزول الكابوس*
مانبانا إلا عرشك يا تيس التيوس	*لا مصر استقلت ولا يحزنون*

نكاية فى فؤاد والإنجليز بدأ الشعب يردد:

يا شعب الله يعينــك ويديم حياتك للأوطــــــان

بكره تكيد اللى يكيدك أن كان عدو ولا ســـــلطان

وكانت إحدى مظاهر هذه النكاية سب وإهانة الإنجليز وتمنى عودة عباس حلمى:

"أما أولى هذه الصور التى تشغل رأسى وتأبى إلا أن أبادر بتسجيلها بصورة ذلك الرجل المجذوب الذى كان شيخا معمما يمسك بسيف خشبى ويحمل زمارة ينفخ فيها فنتجمع حوله نحن الغلمان فيهتف فينا ونحن نردد من خلفه :

- يا عزيز.. يا عزيز كبه تأخذ الإنجليز .

- الله حى - الله حى عباس جى

وكان عباس المخلوع يمثل فى نفوس المصريين آن ذاك أملا حيا فى خلاص مصر من ربقة الإنجليز وكان الشيخ المجذوب يمثل معنا نحن الأطفال صورة معركة" (٢٢)

اتهمت النيابة العمومية مرسى حسن عبد الشفيع بأنه فى ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ بميدان أزبك تطاول على مسند الملكية بأن كان يصيح مرارا ويقول (.... وليحيى عبـــاس اللى فى أوروبا) وقد قضت محكمة جنايات مصر بحبس المتهم سنة مع الشغل لأنها نسبت كذلك إلى المتهم أنه هتف بلفظ (يسقط) التى أجمع الشراح على أنها فيها معنــى (العيــب) وقررت "وحيث أن ما جاء بالمادة ١٥٦ عقوبات المعدلة بقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٢٢ إنمــا هو خاص بعقوبة من يعيب فى حق الذات الملكية ومفهوم هذا النــص أن الغــرض منــه شخص الملك لا أنظمة الملكية التى أنفرد بها نص المادة ١٥٠ عقوبات الســالفة الذكــر، وحيث أن الألفاظ المنسوب صدورها من المتهم تتضمن قوله (....) فهذا اللفظ صريح فــى أنه موجه إلى جلالة الملك شخصيا وبالذات، ولذلك تكون المادة ١٥٦ عقوبات المذكورة هى الواجب تطبيقها دون خلافها ويتعين إذا اعتبار الواقعة جناية" (٢٣).

كان مجرد ذكر سيرة عباس حلمى الثانى أو الهتاف باسمه يعد طعنا وسبا للــذات السلطانية (الملكية فيما بعد) وأن أى محاولة للاتصال به تعتبر خيانة تستوجب النفى كمــا حدث فى قضية على فهمى كامل، كانت العلاقة بين العرش والأمة يومئذ لم تكن من التوثق على ما كان ينبغى أن تكون، ساد الفتور هذه العلاقة فترة من الزمان "وأنه كان من مظاهر هذا الفتور أعراض الناس عن حضور التشريفات فى المواسم والأعياد.. توفيق نسيم باشــا - وزير الداخلية - جعل يوعز إلى المديرين والمحافظين بأن ينبهوا الأعيان فى مديرياتهم ومحافظتهم إلى واجب الولاء لصاحب العرش ووجوب التشــرف بمقابلتــه فــى مختلــف المناسبات" (٢٤)

من حديث بيرم التونسى فى رسالة إلى التابعى: "ذات يوم مــر موكــب عظمــة السلطان أحمد فؤاد فى شارع رأس التين، وقد جلس فى مركبته التى تجرهــا ســتة مــن الجياد، وفى شمائل وزينة القرون الوسطى.. فلما مضى الموكب أخذ الشــعب السكندرى يقول:

- عامل زى قبانية مينا البصل.. ده أصله شيخ زامة ..

- شنباته زى "شنكل" الجزار...

إلى آخره.." [٢٥]

خضع السلطان فؤاد للإنجليز خاصة وقد كان يدرك فى تحليله النهائى للأمور أن الحكومة البريطانية ستسانده، فهى التى جاءت به إلى العرش وهى - كما تؤكد إحدى الدراسات [٢٦] - الضامن لاستمرار بقائه ملكا، وهو من خلال سلطانه كحاكم كان فى استطاعته أن يلوح أمام عينى أى سياسى بمنصب رئيس الوزارة الذى يبهر البصر، كان ينفذ الأوامر الصادرة إليه من المندوب السامى البريطانى. فى نوفمبر ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد ونجت باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العلم مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر بدلا من السير مكما هون، ويؤكد الرافعى أنه قد "فرض شخصيته على الحكومة والسراى، ويتملك زمام الموقف، فكان إليه الأمر والنهى فى شؤون الحكومة عامة، دون معارض أو رقيب، وأخذ يزور الوزارات و المصالح زيارة الحاكم بأمره فى البلاد، وفى عهده وقعت مقدمات ثورة ١٩١٩" [٢٧]

انتشرت بين الفلاحين أغنية يهاجمون فيها ونجت الحاكم بأمره: [٢٨]

بربون يا وينجت بلادنا خربت

نهبتم قمحنا	*نهبتم مواشينا*
نهبتم جمالنـــاء	*أخذتم أولادنـــا .*
لم تتركوا لنا	*إلا أجسامنا*

اتركونا وشأننا

من الأمور التى كانت غير منتظرة - كما يقول فريد [٢٩] -" ما حصل بمصرفى شهرى مارث وإبريل وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها واتحد فيها الأقباط والمسلمون مطالبين باستقلال مصر التام"، انطلقت المظاهرات، كم من شاب قتله الرصاص وهو يهتف من الأعماق "نموت ويحيا سعد نموت وتحيا مصر " فى موكب واحد انطلق الهتاف "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" [٣٠]، وانطلقت دعوات للشهداء مصحوبة بهتافات عدائية "تحيا الثورة"، "الموت للإنجليز" [٣١]، فى عام ١٩١٩ ألف فكرى باظة "نشيد الثورة" ولحنه والقاه فى كنيسة الأقباط فأحدث ضجة كبرى، واعتبر الإنجليز أن هذا النشيد كان فتيل الثورة فى أسيوط ووقودها وكان مما جاء فيه: [٣٢]

خدع الدخيل سكون	*وصبر طال مــــداه !*
قال الخضوع فصحنا	*لا لا ! لا لا ! لا لا*
لجأوا للدين وظنـــوا	*أن التوفيق مجـــال*
فإذا الهلال صليب	*وإذا الصليب هلال*

والذى يهمنا أن عداء الثوار - خاصة سكان الريف - تجاه السلطان الجالس على العرش لم يكن أقل من عدائهم للإنجليز والأوروبيين ويبدو ذلك جليا فى هتافات الثوار بعبارات: يحيا العدل - يحيا الاستقلال.

ويؤكد الرافعى صدق المقولة السابقة (وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها وما أحدثت من تغيير فى نفسية الشعب، فكنا نرى الأهلين فى كل ناحية، نساء ورجالا، شيبا وشبانا.. ينادون بهتافات لم نعهدها من قبل فى الطرق الزراعية وعلى

شواطئ الترع، فكنا نسمع نداء: لتحي مصر، ليحيى الاستقلال، لتحي الثـــورة واســـترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت اسمعه بين حين إلى آخر: "ليحيى العدل" وقـــد تســـاءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء، وهل ظنوننا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل، ثـــم أدركـــت شعورهم الحقيقى، وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم، بل يطلبونه لمصر) (٣٤).

فى ثورة ١٩١٩ احتجب السلطان فؤاد فى قصره تاركا الشعب وجها لوجه أمـــام البغى والعدوان "وكان موقفه سلبيا محضا واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب إذ بدا كـأن مصير البلاد أمر لا يعنيه" (٣٥).

فى ظل (المناخ الجديد لثورة ١٩١٩) فى بادئ الأمر "المظاهرات لم تهتف بسقوط فؤاد، رغم كراهية الشعب له، رغم تلقفه لأزجال بيرم التونسى الناطقة بأفحش سب لفـــؤاد لأن الثورة تريد أن تصفى الحساب مع الإنجليز قبل أن تلتفت إلى حكاية العرش أنها تخشى أن يضر بقضيتها تصوير إنجلترا لهذه الثورة (كما فعلت سنة ١٨٨٢) بأنها نزاع داخلـــى بين الشعب والقصر وليست ثورة ضد الاحتلال، ضد إنجلترا – من أجل الحرية والاستقلال" (٣٦)

مع اتجاه السلطة البريطانية إلى البطش بالصحف الوطنية؛ أكثر الوطنيـــون مـــن استخدام النشرات السرية كان بعضها يتناول بالتطاول والطعن والعيب الإنجليز والـــوزراء والوجهاء بل والجالس عن العرش، ولهذا نجد مثلا جريدة الوطـــن (٢٠ نوفمـــبر ١٩١٩) تحذر "إياكم وهذا، العرش السلطانى والنشرات السرية " وتنبه" ان الانجليز بدأوا يرجعـــون الى دعواهم الأولى، ويقولون أن العرش مهدد وأن واجبهم البقاء هنا لتأييده" (٣٧).

رغم ذلك فوثائق ثورة ١٩١٩ تؤكد على استمرار المظاهرات المعادية للإنجلـــيز والسلطان، فى ٢٨ مايو ١٩١٩ "نظمت مظاهرة خارج قصر السلطان وهتف نحـــو مائـــة شخص بصوت خفيض فليسقط السلطان.. فليسقط محمد سعيد" (٣٨).

كان فؤاد سلطانا تحت الحماية البريطانية، والحماية هى التي رفعته إلى العـــرش كما رفعت سلفه السلطان حسين ولم يبد أى اعتراض على دار الحماية التى كان لها الأمـــر والنهى، ولكى تواجه السلطات البريطانية الثورة بالشدة، اختارت الجنرال أدمونـــد اللنبـــى القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منذ يونيه ١٩١٧ مندوبا ساميا فوق العادة لها فى مصر والسودان، أعطيت له سلطات واسعة وقد وصل إلى القاهرة يوم ٢٥ مـــارس ١٩١٩ واستقبلته الشخصيات الرسمية بحفاوة بالغة، بينما انطلقت هتافات الشعب المصرى ضده:

– يا اللنبى يا بن حلمبوسة

ومراتك... وشرشوحة

– يا تربة يا أم بابين

وديتى اللنبى فين

أعطى لهذا المندوب السامى السلطة المطلقه فى إدارة القطر المصـــرى عســـكريا ومدنيا "أراد مزج اللين بالشدة، فمع إصداره أوامر مشددة بمجازاة البـــلاد والقـــرى التـــى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطيارات وتشكيله حملة فـــرق سيارة لقمع الحركات الثورية فى البلاد وتأليف عدة محاكم عســـكرية لمحاكمـــة القـــائمين بالحركة، أصدر أمرا بإرجاع سعد باشا ورفاقه من المنفى". (٣٩).

يتحدث تقرير اللجنة البريطانية برئاسة لورد ملنر عن إضراب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترامواى عن العمل والذين انضم إليه بعض الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء، طافوا فى الشوارع، صاحوا بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الإناث (٤٠).

تزوج السلطان فؤاد فى ٢٤ مايو ١٩١٩ الملكة نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا ورزق منها فى ١١ فبراير ١٩٢٠ بالأمير فاروق، فى هذا العام خرجت المظاهرات هاتفة ضده، ويتزعم أمين الخولى زملاءه هاتفا بسقوط (ابن السفاح) ويحرض زملاءه على عدم مغادرة مدرسة القضاء الشرعى فى اليوم الذى منح فيه الطلاب أجازة تعبيرا عن الفرحة بولى العهد (٤١).

(القران السلطانى السعيد) (٤٢) لعظمة السلطان فؤاد على صاحبة العظمة السلطانية نازلى (٢٤ مايو ١٩١٩) ومولد (الفاروق) يوم ١١ فبراير ١٩٢٠، حدث فى فترة بدأ الشعب فيها يهاجم السلطان "اتهم الشعب فى أغانيه وأناشيده نازلى بأنها كانت عشيقة للسلطان قبل أن تتزوجه، وأنها حملت منه، وأنه اضطر إلى زواجها ليخفى جريمة اغتصابها وحملها وان فاروق ابن زنى، ونظم الشاعر بيرم التونسى زجلا مشهورا نشره فى مجلته / ورددت الجماهير هذه الأزجال والأناشيد فى وقت الثورة وطبعت منشورات تتهم صراحة الأمير فاروق ولى العهد بأنه ابن زنى" (٤٣)

ويؤكد التابعى أن نظرة الشعب إلى العرش كانت نظرة زراية وسخط واستخفاف وتساءل الناس عن الأمير فؤاد قبل أن يصبح سلطانا "فقال القائلون:

- *آه.. أحمد فؤاد المقامر الذى لا ترحب به أندية القمار لأنه مفلس ولا يسدد ديون القمار..*

- *أحمد فؤاد الذى يركب "الحنطور" ولا يدفع للحوذى أجرته ..*

- *أحمد فؤاد الذى يفتح منازل أصدقائه ليلا ويطلب الطعام !..* (٤٤)

وتحدث الناس عن نازلى، كيف خطفت وكيف حبست وكيف هربت واختلطت أحاديث الناس عن زواج السلطان بهمساته يوم مولد فاروق حيث بدأ الشعب يتهامس أنه ولد بعد أربعة أشهر من زفاف "نازلى" إلى السلطان أحمد فؤاد، وتلقف بيرم هذا الهمس بجعله صياحا مدويا، خاصة وأنه كان يحاول آنذاك أن يشق طريقه وينال الشهرة - كما يقول أبو بثينة (٤٥) - بسلوك طريق الجرأة فى النقد، كتب بيرم التونسى: (٤٦)

" سلكت طريقة "فتوات الانفوشى" عندما يقررون هدم العرس.. يكفى أن تحطم "الكلوب" أو تضع لغما تحت "الموتور" الذى يدير المصنع.. لكى يمشى العرس فى ظلام دامس.. ويتعطل المصنع كله عن العمل و"الموتور" هو السلطان أحمد فؤاد.. والمناسبة حاضرة وهى قصة نازلى وما يقال عنها.. وعن ظروف زواجه بها..

ومن هنا كانت افتتاحية "المسلة" !..

وهى على وزن أغنية سورية كانت جاءت حديثا إلى مصر وانتشرت فيها، ومطلعها:

مرمر زمانى.. يا زمانى مرمر.. قلبى تولع فى هواك يا الأسمر.. ولها نغمة عذبة مرسلة فلم تحتج الثورة "البامية السلطانى" إلى ملحن أو موسيقار.. وها هى ذى الأنشودة:

البنت ماشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارع فى الديوان قرع أخضر
يا راكب الفيتون وقلبك حامى
أسبق على القبة وطير قدامى
تلقى العروسة شبه محمل شامى
وجوزها يشبه فى الشوارب عنتر

* * *

وحط زهر الفل فوقها وفوقـك
وهات لها الشبشب يكون على ذوقـك
ونزل "النونو" القديم من طوقـك
يطلع فى طوعك لا الولد يتكبر
العطفة مـن قبل النظام مفتوحة
والوزة من قبل الفرح مدبوحة
إلى آخره.. إلى آخره..

والإشارات والتلميحات مفهمومة.. فالبنت هى نازلى والغفلة هو أحمد فؤاد كـانت شواربه مبرومة مدببة الأطراف.. ! وأما "النونو" القديم، والعطفة، والوزة.. فأمرها متروك لذكاء القراء..

* * *

أما الزجل الثانى الذى نظمه بيرم التونسى بعد مولد فاروق.. فقد جاء فيه:

البامية فـى البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديدبان يرمح يجيب الزبون
وربة الجارية تجيب الرغيف
شوف الميراث حصل ولاد البطون
ودخل الأغراب "فاميلية" على

* * *

يا باديشاه دا أنت ابنك ظهر
ربك يبارك لك فى عمر الغلام
نزل "يلعلط" تحت برج القمر
يا خسارة بس الشهر كان مش تمام

* * *

وكان أحمد فؤاد قبل اعتلائه العرش يقيم فى قصر اسمه قصر البستان.. و"فاميلية" على.. يعنى أسرة محمد على.. و"باديشاه" كلمة فارسية أو تركية ومعناهـا سـلطان !..

والشهر كان مش تمام ! ليست في حاجة إلى تفسير. ومعناها أن فاروق ولد قبل مضى تسعة أشهر على الزواج !

وألقى البوليس القبض على الأستاذ بيرم التونسي ووضعوه على ظهر باخرة مسافرة إلى فرنسا.. وبقي بيرم في المنفي نحو عشرين عاما.."

أغلق القصر (المسلة... لا جريدة، ولا مجلة !) وعندما أصدر بيرم (الخازوق) كانت الأوامر قد صدرت بنفيه خارج البلاد لأنه يتمتع بالحماية الفرنسية !! ومن الجدير بالذكر كما يؤكد لنا أحد المقربين إليه أن محمود رمزى نظيم الشاعر الزجال المتهم قبل ذلك بالعيب فى حق ذات الخديو عباس، كان على علاقة ببيرم التونسي، وفى مجالس الأدباء والشعراء كانوا يقولون "أن بيرم التونسي هو الشخص الوحيد الجرىء الذى شتم الملك فؤاد وكشف سر الفضائح التى تجرى فى القصر" [47].

وأهمية الكلام السابق تكمن فى أنها ارتبطت بفؤاد والذى كان "أقوى شخصية ملكية ظهرت على عرش مصر بعد جده محمد على الكبير، كان يعمل برأيه فى توجيه السياسة العليا وتدبير المسائل العامة دون مشارك من أحد إلا ما أقتضى تدخلا فى بعض المسائل من ناحية الانجليز".[48]

فى أعقاب ثورة ١٩١٩ بدأ الرأى العام المصرى يحمل على السراى لعدم وضوح مواقفها تجاه الحركة الوطنية التى يقودها الوفد، نتيجة لهذا بدأت الهتافات العدوانية ضد السلطان تسمع فى أرجاء البلاد. ولم تستطع الصحف المصرية عموما ان تنشر شيئا يتعلق بالسلطان وموقفه من الحركة الوطنية بسبب الرقابة المعلنة، بل لم تستطع -كما تؤكد باحثة[49] صحف (النظام) و(وادى النيل) و(الأخبار) التعليق على ماحدث يوم الجمعة ٢٦ مارس عام ١٩٢٠ الموافق لعيد ميلاد السلطان.

فى هذا اليوم "حصلت بجميع المساجد مظاهرات ضد السلطان، ونادى الجمع المحتشد بسقوطه......، وقامت مظاهرات كثيرة حول السراى تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة أخرى "[50]، وكتب سعد زغلول من باريس يوم ١١ ابريل ١٩٢٠ "أن السخط الذى قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة وماترتب عليه أو جب كل ارتياح لدينا لدلالته على شدة يقظة الأمة وتمكين روح التضامن منها"[51]

كتب الرافعى (تغيير فى صيغة خطبة الجمعة وماقوبل به من الجمهور) [52]

" وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد المغفور له السلطان فؤاد فأعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة، وزعتها على خطباء المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة، فما أن سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان وأنزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم وكان هذا من مظاهر تجهم الرأى العام للسراى:

هذه الفترة كذلك هى التى شهدت بروز القصر كمؤسسة للحكم فى عهد فؤاد ساعدها على ذلك التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بالبلاد ماأكد على "الطابع السياسى لهذا المؤسسة فضلا عن طابعها الاستبدادى " لقد ظهرت نزعة فؤاد الاوتوقراطية منذ توليه الحكم، واقترنت به طوال سنى حكمه، بل مافتىء يصرح بذلك علانية للمؤرخ الألمانى – أميل لودفيج – بقوله "لكم وددت ان أكون ديكتاتورا"[53] ازدياد نفوذ السراى جعل هيكل يؤكد "ان فى مصر سلطتين احداهما سياسية وهى سلطة القصر والاخرى ادارية

وهى سلطة الوزراء التى تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة أو اعتراض " [٥٤] من ٢١ مايو ١٩٢٠ الى مارس ١٩٢١ استمرت وزارة توفيق نسيم باشا، فكان شغله الشاغل التقرب من السراى بحشد الحشود من اعيان الارياف فى التشريفات السلطانية للاعراب عن ولائهم للعرش، خرجت المظاهرات ضده" ولاتزال ترن فى أذنى الى اليوم هتافات المظاهرات العارمة المارة أمام مدرسة القرير : "احيه يانسيم يا أبو عقل تخين" وواضح من هذا الهتاف أن المصريين كانوا يسخرون من توفيق نسيم ويهزءون من غبائه"[٥٥]

فى ٥ يوليه ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء ايقاف صحيفة (النظام) لمدة ستة شهور لأنها نشرت يوم ٣ يوليه ١٩٢١ تحت عنوان " خطاب مفتوح الى صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس وفد الحكومة " "نص كراسة حاوية لعبارة فيها تعريض بمقام حضرة صاحب العظمة السلطان " ممايخل بالنظام العام، وتم تعطيل صحيفة الوفد الأولى فعلا بعد صدورها يوم ٥ يوليه، حتى عادت للصدور يوم ٦ يناير ١٩٢٢، وفى نفس يوم تعطيل (النظام) القى البوليس القبض على كاتب المقال محمد "بك" غيته من اعيان بنى سويف وأودعه ثكنة قصر النيل وظل معتقلا حتى اطلقت السلطة العسكرية سراحه يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢١.[٥٦]

فى ١٩ سبتمبر ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى "وبنى أمر النفى على إرساله تلغرافا الى الخديوى السابق بصيغة تتضمن "انكار حقوق الذات العلية السلطانية، وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر أيضا وقف جريدة " اللواء المصرى " ستة أشهر لنشرها مقالا تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره "وان هذا من شأنه الاخلال بالنظام العام".[٥٧]

السلطة العسكرية رأت فى وجود على فهمى كامل فى مصر أصبح غير مرغوب فيه وأمرته بترك مصر بطريق البحر الى المكان الذى يلائمه على أن يكون ذلك على أول باخرة ممكنة، ذلك ان لجنة الاحتفال بعيد رأس السنة الهجرية برئاسته أرسلت برقيتين يوم ٣ سبتمبر ١٩٢١ الى الخليفة الأعظم بواسطة سمو الخديوى والثانية الى مصطفى كمال باشا رئيس الحكومة الوطنية ولم ترسل اللجنة برقية تهنئة الى السلطان فؤاد، وفى الحفلة الكبرى التى أقيمت خطب على فهى كامل وطالب بالشورى والحرية والاستقلال.

عارضت بعض الصحف مثل (المنبر) لجوء الحكومة الى القوانين الاستثنائية لمعاقبة من يحاول المساس بحقوق العرش "فنحن نعلم أن القانون العام لم يقصر فيما يجب حيال الاحتفاظ بحقوق الذات السلطانية " بينما دافعت بعضها عن العرش مثل (الوطن) "فلذا لم يرتجع هؤلاء الأغرار عن غيهم فى الحال.. فلا يبعد ان نقرأ فى تلك الصحف السعدية غدا " جلالة سعد الأول" بعد أن نعته شاعر.. أنه صاحب الوادى" [٥٨] (تصريح لمصر) [٥٩] عاد به اللورد اللنبى إلى القاهرة يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى يتضمن انتهاء الحماية والإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة والغاء الاحكام العرفية مع تواجد التحفظات الأربع بيد انجلترا، لكن المظاهرات خرجت تهتف بسقوط هذا التصريح وهتف بعض الصبية (ياعيش خمسة بقرش- ياعيش خمسة بقرش) يروى لنا الأديب الراحل عبد الحميد جودة السحار فى رائعته (هذه حياتى، ص٤١-٤٢): "الانجليز، أدونا استقلال فالصو وقالوا لنا أننا خلاص بقينا أحرار وعينوا السلطان فؤاد ملك على مصر عشان يوهمونا اننا بقينا مستقلين وبقى لنا ملك اللعبة دى مادخلتشى على الناس الوطنيين، فيه ناس كل همهم أنهم يقبضوا مايهمهمش يقبضوا من مين الحكومة جمعت الناس دول فى عابدين عشان يهتفوا

للملك، الناس والوطنيين مش عاجبهم الحال ده عايزين يقولوا ان اللى بيهتفوا فى عـ ابدين واخدين فلوس، مايقدروش يقولوا بصراحة ان اللى بيهتفوا فى عابدين " يعيش الملك " قبضوا ثمن هتافهم، قاموا اجمعوا فى المظاهرات اللى شفتها وهتفوا " ياعيش خمسة بقرش" يعنى كل مايهتفوا " يعيش الملك فؤاد " خمس مرات ياخدوا قرش عاد شوقى من المنفى أكثر قوة ووطنية وبدأ ينبه الملوك الى قوة الشعوب ويدعوهم الى النزول على حكمها،بل ويبشر بزوال حكم الفرد: (٦٠)

زمان الفرد يافرعون ولى	*ودالت دولة المتجبرينا*
وأصبحت الرعاة بكل أرض	*على حكم الرعية نازلينا*

وقال سنة ١٩٢٣ يندد بالمستبدين :(٦١)

المستبد يطاق فى ناووسه	*لاتحت تاجيه وفوق وثابه*
والفرد يؤمن شره فى قبره	*كالسيف نام الشر خلف قرابه*

وقال فى هذا المعنى يخاطب توت عنخ آمون سنة ١٩٢٥:

قسما بمن يحيى العظام	*ولا أزيدك من يمين*
لو كان من سفر أيا	*بك أمس أو فتح مبين*
لرأيت جيلا غير جيلك	*بالجبابر لا يدين*
ورأيت محكومين قد	*نصبوا وردوا الحاكمين*
روح الزمان ونظمه	*وسبيله فى الآخرين*
ان الزمان وأهله	*فرغا من الفرد اللعين*
فإذا رأيت مشايخا	*أو فتية لك ساجدين*
لاق الزمان تجدهمو	*عن ركبه متخلفين*
هم فى الأواخر مولدا	*وعقولهم فى الأولين*

١٥ مارس ١٩٢٢ إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا على مصر واتخذ لقب صاحب الجلالة، اعتبر هذا اليوم عيدا وطنيا ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الاعلان وقوبلت مظاهر الابتهاج بالفتور والاعراض، وعندما تألفت (لجنة الثلاثين) لوضع الدستور حاول الملك تعطيل أعمالها لأنه غير راغب فى دستور يحد من سلطاته المطلقة وحاولت وزارة توفيق نسيم الثانية (نوفمبر ١٩٢٢) تضييق سلطات الأمة ونوابها وتوسيع سلطات العرش، حاول نسيم مسخ. مشروع الدستور بحذف النص على أن الأمة مصدر السلطات ويجعل اعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده دون مشاركة الوزارة، وتخويل الملك حق حل المجلسين واعطاء الملك حق اصدار مراسيم لها قوة القوانين حتى اثناء انعقاد البرلمان، بل وقد طلب أن تضاف مواد مشددة لقانون العقوبات الجديد لحماية الملك وهى تقضى بالاعدام لكل من اعتدى على حياة الملك وحريته حتى ولو

لم يهدد حياته وبالسجن لمدة لاتزيد على خمس سنين لكل من تطاول أو عاب فى حق الذات الملكية. وقد بقى الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق الملك بوصفه رئيسا للدولة وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها قائما منذ اعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس ١٩٢٢ وكان لهذا الخلاف آثاره فى وضع الدستور ثم كانت له آثاره فى تطبيق الدستور بعد اعلانه ونفاذه فى سنة ١٩٢٤" [٦٢]

حدثت مناقشات فى لجنة الدستور حول مركز الملك وذاته المصونة، وفى نهاية الأمر صدر الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المضرية تقرر فيه:[٦٣]

[الباب الثالث " السلطات" الفصل الثانى" الملك والوزراء" الفرع الأول" الملك "]

مادة ٣٣ الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لاتمس.

Le Roi est le chef supreme de L'Etat Sa pers onne est inviolable.

وقد توسع دستور ١٩٢٣ فى حقوق الملك المباشرة : على عكس القواعد المقررة فى النظم البرلمانية والتى تجعل هذه الحقوق قاصرة على حياة الملك الشخصية، فحيث أن الملك فى النظام البرلمانى يملك ولايحكم فان ذلك يتطلب التقييد من السلطات التى يستطيع الملك مباشرتها بصفة شخصية وهو الامر الذى لم يلتزم به دستور ١٩٢٣ "[٦٤] الذى همنا أن دستور ١٩٢٣ أقر أن ذات الملك فوق القوانين العادية ولابد أن تصان هذه الذات وعدم المساس بها اذ لا يليق أن يكون أعلى مقام فى الدولة خاضعا لما يخضع له بقية الافراد. ولكن أحد فقهاء القانون قرر " ليس معناه ان الملك لايخطىء فى الواقع، او أنه غير مسئول مسئولة أدبية " و"ليس كل مايعمله حق وعدل، بل كل معناها أنه لايمكن لأحد اتهامه ولارفع الدعوى عليه وانه لاتوجد سلطة تمنك حق الحكم عليه"[٦٥]

ويقرر بعض الدارسين للنظام الدستورى ولفكرة (ذات الملك مصونة) [٦٦]

" لايسأل الملك مدنيا (بالعزل) ولايسأل جنائيا عن الجرائم السياسية... أو العادية وسواء تعلقت بوظيفته أو لم تتعلق بها. أماعن المسئولية المدنية فجائزة فيما يتعلق باءدارة أموال الملك الخاصة وانما لاترفع الدعوى على الملك بل ترفع على ناظر خاصته".

اعقب صدور الدستور اصدار عدة قوانين (الاجتماعات- الاحكام العرفية - التضمينات) مع بقاء القوانين صدر الأمر بانتهاء الاحكام العرفية فى ٥ يوليه ١٩٢٣ وتم العفو عن بعض المحكوم عليهم بالسجن والنفى، وعاد سعد الى مصر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ وبعض أقطاب الحزب الوطنى مثل على فهمى كامل بك والشيخ عبد العزيز جاويش وغيرهم

- فى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٣ قررت الوزارة إقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديوى السابق قالت عنه الوزارة انه مقال شديد اللهجة فيه تعريض جارح وعيب لولى الأمر. وبدأ التحقيق مع عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء والدكتور اسماعيل صدقى بك صاحب امتيازه والاستاذ محمد الههياوى كاتب المقال.

- (قضية اللواء المصرى) احدى القضايا فى العيب فى الذات الملكية المصونة فقدمات الامير بعيدا عن بلاده، ومنع من العودة إليها، فى ظل الحماية البريطانية، اتخذت عدة إجراءات لاستقبال جثته وعملت زينات، وكتبت المقالات فى رثاء الفقيد ومنها مقالة

الههياوى الذى وصف التفاف الامة حول رفات الامير وتزاحمها واقبالها من كـل ناحيـة لتشييع جنازته وطعن على اعداء البلاد الذين ظنهم السبب فى تضارب الأخبار حول وصول الجثة بقصد منع أبهة الاحتفال بتشييع الجنازة ووصفهم بالأنانية وهى الصلف وحب الأثرة، وقد رأت النيابة أن الههياوى اراد نفى عيوب الأمير الراحل والصاقها بخلافه وأنه قصـد بالأنانية وبعض الجهات جلالة الملك وبلفظ ابائه اباه، لكن محكمة جنايات مصر فى ابريـل ١٩٢٤ برياسة حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا حكمت فى هـذه (الجنايـة نمـرة ١١٠٤ سنة ١٩٢٣-٢٤) ببراءة المتهمين، لكن محكمة النقض والابرام برياسة المسـتر برسيفال وكيل المحكمة حكمت فى القضية السابقة (١٢ اكتوبر ١٩٢٤) بمعاقبـة محمـد الههياوى أفندى بالحبس البسيط مدة ستة شهور والزامه بنشر الحكم فى جريدة واحدة على مصاريفه وبراءة اسماعيل بك صدقى ممانسب اليه.

النيابة العمومية رأت أن مقال (الأمير الفقيد) تضمن العيب فى حق ذات حضـرة صـاحب الجلالة ملك مصر بأن اسند لجلالته فيه بطريق التعريض (الجناية على وطنه والغدر بشعبه والخيانة بعهد آبائه وأجداده وعدم الترفع عن الاشتراك فى محنة بلاده والاتصاف بشـهوة الانانية التى حملت الى نفسه شهور النكاية حتى بالاموات واعلانة البغضاء حتى للأمـوات ومصادرة الحرية فى تكريم الاموات وإظهار الغرور بالحياة أمام موعظـة المـوت خلافـا لمايقضى به حسن الذوق) محكمة الجنايات اعلنت البراءة، لكن محكمة النقض والابـرام كان لها راى مخالف:[٦٧]

" ومن حيث أنه بالاطلاع على المقال موضوع الدعوى المنشور فى العـدد رقـم ٤٣٧ من جريدة اللواء المصرى بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ يتبين أنه يشمل العبـارات المبينة فى تقرير الاتهام وهى فى مدلولها تسند العيب إلى الذات الملكية التى تعينـت مـن مرامى ألفاظ عبارات ذلك المقال إلى حد يصعب صرفها إلى غير حضرة صـاحب الجلالـة ولاعبرة لاستناد محكمة الجنايات إلى ماضى المتهم الثانى كاتب المقال مدللة على حسـن نيته إذ مجرد نشر عبارات العيب مع العلم بمضمونها تقطع بسوء النية وتكـون محكمـة الموضوع بناء على هذا لم يكن بها حاجة الى الخروج عن موضوع المقال سـالف الذكـر فالأسلوب المبين فى جريدة اللواء تحت رقم ٤٢٧ بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ (وبعنوان الأمير الفقيد) يكون الجريمة المنصوص عنها فى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات لتوفـر الشروط اللازمة لذلك

ومن حيث أنه تبين مما يلف ذكره أن محكمة جنايات مصر ذهبـت فـى حكمـها المطعون فيه إلى تأويل المقال موضوع الدعوى إلى غير وجهتـه وإذن تكـون المحكمـة المشار اليها قد أخطأت فى تطبيق القانون وأصبح لمحكمـة النقـض والابـرام بمقتضـى المادتين ٢٢٩ فقرة ثانية ٢٣٢ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات أن تحكم فى موضوع الاتهام وتطبق القانون وترى توقيع عقوبة الجنحة الواردة فى المادة ١٥٦ عقوبات لاعقوبة الجناية الواردة أيضا فى تلك المادة،،

• اتهمت النيابة العمومية عصام الدين أفندى حفنى ناصف بتهمتين أولاهما العيب فى حـق جلالة الملك والثانية بانه من ثلاثة أشهر سابقة على يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٤ بـالطريق العام وهو شارع البوستة بدائرة قسم الموسكى بمدينة القاهرة حسن أمر ا من الامور التـى تعد جناية حسب القانون بأن حبذ جناية قتل المرحوم بطرس غالى باشا رئيـس الـوزارة المصرية الأسبق التى وقعت يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ وذلك بأن أشهر وحمل فى عروة

سترته فى ذلك الطريق صورة ابراهيم ناصف الوردانى الذى ارتكب الجناية المذكورة وحكم عليه من أجلها بالاعدام، لكن محكمة جنايات مصر فى يوم الأربعاء ١٧ ديسمبر ١٩٢٤ برياسة حضرة صاحب السعادة أحمد عرفان باشا حكمت فى (القضية ٤٦ سايرة الموسكى سنة ١٩٢٤) ببراءة المتهم.

النيابة العمومية اتهمت عصام الدين حفنى ناصف بانه أثناء شهر يناير ١٩٢٣ ببرلين عاصمة دولة ألمانيا وبالقاهرة عاصمة الدولة المصرية وبلاد أخرى أولا – نشر فى جريدة أزاد شرق (حرية الشرق) التى تصدر فى برلين مقالا ألفه هو تحت عنوان "دعوة الوفد الى الدسائس" "الماضى المؤلم" وذلك بالعدد الصادر فى يناير سنة ١٩٢٣ الذى بيع ووزع على الجمهور فى بلاد ألمانيا ومصر وغيرهما وقد تضمن ذلك المقال عيبا فى حق صاحب الجلالة ملك مصر بأن قال أنه حصل خلاف بين جلالته وبين معالى سعد زغلول باشا وقتئذ سول للسراى أن تستنجد بدار الحماية حتى قبضت على معاليه ونفتبه الى مالطه هو واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا وقال أنه صدر بهذه الحادثة بيان رسمى من دار الحماية وان التكذيب الذى صدر بعد ذلك بناء على طلب السراى لايعتد به.

لكن محكمة جنايات مصر كان لها رأى آخر:(٦٨)

" من حيث بالاطلاع على العدد الصادر فى مدينة برلين من جريدة "اذاد شوق" أى حرية الشرق بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ تبين أن العبارة المدرجة بها المرفوع بشأنها الدعوى العمومية نصها (حصل بعد ذلك خلاف بينه وبين سراى عابدين سول للسراى أن تستنجد بدار الحماية ودار الحماية أن تقبض على معالى الوزير ويرسل به الى مالطة هو واسماعيل صدقى باشا وحمد باشا ومحمد محمود باشا وقد صدر بهذه الحادثة بيان رسمى من دار الحماية. أما التكذيب الذى صدر بعد ذلك بناء على طلب السراى فما لايعتد به) (٦٩)

وحيث أن ألفاظ تلك العبارة لاتفيد باى وجه التعريض بمقام الذات الملكية ولا تنم على شىء من ذلك بل كل مايمكن ان يؤخذ منها خصوصا باضافتها الى باقى مقال العدد المذكور فى تلك الجريدة أنها موجهة لأعمال الوفد والتى من شدة انكار المتهم لها يرى أنها أوجدت خلافا بين دولة سعد باشا والسراى فى ذلك الوقت أدى الى استنجاد السراى بدار الحماية الى آخر ماهو مذكور بها والذى يؤيد استفزاز الكاتب من تلك الأعمال وتأففه منها وضع المقال تحت عنوان : عودة الوفد الى الدسائس والماضى المؤلم : ويتأكد هذا تمام التأكيد من سياق باقى عبارته المدرجة تحت العنوان المار ذكره وماينم عليه قلمه فى البعد عن مظنة التعريض بمقام الذات الملكية الواجب على الجميع تقديسها واحلالها محلها اللائق بها من التحية والاحترام كذلك كان الأليق بالنيابة التريث فى إستنتاج مثل هذه التهمة الشنيعة التى تكاد أن لاتصدر الا ممن به مس اذ ليس من السهل التصديق بأن مصريا يعيب فى ذات مليكه المقدسة اللهم الا اذا كانت عبارتها واضحة فى ذلك معنى ومبنى الأمر الغير موجود فى هذه الدعوى.

وحيث فضلا عما ذكر فانه لايمكن قانونا أن تنصرف كلمة "السراى" المذكورة فى الجملة المرفوعة الدعوى العمومية بشأنها على الذات الملكية كما يتضح ذلك فى احتياط الشارع فى المادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب العقاب بمقتضاها حيث حصرها فيها شخصيا دون سواها ولهذا تشدد فى العقوبة وهذا لايمنع من أن عبارة استنجاد السراى بدار الحماية غير صحيحة ولكن من الأسف أن مجرد الكذب الغير مشوب بسوء النية

لاعقاب عليه وحيث متى تقرر هذا تكون التهمة المنسوبة للمتهم غير صحيحة وتجب براءته منها".

كانت السلطات تحاول ان تتصيد أى شخص معارض للسياسات الموجودة وتلفق له تهمة العيب فى الذات الملكية المصونة، والذى لاشك فيه رغم صدور بعض الاحكام ضد بعض من اتهموا بهذه الجريمة، فان المحكمة أحيانا كانت تحاول أن تفلت من اثبات هذه التهمة على الملك خاصة اذا كانت الادلة والقرائن ضعيفة، ومن هنا اتت بعض احكام البراءة فى مثل هذه القضايا، يحكى لنا فكرى أباظة:

كان السيد حسن زيور من زبائن الاستاذ شكرى المحامى، وكانت له عزبة لايتجاوز مساحتها عشرين فدانا، ولكنها كانت فى صميم تفتيش الملك فؤاد فى اقليمه الشرقية وشاء موظفوا التفتيش أن يجاملوا الملك ولا نظلمه اذا كان عالما أو لم يعلم. فاستعملوا كل وسائل العنف ليحملوا حسن زيور على أن يبيع اطيانه للتفتيش بمائة وعشرين جنيها للفدان بعد مائتين وخمسين.

كانوا يؤرقونه ليلا ونهارا - ويطلقون عليه مياه آلات الرى الكبرى لتغرق أطيانه، فلما ضاق ذرعا ركب جواده وأطلق عدة رصاصات فى الفضاء فقبضوا عليه وكبلوه بالحديد واتهموه بجناية الشروع فى القتل وجنحة دخول أرض الملك بدون أذن وجناية العيب فى الذات الملكية !"

ترافع فكرى أباظة (المحامى) فى هذه القضية حيث حفظت الجنايتان وحكم بالبراءة فى الجنحة وكان القاضى محمد عرفة قاضى محكمة بلبيس.

فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ تألفت وزارة أحمد زيور باشا، كانت أول وزارة فى سلسلة الانقلابات المعادية للدستور، وكان برنامج الوزارة (التسليم على طول الخط)[٧٠] وتأسس فى يناير ١٩٢٥ حزب الاتحاد على قاعدة الولاء للعرش وزيفت انتخابات مارس ١٩٢٥ وحل مجلس النواب الجديد (٢٣مارس١٩٢٥) يوم انعقاده، أطلق سعد على حزب الاتحاد (حزب الشيطان) باعتبار أن الملك فؤاد هو "الشيطان" والتصق هذا الأسم بحزب الاتحاد حتى انه اراد أن يصدر مجلة أسبوعية سياسية تعبر عن سياسته فأطلق عليها اسم "الشيطان"!" وخرجت مظاهرات الطلبة والشباب تهتف بسقوط "جلالة الشيطان"![٧١]

فى عهد وزارة زيور، تولى اسماعيل صدقى منصب وزير الداخلية وبدأت الادارة فى التعسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهددهم وترهبهم (ذهب المعز وسيفه) وأهدرت الحقوق والحريات وأطلق عبد العزيز فهمى باشا مقولته (الدستور ثوب فضفاض).

حدثت انتفاضات كثيرة ضد التدخل الحكومى وتزوير الانتخابات وحل مجلس النواب يوم انعقاده من أهمها ماعرف فى أدبيات تلك الفترة (١٩٢٥) (اضطرابات المحلة الكبرى) التى قدم بعض المتظاهرين فيها الى المحاكمة، وتذكر جريدة الاتحاد فى ابريل ١٩٢٥ "أن الرعاع نادوا بالثورة وكانوا ينادون نداءات ضد جلالة الملك، وقد جاءت انباء مماثلة لذلك من بعض مدن الاقاليم الأخرى " وامام محكمة الجنايات فى طنطا للنظر فى قضية المحلة الكبرى اكد بعض الشهود (نعمان باشا الاعصر) أنهم سمعوا نداء ضد الذات الملكية، وفى الجلسة الخامسة من هذه القضية أكد الشهود أن المظاهره انطلقت تردد هتافات "تحيا الثورة، تسقط الحكومة، ليسقط الملك، يحيا سعد رئيس الجمهورية" [٧٢]

وتذكر لسان حال العرش تحت عنوان(العيب فى السدة الملكية) أن نيابة مصر بدأت التحقيق مع شخص يدعى السيد صالح، قبض عليه بدائرة قسم عابدين وهو يتفوه بألفاظ معيبة فى حق السدة الملكية. وتذكر أنه من جهة كفر حافظ مركز الزقازيق جاء الى القاهرة سيرا على الأقدام محرضا أهالى البلاد التى مربها " أماهذا الشخص فظاهر عليه أن به خبلا فى عقله اذ انه يلقى الألفاظ بلا تريث فى دار النيابة"[٧٣] تبين المراقبون أن الوزارة الزيورية بعد أن أعيد تشكيلها فى مارس ١٩٢٥ مجرد "لعبة للقصر " مما دعاهم ان يسموا زيور "باحمد الصغير" [٧٤] دلاله على تبعيته "لأحمد الكبير" الملك فؤاد، خاصة وان الوزارة تألفت أساسا من شخصيات معروفة بعدائها للوفد مثل اسماعيل صدقى وزير الداخلية، ومن أحزاب تشكلت اساسا لهدم الحزب الشعبى، حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوما بقانون فى ٩ يوليه ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وافساح المجال لمصادرة والغاء الصحف حماية للعرش الملكى خصوصا

فى عهد هذه الوزارة حدثت أزمة كتاب الاستاذ على عبد الرازق القاضى بمحكمة المنصورة الشرعية (الاسلام وأصول الحكم) دلل على أن الخلافة ليست من أصول الاسلام، وكانت الخلافة فى ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد الغائها فى تركيا كان الملك فؤاد منذ عام ١٩٢٤ قد أوعز الى سلطات الأزهر بتأليف لجان أطلق عليها (لجان الخلافة) للدعوة لهذه الفكرة وكان على رأس هؤلاء شيخ الأزهر وشيوخ الأزهر وكبار العلماء، أكد على هذه الحقيقة (الشيخ فخر الدين الأحمدى الظواهرى : السياسة والأزهر.. من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى، مطبعة الاعتماد، القاهرة ١٩٤٥) حيث أجمع جمع من المشايخ على انتخاب فؤاد ومبايعته بالخلافة. فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه، وأوعزت الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم مؤلفه، فأصدرت حكمها فى أغسطس ١٩٢٥ باخراج على عبد الرازق من زمرة العلماء وبدأت بوادر الأزمة السياسية التى أدت الى اقالة عبد العزيز باشا فهمى وزير الحقانية واستقال بعد ذلك محمد على علوية باشا وتوفيق دوس باشا ثم اسماعيل صدقى باشا واستمرت الازمة السياسية الدستورية متفاقمة الى ان تأسست فى يناير ١٩٢٦ لجنة الأحزاب المؤتلفة التى رأت ضرورة عقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ ونواب الأمة للخروج من هذه الأزمة.

اجتمع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا حضره ١٠٩٧ عضوا نظم شوقى قصيدة فى تحية الدستور القاها الاستاذ فكرى أباظة بك الذى كتب يروى ذكرياته عن هذا الحادث " قام الاستاذ شكرى واعتلى مائدة كبيرة واتجه بصوته الجهورى ناحية سراى عابدين مقر الملك فؤاد والقى أقوى قصيدة سياسية لأمير الشعراء وخصوصا عندما زأر بالبيت المشهور:

وجواهر التيجان مالم تتخذ من معدن الدستور غير صحاح

وكان الالقاء بالغا مبلغه من العنف فاهتز سعد زغلول اهتزاز المعجب المترنح وضج الكبراء بتصفيق وهتاف الشباب وطلبوا الاعادة مرة وثانية وثالثة، ولابد أن ذلك الصوت قد بلغ مسامع الملك فؤاد فحفظ هذه السابقة وضمها الى أخرى فى سجل "الضاحك الباكى، اوفى قائمته السوداء"[٧٥]

هذه الفترة التى شهدت الانتكاسات الأولى للتجربة الديمقراطية البرلمانية فى مصر أو ماعبر عنه أصدق تعبير الدكتور محمد وحيد رأفت (أزمة النظام البرلمانى وازدياد قوة السلطة التنفيذية)[٧٦]

الفترة السابقة لدستور ١٩٢٣ كان الحكم فيها للقصر بمساعدة الانجليز وبعد صدور الدستور وتحديد اختصاص كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية تناوب القصر والوفد سلطة الحكم، لكن القصر فاز بفترة أطول وكان عاملا أساسيا ومشتركا فى ممارسة السلطة، كما كان الانجليز عاملا مؤثرا فى ادارة شؤون البلاد، ويقرر حسن يوسف باشا أنه خلال هذه الفترات [٧٧]:

(١٩٢٤) كان الحكم فيها للوفد بوزارة من الشعب

(١٩٢٥-١٩٢٦) كان الحكم للقصر بموافقة الانجليز

(١٩٢٩-١٩٣٤) كان الحكم للقصر بواسطة أحزاب الاقلية ومساندة الانجليز.

والنتيجة ان برلماناتنا ضربت الرقم القياسى فى قصر مدتها، فمنها مالم يعمر ساعات وليس فيها مجلس نواب واحد أتم دوراته كلها ومدة عملها لاتذكر فى شىء بجانب أوقات تعطيلها فى عام ١٩٤٥ كتب أحد قادة جماعة النهضة القومية " فى أحدى وعشرين سنة حل مجلس النواب سبع مرات ومجلس الشيوخ ثلاثا، ولم يستكمل برلمان واحد كل ادوار انعقاده، وعطل العمل بالدستور ثلاث مرات، وبلغت مدة التعطيل اكثر من ثمانى سنوات وقد وضع اثناء التعطيل الثالث دستور جديد ترتب عليه برلمان خاص عطل بدوره من يونيه ١٩٣٤ الى مايو ١٩٣٦".[٧٨]

••• من هنا تواصلت الدعوة إلى الالتزام بالدستور ومبدأ الفصل بين السلطات للحيلولة دون تركيز كافة السلطات فى يد الملك وبدأت الدعوة إلى استقلال السلطة القضائية والزام السلطة التنفيذية بل والتشريعية الحدود الدستورية وبدأت الدعوة التدريجية الى اقرار مبدأ الرقابة القضائية على تصرفات السلطة وقراراتها والتى تمخضت فى آواخر الثلاثينيات فى الدعوة إلى ضرورة إنشاء مجلس الدولة. عام (١٩٢٧) شهد احدى أبرز قضايا العيب فى الذات الملكية وهى التى عرفت (بقضية جريدة السياسة) فقد كتب الاستاذ محمود عزمى مقالا فى أثناء الصيف تحت عنوان :(يجب وضع حد لهذه التدخلات والاكان الدستور مجرد حبر على ورق) ونشر هذا المقال فى جريدة السياسة اليومية فى يوم ١٨ سبتمبر سنة١٩٢٧. يتحدث فيه عن تدخلات الملك فى شئونه الحكم ويضرب مثلا على ذلك موقف الملك فى اسناد منصب العضوية بالمحكمة العليا الشرعية لرئيس محكمة مصر الابتدائية والذى كان اماما للملك بدلا من اسنادها الى من تؤهله وظيفته الحالية وهو كبير المفتشين الشرعيين بوزارة الحقانية لتولى هذا المنصب، وفى هذا المقال حاول احراج الملك بالتأكيد على "الملك يملك ولايحكم"

رأت النيابة فى هذا المقال عيبا فى الذات الملكية وقدمت الاستاذ عزمى لقاضى الاحالة توطئة لمحاكمته امام محكمة الجنايات، وتمت الاجراءات كلها وكان موعد الجلسة يوم ٢٥ يناير خصصته المحكمة لنظر هذه القضية "وقبل اليوم المذكور كانت قد جرت مفاوضات بين رجال السياسة وبين القصر ترمى الى اعفاء الاستاذ من المحاكمة على ان يلقى بيانا تعقبه النيابة بكلمة تنزل فيها عن طلبها محاكمته "[٧٩].

القى محمود عزمى تصريح بين فيه احترامه واجلاله لجلالة المليك الاعظم وانه لم يقصد العيب فى ذاته وابان حسن مقصده بينما النيابة رأت فى البيان مايتضمن اعلان توبته الخالصة الصادقة (والتائب من الذنب كمن لاذنب له) ورأت أن تعامله المحكمة بروح التسامح (والعبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الاشارة) ابراهيم الهلباوى محامى المتهم أبان ان البيان عرض على الملك بواسطة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى فحاز رضاءه، ولكن المحكمة قررت:

" رأت المحكمة ان الجريمة متوفره اركانها فالتهمة الموجهة الى المتهم ثابته علية ولولا بيان المتهم وتصريحه اليوم فى الجلسة لوجب فى توقيع العقوبة المستحقة استعمال الشدة المتناسبة مع الجريمة ومع مركز المتهم فى الهيئة الصحفية وماهو مفروض عليه من حسن تقديره مسئوليته فى الكتابة" رأت معاملته بالرأفة : الحبس مع الشغل لمدة ٦ أشهر وأمرت بايقاف التنفيذ.

رفع محمود عزمى نقضا بالحكم وبالفعل، محكمة النقض والابرام رأته لوما موجها لجلالة الملك فحكمت عليه بغرامة عشرين جنيها وقد جاء فى حكمها :[٨٠]

" الطعن فى الذات الملكية بواسطة النشر والذى يخرج فيه الطاعن عن الكياسة فى النقد وآدب الخطاب لايكون ماوقع منه مهما أشتد اسلوبه غير لوم ينطبق على المادة ١٥٦ مكررة مادام الطعن كله يدور حول الدستور ومخالفته ولم يقصد به العيب فى الذات الملكية شخصيا، فإذا طبقت محكمة الجنايات فى هذه الحالة المادة ١٥٦ بدلا من المادة ١٥٦ مكررة.. كان حكمها مستوجبا للنقض لخطأ فى تطبيق القانون".

وأوضح هذا الحكم كذلك:

" وبما أن مايؤخذ من عبارات المقال الذى حوكم من أجله الطاعن أنها لاتكون إلا لوما مهما اشتد أسلوبه، لانها كلها تدور حول الدستور ومخالفته، وتستند الى وقائع صرح فى بعض الجرائد أنها لاتتفق مع نصوصه، وليس من ريب أن الدستور وشؤونه لصيق بالأعمال الحكومية بل هو أسها.

وبما أن استخلاص مساس ماذكره الطاعن بالذات الملكية نفسها واعتباره عيبا فى جلالتها فيه تأويل بعيد وتشدد فى استقصاء المعانى وتحميل الألفاظ مالاتحتمله. بل قد يكون فيه تهافت على افتراض سهولة التقحم على الذات الكريمة وهو مالا يؤمن به أحد وماسارع المتهم الى التنصل منه بأجلى بيان".

وأصبحت هذه القضية قضية رأى عام وتباينت مواقف الصحافة إزاء هذه القضية، فالبلاغ على سبيل المثال كتبت."لماذا كل هذا ؟ مهما قيل فى التهمة التى نسبت إليه، فانه اراد ان يسمو بصاحب الجلالة الملك الى أقصى مايسمو اليه الملوك، اراد له أن يملك ولايحكم، فهل رغبة كهذه الرغبة مجرمة ؟ فإذا كان دستور مصر لايرفع الملك فيها الى هذا الأفق أفلا يكون من الخير لنا جميعا أن نعمل ليجىء يوم يقرر فيه الدستور صراحة أن الملك يملك ولايحكم ؟ "[٨١]

فى ظل تزايد ديكتاتورية القصر الملكى كانت روزاليوسف تنشر بين آن وآخر كل مايسىء إلى النظام الملكى، ففى عام (١٩٢٧) نشرت فصلا ممتعا عن الملك شارل الاول الذى اعتدى على سلطة البرلمان فطاحت رأسه تحت فأس الجلاد وزينت ذلك المقال برسم يبين الملك شارل والجلاد يقوده إلى المقصلة[٨٢].

ويذكر الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه عن (روزاليوسف.. سيرة وصحيفة) :[٨٣]

"وبدأت روزاليوسف فى أواخر سنة ١٩٢٧ تنشر مقالات تحت عنوان (ملوك أوروبا تحت ستار الظلام) وقد عرضت هذه المقالات لحياة الملوك الشخصية فى صراحة مابعدها صراحة، وكان آخر تلك المقالات مقال بعنوان (الخديوى اسماعيل والملكة فكتوريا... معلومات لذيذة لم يسبق نشرها) وذلك فى العدد (رقم ١١٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٢٧) رأى فيها الملك فؤاد مساسا شديدا بسيرة والده اسماعيل، وكان الملك مؤمنا بهذه السيرة ايمانا منقطع النظير، فطلب الى سلطات الدولة أن تأخذ روز اليوسف بشدة وعنف، وتوقع بها عقابا رادعا، وتقسو على المحرر المسئول عن هذا المقال.

وسيق ابراهيم خليل المدير المسئول عن روزاليوسف الى السجن وتحت ضغط الظروف اعترف بأن الأستاذ محمد التابعى هو كاتب المقال، فقبض عليه ولم يفرج عنهما الا بكفالة كبيرة كأنهما من السوقة أو القتلة أو اللصوص، ثم صدر قرار النيابة بوقف المجلة حتى تختار صاحبتها مديرا جديدا مسئولا عنها تطبيقا للقانون

وأعلن فى روزاليوسف نبأ اغلاق الصحيفة ابتداء من ٢٧ ديسمبرإلى أن استأنفت الصدور فى ٢ فبراير ١٩٢٨ بافتتاحية وقعها عبد العزيز الصدر، الذى كانت المجلة تطبع فى مطبعته، وقبل رئاسة التحرير حتى تعود صاحبة روزاليوسف من باريس."

نشرت فاطمة اليوسف فى (١٣يوليه ١٩٣٨) بعض ذكرياتها الصحفية فى مجلتها وأعادت نشرها بعد ذلك فى كتابها الذى أصدرته وأوضحت فيه طبيعة هذه القضية وكيف وضع البوليس القيود فى أيدى ابراهيم خليل والتابعى "وكانت هذه أول مرة توضع فيها قيود، هذه القيود فى يد كاتب صحفى، وصدر الحكم عليهما بالحبس ستة شهور مع ايقاف التنفيذ" [٨٤]

وتروى فاطمة فى ذكرياتها أنه فى الثلاثينيات هاجمت روز اليوسف زكى الابراشى باشا ناظر الخاصة الملكية الذى تزايد نفوذه فى عهد فؤاد حتى غدا هو رجل الملك والمتحكم فى السياسة المصرية، وكان الهجوم عليه معناه ان الانجليز هم الذين يسيرون الملك فؤاد ويوجهون سياسته ولهذا حققت النيابة مع فاطمة اليوسف "كانت النيابة تريد أن تثبت أن الخبر فيه عيب فى الذات الملكية لكى تتمكن من استصدار حكم باغلاق المجلة"[٨٥]

فى ١٧ مارس ١٩٢٨ تألفت وزارة النحاس الأولى التى واجهت تحالف المندوب السامى البريطانى والسراى وحزب الأحرار الدستوريين لتعطيل الدستور، واقيلت هذه الوزارة فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨، وكان معنى ذلك تغليب الحكم الأوتوقراطى وفرض وزارة محمد محمود باشا الانقلابيه التى حلت البرلمان وعطلت الدستور واتبعت سياسة (اليد الحديدية) التى أطلق عليها العقاد (يد من حديد وأخرى من جريد)، استقالت هذه الوزارة التى أطلق عليها كذلك تهكما (وزارة البرك والمستنقعات) فى اكتوبر ١٩٢٩ وفى انتخابات ديسمبر (فى ظل وزارة عدلى باشا) فاز الوفد وتألفت وزارة النحاس الثانية أول يناير ١٩٣٠ الشاعر والكاتب القدير بديع خيرى كتب احدى أزجاله جاء فيها :[٨٦]

"احيه يادنيا ياكدابة يامسقطة محمد محمود -يامبكيانه بندابة -فى الأربعين يوم السود – صحيتى زملائه غلابه – فوق الحيطان بوزهم مسدود -ولاشغلة ولاكرسى نيابة – وكل باب يلقوه مسدود- احيه -احيه.. يافرحة العالم فينا فى ركبة الباشا النحاس –

للبرلمان اللى سمينا- لماتقفل ضبة وترباس- كده برسى لورين تخزينا- وتهد بينا جدار وأساس".

وزارة الوفد أشتد الخلاف بينها وبين القصر خاصة عندما أصرت الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزارء إلى البرلمان، رفض فؤاد التوقيع على مرسوم هذا القانون نشأ كذلك خلاف بين الوزارة والقصر على تعينات الشيوخ وبدأ وضع العراقيل أمام هذه الوزارة وأحسن البعض أن أيامها فى الحكم قصيرة، وسط هذه الأجواء تفجرت قضية الكاتب عباس محمود العقاد والتى اتهم فيها بالعيب فى الذات الملكية.

انحاز العقاد فى العشرينيات الى الوفد وأعلن مواقفه السياسية المدافعة عن دستور ١٩٢٣ والمناهضة لسياسات الحكم المطلق للملك فؤاد [٨٧] وقد تجلى ذلك فى أوضح مظاهره عندما أصدر كتابه (الحكم المطلق فى القرن العشرين) قرر فيه: "أن أحمق المستبدين هو ذاك الذى يهدم الديمقراطية فى هذا العصر ليبنى على أساسها صرح الاستبداد العتيق " وأضاف " فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من شكها فى الحكومات الشعبية"[٨٨].

فى مذكرات الزعيم مصطفى النحاس (١يونيه ١٩٣٠) "أخذت الاحاديث تتناقل بأن العراقيل توضع فى وجه الوزارة حتى لاتستمر فى الحكم وان القصر يلعب دورا خطيرا فى هذا الصدد، ولما علم بعض النواب بهذه الانباء ثاروا وغضبوا ولم يكتموا سخطهم على التدخل السافر للقصر وقام الاستاذ عباس العقاد، فقال بأعلى صوته فى جلسة مجلس النواب اننا على استعداد لأن نحطم أكبر رأس فى البلاد تقف حائلا دون مضى البرلمان فى عمله أو تحاول المساس بالدستور سيد القوانين"[٨٩]

ويذكر أحمد شفيق باشا نص ماحدث فى مجلس النواب على هذا النحو:[٩٠]

العقاد: ألافليولم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رؤس فى البلادى صيانة الدستور وصيانته (تصفيق حاد متواصل)

الرئيس: (صائحا مضطربا) ما هذا ياستاذ عباس، أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام.

العقاد (مستمرا) : أنا أقول ذلك ومازلت اكرره اننا جميعا مستعدون للتضحية فى المحافظة على الدستور ومقاومة كل من يعبث به أن البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية ولا نريد ان تعترضنا الا لاعيب والصغائر فى كل خطوة من خطواتنا.

يقرر عبد الرحمن صدقى فى (ذكريات فى ذكرى العقاد) [٩١] ان الاستاذ ويصاواصف استعمل حقه فى مقاطعة النائب المتكلم وقرر عدم اثبات كلامه فى مضبطة الجلسة، ولم يقدم اعتذارا الى القصر، انتقموا من العقاد أولا فى أخيه الصغير الذى اعتقل فى (قضية البلطة) وهى محاولة اغتيال صدقى باشا فى القطار، والقوا به فى سجن الاجانب طلب رئيس المجلس من مندوبى الصحف عدم نشر كلمة العقاد لكن جريدة (السياسة) حرصت على نشرها وأكدت أن هذه العبارة (لاتصدر الا عن مجنون) وانها جريمة يعاقب عليها القانون لولا ان قائلها متمتع بحماية الدستور فى شان جميع مايقوله بالمجلس " واكدت جريدة (الاتحاد) أن "كلام هذا النائب الوقح اشتمل على عدة جرائم، اخصها اعتداؤه الشنيع على الدستور، بتعرضه للذات المقدسة التى صانها الدستور ورفعها الى اسمى مقام " [٩٢] وطالبت برفع الحصانه عنه ومحاكمته كأمثال المجرمين المتشردين !!، ورات (المقطم) ان القضية (عثرة لسان.. بل هذر وهذيان).

أدرك العقاد مبلغ الحرج، لم ينكر ماقاله، بل أكده في لفظ أخرج من المسئولية اذ نشر مقالا بامضائه في جريدة (كوكب الشرق) بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٣٠ جاء فيه : "أن البلاد مستعدة لأن تسحق كل رأس يخون الدستور".

كان العقاد قد كتب عدة مقالات في كوكب الشرق في منتصف ١٩٣٠ ملأها طعنا في الملك وحاشيته لكنه كان يتمتع بالحصانة البرلمانية، الى أن جاءت مقالاته في (المؤيد الجديد) لتكون هي القشة التي قصمت ظهر البعير، قابل سنيرت حنا بك العقاد الذى قال له [٩٣] : " حذار يا أستاذ ! " فقلت له باسما " لايغني الحذر من القدر!" قال لي : إني اروى لك ما أعلم لاما أظن : أن مقالاتك تراجع في بعض الدوائر مراجعة خاصة، وانهم ينتظرون يوما معينا ربما كتبت فيه مايساعد على تأييد التهمة، ثم يقدمونك الى المحاكمة بما استجمعوا من أدلة قديمة وحديثة...

هذه الفترة هي التي شهدت ديكتاتورية اسماعيل صدقي، انطلقت المظاهرات في كل مكان هاتفة "يسقط الملك" و"فؤاد عدو الدستور" [٩٤] ويبدو أن الشعب قد أدرك أن الوغد الحقيقي في البلاد هو الملك وليس رئيس الوزراء الذى لم يكن الا أداته المنفذة، في ذلك الوقت ظهرة مقالات العقاد في (المؤيد الجديد).

في ١٥ اكتوبر حققت النيابة في مقالات العقاد التي نشرها بالمؤيد الجديد بتاريخ ١٠، ١٣، ١٤، ٢٤ سبتمبر ١٩٣٠ ثم وجهت اليه تهمة العيب في الذات الملكية فنفاها عن نفسه، وصدر الأمر باعتقاله واستدعى محمد فهمي الخضرى صاحب المؤيد وحقق معه حول مسئوليته عن نشر هذه المقالات وبدأت المحاكمة في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢ سايرة عابدين سنة ١٩٣٠ المقيدة بالجدول الكلي بنمرة ٩٩١ سنة ١٩٣٠ ضد:

١- محمد فهمي الخضرى أفندى صاحب جريدة المؤيد الجديد

٢- عباس محمود العقاد افندى عضو مجلس النواب.

أطلعت المحكمة على المقالات موضوع الاتهام والتي نشرت في المؤيد الجديد في أعدادها.

٢١	الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة (٩سبتمبر ١٩٣٠)
٢٢	الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها (١٠سبتمبر ١٩٣٠)
٢٥	رأى في الأزمة الحاضرة (١٣ سبتمبر ١٩٣٠)
٢٦	الرجعيون والانجليز المحليون (١٤سبتمبر ١٩٣٠)
٣٣	سيعدل الدستور ولكن كيف ؟ (٢١ سبتمبر ١٩٣٠)
٣٦	الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة (٢٣ سبتمبر ١٩٣٠)

رأت المحكمة أن المقالات " في مدلولها تسند العيب الى الذات الملكية التي تعينت من مرامي الفاظه وعباراته الى حد يصعب صرفه الى غير حضرة صاحب الجلالة " ورأت " أن القارىء للمقالات المشار اليها يجد أن (ص) والمتهم قد تلاقيا عند لفظة "الرجعية، ووقع اختيارهما عليها وجعلاها عنوانا للمقام الجليل الذى لايجر آن على ذكره بالتصريح وهو مقام الملك المعظم - لانهما ذكرا هذا اللفظ في مناسبات وملابسات تاريخية وسياسية تصرفه حتما وبلاعناء في التفسير والتأويل الى حضرة صاحب الجلالة الملك" [٩٥]

فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ صدر الحكم بحبس محمد فهمى الخضرى ستة اشهر حبسا بسيطا وحبس عباس محمود العقاد مدة تسعة أشهر حبسا بسيطا وأمرت بطبع الحكم فى ثلاث جرائد يومية بمصاريف من قبل المحكوم عليهما.

أدخل العقاد سجن مصر العمومى (قره ميدان) وخطر له وهو يخطو الخطوة الأولى فى أرض السجن قول الفيلسوف ابن سينا وهو يخطو مثل هذه الخطوة :(٩٦)

دخولى باليقين بلا امتراء وكل الشك فى أمر الخروج

يتحدث لنا العقاد عن ذكرياته داخل السجن الذى يمتلىء بالأهازيج والشتائم "التى هى عندهم أمثلة التحيات المباركات" حيث يشرع اثنان فى استخدام قافية من القوافى.

-الأولاد تنادى وراك وتقول

- ايش معنى

- المؤيد ! المؤيد.. وهو يعنى المقيد !

وزارة اسماعيل صدقى انقلابية، ألغى دستور ١٩٢٣، أريقت الدماء فى عهده فى كل مكان، أعلن دستور آخر عام ١٩٣٠، وزيف انتخابات ١٩٣١، اضطهد الصحافة بمصادرة وتعطيل بعض الصحف خاصة الوفدية وحوكم بعض الصحفيين، فى ١٤ فبراير ١٩٣١ صدر القانون رقم (٢٨) الذى أضاف احكاما جديدة الى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وشدد فى ١٨ يونية ١٩٣١ على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر طبقا للقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٣١ وصدر قانون جديد للمطبوعات فى نفس اليوم السابق وهو القانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٣١، وفى ١٠ يوليه ١٩٣٢ صدر القانون رقم (٣٥) يشدد العقاب على جرائم الصحافة والنشر، ترسانة من القوانين المقيدة للحريات، ندد حافظ عام ١٩٣٢ بسياسة صدقى بقوله : (٩٧)

قد مر عام ياسعاد وعام وابن الكنانة فى حماه يضام

صبوا البلاء على العباد فنصفهم يجبى البلاد ونصفهم حكام

اشكوا الى (قصر الدوبارة) ماجنى (صدقى) الوزير وماجبى (علام)

ومنها فى مخاطبة صدقى باشا:

ودعا عليك الله فى محرابه الشيخ والقسيس والحاخام

لاهم أحى ضميره ليذوقها غصصا وتنسف نفسه الآلام

رغم دكتاتورية صدقى المدافع عن العرش الملكى انطلقت الكتابات والصور الكاريكاتورية وغيرها تطعن وتسب فى الحاكم ولو باستخدام أسلوب التورية والرمز دون التصريح المباشر على سبيل المثال، لا الحصر، المفكر التقدمى سلامه موسى والذى ندد بالحكومة الملوكية المطلقة وأعلن قرب زوالها منذ العشرينيات، فى عام ١٩٢٦ أعلن ذلك فى مجلة الهلال(٩٨)، فى نفس هذا العام أصدر الطبعة الأولى من (أشهر قصص الحب التاريخية) - وهو الكتاب الذى أوقف عام ١٩٤٨ بدعوى أن الكتاب يحتوى فصولا عن حب الملوك وان هذا تعريضا بفاروق (٩٩) - وقد صودرت له أكثر من صحيفة فى ظل النظام

الديكتاتورى المطلق، فى ٤ ديسمبر ١٩٣٠ كتب سلامه موسى فى مجلة (المصرى) التى أصدرها مقالا افتتاحيا بعنوان " تربية الملوك " يفهم منه القارىء أنه موجه إلى فؤاد وقتئذ، ووصف فيه الخديوى اسماعيل ثم الخديوى توفيق بأنهما كانت تنقصهما التربية ونشر خمس صور لخمسة ملوك مخلوعين " وقلت أن السبب فى خلعهم (خلعهم انهم لم ينزلوا على ارادة الشعوب وكان الهدف المقصود واضحا ولوبالبناء للمجهول "[١٠٠]

فى العدد الأول والأخير من (الفضيلة) الذى أصدره سلامة موسى فى مايو ١٩٣١، صور خمسة ملوك من المخلوعين (اليونان، البرتغال، النمسا والمجر- الأفغان- بلغاريا) وكتب تحت صورهم عنوان (الملوك المنفيون) [١٠١]، ولم يكن مصادفة أن يصدر هذا العدد فى عيد جلوس فؤاد على عرش مصر فى عام ١٩٣٣،سجن الفنان محمد عبد المنعم (رخا) لمدة ٤١ شهرا بتهمة العيب فى الذات الملكية. وكان " أول ريشة ساخرة، ساخنة تعاقب بالحبس على نكتة مرسوسة " [١٠٢]

رسم رخا لمجلة (المشهور) لعمر عزمى فى مارس ١٩٣٢، التى صدرت بتشجيع الأمير عباس حليم المعروف بتبنى قضايا العمل ومناوئته للقصر أثناء التحقيق لرخا وعمر عزمى حول رسمين نشرا بالمجلة قيل ان شخصا يدعى مكاوى دس كلمتين على رسم رخا نشر بالعدد الاحتياطى للمجلة، الكلمتان كتبتا بالخط الصغير وهما (فليسقط الملك) وترتب على ذلك اتهام رخا بالعيب فى الذات الملكية، وكانت المحاولة تهدف اصلا الى الايقاع بعباس حليم (ممول المجلة) فحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ونصف (خرج فى ديسمبر ١٩٣٦) [١٠٣] تحدث حافظ محمود فى (أسرار صحفية، ص٥٦-٥٧) عن رخا بقوله :

" أول مرة رأيته فيها فى الثلاثينات كنا كلانا نزلين فى سجن الاستئناف - أنالبعض اسابيع، وهو لأربع سنوات حكم بها عليه حكما بالاشغال الشاقة لاتهامه بما كان يسمى "العيب فى الذات الملكية"

كان عجيبا أن يتهم رسام بالعيب فى الذات الملكية - وهو العيب الذى لم يكن يتم قانونا إلا بالكلام المكتوب، ورخا رسام لكن هذا الرسام الشاب استطاع بفنه المبتكر أن يرسم ماتراه رسما كاريكاتوريا عاديا، فإذا قلبت الرسم على أحد جوانبه تحول الرسم الى كلام، وكان هذا الكلام يمثل القذف فى حق الملك فؤاد بعد أن ضاعفته يد مدسوسة عند حفر الرسم للايقاع برخا".

قضية (العيب) فى حق ذات الملك لايجب أن تنسينا عشرات القضايا التى حفظت أو تلك التى لم استطع أن أوفيها حقها من البحث والدراسة، وهى قضية ترتبط كذلك بسبب واهانة الأشخاص العامين، رموز وأدوات النظام الحاكم وترتبط كذلك بالعيب فى حق ملك أورئيس دولة أجنبية وممثلى هذه الدول الأجنبية. دفاعا من الدستور والاستقلال والثورة الوطنية، انطلقت هتافات الشعب المصرى يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ (نحن فداؤك يامصر - هور..هور أبن التور- فلتحى الثورة، الدستور أو الثورة - يسقط الاستعمار - لتسقط انجلترا - ليسقط هور وتصريح هور)[١٠٤]

هكذا ارتبط النضال بالدفاع عن الدستور بقضية استقلال البلاد وتحررها، فى نهاية عام ١٩٣٥ عاد الدستور (١٩٢٣) وكان ذلك انتصارا للحركة الوطنية التحررية فى ظل الجبهة الوطنية فى وقت اشتدت وطأة المرض بالملك فؤاد الذى توفى يوم ٢٨ ابريل ١٩٣٦.

حواشى
[الفصل الثالث]

(١) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الجزء الأول (تمهيد) الطبعة الأولى، مطبعة شفيق باشا القاهرة ١٩٢٦، ص٧١.

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول.. سيرة وتحية، مطبعة حجازى، القاهرة ١٩٣٦ ص١٨٠

(٣) ابراهيم الهلباوى : مذكرات ص١٩٨-١٩٩

– وحوله هذه الفترة بالذات راجع : محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل – فترة مظلمة فى تاريخ مصر ١٩١٤-١٩١٧، دار العرب للبستانى، الطبعة الأول، القاهرة ١٩٦٣ ودراسة الدكتورة لطيفة محمد سالم (مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤، وقد صدرت مؤخرا الحلقة (٢٤٧) من الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، للدكتور يونان لبيب رزق (الأهرام ٢٠ أغسطس ١٩٩٨) تتضمن دراسة عن (عظمة السلطان).

(٤) سعد زغلول : مذكرات، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢،ص٧٦

(٥) خليل صابات (د) وآخرون : حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨-١٩٢٤، الوعى العربى، القاهرة ١٩٧٣، ص٣١١

– لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٦) يحيى حقى : خليها على الله، سلسلة كتب للجميع، مطابع شركة الاعلانات الشرقية العدد ١٤٥، أكتوبر ١٩٥٩، ص٢١.

(٧) محمد فريد : أوراق، ص ٢٠٠ (ذكر أحد المعاصرين كذلك أن طالبات المدارس الثانوية الحكومية علقن فى صدورهن أزهارا سوداء) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص٣٠٨).

(٨) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص٣٠٧-٣٠٨.

(٩) سعد زغلول : مذكرات، الجزء الخامس، ص٨٤

(١٠) محمد فريد : أوراق، ص٢١١.

(١١) محمد سيد كيلانى : المرجع السابق ص ١٣ (نقلا عن وادى النيل، ٦ يونيو ١٩١٦)

(١٢) لطيفة سالم (د) المرجع السابق ص٣١٥(نقلا عن مذكرات سعد زغلول أول يناير ١٩١٦)

(١٣) عبد الخالق لاشين (د) : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٤-١٩٢٧ الطبعة الأولى، دار العودة، القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٧٥، ص٣٨

– تذكر وادى النيل (١٦يناير ١٩١٥) أن السلطة ألقت القبض على كاتب المحكمة المختلطة ويدعى عبد الله كبش لأنه تفوه بألفاظ فيها تهديد للسلطان الجديد(راجع لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص٣٠٩)

(١٤) لطيفة سالم : (د) : المرجع السابق، ص٣/٨

(١٥) حول هذا الحادث أنظر : عبد الرحمن الرافعى بك : ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الأول (١٩١٤- ١٩١٨) الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٦ / ص٢٤-٢٦، وكذلك كتاب لطيفة سالم (د) :المرجع السابق، ص٣١١.

(١٦) راجع : يونان لبيب رزق (د) : الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الحلقة (٢٤٥) (الحرب الضروس) الأهرام ٦ أغسطس ١٩٩٨، وكتاب الدكتورة لطيفة سالم سابق الذكر ص١٧٦.

(١٧) لطيفة سالم (د) : المرجع السابق، ص ٣٠١.

(١٨) عبد الرحمن الرافعى بك: المرجع السابق، ص٣٢.

(١٩) نفس المرجع، ص٣٥.

(٢٠) عبد الحميد جودة السحار : هذه حياتي، دار مصر للطباعة. د.ت.ص١١٨. في فترة لاحقة كتب صلاح عيسى (حكايات من دفتر الوطن، كتاب الأهالي رقم (٣٩) الطبعه الثانية، مطابع شركة الأمل، القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٣٢) يقول عن فؤاد " البلطجي الذى كان يعيش على حساب زوجته شـويكار ويبـتز منـها الأمـوال، ويحرضها على قتل شقيقها احمد سيف الدين لترثه. ويتمتع هو بأموال شقيقها، المقامر المفلس الذى لايدفـع ديون القمار، أصبح الشمام ملكا على مصر بضربة حظ مفاجئة بدأ سلطاناً بعد وفاة شقيقه "حسين كامل" وبعد الثورة وإعلان الاستقلال أصبح ملكاً وصاحب جلالة.. فسبحان الذى يهب الملك من يشاء ولكن الشعب لم ينس له الماضي القريب.. لذلك فأن هيبة الملوك لا تحط بعد، كانت هذه الهيبة قد تضعضعت تماماً ومرغ بها التراب على يد الأمير الطريف المجنون أحمد سيف الدولة..!

(٢١) بيرم التونسي : الأعمال الكاملة (٦) – بيرم والحياة السياسية فى مصر، قصيدة (مجرم ودون الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص١٥٣.

(٢٢) على الراعى (د) فنون الكوميديا من خيال الظل إلى نجيب الريحانى، كتاب الهلال العدد (٢٢٨) سبتمبر ١٩٧١، ص٧١ حاشية (١) نقلا عن مذكرات أحمد حسين. نكاية فى الإنجليز (يا عزيز يا عزيز كبـه تـأخذ الإنجليز) يذكر فريد: " وأنه يوم ضرب العاصمة من الطيارة العثمانية كان العامة يصفقون طربا مـن سـقوط القنابل ويهللون فرحا. وقد أغاظ هذا الأمر الإنكليز كثيراً جداً جداً ولكنهم لم ينبثوا ببنت شفة" (محمد فريـد : أوراقه، ص٣٧٣).

(٢٣) عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى، الجزء الثالث، ص ١٠٣٧-١٠٣٩.

(٢٤) حسن الشريف : الرجال أسرار،مطابع دار أخبار اليوم، يناير ١٩٥٢، ص١٩.

(٢٥) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة فى مصر، مصر ماقبل الثورة، كتاب الهلال، العـدد ٢٢٨، فبراير ١٩٧٠، ص١٠٠-١٠١.

(٢٦) عفاف لطفى السيد (د) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ترجمة عبد الحميد سليم المركز العربـى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ ص٩٧-٩٨.

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى بك : المرجع السابق، ص٣٣.

(٢٨) حسن أحمد يوسف نصار : دور المجتمع الريفى فى ثورة ١٩١٩، رسـالة ماجسـتير كليـة الآداب – جامعة القاهرة، قسم التاريخ، عام ١٩٧٩ ص٦٥.

أنظر كذلك لطيفة سالم (د) المرجع السابق، ص٣٤٤.

أنتشرت هذه الأغنية من الاسكندرية لاسوان والكاتب الانجليزى جورج يانج تكلم عنها وعن أثرهـا فى الشعب المصرى واعتبرها وثيقة تاريخية هامة فى مرحلة النضال ضد الانجليز.

(٢٩) محمد فريد : أوراق، ص٤٢٨.

(٣٠) مصطفى أمين : مقدمة (قصة شعب مصر) لمذكرات فخرى عبد النور – ثورة ١٩١٩ الطبعة الأولـى، دار الشروق ١٩٩٢، ص١٤،١٥.

(31) Russell Pasha (Sir Thomas): Egyptian Service. 1902-1946

First Edition - John Murray , Landon, 1949,P.205

(٣٢) فكرى أباظة : حواديت، مطبوعات دار الشعب القاهرة ١٩٦٩، ص١٢٩-١٣٠.

(٣٣) حسن أحمد يوسف نصار : المرجع السابق، ص٢٤٠

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى ١٨٨٩-١٩٥١ دار الهلال، القاهرة ١٩٥٢، ص٣٥

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى بك: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى. الطبعة الأولـى مكتبـة النهضـة المصرية، القاهرة ١٩٤٩، ص٢٣٢.

(٣٦) يحى حقى : مؤلفات (١٧) صفحات من تاريخ مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القـاهرة ١٩٨٩، ص٢٢٦.

(٣٧) رمزى ميخائيل (د) : الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب القـاهرة ١٩٩٣،ص٢٧٩.

(٣٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٦٩، ص٣٦٤.

(٣٩) محمد فريد : أوراق، ص٤٢٩.

(٤٠) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الجزء الثاني، مطبعة شفيق باشا القاهرة ١٩٢٧،ص٨.

(٤١) كامل سعفان (د) : أمين الخولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢ ص٥٤-٥٥.

(٤٢) عبد الرحمن الرافعي بك : ثورة ١٩١٩، الجزء الثاني الطبعة الأولى (١٩٤٦)، ص٣٢، ص١٠١ وعن هذا الزواج راجع كذلك كتاب محمد التابعي : مذكرات السامة والسياسة، ص٩٨-١٠٥ وفتحي رضوان : عصر ورجال. مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٦٧، ص٦٤-٦٦.

(٤٣) مصطفى أمين : من واحد لعشرة، مطبوعات كتاب اليوم، العدد ٣١٠، الطبعة الثالثة، يوليو ١٩٩٠، ص٣٠-٣١.

– يؤكد أحد المحامين ان الاشاعات التي احاطت بزواج الملكة نازلي بالملك أحمد فؤاد قد سجلها بيرم التونسي في أزجال رددتها شوارع الاسكندرية والقاهرة وتغنت بها ابان ثورة عام ١٩١٩ وان الأديب المذكور نفي خارج البلاد بسبب هذه الازجال، ويؤكد التابعي كذلك أن الشعب تغنى بها في الشوارع والمظاهرات (أنظر محمد التابعي: المرجع السابق، ص ١٩٨، ص١٠٤)

(٤٤) محمد التابعي : المرجع السابق، ص١٠٠.

(٤٥) أبو بثينة : الزجل والزجالون، ص٦٨.

(٤٦) محمد التابعي : المرجع السابق. ص١٠٢-١٠٤.

– وحول النص الكامل لقصيدة (البامية السلطاني) أنظر : الأعمال الكاملة لبيرم التونسي (١١) بيرم التونسي : ستات – نقد – سياسة الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٦، ص١٠٠، أما نص (الفرع السلطاني) ففي الأعمال الكاملة (٦) بيرم والحياة السياسية في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠، ص١١٥-١١٦.

(٤٧) محمد كامل البنا : بيرم كما عرفته، مطابع جريدة الصباح القاهرة ١٩٦٢، ص١٣، ص٦٨

– وحول بيرم التونسي أنظر : عبد العليم القباني : محمود بيرم التونسي. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٩.

– طاهر أبو فاشا :"محمود بيرم التونسي، العدد ١٥٥ من مجلة (العربي) الكويتية، اكتوبر ١٩٧١

(٤٨) عباس محمود العقاد : سعد زغلول.. سيرة وتحية، ص٤٦٧.

(٤٩) نجوى كامل (د) : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦، ص٨١.

(٥٠) عبد الرحمن فهمي : مذكرات (يوميات مصر السياسية)الجزء الثالث، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦، ص٢٧-٢٨.

(٥١) محمد أنيس (د) : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، الجزء الأول – المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣ ص١٠٦-١٠٧.

(٥٢)عبد الرحمن الرافعي بك : ثورة سنة ١٩١٩، الجزء الثاني، ص١٠٩.

– راجع كذلك : مصطفى أمين : الكتاب الممنوع، الجزء الأول، أسرار ثورة ١٩١٩ دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٤، ص٤٠-٤٢ وهي الرسائل بين عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس، وقد أوضح في أحدى هذه الرسائل "الخطباء لم يترددوا في اطاعة نداء الجمهور، وطويست خطبة وزارة الأوقاف وخطبت خطبة إعتيادية بعد أن زلزل الجمع جوانب الجامع بصوته العالي منادبا بسقوط السلطان".

(٥٣) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٥٤) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني (١٩٣٧-١٩٥٢) مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة ١٩٥٣، ص٣٣٢-٣٣٤.

(٥٥) لويس عوض (د) : أوراق العمر – سنوات التكوين، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩، ص١٣٠-١٣١.

(٥٦) رمزي ميخائيل (د) : الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، ص٤٢١-٤٢٢.

(٥٧) عبد الرحمن الرافعي بك : في اعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص٢٠-٢١، أنظر كذلك (الوقائع المصرية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢١).

(٥٨) رمزى ميخائيل (د): المرجع السابق ص ٤٤٥-٤٤٧.

- لقب سعد زغلول (أب الأمة) (أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الجزء الثانى. الطبعة الأولى ١٩٢٧، ص٣٣) وكان سعد يطلق على لجنة الثلاثين لوضع الدستور "لجنة الاشقياء" ووصف خصومه بأنهم (برادع الانجليز) وطاب لهؤلاء أن يسموه (أباطويلة) (عباس محمود العقاد : سعد زغلول، ص٥٢٢، ص٥٢٤).

(٥٩) عبد الرحمن الرافعي بك : المرجع السابق، ص٤٢-٤٣.

(٦٠) أحمد شوقي : الشوقيات، الجزء الأول ، مطبعة مصر، ص ٣٤٢.

(٦١) عبد الرحمن الرافعي : شعراء الوطنية ص٦٩

(الفاووس) القبر (الوثاب) السرير (قرابة) قراب السيف غمده (نصبوا وردوا) ولوا وعزلوا الحاكمين.

(٦٢) محمد حسين هيكل (د) :مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، ص١٩.

(٦٣) راجع : الحكومة المصرية : لجنة الدستور. مجموعة محاضر اللجنة العامة، المطبعة الاميرية بالقاهرة ١٩٢٤، ص٥٧، ص١٢٨. وكذلك الحكومة المصرية : أمرملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٣، ص٢٥.

(٦٤) على الدين هلال (د) السياسة والحكم فى مصر، العهد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى، ١٩٧٧ ص١١٤.

(٦٥) مصطفى الصادق - وايت ابراهيم : مبادىء القانون الدستورى المصرى والمقارن الطبعة الثانية، المطبعة العصرية، مصر ١٩٢٥ ص١٤٨-١٤٦

(٦٦) عثمان خليل(د) -سليمان الطماوى (د) : القانون الدستورى، الطبعة الثانية، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٥٠-١٩٥١، ص٥٣٥

(٦٧) حول قضية (اللواء المصرى) أنظر:

عبد اللطيف محمد : التشريع السياسى فى مصر، الجزء الثالث، ص١٠٣٩-١٠٤٤

(٦٨) نقابة المحامين الأهلية (مجلة المحاماة) فهرست السنة الخامسة ١٩٢٤-١٩٢٥ المطبعة العصرية، ص ٢٢٥-٢٢٧ وأنظر كذلك : عبد اللطيف محمد : المرجع السابق، ص١٠٤٥-١٠٤٦.

(٦٩) فكرى أباظة : الضاحك الباكى، مطابع دار الهلال، القاهره ١٩٥٨،ص٢١٩-٢٢٠

(٧٠) مقولة لعبد الرحمن الرافعي بك فى كتابه : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، ص١٩٧.

(٧١) مصطفى أمين : الكتاب الممنوع. اسرار ثورة ١٩١٩، الجزء الثانى، ص٣٧٩.

(٧٢) جريدة (الاتحاد) ٢ ابريل ١٩٢٥، ص٧.

(٧٣) جريدة (الاتحاد) ١١ابريل ١٩٢٥، ص٤.

(٧٤) يونان لبيب رزق (د) : قصة البرلمان المصرى، كتاب الهلال، العدد (٤٨٣) القاهرة مارس ١٩٩١ ص٣٢.

(٧٥) فكرى أباظة : الضاحك الباكى، ص٢١٢، وانظر حول اجتماع المؤتمر الوطنى: عبد الرحمن الرافعي بك : المرجع السابق، ص٢٥٥-٢٥٧.

(76) M. waheed Raafat: La crise du regime parlementaire et le renfor cement de L'executif (1923-1933) Revue du Droit pvplic et de la science politique en France et a L,e trang er , 1934 , PP. 5-34.

(٧٧) حسن يوسف باشا (مذكرات) القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢ ص٦٠-٦١.

(٧٩) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية، الحولية الخامسة سنة ١٩٢٨ طبع بمطبعة حوليات مصر السياسة. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٣٠، ص٨٨-٨٩.

- يذكر حافظ محمود (أسرار صحفية، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٧٥، ص٢٠٨) أن أبرز نقطه فى هذه القضية أن القصر الملكى عرض على المتهم، بمختلف الطرق ومنها طريق المحاكمة ذاتها أن يعتذر ويعفى عنه، لكن عزمى رفض صيغة الاعتذار التى اقترحها القصر الملكى فحكم عليه، وحول مقالات محمود عزمى ضد الملك أنظر بصفة خاصة : أنور الجندى. الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها الى الحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٦٢١ وكذلك رسالة الماجستير التى تقدمت بها نجوى كامل عبد الرحيم كامل (محمود عزمى - الصحفى) الى كلية الاعلام، جامعة القاهرة عام ١٩٨١، ص ٦٧-٦٩، وقد نشرت أجزاء من الرسالة فى سلسلة (اقرأ) العدد (٥٣٣) (محمود عزمى رائد الصحافة المصرية) دار المعارف ١٩٨٧

- كان محمود عزمى مفكراً نافذ البصيرة ومثقفا واسع المعرفة، ولم يأخذ حظه فى مصر لان القصر كان غاضبا عليه كما أن الوفد كان يحسبه من اعدائه بعد ثورة ١٩٥٢ عينه عبد الناصر ممثلا دائما لمصر فى الأمم المتحدة وفارق الحياه شهيدا على منبر مجلس الأمن حيث اصابته نوبة قلبية مفاجئه بينما هو يناضل دفاعا عن الحقوق المصرية أنظر:

محمد حسين هيكل : بين الصحافة والسياسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان الطبعة السادسة ١٩٨٥، ص٤٣.

(٨٠) أنظر حكم محكمة النقض فى ٢٣ مايو ١٩٢٨ " المجموعة الرسمية، سنة ٢٩ بند ١١٠ ص٢٥٩، وكذلك فى كتاب محمد عصام الدين حسونة : التشريع وأحكام القضاء فى جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية، الطبعة الاولى، دار نشر الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٥٣، ص١١٥-١١٧، وأنظر كذلك أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص٨٣٨.

(٨١) البلاغ، العدد ١٤٢٣ فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٧، نقلا عن : أدب المقالة الصحفية الجزء الثامن للدكتور عبد اللطيف حمزة، (عبد القادر حمزة فى جريدتى الأهالى والبلاغ، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٦٣، ص٢٢٣).

(٨٢) ابراهيم عبده (د) : روزاليوسف.. سيرة وصحيفة، مؤسسة سجل العرب الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٥، ص٩٨.

(٨٣) نفس المرجع، ص١١٢.

(٨٤) فاطمة اليوسف : ذكريات، كتاب روزاليوسف، العدد الأول، ديسمبر ١٩٥٣ ص ١١٢-١١٣، وأنظر كذلك : أنور الجندى الصحافة السياسية فى مصر، ص ٣٣١.

(٨٥) فاطمة اليوسف : ذكريات، ص١٣٣-١٣٤

(٨٦) راجع مذكرات الزعيم مصطفى النحاس كما أملاها على سكرتيره الخاص محمد كامل البنا العدد (٤) جريدة المصرى السياسى، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤، ص١١.

(٨٧) حول مواقف العقاد السياسية راجع بصفة خاصة رسالة : راسم محمد الجمال : عباس العقاد فى تاريخ الصحافة المصرية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الصحافة، جامعة القاهرة ١٩٧٤ وكتاب سامح كريم : العقاد فى معاركه السياسية، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٩، وكتاب رجاء النقاش : عباس العقاد بين اليمين واليسار، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ ودراسة الدكتور محمد صابر عرب : المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة، دراسة فى مواقف عباس محمود العقاد السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣.

(٨٨) عباس محمود العقاد: الحكم المطلق فى القرن العشرين، مطبعة البلاغ الأسبوعى القاهرة (١٩٣٠) ص ١٠٧، ص١٠٨.

(٨٩) مذكرات الزعيم مصطفى النحاس، نفس المرجع السابق، ص١١.

(٩٠) احمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسة، الحولية السابعة (١٩٣٠) الطبعة الأولى المطبعة الهندسية، القاهرة ١٩٣١ ص٧٧٤-٧٧٥.

(٩١) الهلال (عدد خاص عن العقاد) ابريل ١٩٦٧، ص ٧-١٠.

(٩٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص٧٨٦-٧٨٨.

(٩٣) عباس محمود العقاد : عالم السدود والقيود، مطبوعات النهضة المصرية، مطبعة حجازى القاهرة ١٩٣٧، ص٩٠، وأنظر كذلك : عباس محمود العقاد : أنا،كتاب الهلال، العدد (١٦٠) يوليه ١٩٦٤ (أنا فى السجن) ص١٧٦.

(٩٤) عفاف لطفى السيد (د) تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢-١٩٣٦، ص٢١٣.

(٩٥) النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالعيب فى الذات الملكية موجود فى كتاب سامح كريم (العقاد فى معاركه السياسية) ص ٢٧٧-٣١١ وحول هذه المحاكمة انظر الفصل الخامس من رسالة راسم الجمال (عباس العقاد) ص ٣٦٢-٣٧٩. وكتاب رجاء النقاش (سابق ذكره) ص ٦١-١٠١ وبصفة خاصة ماكتبه حول (اعتف معارك العقاد ضد الرجعية سنة ١٩٣٠)

(٩٦) عباس محمود العقاد : عالم السدود والقيود، ص٩.

(٩٧) أنظر : عبد الرحمن الرافعي بك: فى اعقاب الثورة المصرية، الجزء الثانى، الطبعة الأولى مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩، ص١٦٢.

(٩٨) مجلة الهلال (الحكومات الحاضرة - أنواعها ومقدار ثباتها) فبراير ١٩٢٦، ص٤٨٣.

(٩٩) سلامه موسى : الصحافة حرفة ورسالة، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٥٨، ص٢٥

(١٠٠) نفس المرجع، ص٦٦-٦٧.

- فى المصرى، كتب سلامه موسى مقاله الشهير (فى الاستبداد) يوم ٤ ديسمبر ١٩٤٠، هاجم النظام الملكى الأوتوقراطى شر أنواع الاستبداد وذكر حوادث اسماعيل وتوفيق خاصة وان اسماعيل كان يسمم خصومه بمادة الاستركنين وهى مادة تستعملها وزارة الصحة فى تسميم الكلاب الضالة واعلن (الاستبداد طبيعة والدستور تطبع).

(١٠١) راجع رسالة ماجستير السيد محمد عشماوى (الفكر السياسى والاجتماعى عند سلامه موسى) كلية الآداب، جامعة القاهرة (١٩٧٣) ص٣٩٨-٤٠٠.

- اقتيد سلامه موسى إلى النيابة بعد ذلك فى عهد فاروق للتحقيق حول مقاله (الأوبرج ومأأدرك ماالأوبرج)!!

(١٠٢) عادل حمودة : النكتة السياسية.. كيف يسخر المصريون من حكامهم، ص ١٧٦

(١٠٣) جون جبرة : الجوانب الفنية فى مجلة روزاليوسف من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الصحافة، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٥، هامش (١)، ص٣٢٢-٣٢٣.

(١٠٤) أنظر : ضياء الدين الريس (د) : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ الجزء الثانى، دار الشعب، القاهرة ١٩٧٥، ص٨٠.

الفصل الرابع

(العيب زمن فاروق الأول ومقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)

مع تواجد دستور ١٩٢٣ بدأ الضمانات الأولى لممارسة السلطة، ممارسة قانونية مقيدة خاضعة لحدود وضوابط معينة، على الرغم من التعرجات في مسار السياسة الداخلية فإن معركة الوفد الرئيسية كانت على (الدستور والاستقلال) أكد على ذلك قيادة الوفد التاريخية زغلول ثم النحاس "فالدستور وثيقة حريتنا الداخلية وكرامتنا الوطنية به تحيا الأمة حرة كريمة نافذه الكلمة في تصريف أمورها والأشراف على أحوالها، والاستقلال وثيقة حريتنا الخارجية" [١] تاريخنا الدستورى المصرى تميز بالصراع بين الوفد والعرش وكان الصراع بينهما يحتدم أحيانا إلى حد أن كلا من الطرفين يحاول أن ينفى صاحبه دستوريا، أفرد الدكتور عبد العظيم رمضان دراساته لقصة هذا الصراع والتى من أبرزها (الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦- ١٩٣٩، مكتبة مدبولى ١٩٨٥) حيث ابرز أن هذا الصراع كان نموذجا للصراع التاريخى بين الحكم الديمقراطى والحكم الأوتوقراطى، كانت الفترة التى أعقبت وفاة الملك فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦ من أحرج فترات هذا الصراع فى تاريخ مصر ففيها أرسيت كل بذور الفساد السياسى التى اقتلعت فيما بعد شجرة الأسرة الملكية من تراب مصر.

كان الملك يستند فى ممارسة نفوذه وسلطاته على عدة مصادر يحددها البشرى فى دراسته عن (تاريخ المعارضة البرلمانية فى مصر) [٢] فى صلاته التقليدية بجهاز الإدارة وما أمكن أن يتمسك به كسلطة منفردة على الجيش والهيئات الدينية وعلى البوليس والخارجية بدرجة أقل وعلى الوجود البريطانى الذى كان يتدخل متوعدا كلما تهددت سلطة الملك، بينما الوفد الممثل الشرعى لقوى الحركة الوطنية الديمقراطية يعتمد على الرأى العام السياسى الفعال المتمثل بصفة خاصة فى الصحافة والاجتماعات بل وعلى المظاهرات وقدرتها على الضغط والتأثير، امتازت الفترات التالية :

١٩٣٥-١٩٣٧ أعيدت السلطة إلى حزب الأغلبية (الوفد) بموافقة القصر

١٩٣٨-١٩٤١ ارتدت السلطة إلى القصر وأحزاب الأقلية

١٩٤٢-١٩٤٤ عاد الوفد إلى الحكم بتعضيد الإنجليز فى مواجهة القصر

١٩٤٥-١٩٤٩ استعاد القصر نفوذه وحكم بأحزاب الأقلية وبموافقة الإنجليز

١٩٥٠-١٩٥٢ عودة الوفد الأخيرة بمباركة القصر والإنجليز

الفترة التى أعقبت ١٩٣٨ برز فيها نفوذ أحزاب الأقلية وبعض المستقلين وفرض النفوذ البريطانى تواجده بالدبلوماسية والنصائح الملزمة أحيانا أخرى - كما يقول حسن يوسف [٣] - بالتهديد وحشد الأساطيل والجنود أو ما عرف (بالدبلوماسية الثقيلة) وفى بعض الأحيان (الدبلوماسية فى الأعماق) من وسائل التخابر والتجسس (جامعة أخوان الحرية).

عرفت مصر فترات طوال من حالة الطوارئ وهى التى عرفت كذلك بالأحكام العرفية منذ أن صدر الأمر الملكى رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٣ وكان أول قوانين الأحكام العرفية، القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والذى اعتمد على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر الذى أصدرته السلطات البريطانية فى مصر آنذاك، ومنذ عام ١٩٣٩ أعلنت الأحكام العرفية واستمرت فترات طويلة حتى عام ١٩٥٢ ولم تلغ ألا فى فترات محددة (١٩٤٥-١٩٤٨، ١٩٥٠-٢٦ يناير ١٩٥٢).

فى ظل هذه الأحكام أهدرت الحريات العامة أنعدمت رقابة الشعب والبرلمان مع التواجد البريطانى الذى وفر لحكام مصر حرية اختيار الوزارات ومع الصلاحيات الدستورية التى تحصل عليها الملك بمقتضى دستور ١٩٢٣ خاصة المادة (٤٩) التى تنص على أن الملك يعين ويقيل الوزراء والمادة (٣٨) التى تمنحه حل البرلمان، هذه المواد استخدمت على نطاق واسع طوال العقود الثلاثة الممتدة حتى عام١٩٥٢، حدثت (ظاهرة الانشطار) [٤] التى صاحبت الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢، وقد عمل القصر على الاستفادة من هذه الظاهر للتخلص من الوفد الممثل السياسى للحركة الوطنية، كما أن هؤلاء المنشطرين ظلوا أدوات تعاون القصر فى أبعاد الوفد عن السلطة فمنهم تكونت الأحزاب المنافسة له مثل الأحرار الدستوريين، السعديين، الكتلة الوفدية.

أفردت مؤلفات تاريخية لهذه الفترة التى شهدت مظاهر كثيرة للانقلابات المعادية لروح الدستور وصفها الكاتب الصحفى محمد زكى عبد القادر فى كتاب أصدره عام ١٩٥٥ بأنها (محنة الدستور) التى عطلت أحكامه فى فترات طوال حتى غدت مصر على حد وصف أحد المؤرخين بأنها (دولة بوليسية لها برلمان) [٥]

تولى فاروق عرش مصر (٦ مايو ١٩٣٦) تألفت وزارة النحاس الثالثة (١٠ مايو ١٩٣٦) والتى أصدرت قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية (١٩٣٠ - ١٩٣٦) عدا القتل العمد وأفرج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية فى ثورة ١٩١٩. وعقدت معاهدة ١٩٣٦، وعلى أثر تولى الملك سلطته الدستورية (٢٩يولية ١٩٣٧) وانتهاء مجلس الوصاية على العرش، ألف النحاس وزارته الرابعة (أول أغسطس ١٩٣٧).

فى بداية حكم فاروق كانت هناك محبة من الشعب تجاهه "زادهم تطلعا وشوقا إلى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضرع به شبابه من نضارة وجاذبية استهوت أفئدة المصريين، رجالا ونساء، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لم ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر" [٦].، وفى بداية تولى فاروق السلطة أصدر مرسوما بالعفو الشامل عن الطلبة الذين حوكموا تأديبيا حتى من تفوه منهم بما يعد عيباً فى الذات الملكية وذلك حتى يتقربوا له [٧].

مع الأزمة السياسة الدستورية أقيلت وزارة النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وانطلقت أثناء الأزمة الجماهير الوفدية فى شوارع القاهرة فى مظاهرات صاخبة وهى تهتف : (النحاس أو الثورة) و (لا استقالة ولا إقالة) و (الدستور فوق الجميع) [٨].

كانت هذه أول مظاهرات – على حد تعبير أحد المؤرخين [٩] – جماهيرية تتحدى الملك صراحة وتطعن فيه، بينما خرجت مظاهرات مضادة قوامها بعض طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوفد متجهة إلى عابدين حيث دوت فى جنبات الطريق هتافات الجموع الزاحفة (الملك.. الملك. لا نحاس ولا دساس) [١٠] وكانوا يعنون بالدساس مكرم عبيد باشا،

كانت إقالة النحاس باشا وسقوط الحكم الديمقراطي أول مسمار يدق فى نعش فاروق على حد قول عبد العظيم رمضان [١١] - ولكنه لم يكن أو مسمار يدق فى نعش العرش، فقد كان فؤاد هو الذى دق هذا المسمار فى عام ١٩٢٣ بتلاعبه فى الدستور رغم مظاهر الغبطة والسرور التى قابل بها الشعب فاروق آنذاك، فقد حاول البعض أن يفسد هذه المحبة بالطعن والعيب فيه، يقول التابعى "عندما وصل الملك فاروق إلى الإسكندرية يوم ٢٥ يوليه ١٩٣٧ طبعت لطيفة هانم زوجة احمد حسنين - بضعة آلاف من أزجال بيرم وزعتها يوم عودة فاروق وأمه نازلى من رحلتها إلى أوروبا، وعندما سمعت نازلى وفاروق بذلك، ذهب حسنين إلى زوجته وقال لها : "أنها ارتكبت جريمة العيب فى الذات الملكية" [١٢] وضحى حسنين بزوجته وطفلها وأحتفظ بمنصبه. عقب إقالة النحاس تولى محمد محمود وزارته الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧-١٢ أغسطس ١٩٣٩) وفى عهده تفجرت بعض قضايا العيب فى الذات الملكية والتى من أبرزها :

- محمد شافعى البنا رئيس تحرير جريدة الوفد (المصرى)، نشر عدة مقالات فى الجريدة وبصفة خاصة فى العدد (٥٨٢) ١٩ مايو ١٩٣٨ (نظام تعس وعهد أسود رئيس الوزارء ورئيس الديون - عدوانهما على حقوق العرش) وفى العدد (٦٣٣) ٩ يوليو ١٩٣٨ (خطيب مسجد الرفاعى)

فى المقال الأول تهجم على مقام الملك فذكر أنه زج فى الخلافات السياسية ونعى عليه إقالة وزارة النحاس والاضطلاع بسلطته وواجبه فى إلزام الشخصيات العامة حدودها الدستورية رأت النيابة أن الطعن فى أمر الإقالة ينصرف إلى الطعن فى الملك ويعد عيبا فى الذات الملكية التى أصدرت هذا الأمر، خاصة وقد وصف الإقالة بأنها جريمة من الجرائم ومن مفاسد هذا العهد واعتبرت أن هذا فيه عيب وأهانه صريحة تخل بالاحترام الواجب للملك الموجهة إليه هذه العبارة لا تصيبها على من أصدر أمر الإقالة وقد ذكر أن (إقالة الملك لوزارة النحاس بجواب لم يسمع فى التاريخ القديم ولا الحديث) وندد برئيس الديوان الملكى (فليحى على ماهر باشا وليمت كل مصرى سواه).

وفى المقال الثانى والذى يتخ من طعنا ونقدا فى خطيب مسجد الرفاعى "هذا الخطيب المأجور هو المصداق الحق لقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : يأتى على الناس زمان لا يقرب فيه إلا الماحل ولا يظرف فيه إلا الفاجر ولا يضعف فيه إلا المنصف، يتخذون الفئ مغنما والصدقة مغرما وصلة الرحم منا، والعبادة استطالة على الناس، وعند ذلك تكون دولة النساء ومشاورة الإماء، وامارة الصبيان.صدق رسول الله".

محكمة الجنايات رأت أن المقالة الأولى تصور الملك بأن لا إرادة له ولا نفوذ بجانب إرادة غيره، فى هذا أكبر مساس بالاحترام الواجب لصاحب العرش، وقول الكاتب فى المقال الثانى أن العهد الذى يظهر فيه خطيب مسجد الرفاعى هو عهد إمارة الصبيان إنما هو تعريض شائن بطريق الغمز بمقام صاحب الجلالة الملك الذى يتولى الحكم فى هذا العهد وهو فى ريعان شبابه ومقتبل عمره، هو عيب فى الذات، وان الاستشهاد بالحديث لم يقصد به إلا العيب فى الذات الملكية

قضت محكمة جنايات مصر بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٣٩ فى (قضية النيابة ضد محمد الشافعى البنا رقم ١٤٠٦ سنة ١٩٣٨ كلى) بحبسه مع الشغل لمدة سنة واحدة وتعطيل

جريدة (المصرى) لمدة شهر واحد ونشر الحكم فى جريدتى الأهرام والمقطم علـــى نفقــة المحكوم عليه [١٣]

محكمة النقض أيدت هذا الحكم (٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ فــى القضيــة رقــم ١٦٦٥ ســنة ٩ قضائية) [١٤] وقد رأت فى حكمها "متى وقع الفعل المكون للعيب على أى صورة من تلــك الصور وكان الجانى قد قصد توجيهه وهو عالم به إلى شخص الملك فقد حق عليه العقاب،، ورأت أن الذات المصونة "هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من المشاعر يتـأذى بكل ما يحس أن فيه مساسا بها". فى أواخر الثلاثينيات بدأ العيب فى ذات الملك عن طريق التهكم، بدأت الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد والحزب الوطنى تطلق على الملك اسم "الملك الصالح" وعلى فساد الحكم "الحكم الصالح" والكلمة الأخيرة تهكما على العبارة التــى وردت فى خطاب الملك فاروق إلى النحاس باشا بإقالته والتى يقول فيها أنــه إنمــا يقيــل الوزارة "تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمــة" [١٥] وبــدأت ســخرية (الضاحك الباكى) فكرى أباظة يكتب فى المصور "الأمة مصدر السلطات تشكو من السلطات" [١٦].

فى الثلاثينات وأثناء وجود أنور كامل (جماعة الفن والحرية) فى خدمة مصلحــة المساحة نسب إليه : أولا : العيب فى الذات الملكية، غير أن التهمة لم تثبت قبله، ثانيــا : إصداره بيانا مقارنا بين حال العمال والفلاحين وصغار الموظفين من جهة وحالة المــلاك وأصحاب الصناعات وكبار الموظفين من جهة أخرى، ففصل من عمله فى يونيــو ١٩٣٩ وأحيل إلى النيابة العامة ولكن الدعوى لم ترفع عليه، ومن خلال محضر نقاش معه قــرر "فى مجلة التطور هاجمنا فى أحد الإعداد الزينات التى أقيمت فى إحدى المناسبات الخاصــة بالملك، عيد ميلاده أو عيد جلوسه، لا أذكر، وفى برواز فى صدر الصفحة كتبنا نقول "هــذه الزينات فى الوقت الذى يجوع فيه الشعب" [١٧].

فى مطلع الأربعينات تبنى الملك مشروع (مقاومة الحفاء) بتوزيع صنــدل علــى المحتاجين من الحفاة، ما آثار سخرية وتهكم الشعب البائس الذى لا يجد قوت يومه، فــى أوائل يناير ١٩٤٢ شح الخبز الغذاء الرئيسى للشعب "استعاض عنه الكثير من الموســرين بالبطاطس والمكرونة وما إلى ذلك، وصار الناس فى بعض إحياء القاهرة يهجمون علــى المخابز للحصول على الخبز، ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوارع والطرقــات، [١٨] ينطلق عبد الحميد الديب (شاعر البؤس) والذى كتب :

وهام بى الأسى والبؤس حتــى ... كــأنى عبلــة والبــؤس عنـــتر

كــأنى حــائط كتبــوا عليـــه ... هنا يـــا أيــها المزنــوق طرطــر

فى الهجوم على الساسة ويمس بالعيب والقذف الملك حين يســتبد بــه اليــائس ويعصف به الألم يجنح بشعره تجاه الحكومة والقصر إلى شجاعة فكرية وتجريح موجــع، يفزع الحاقد المظلوم الى شعره "فيريش منه سهاما صائبة ليرمى بها الحاكمين وليرســلها إلى القصر فى كثير من الكياسة والحذر حتى إذا أصابت الملك أو بطانته لا يجد فيها القانون الذى كان يحمى "الذات الملكية" الا نقدا عاما غير محدد فهى فى نظر المدعى أشبه ما تكون بصرخات يائس مخمور او صيحات شاعر منسى قد فقد الجاه والنصير" [١٩]

فهو القائل يهجو حزبا ويطعن فى فاروق (حكومة الزنوج) :

برامكة وليس لهم رشيد — واقيال وكلهم عبيد

مدحتهم فما شرفوا بشعرى — لخستهم وما شرف القصيد

ويحاكى اسلوب ابن المقفع فى (كليلة ودمنة) ليندد بالحاكم :

فالحاكم اليوم ليث — وصاحب الليث مكرم

يا مستغاث صياع — اكلت شعبك فارحم

وعن مشروع (البر والحفاء) الذى تبناه الملك :

الشعب جوعان لم يشك الحفا أبدا — ولم يمد لكم رجلا لأنصاف

فقد يبيع الحذاء الفخم صاحبه — لينقذ النفس من جوع وإتلاف

روى لى الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار،انه قد سمع من البعض أن خصوم الملك فاروق أخذوا رأى عبد الحميد الديب فى الملك فقال لهم "هو الكلب، ابن الكلب والكلب جده، فلا خير فى كلب تناسل من كلب".

هذا هو الشاعر عبد الحميد الديب (١٨٩٨-١٩٤٣) الذى عاب فى حق ذات الملك : (٢٠)

أأصوغ فى عرس المليك قصيدة — وأنا إلى الموت الرهيب زفافى

- فى يوم الجمعة ٢٦ جماد آخر سنة ١٣٦١هـ الموافق ١٠ يونية سنة ١٩٤٢ أتهم الشيخ حسن محمد النجار بالعيب علنا فى حق الذات الملكية بان القى خطابا بين المصلين بمسجد المغربى ببندر قنا ذكر فيه فى ذلك اليوم مامؤداه أن جلالة الملك يجالس الفاسقين وشاربى الخمر، ارتجل الشيخ ارتجالا هذا الخطاب فى المسجد حيث أخذ يستعرض بعض البدع والمنكرات التى شاهدها فانفعل وثار وأندفع إلى نقد الحكم والحكام ومنهم الضابط والمأمور والمدير والملك..

أدانت محكمة الجنايات الشيخ فى جريمة (العيب فى الذات الملكية)، بالحبس لمدة خمس سنوات وأوقفت تنفيذ العقوبة لكن محكمة النقض قبلت الطعن ورأت "إذا وضح أن عبارة العيب صدرت عفوا من الطاعن فى الظروف والملابسات المذكورة كان القول بأنه قصد بها العيب غير سائغ وإذن فقد كان الواجب على المحكمة حين رأت الأدانة أن تبين كيف وعلى مقتضى اى دليل أسست قيام القصد الجنائى، أما وهى لم تفعل فأن حكمها معيبا متعينا نقضه" (٢١)

- أضطهد احد الجنود (إبراهيم عوض الشناوى) من أحد الضباط (عبد الخالق عمارة) أتهمه الأخير بانه قال عبارتين بذيئتين تتضمن كل منهما العيب فى الذات الملكية وأشهد عليه بعض زملائه (مثل الكونستابل عبد القادر سيد أحمد) أدانته المحكمة، محكمة النقض فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣، فى القضية رقم ١٦٢٨ سنة ١٣ قضائية) رفضت الطعن المقدم إليها من إبراهيم الشناوى وأسست رفضها على "القصد الجنائى فى جرائم العيب والسب والقذف يتحقق بمجرد الجهر بالألفاظ المكونة لها مع العلم بمعناها، سواء أكان الغرض الذى يرمى إليه المتهم هو النيل ممن صدرت فى حقه تلك الألفاظ ام لا" (٢٢)

• فى ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ حكمت محكمة جنايات مصر بحبس كل من محمد عبد القادر حمزه صاحب البلاغ وإسماعيل عبد المولى رئيس التحرير بالحبس حبسا بسيطا لمدة شهر وبتعطيل الجريدة لمدة شهر أيضا وذلك بتهمة العيب فى الذات الملكية (٢٣).

فقد نشرا فى البلاغ سلسلة مقالات ردا على جريدة أخبار اليوم فى صدد تحبيذ تعيين عبد الفتاح عمرو باشا سفيرا لمصر فى لندن والاعتراض على وزير الخارجية المسئول عن ذلك التعيين، لكن النيابة رأت أن العبارة المقتبسة من مقال ٨ يوليه ١٩٤٥ تنطوى على عيب موجه للذات الملكية ومضمونها "ان عبد الفتاح عمرو باشا لم يقصر فيما أرسل من أجله ولكنه لا يصلح، وليس هذا عيبه بل عيب من أرسله، وهذا الغير هو المسئول عن هذا الموقف الغريب وعن هذه الاشكالات الدبلوماسية التى تحيط بمركز وزير مصر".

محكمة الجنايات رأت ان المتهمين فى أسندا لجلالة الملك سواء الاختيار والمعاندة فى امور الدولة وسياسة البلاد بعقول ديكتاتورية وهى عبارات من شأنها المساس بالذات الملكية وهى كافية لتوفير ركن العيب' ورأت المحكمة أن الكاتب سخر من محرر أخبار اليوم ونعته بالدب، وهى قصة ملخصها ان دبا أصاب سيده وهو يذود عنه الذباب وبنى سخريته منه على أنه افصح عن الأعمال التى يقوم بها عمرو باشا وعن السبب الذى يقدم من أجله الطعام والقهوة التركية المثلى، كل المعانى السابقة دالة على ان المقصود ليس وزيرا ولا فردا عاديا بل هو جلالة الملك ذاته، ويتبين بوضوح أن المتهم قصد بعبارة "فأسياد... الأبله. يعرفون عن.. سوابقه فى الهجوم".. جلالة الملك وأساليب اللغة تجيز مخاطبة المفرد بصيغة الجمع، ومن ثم فقد تبين أن شخص الملك قد تعين وهو المقصود بالذات دون الوزارة أو وزير الخارجية.

محكمة النقض فى (١٢ مارس ١٩٤٦، القضية رقم ٢٣٩ سنة ١٦ قضائية)(٢٤)، رأت ان " توجيه اللوم إلى الملك أو مجرد إلقاء المسئولية عليه ولو كان ذلك مسوقاً فى قالب من الاجلال والاكبار، معاقب عليه، الملك لا يكون محل مساءلة أبدا واشتراك الملك فى الواقع فى عمل من أعمال الحكومة لا يؤثر فى حق نقدها بشرط إلا يزج فيه باسم الملك وعلى اساس ذلك رأت ان الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا".

فى الوقت الذى كان فيه بعض فقهاء القانون ينظرون للتاج "إذا كانت البلاد فى رخاء فالتاج فيها ساطع اللمعان، وإذا افتقرت وضعفت ضاعت سطوة التاج" (٢٥) كان هنالك أمام الأزمة السياسية والاجتماعية فى أربعينات ما بعد الحرب العالمية الثانية من يعيبون فى حق ذات الملك، "أتهم حسين دياب رئيس اتحاد خريجى الجامعة بالقاء محاضرة تتضمن عيبا فى الذات الملكية خلال اجتماع عقد بدار الاتحاد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ وتولت النيابة التحقيق وأمرت بالقبض عليه" (٢٦) وفى بداية يناير ١٩٤٦ تم اقرار إنشاء رابطة للكفاح المشترك وكتابة منشورات على الآلة الكاتبة بعنوان (الملك يعبث بأموال الشعب) (٢٧)

واندلعت المظاهرات ٩-١٠ فبراير ١٩٤٦ قاصدة عابدين وهى تهتف بالجلاء ولا مفاوضة الا بعد الجلاء (حادث كوبرى عباس) واندلعت فى مدن أخرى وما كاد يحل عيد ميلاد الملك ١١ فبراير ١٩٤٦ حتى "حمل فريق من الشباب الجامعى وسط جمهور زملائهم

صور (صاحب الجلالة) كأنهم يقبلون على الاحتفال بعيده. لكنهم ما لبثوا أن القـــوا بـــهذه الصور على الأرض وسارت المسيرة فوقها بالاقدام" [٢٨]

عندما أقيلت وزارة النحاس يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٤ بموجب خطاب من الملك ابلـــغ فيه مدى حرصه على تطبيق احكام الدستور نصاً وروحا وتوفير الغذاء والكساء لطبقـــات الشعب" [٢٩] ولم يتحقق ذلك انطلقت مظاهرات ١١ فبراير تردد (أين الغذاء والكساء يـــاملك النساء) و (يسقط الملك) وردوا على وزير المعارف الذى نصح الطلاب بان لا يسمحوا لمن تبنغ ثقافته ثقافتهم أن يختلط بهم، هتفوا (يحيا الطلبة مع العمال) و (الدهماء هم الزعماء)

يتحدث هيكل عن احداث ذلك اليوم وعن "مقاطعة الطلاب للاحتفال ولم يحض الحفل الامـــن وثق رجال الأمن بهم وتم الحفل سراعا فى اضيق الحدود" [٣٠] ويتحدث بعض من شـــارك فى احداث هذه الفترة كيف "حطم الطلبة الزينات وداسوا صورة الملك بالأقدام واشعلوا فيها النار، وهتفوا ضد السراى وفى الميادين استقبل الشعب الشعلة الملكية بمظاهرات صاخبـــة واطفئوها فى كل مكان [٣١]. كذلك ارتفعت الهتافات مرددة (لا مولى الا الله) [٣٢]

فى ١٢ فبراير ١٩٤٦ القيت ١٠٠٠ نسخة من منشور (لتسقط الرجعية الأرهابية) وقد ورد فيه (لا إلى عابدين تتوجهون ولا إلى الوزارة تحتجون انما إلى الشعب يجـــب ان تلجأوا إلى الطبقة العاملة إلى شبرا الخيمة، إلى كرموز إلى العمال والفلاحين) القـــى هـــذا المنشور فى حرم جامعة فؤاد الأول بمعرفة سعد زغلول فؤاد كما ضبطت ٣٦٣ نسخة مـــن ذلك المنشور بمحل على أبو الليل صاحب محل احذية بالاسكندرية. [٣٣]

وبمناسبة الاحتفال بوضع الحجر الأساسى للمدينة الجامعية بالجيزة ظـــهرت فـــى محيط الجامعة حركة عدائية ضد الملك، يؤكد الرافعى "إذ هتف بسقوطه فريق محدود مـــن طلبة الجامعة وهدموا جزءا من السرادق الذى أقيم لهذه المناسبة ومزقـــوا صورتـــه، [٣٤] ويتحدث حسن يوسف باشا "راح الطلبة ينزعون اللافتات المقامة للترحيب بمقـــدم الملـــك. انتهى الأمر بتشديد الحراسة على الطرق المؤدية إلى الجامعة وبأن لا يحضر الحفل إلا من وثق رجال الأمن بهم.. جاء الملك متاخرا عن الموعد المقرر وانتهى الحفل سراعا وفـــى أضيق الحدود" [٣٥]، وكان يوم ٢١ فبراير (١٩٤٦) حيث اندلعت المظـــاهرات فـــى انحـــاد القاهرة، والتقط بعض المتظاهرين جثة أحد القتلى وأخذوا يطوفون بها شـــوارع القـــاهرة، بينما رفع البعض الأخر اعلاما مخضبة بدماء القتلى والجرحى، وظهرت بعض مجموعـــات الاخوان المسلمين مع بعض من شباب السعديين والأحرار الدستوريين وحـــاولوا تحويـــل المظاهرة فى اتجاه قصر عابدين لكى يقدموا مطالبهم إلى الملك، رفض المتظاهرون ذلـــك ورفعوا الشعارات التالية : "يسقط الاستعمار" "تسقط سلطة الباشوات" "لا ملـــك الا الله" [٣٦] فى حملة صدقى الشهيرة ضد العناصر الوطنية (يوليو ١٩٤٦) أثيرت قضية التطاول علـــى الحكومة وعلى كبار الملاك والرأسماليين وتزايد أساليب الطعن فى الملك، كان صدقى يمهد للتفاوض مع الانجليز، وعقد بالفعل معاهدة ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ (صدقـــى – بيفـــن)، لكـــن المظاهرات تفجرت لا فى المدن فحسب بل وصلت إلى الريف "خرجت المظـــاهرات مطالبـــة (بالجلاء التام او الموت الزؤام)، وسرنا فى شوارع سنباط، كما يفعل الكبار فـــى المـــدارس الثانوية – وأخذنا نردد " (الجلاء بالدماء) (الله اكبر والعزة لمصر) كما كـــان لنـــا بعـــض الهتافات المضحكة، نقولها فى حماس عجيب مثل (كنت فين يا "بيفن" وامك بتدور عليـــك – كنت عند "تشرشل".. الله يحنن عليك) [٣٧]

فى عام ١٩٤٧ حدثت عدة اضربات ومظاهرات لعب فيها اليسار المصرى دورا بارزا "أصدرت حدتو منشورا فى فبراير ١٩٤٧ بعنوان (١١ فبراير عيد الملك.. عيد الخونة !" ختم بعبارة (فلتمرغ التيجان فى التراب.. ليحيا نضال الشعب لاسقاط الاستعمار – وديكتاتورية السراى) [٣٨]، ويذكر حسن يوسف باشا "كان الشيوعيون وراء اضرابات جامعة القاهرة فى يناير ١٩٤٨ التى مزق فيها الطلاب صور الملك فاروق وهتفوا ضده، كما اشتركوا فى اضراب رجال الشرطة وساروا فى المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية يهتفون، نريد الخبز والعمل" [٣٩] ويتحدث اللواء حسن طلعت فى كتابه (فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩– مايو ١٩٧١) عن اضراب الشرطة بمبرراته الفئوية (ص ٤٩–٥٣) وكيف خرج المواطنين فى مظاهرات تهتف " أين الكساء واين الغذاء يا ملك النساء" أواخر الأربعينيات فى مصر وتحت حكم النقراشى – صدقى – إبراهيم عبد الهادى تفاقمت أزمة المجتمع السياس وتدهورت هيبة النظام الملكى، وفى فترة تالية "كسرت السدود والحوائل التى وضعتها التشريعات والنظم السائدة وقتئذ لحماية الذات الملكية" [٣٩]، يذكر محمد زكى عبد القادر ذكرياته فى هذه الفترة :

"قال لى ذات مرة (على الشمسى باشا) وكانت أمور الوطن قد ساءت سوءا شديدا فى سنة ١٩٤٨، اننى انظر إلى المستقبل بعين متشائمة أن البلاد [٤٠] (تضطرم بالسخط، الطبقة التى انتمى إليها تتدهور، دون أن تحس بأنها تتدهور – أنهم مترهلون، والقصر لاه – لقد قابلت الملك بعد عودتى من أوروبا رسالتى عن الحالة فى البلاد التى زرتها – واستطرد الشمسى باشا قائلا، أن الملك سكت وسألنى هنيهة ثم قال أنا عارف انه مش حيفضل ملوك غير ملك انجلترا وملك الكوتشينة".. [٤١]

اطلق الشعب على النقراشى (ابو خطوة) وعلى صدقى (جزار الشعب) وعلى عبد الهادى أطلق عليه (عبد الهادى كلب الوادى) فى عهد وزارة النقراشى الثانية اندلعت حرب فلسطين وهزم الجيش المصرى، فى سبتمبر ١٩٤٨ تحدث تشابمان اندروز مع ادجار جلاد عن "مسألة انخفاض شعبية الملك واستياء الضباط الذين حاربوا فى فلسطين وآثار رجوعهم على الوضع الداخلى ثم تكلم عن تدهور حالة الأمن العام فى مصر، وانتقد قيام الملك بلعب القمار ثلاث مرات فى الاسبوع وسوء اختيار مستشاريه وطلب منه تحذير الملك [٤٢].

"His Majesty was known all over Alexandria to be gamblig heovily all through the night three times aweek.."

فى عهد هذه الوزارات الأخيرة تزايد العنف السياسى. فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى (ديسمبر ١٩٤٨ – يولية ١٩٤٩) استمرت وتزيدت أعمال العنف والاغتيال السياسى فى ظل الاحكام العرفية، وأخذ الملك (ينكش عشه) على حد تعبير محمد على الطاهر وأحست (الهيبة خيبة).

ما بين (البروباجندا) والاثارة الصحفية، وبين الدراسة العلمية، ظهرت عشرات الكتب وبين ما كتبه مصطفى أمين (ليالى فاروق) وبين ما كتبه حلمى سلام (أيامه الأخيرة.. وقصة ملك باع نفسه للشيطان) وبين ما كتبته الدكتورة لطيفة سالم (فاروق وسقوط الملكية فى مصر) لكن الشئ الذى يجمع عليه الجميع أن سلوك الملك الشخصى وعلاقته بالأسرة المالكة قد اثارت استفزاز واستياء الجميع داخل القطر المصرى وخارجه، وتزايدت "تساؤلات الناس حول تصرفات الملك فاروق واستهتاره فى حياته الخاصة الزوجية : ما

باله يتقلب فى مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع فريضة الاسلام من صلاح وتقوى ؟! وما باله يسئ إلى الملكة فريدة هذه الاساءات التى يتعفف عنها سواد الناس ؟" (٤٣) بدأ الكل يتحدث عن نزوات وسهرات الملك وتصرفات الحاشية التى بدأت تنتشر ولايملك الشعب حين سماعها الا ان تمتلئ قلوب أفراده بالغيظ والكمد، وكيف بدأ الشعب يغير موقفه من الملك الشاب الذى تمتع بحبه (ملك البلاد يا زين - يا فاروق يا نور العين) فترة طويلة بعد أن كان متفائلا بصلاح حال البلاد على يديه، وكيف قرأ فى الصحف الفرنسية عن تصرفات الملك، عن الآلاف التى يخسرها على موائد القمار عن الحشد من الفتيات الفرنسيات اللاتى يحطن به وكأنه ملك خرافى من ملوك الف ليلة، وكيف أصبح هذا السلوك هو المادة المفضلة والمسلية لصحف كثيرة فى العالم الحر كانت تجد فى مغامراته النسائية وبعثرة أمواله على الموائد وتصرفات حاشيته مادة تقدمها لقرائها، بينما معظم الشعب المصرى يطعنه الفقر والجهل، وكيف أن صحف المعارضة فى مصر بدأت تتعرض للملك وحاشيته" (٤٤)

قمة الاثارة وتوهج قضية العيب فى الذات الملكية حدثت أبان فترة حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) بدأت واكتملت كافة أشكال انهيار هيبة الحكم المطلق فى مصر واتهامه باللصوصية والارتشاء (قضية الاسلحة الفاسدة) وبدأت قوى تقليدية تنتقد مواقف الملك تجاه حاشيته، بشكل علنى (عريضة المعارضة فى ١٨ اكتوبر ١٩٥٠)، وتجددت نزعة الملك القديمة فى انتهاك الدستور والحياة النيابية وتأصلت نزعة الاستبداد والحكم المطلق لديه والذى يستطيع من خلاله "ان يفعل ما يشاء، كيفما يشاء، وقتما يشاء" (٤٥) وهى النزعه التى تلقتها بصفة من خلال احمد حسنين وعلى ماهر بدأت الثقة تهتز بشرعية الملك وشرعية النظام كله، وبرزت الديكتاتورية (المبرقعة حينا والسافرة أحيانا) على حد قول الدكتور هيكل - وأسفرت عن وجهها "المستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعا باسم القانون وباسم النظام حينا آخر" (٤٦) باسم القانون راح النظام الملكى يكيل تهم (الشيوعية) و (العمل على قلب نظام الحكم) و (العيب فى الذات الملكية) لأصحاب الدعوات الجديدة (٤٧)، وكان الاسراف فى الاتهام وبصفة خاصة فى جريمة العيب معناه ان العيابين فى مصر كثيرون والمتطاولين عديدون، فى عام ١٩٥٠ صدر ما عرف بقانون حماية الأسرة المالكة (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه، أو باحدى هاتين العقوبتين كل من نشر فى الصحف أو فى غيرها من المطبوعات دون اذن مكتوب من وزير الداخلية أخبار أو رسوما أو صور أو رموز عن الشئون الخاصة للسرة المالكة أو لحد اعضائها"(٤٨) كتب مصطفى امين فى الموقف السياسى يقول : "كلما زاد عدد القوانين فى دولة تضاءلت طاعة الشعب لحاكميه، فهذه القوانين الاستثنائية التى توضع اليوم، لن تزيد الحكام قوة على قوة، بل ستزيدهم ضعفا على ضعف" واضاف "هذه القيود الجديدة يجب ان يقيد بها الحكام لا المحكومون، فنحن فى حاجة إلى تقييد حرية حكامنا حتى لا يعبثوا بهذه الحرية"(٤٩)

عارضت نقابة الصحفيين قانون أنباء القصر (حماية الأسرة المالكة) ويذكر حافظ محمود "قلنا للوزير - عبد الفتاح حسن - لم لا يصدر عنكم قانون ديمقراطى بحماية الأسر عامة، ويشمل، بالطبع أعضاء الأسرة المالكة - لكن الارستقراطية الملكية رأت فى هذا الاقتراح حلا "شقيا" لأنه لا يفرق بين "الأمراء" وبين "الصعاليك" (٥٠)

رغم هذا القانون فالقصر بكل ماله من (هيل وهيلمان) - على حد قول محمد زكى عبد القادر [٥١] فى هذا الوقت، لم يستطع هو الآخر - وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تعاضده وتؤيده ان ينفذ ما كان يريد، فقوة الرأى العام كان يخشاها الجميع، عبرت عن نفسها فى ازدياد توزيع الصحف، حتى لقد أرسل السفير البريطانى رسالة إلى وزير خارجيته عبر فيها عن قلقه من نمو واستمرار عدد من الصحف التى وصفها "بالمتطرفة العنيفة" التى كانت تقود حملة عنيفة ضد النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى أهمها فى رأيه "الكاتب" و "الاشتراكية" و "اللواء الجديد" و "روز اليوسف" ثم عبر عن أسفه لفشل الحكومة الوفدية فى إصدار تشريع يسمح بمصادرة الصحف التى تعرض النظام العام فى مصر للخطر "قدرت السفارة البريطانية أن الصحف المتطرفة من وجهة نظرها كانت توزع ١٥٠,٠٠٠ عددا أسبوعيا والاشتراكية كانت توزع ٥٠,٠٠٠ نسخة فى أسبوع" [٥٢]

كانت الحكومة تلجأ إلى مصادرة وتعطيل الصحف المناوئة، ولكن أحكام القضاء كانت تفرج عنها (احكام مجلس الدولة بصفة خاصة والذى حاول الملك أن يهدمه)، فى أواخر يوليو ١٩٥١ أعدت الوزارة ثلاثة تشريعات تنصب على تقييد حرية الصحافة أولها تعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بتعطيل الصحف والعيب والإهانة والقذف والسب وثانيها اضافة احكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة (١٥) من الدستور فيما يختص بالنظام الاجتماعى وثالثها سرعة النظر فى الجرائم الصحفية، وهذه التشريعات والتى ارتبطت (باسطفان باسيلى) وجدت معارضة عاصفة واستنكارا شديدا سواء فى البرلمان أو فى الصحافة ورفضتها الهيئة الوفدية ونددت بها نقابة الصحفيين، والذى يهمنا هنا بالدرجة الأولى أنه عندما وضعت الوزارة قواعد قانون حبس الصحفيين احتياطيا فى جرائم النشر استثنت ما كان متعلقا منها بجرائم العيب فى الذات الملكية وأجازت الحبس الاحتياطى فيها" [٥٣].

كان الملك الذى نكش عشه "يعرف كل شئ، وكان قائد بوليس السرأى الاميرالاى أحمد كامل بيكتب له تقارير يومية بكل ما يقال عنه فى البلد، يوم ما حصلت اضرابات فى الجامعة ونزلوا صورته ومزقوها وشتموه وهتفوا ضده ... ولما هتفوا ضده فى المدارس وضد ناريمان كان عارف قبل ما نعرف" [٥٤] وكان يلجأ أحيانا إلى (الحرس الحديدى) [٥٥] ذلك التنظيم الذى يضم بعض ضباط الجيش وبعض ضباط الشرطة وبعض المدنيين وكان يديره ويتولى تجنيد أفراده الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وكانت واجبات هذا الحرس هو حماية الملك فاروق والتخلص من أعدائه ولو بالقتل. أحساس الملك باضمحلال وتدهور هيبته تجلت فى بعض أقواله ومواقفه، وكان يقول "لم يبق فى العالم سوى خمسة ملوك، ملك إنجلترا وأربعة ملوك الكوتشينة" ويذكر عبد الفتاح حسن باشا أنه "قبل وصول الملك من رحلة له فى صيف ١٩٥٠ أرسل يستفسر عما إذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده (شخصيا) أجراء عند نزوله إلى أرض الميناء فاجيب ردا على استفساره بأن هذا غير جائز دستوريا ولكن هذه الحصانة مقصورة على شخصه ولا تمتد إلى أحد سواه من حاشيته أو مرافقيه" [٥٦] إبراهيم فرج، الوزير الوفدى الآخر يتذكر هو الأخر "فى أواخر مايو سنة ١٩٥٠ كان أعضاء الوزارة يتناولون طعام الغذاء مع الملك بقصر المنتزة بالإسكندرية، ابلغ الملك الحضور، أنه أمر بتغيير اسم (السلام الملكى) إلى (السلام الوطنى) لكى يضمن استمراره وأضاف "من يدرى ربما أكون آخر ملك !!" [٥٧]

وبالفعل بدأت الجماهير تطعن وتقذف وتسب فى الملك وتطالبه بالرحيل، تردد كلمات بيرم :

(فاروق فارقنا بلا نيلة دى مصر مش عايزه لها رنيلة)

وتهتف أقبح الالفاظ (إلى انقره يا أبن المرة) وتصفه بأنه (ملك مصر والسودان وسامية جمال)(٥٨).

طعنت الجماهير فى الملك فى أسرته، وركزت على أمة (الملكة نازلى) واسترجعت شريط الذكريات وما احاط زواجها من السلطات فؤاد من إشاعات خاصة بعد ان رزقت بولى العهد الأمير فاروق، استرجعت كذلك سلوكها الشخصى خاصة عندما نشرت صحف مصر بعض الصور التى ظهرت فيها الملكة نازلى وهى تتزحلق على الجليد، وقامت مظاهرة من طلبة الأزهر الشريف "وتعالت فيها أصوات الاحتجاج والمناداة بالحياة والسقوط" (٥٩)، استرجعت علاقتها باحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى يذكر الشاهد : "فى عام ١٩٤٢ هجرت الملكة القاهرة إلى القدس ونزلت بفندق الملك داود حيث نما إلى علم الملك فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها، وقد كلف الملك النحاس باشا بإحضار نازلى من القدس" (٦٠)

هاجرت (نازلى) إلى الولايات المتحدة الامريكية، وعاشت مع بناتها حياة متحررة لا تليق بأم ملك، ورفضت العودة إلى أرض الوطن نزولا من رغبة وأمرنا فاروق "لم تحفل الملكة الأم بشئ من ذلك، أتمت تزويج أبنتيها من السكرتيرين فتزوج فؤاد بك صادق الأميرة فائقة وتزوج رياض غالى الأميرة فائقة الأميرة فتحية "(٦١)، أمر فاروق بالغاء القاب الملكة والاميرتين وامر بالتحفظ على أملاكهما وأموالهما، تذكر (أخبار اليوم) بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٥٠ (نازلى هانم صبرى تجرد من لقب الملكة الوالدة) واصبح اسمها نازلى هانم صبرى وتغير اسم شارع الملكة نازلى إلى اسم شارع الملكة.

أصبحت نازلى هدفا للطعن والسخرية والسب العلنى، بل هدفا مغريا للنكتة المصرية الحراقة، قيل أنها سألت أحمد حسنين : (٦٢)

- أفرط لك رمان
- فقال :
- فرطى لى.. "فى عرضك".

يتحدث (إبراهيم عبده) (٦٣) عن الهتافات ضد الملك وأسرته والتى تضمنت سبا لأمه وأخته وأسلافه الأولين وتحدثت عن الطهارة والدعارة بعبارات يعف القلم عن ذكرها ويتحدث (عصام سليمان) (٦٤) عن رائحة القصر التى كانت تفوح بين الناس وتزكم الأنوف وكان فاروق يبكى الساعات الطوال وهو يرى أمه فى وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات القصر خاصة وقد أشيع أن أحمد حسنين كان عشيقا لها.

(صبرى أبو المجد) (٦٥) يتحدث عن هتاف الطلبة فى المظاهرات :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

امك تزوجت اثنين على ماهر واحمد حسنين

(جمال سليم) (٦٦) يتحدث أنه فى إحدى الليالى، وكانت الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل سار عدد من الطلبة وشباب العمال بميدان عابدين وقد أغراهم جمال الجو

ونسمة الصيف التى كانت على الأبواب أن يشتموا الملك بطريقتهم الخاصة .. فبدأوا يترنمون بالأغنية التى كانت مشهورة وقتذاك وهى :

يا فاروق يا نور العين

أمك مرافقها أثنين

على ماهر وأحمد حسنين

والتقط البوليس الخاص للملك كلمات الأغنية ورفعها إلى الاميرالاى احمد كامل رئيس البوليس الخاص للملك وعلى الفور اتصل باللواء إبراهيم إمام رئيس القلم السياسى وطلب أن يعرف مصدر الأغنية.. ومؤلفها ... و.. و.. الخ

(خالد محمد خالد) [٦٧] يتحدث كيف سار شباب الجامعات والمدارس فى أضخم مظاهرة يهتفون بسقوط الملك فاروق مستخدمين أقسى عبارات إهانة لذاته العلية "؟!!" مثل "يسقط أبن الزانية" - "الذى لا يحكم أمه لا يحكم" - "من بيت العهر على بيت الطهر، يا فريدة".. وكانت فريدة ملكة مصر المحبوبة من الشعب كله قد طلقها فاروق.

(طارق البشرى) يؤكد فى دراسته العلمية عن (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٤٩ أن مظاهرات طلبة الجامعة ضد الملك ووجهت إليه أقذع السباب بعد أن ظهرت الفضائح الاخلاقية التى كانت ترتكبها أمه واخته المقيمتان بأمريكا وبعد أن تناقلت الصحف هذه الأخبار علنا ويقول بالحرف الواحد "بدأت الهتافات فى المظاهرات تعلو بسقوط الملك وتشعله هو وعائلته بأقذع العبارات".

ويكا يا ويكا.. يا فاروق ياويكا

هات أمك واختك من أمريكا

١٩ يناير ١٩٣٨ عقد قران الملك فاروق على صافيناز يوسف ذو الفقار التى تلقبت بالملكة فريدة، ورزق الملك من هذا (الزواج الملكى الأول) [٦٨] بالأميرة فريال (١٩٣٨) والأميرة فوزية (١٩٤٠) والأميرة فادية (١٩٤٣)، وفى ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ انفصمت عرى الرابطة المقدسة بين فاروق وفريدة، وفى ٦ مايو ١٩٥١ عقد الملك قرانه الثانى على ناريمان صادق.

رغم معارضة بعض المحيطين بالملك لفكرة الطلاق حفاظا على كيان الأسرة المالكة وعلى سمعة البلاد "ان الملكة هى سيدة وان البلد نصفها من النساء او كلهن سوف يعطفن عليها بعد طلاقها وبخاصة أن بنات الملك سوف يبقين فى حضانتها" [٦٩] لكن الملك رفض وأصر ان يكون الطلاق بائنا، وكما يقول بهاء الدين : [٧٠]

كان غريبا ومثيرا حقا ان يعلن نبأ طلاق فريدة، فتنفجر المظاهرات فى جميع أنحاء القطر مرة واحدة.. وسارت مدارس البنات تهتف فى أسيوط وفى المنيا والقاهرة وطنطا والإسكندرية هتافات واحدة :

- *لا ملكة الا فريدة*
- *حذاء فريدة فوق رأس فاروق*

أواخر ١٩٥١ مطلع ١٩٥٢ اندلعت المظاهرات فى معظم أنحاء مصر، وكانت الهتافات بألفاظ نابية، ويذكر حسن يوسف باشا "بعد مظاهرة ٢٦ ديسمبر ١٩٥١توجه رئيس الديوان حافظ عفيفى غداة يوم تعيينه إلى وزارة الداخلية وأبلغ الوزير ما أتصل بعلم الملك من أنباء تلك المظاهرات وقال رئيس الديوان أن قله من الطلبة تزعمت الهتاف بألفاظ نابية.. فلابد من اتخاذ اجراءات مشددة معهم ولم يستجب الوزير لهذا الطلب" [٧١] فى ١٦ يناير ١٩٥٢ رزق الملك الأمير أحمد فؤاد ونودى به وليا للعهد وما لبث طلاب المدارس أن عاودوا الأضراب وقادت مظاهرات عنيفة، رددت فيها الهتافات والشتائم إلى الملك وكانت الضربة قاصمة عندما رددوا : [٧٢]

(ناريمان ... ناريمان ... أبنك عنده سنان)

ملمحين بذلك إلى الإشاعة التى ترددت فى ذلك الوقت فى أن فاروق قد أصر أن تحمل ناريمان منه صبيا قبل أن يتزوجها شرعا.

ويبقى التساؤل : ما هى الألفاظ النابية التى جعلت حافظ عفيفى باشا يلجأ إلى الشكوى منها داخل وزارة الداخلية ؟

يقول صلاح الشاهد عن حافظ عفيفى[٧٣] : "كان حافظ عفيفى فى عداد اعداء الديمقراطية وصناع المؤامرات التى دبرت للانتقاص من حقوق هذا الشعب وانغمس بكليته فى المضاربات السياسية التى عرفتها البلاد، وكان سفيرا فى لندن وانتهت سفارته بإصداره كتاب "الانجليز فى بلادهم" وقد اشترك فى أكبر عدد من تعطيلات الدستور (مع محمد محمود عام ١٩٢٨ ومع إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ ومع الهلالى عام ١٩٥٢) وفى تاريخ المفاوضات المصرية الإنجليزية يبرز حافظ عفيفى ليضرب الرقم القياسى من جميع الساسة المصريين فى مائدة المفاوضات".

مع تفجر معارك القناة وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١، عيد حافظ عفيفى رئيسا للديوان الملكى يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، وكان قبل ذلك مديرا لبنك مصر، وقد أدلى قبل أن يعين بحديث فى شهر سبتمبر ١٩٥١ إلى جريدة الأهرام ذكر فيه انه لا يوافق على الغاء معاهدة١٩٣٦ وقد قابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه "ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين" [٧٤]

أحس الشعب بالتواطؤ بين فاروق والانجليز "وظهر التعبير عن السخط فى المظاهرات التى قامت يومى ٢٦، ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ولم تقتصر على القاهرة والاسكندرية وإنما امتدت لجميع عواصم المديريات ومثل الطلبة عنصرا اساسيا عنها، ويسجل السفير البريطانى لحكومته بانه الهتافات كانت ضد بريطانيا وحافظ عفيفى والملك نفسه، ويصف ما أقدم عليه المتظاهرون فى اثنائها، وكانت هذه المظاهرات حصيلة لما اختزن فى النفوس من مفاسد فاروق وخاصة فى السنوات الأخيرة وجاء ذلك التصرف ليلهبها، فارتفعت الأصوات تتوعده وتشهر به غير عابئة بعقوبات السب فى الذات الملكية. [٧٥]

انفجرت المظاهرات فى كل مكان ومضى الطلبة إلى قصر عابدين فى مظاهرات صاخبة تهتف بسقوط (فيفى). و (حافظ عفيفى) وكان "فيفى" الذى هتف الطلبة بسقوطه هو

- فاروق نفسه[٧٦] وفى ساحة عابدين التى قذف فيها عرابى فى وجه الخديوى توفيق بكلمة (لقد ولدتنا امهاتنا احراراً.. ولن نستعبد بعد اليوم) مزق الطلبة صورة فاروق وداسوها بأحذيتهم.

انطلقت المظاهرات هاتفة ضد الملك بأقصى ما تتيحه لها الألفاظ، مطالبة برأس حافظ عفيفى، منادية (يسقط "عفيفى" و "حافظ" عفيفى [٧٧]. ومع الهتافات الوطنية الأخرى (الاستقلال التام أو الموت الزوام - لا مفاوضة الا بعد الجلاء - تحيا وحدة وادى النيل - لا استبداد بعد اليوم) ارتفعت هتافات معادية للملك (الملك لله وحده) وترددت : (آه يا عين آه يا عين - يا فاروق يا نور العين - دأنت سرقت الكحل من العين) [٧٨] حتى طلاب المدارس الثانوية خرجوا وتظاهروا وهتفوا (ليسقط حافظ عفيفى وعمرو- ليسقط نظام الاستبداد والخيانة، ليسقط النظام الملكى - ولتحيا ثورة الشعب المسلحة - عاش الكفاح فى سبيل جمهورية شعبية) [٧٩]، خرج طلبة مدرسة السعيدية يصرخون (يسقط الملك) [٨٠] الهتاف بسقوط أكده محمود البدينى، محافظ القاهرة بالنيابة (عام ١٩٥٢) ورفعت صورته وديست بالاقدام، كنا نضطر إلى تفريق المظاهرات عندما تزداد حدة العداء للملك حتى لا يصبح موقفنا حرجا، فيقال أننا نشجع الهجوم عليه. ونتساهل فى العيب فى الذات الملكية" [٨١]

ويقول الرافعى "منذ ٢٥ ديسمبر اخذت الهتافات العدائية ضده (فاروق) تسمع لأول مرة مدوية فى فناء الجامعات وفى الشوارع والميادين كانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل فى الحياة السياسية وجاءت نذيرا بما سيئول إليه مصير الملك والملكية" [٨٢]، ويحكى موسى صبرى "هتف الطلبة فى أحدى المدارس الثانوية بهتافات ضد فاروق، فد خل أحمد طلعت (حكمدار القاهرة إلى فناء المدرسة بمصفحاته المخيفة واستدعى ناظر المدرسة ووجه انذاراً بان يعمل على انصراف الطلبة خلال ثلاث دقائق والا كان مسئولا عن النتائج" [٨٣] يتحدث (مرتضى المراغى) [٨٤] فى مذكراته عن هذه المظاهرات التى خرجت تهتف ضد الملك وضد الحكومة وضد وزير الداخلية وتطالب بالسلاح وإعلان الحرب ضد الأنجليز على أثر مولد الأمير أحمد فؤاد يوم ١٦ يناير تجددت فى انحاء القاهرة المظاهرات العدائية ضد فاروق "وبينما كانت موسيقى الحرس الملكى تصرح احتفالا بتلك المناسبة، عاد الملك وهو بادى التأثر ليقول : يعنى ما فيش ناس كتير" [٨٥]

٢٦ يناير ١٩٥٢، يوم حريق القاهرة، أرسل السفير البريطانى برقية إلى حكومته ظهر ذلك اليوم ذكر فيها أن الجموع خرجت تهتف (ضد الباشوات وضد البريطانيين وتهتف بشعارات ضد الملك وحافظ عفيفى وحيدر) [٨٦] ويذكر سيرانيان :

" فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ خرجت مظاهرات جنود "بلوك النظام" فى القاهرة وهى تردد هتافا صاخبا "أين السلاح، يانحاس" وتوجهت إلى جامعة فؤاد الأول. فى الوقت نفسه اندلعت فى وسط البلد عدة طوابير أخرى من المتظاهرين تطالب الحكومة بالسلاح للكفاح فى ضد الانجليز وكان المتظاهرين يرددون الهتافات التالية :

"السلاح للكفاح" عاش فدائيو منطقة القناة !" "المجد والخلود لشهداء الاسماعيلية !" فلتسقط الامبريالية الانجليزية!"

وتوجهت جموع أخرى إلى قصر عابدين تهتف وتردد "فليسقط الخائن فاروق حليف الانجليز!" [٨٧] ويقول رفعت الشهاوى، عضو الحزب الاشتراكى آنذاك (١٩٥٢) أن

هتاف (يسقط الملك) [٨٨] قد أطلق لأول مرة فى ميدان عابدين وردت الجماهير الهتاف كالرعد.

من مضبوطات بكر عبد السلام الشرقاوى (نشرة راية الشعب) مقال تحت عنوان (مظاهرة شعبية كبرى تحاسب مجلس الوزراء وتهتف بسقوط الملكية وحياة الجمهورية) جاء فيها أنه فى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ "عندما وصل المتظاهرين ميدان عابدين علت الهتافات بالعبارات الآتية : سقوط الملك وحياة الجمهورية الشعبية وسقوط حيدر وحافظ عفيفى أعداء الشعب، وقد وقفت الجماهير حول سور القصر تتوعد فاروق، [٨٩]

فى المنشورات السرية وصف فاروق بالإجرام الوحشى والقذارة ولقب (بالخنزير) فى إحدى كتيبات نواة الحزب الشيوعى المصرى (العدد ٣٨- النصر فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢) هوجم فاروق ووصف بلقب (نيرون ٢٦ يناير) [٩٠]

(اضمحلال هيبة القصر) عنوان لصفحات من الكتاب الذى خطه محمد زكى عبد القادر (محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢)، ويتمثل الحد الأدنى لهذا الاضمحلال فى انتشار النكات السياسية حول شخصية (فاروق) بحيث أضافت إلى (الهيبة خيبة) [٩١] والذى لا شك فيه أن عشرات النكات قيلت، ومن السهل من خلالها أن ندرك مدى موقف الشعب من حاكمه، ولكن للأسف الشديد، لم تدون، منها تستطيع أن تدرك الحاسة النقدية البليغة ومدى دلالة التعبير عن مكنون النفس والأحاسيس المكبوتة والتى لا يستطيع الإنسان ان يظهرها بشكل علنى ــ انتشار النكات يرتبط بالضغوط الاجتماعية السياسية، نتيجة كافة أشكال التراكمات التاريخية من القهر والظلم.

ارتبطت فى ذهن الشعب المصرى النكات القديمة (خذ مثلا التى قيلت عن بهاء الدين قراقوش، وفى الثلاثينيات ظهرت مسرحية "حكم قراقوش" لنجيب الريحانى وتطورت لفضح الحاكم الفرد المطلق، فى زمن (الفاروق) تداول الشعب :

- أحد الرجال كان يجلس على المقهى ويشترى الصحف كل يوم فينظر فى الصفحة الأولى ثم يبصق على الأرض ويلقى بالصحيفة، فسئل يوما : لماذا تشترى الصحف ولا تكاد تراها حتى ترميها على الأرض وماذا تقرأ ؟ قال : الوفيات. فقيل له : ولكن الوفيات فى صفحة داخلية. فأجاب الرجل : ولكن الذى انتظر وفاته لا يموت الا فى الصفحة الأولى.

- قبض على أحد الأشخاص المتهمين بالعيب فى الذات الملكية، وقال له الضابط سمعتك تقول لعنة الله عليه ملكا فاسدا فاجرا، فأنكر المتهم التهمة وقال انه ليس فى أى مكان من أنحاء الدنيا ملك فاسد فاجر، فما كان من الضابط الذى قبض عليه الا أن قال له : وهو فيه ملك فاسد فاجر إلا ملكنا !

- وانتشرت نكتة (بطيخة جلالة الملك) ومقولة (حد يقدر يقول على بطيخة الملك قرعة ؟!!.. لأه). وتذكر أحدى المجلات أن إسماعيل يسن الممثل الهزلى الشهير (ببقو) والذى دخل السجن ثلاث مرات، وكانت المرة الأولى عندما ألقيت هذه النكتة : البياع بينادى بطيخ الملك بطيخ الملك - فلما ناداه الزبون وفتح البطيخة طلعت قرعة.. فصاح البائع : بطيخ الملك فاروق [٩٢].

فى المساجد سب الملك ودعى عليه "مواطنا كان يخطب بمسجد الخازندار بشبرا عقب صلاة الجمعة وتعرض لفاروق ووصفه بالفاسق، وفى ختام خطبته دعا له بالهداية،

وعند التحقيق معه أخرج من جيبه مجلة أجنبية تذكر أن الملك خسر مبلغا كبيرا فى ليلة على مائدة القمار". (٩٣).

فى معظم اماكن أرض مصر بدأ العيب فى ذات الملك واعتباره، خاصة السنوات الأخيرة من حكمه، حتى أثناء بعض الاحتفالات "اندرية ارقش، اتهم فى عهد وزارة حسين سرى باشا بالعيب فى الذات الملكية علنا أثناء الاحتفال الذى إقامته جمعية (مصر - أوروبا) فى كازينوسان استفانو بالإسكندرية، وكان عبد الفتاح الطويل محاميا عنه" (٩٤)

يحصر الكشوف بأسماء من شملهم العفو من المتهمين الذين لم تزل قضاياهم أمام المحاكم طبقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ والذى أصدره النائب العام (حافظ سابق) بعد الحركة (الثورة) المباركة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وجدنا بعض الشخصيات من عامة الشعب، اتهموا بالعيب فى الذات الملكية، ففى القاهرة اتهم نور الدين مصطفى عبده والعتريس حسن الحلموس فى الجناية رقم ٤٢٥ / ١٩٥٢ بالعيب فى الذات الملكية واشتراك وتجمهر وتظاهر وتحريض الطلبة على الامتناع عن تلقى الدروس ما ينطبق عليه المواد (١٧١، ١٧٩ع) والأمر رقم ٣٤١ والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ و ١٤ لسنة ١٩٢٣ و ١٠ لسنة ١٩١٤). وفى دمياط اتهمت النيابة العمومية طاهر حسن الجمال ومحمد عبده المكاوى الشهير برضا ومحمد احمد محمود النحاس فى الجناية رقم ١٩٥١/٣٠٢٤ دمياط بالاشتراك فى تجمهر وتظاهر وعيب فى الذات الملكية وتعد واتلاف وطالبت بعقابهم حسب المواد المنطبقة (ق١٠ / ١٩١٤ وق ١٩٢٣/١٤ و ١٧١، ١٧٩، ١٣٦، ١٣٧، ٣٦١ / ١ع) (٩٥)

بعد أحداث حريق القاهرة قبض على (الملازم أول محمد حلمى عبد الخالق) (٩٦) الذى تزعم مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ وهتف بسقوط الإنجليز والوزارة وركز فى هتافاته على مسئولية القائمين على الحكم عن إضعاف الجيش المصرى وأن الجيوش للحرب والدفاع وليست للاستعراضات و "المحمل" وحقق معه عسكريا ونسب إليه العيب فى الذات الملكية والسلوك المعيب بمقام الضباط وفصل من الجيش.

فى (أيامه الأخيرة) أنتشرت الاشاعات والقيل والقال حول الفساد والافساد الذى يرتكبه الملك وبطانته، ذاعت حوادث السرقات والرشوة والاختطاف، سرقة سيف شاه ايران السابق الموضوع فى تابوته عند مرور التابوت بمصر فى طريقة أوروبا إلى

إيران، الرشوة المرتبطة بالاسلحة الفاسدة، خطف الزوجات وتدبير الاغتيالات لخصومه من خلال الحرس الحديدى وأصبحت ذاته المصونة هدفا للنقد والهجوم باعتباره أس الفساد وهنا برزت دور الصحافة المصرية المعارضة الرائد فى هذا الاتجاه على سبيل المثال لا الحصر :

* فجر أحسان عبد القدوس فى (روز اليوسف) قضية الأسلحة الفاسدة، ورمز إلى دور الملك وحاشيته فى صفقاتها، وابتكرت المجلة "شخصية غول ضخم الجثة، بشع الهيئة كريه المنظر اسمه الفساد كناية عن الملك وابتكرت رسم حذاء ضخم يشير إليه مضت تستعمله فى التعبير عن معان خطيرة، وتندد باستبداد الملك وتزلف الزعماء" (٩٧)

كذلك رمزت إلى الملك فى شكل يد ضخمة تلبس خواتما ثمينة، وقد اظهر الرسم ذات مرة هذه اليد "تحرك دمى فى شكل اعضاء الوزارة عن طريق خيوط وقال عنوان الكاريكاتير : الصحافة كما يراد بها" (٩٨) ورمزت إلى الملك بكلمة (شخصية كبيرة) وعندما يستفسر القراء عن هذه (الشخصية الكبيرة) التى تتناول المجلة فضائحها ترد المجلة أنها " تعتمد على فطنة قرائنا وذلك لظروف خاصة" (٩٩)، بل وتعلق على سفر الملك إلى الخارج "كل رقيع يخرج خارج مصر يسئ إلى سمعتها" وفى المجلة يكتب احسان عبد القدوس (دولة الأغوات.. وحثالة القصاقيص.. وتنابلة السلطان)(١٠٠) ويكتب خالد محمد خالد (صاحب الجلالة.. الشعب) (١٠) وكتب (كن ملكا.. يا جورج) (١٠١)

تعرضت المجلة للملاحقة ونزع بعض صفحاتها، ففى العدد ١١٥٤ (٢٥ يوليه ١٩٥٠) سجن رئيس التحرير بسبب مقال (من المسئول فى حكم مصر) وافرج عنه بكفالة ١٠٠ جنيه و ٢٥ جنيه اخرى للسيدة روز اليوسف وتاخر صدور العدد ١٨ ساعة، وفى العدد ١١٦٥- ١٠ أكتوبر ١٩٥٠ نزع المقال الافتتاحى (حقوق الشعب وسلطان الملك) وفى العدد ١١٩٦ ١٥ مايو ١٩٥١ سجن رئيس التحرير (أحسان عبد القدوس) بسبب مقال افتتاحى عنوانه "دولة الأغوات" وأفراج عنه بكفالة ١٠٠ جنيه وتأخر صدور العدد ٢٤ ساعة (١٠٢)

* يشدد أبو الخير نجيب فى (الجمهور المصرى) حملاته على البوليس السياسى وحوادث تعذيب المعتقلين السياسيين وتلفيق القضايا لهم، عن العسكرى الأسود، ويكتب عن الثورة العرابية وخيانة الخديوى لمصر، وكان أبو الخير نجيب قد كتب قبل ذلك فى صحيفة "النداء مقالا بعنوان "التيجان الهاوية" متعرضا لتحطيم تاج الملك ميشيل ملك رومانيا معلقا "أن الملك الذى يفقد ولاء شعبه يفقد أعظم درع يحمى عرشه ويصد عن تاجه عاديات الدهر وتقلب الأيام" ثم يتعرض للعرش البريطانى ويعتبره أخر التيجان التى تهوى على اساس ان الملك يملك ولا يحكم وأثار هذا المقال أزمة عنيفة، فقد كان الهدف الذى ذهب إليه الكاتب تنبيه الملك وانذاره بالكف عن العدوان على الدستور، ولم يكن ملك رومانيا إلا شبيها له، وعقب نشر المقال ثارت ثائرة فاروق وأمر رئيس ديوانه بالاتصال بالنائب العام مباشرة وطلب القبض على الكاتب وزوجه فى السجن، وعندما مثل أمام رئيس محكمة مصر حكم بإلغاء مصادرة الصحيفة لأن المقال ليس فيه ما يخالف القانون، ولكن القصر أصر على ضرورة العقاب، فأمر بان يقدم الكاتب إلى نيابة الصحافة حيث وجهت له تهمة العيب فى الذات الملكية، ودخل السجن وقضت المحكمة بالإفراج عنه دون ضمان، ووبخ فاروق رئيس الوزراء لتركه الكتاب ينتقدونه، فاستدعى الأخير وزير العدل وطلب منه لوم القاضى الذى أصدر الحكم، فما كان القاضى إلا أنه احتج على التدخل فى أعمال القضاة وكان جزاؤه حرمانه من الترقية. وتصوب الجمهور المصرى هجومها على فاروق وحاشيته، فتنشر مقالا "حديث الرصاص" عقب مقتل الملك عبد الله واغتيال رياض الصلح لتصف كيف ينقسم الشعب إلى فئتين، فئة تموت جوعا ومرضا وجهلا، وفئة تموت شبعا وتخمة وإسرافا" (١٠٣)

* بعض فصائل الحزب الوطنى الأكثر راديكالية أصدرت (اللواء الجديد) كان فتحى رضوان لسان الجريدة الرئيسى والتى احتضنت كوكبه من الشباب الحر الذى هاجم النظام الملكى يكتب فتحى رضوان عن (عهد الكلاب) فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥١ وعن (الشيطان يتكلم) فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ وعن (رحلات الملوك) فى ٣ يوليو ١٩٥١، ويكتب مصطفى مرعى

عن ولاء العبيد.. وولاء الأحرار) فى ١٧ إبريل ١٩٥١ وعن (فخر البحار) فى ٢٦ يونيو ١٩٥١، وعن (مأساة الرتب والنياشين) فى ١٥ مايو ١٩٥١، بل يكتب خالد محمد خالد (لاتخف أنك أنت الأعلى) فى هذه الصحيفة التى تنشر قصصا تاريخية عن النظام الملكى المنهار أيام الثورة الفرنسية مثل (الملك فى طريقه إلى المقصلة)، (من القصر إلى السجن) و (ايامه الأخيرة) (١٠٤)

والمقال الأخير كتبه أحمد شوقى المحامى فى ٧ أغسطس ١٩٥١ صور فيه ملك فرنسا لويس السادس عشر الذى اعدمته الثورة الفرنسية وترك لذكاء القارئ أن يدرك القصد من مقاله وهو أن ملكا آخر فى مصر يجتاز أيضا أيامه الأخيرة.

كتبت (اللواء الجديد) عن قضايا العيب فى الذات الملكية وذكرت فى مقال لها يوم ١٠ يولية ١٩٥١ (الملك غير معصوم من الخطأ) وفى بريدها خطاب من الأخ أبو العباس العزيزى بالبحيرة عن (العيب فى الذات الملكية) رأى انه كان الأجدر بالحكومة أن تفسح صدرها للناس لينتقدوها ولها أسوه حسنة فى عمر بن الخطاب عندما أجابه الإعراب (والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا)، وتكتب فى العدد (١٥) يوم ٢٤ يولية ١٩٥١ "دعى الأستاذ سيد قطب للتحقيق معه صباح أمس فى مقال بعنوان "ثمن الرغيف" وقد حقق معه الأستاذ عبد الحميد أبو شنيف وحضر معه الاستاذ فتحى رضوان وبعد التحقيق وجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية ثم دعاه الاستاذ بهجت لطفى وكيل أول نيابة الصحافة (المنتدب) ليحقق معه فى نفس المقال، وبعد التحقيق وجهت إليه تهمتا أهانة مجلس الوزراء وتحريض الفقراء على الاغنياء" وتنشر خبر أمر النيابة بحبس أحمد حسين احتياطيا على ذمة جناية عيب فى الذات الملكية، بعد حريق القاهرة اعتقل فتحى رضوان بامر شخصى من الملك، كتب جمال العطيفى تحت عنوان (آخر قضية عيب فى الملك !) (١٠٥) :

"وفى هذه الظروف أحيل على بلاغ مقدم من إدارة الأمن العام فى فبراير ١٣ فبراير ١٩٥٢.

وطالعت البلاغ.

أن السلطات تطلب التحقيق مع أحد الكتاب السياسين وهو محام عرف بالوطنية والصدق وكنت أحتفظ له بتقدير خاص فى نفسى.. وكان موضوع التحقيق الذى تطلبه السلطات ثلاث مقالات كتبها فى جريدته الشيطان يتكلم. وإلى مسامع الملك أنات الشعب الفقير المطارد. وعهد الكلاب.

وهى ترى أن المقال الأول يكون جريمة العيب فى "الذات الملكية" وسبا فى رئيس الديوان وقتئذ. وترى فى الثانى تطاولا على مسند الملكية وتحريضا على بغض طائفة من المصريين. كما ترى فى الثالث هذه التهمة الأخيرة أيضا ! وتملكتنى الدهشة !

ولم يكن مثار دهشتى أن السلطات تطلب التحقيق مع الكاتب وقد كان هذا أمرا مألوفا فى هذه السنين. ولا.. ولا لأن السلطات كانت تطلب التحقيق معه فى تهمة عيب فى ذات الملك. وهى أخطر التهم التى كان يلوح بها. فقد سبق أن طلبت السلطات ذلك من النيابة فى مقالات كثيرة نشرها.. وحققت معه النيابة وظل تحقيقها مفتوحا !

ولكن مثار الدهشة والعجب كان تاريخ هذه المقالات ! فقد كتبت فى ٢٨ أغسطس ١٩٥١ و ١٨ سبتمبر ١٩٥١ و ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ وكنا وقتئذ فى ١٤ فبراير ١٩٥٢ ! أى مضت حوالى ستة أشهر على نشر هذه المقالات ! فأين كانت السلطات وقتئذ، طوال هذه الشهور ؟"

رفع فتحي رضوان دعوى أمام مجلس الدولة متظلما من قرار اعتقاله : دفعت الحكومة إن اعتقاله لا بسبب حريق القاهرة، بل لأن محكمة الجنايات تطلبه لتحاكمه عن تهمة العيب فى الذات الملكية، ويضيف العطيفى

"وتقرر محكمة الجنايات التى نظرت المعارضة فى حبس الكاتب، الإفراج عنه. فكان قضاء نزيها منزها عن الغرض والهوى. ومع ذلك فإن السلطات تستبق الكاتب فى الاعتقال !

وظلت هذه القضية معلقة فى دوائر محكمة الجنايات حتى قامت الثورة وحضر الكاتب وقد أصبح وزيرا.. ليترافع فيها عن نفسه فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢.

وفوضت النيابة العامة الرأى للمحكمة ! وحكم بسقوط الدعوى بالنسبة لتهمة العيب فى الملك.. إذ لم يعد هناك ملك ! وبالبراءة فى التهمة الأخرى.. التحريض على بغض طائفة من الناس !

وكانت هذه آخر قضية عيب فى "الذات الملكية" عرفتها مصر. أما قضايا العيب الأخرى التى لم تكن قد قدمت بعد للمحاكمة فإنها قد بلغت طبقا لإحصاء أجرته النيابة بعد الثورة فى ٥ أغسطس ١٩٥٢. ٤٣ قضية ! وقد سقطت جميعها بسقوط الملك !".

* الضاحك الباكى، فكرى أباظة، لم يسلم هو الآخر من تقديمه إلى المحاكمة بتهمة العيب، بسبب بعض المقالات التى نشرها فى (المصور) فى حواديته : [١٠٦]

الحدوته (٢٨) تحت عنوان (عيب في الذات الملكية ! جناية..) يذكر كيف ثار فاروق وطلب بتقديمه لمحكمة الجنايات بتهمة (العيب) عام ١٩٤٨ عندما كتب مقالا فى المصور وجه التماسا إلى الملك يطلب منه ان يجمع زعماء البلد.. وأن يقفل عليهم باب الغرفة في السراى حتى يتفقوا على تشكيل حكومة إئتلافية تنقذ البلاد من تناحر الأحزاب.

الحدوتة (٢٩) تحت عنوان (ناريمان) فى عام ١٩٥٠ عندما أنتشرت اشاعة بان فاروق سيتزوج ناريمان : نشرت المصور صورتها على الغلاف بملابس المدرسة الثانوية العادية وفي الداخل صفحتين عنها، وأن استاذها قدر لها ١٥/٢٠ بسبب ثلاثة أخطاء نحوية وهجائية. صودرت المصور، وقدم فكرى أباظة إلى المحاكمة بتهمة (العيب فى الذات الملكية) لملكة مصر القادمة !! لأن نشر أخطائها اللغوية والهجائية والنحوية معناه أن (ملكة البلاد) لا تجيد لغة البلاد.. الخ الخ.

ويذكر جمال العطيفى بالتفصيل بعض أخبار هذه المحاكمة الأخيرة بقوله : [١٠٧]
"فقد نشرت إحدى المجلات المصورة فى العدد الذى كان معد للصدور فى ٢٧ يونية ١٩٥٠ مقالا عنوانه "المصرية السعيدة ناريمان صادق" ونشرت صورتها على الغلاف وكتبت تحتها "المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها إلى سويسرا" : ولم تكن الحكومة القائمة

قد أصدرت بعد قانون أنباء القصر الذى يحرم نشر أى أنباء عن الشئون الخاصة للأسـرة المالكة بغير إذن ! وهو لم يصدر إلا فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠.

وقامت الدنيا وقعدت ! فالخطبة لم تكن قد أعلنت بعد. وهاج المسـئولون وغـير المسئولين. وقام البوليس بمصادرة أعداد المجلة وعندما عرض الأمر على رئيس النيابـة حصر اهتمامه فى تهمة العيب فى الذات المصونة ويضيف العطيفى :

"ووقف رئيس النيابة وهو واثق من النصر. وأمسك بالمقال وأشار لرئيس المحكمة علـى موضوع الإنشاء الذى نشرته المجلة بالزنكوغراف وقالت إنه من كتابة ناريمان صـادق. وأخذ يتلو ما يحويه من أخطاء لغوية وهجائية صارخة ويبين كيف ان تاريخه ٢٧ أكتوبـر ١٩٤٩ اى أنها كتبته حديثا ! وكان موضوع الإنشاء "الأعياد الوطنيـة وأثرهـا وواجبنـا نحوها".

وكانت الأخطاء اللغوية فى موضوع الإنشاء مثل "فنحتاط" وقد كتبتها "فنحطـاط" و "يهيئ" وكتبها "يهيأ" ونأبى "الضيم" وقد كتبها "الضنين" !

وقال رئيس النيابة وهو يلقى قنبلته إن مؤدى هذا أن هذه الخطيبة جاهلـة بلغـة بلادها وطريقة هجائها وهذا يؤدى بلا شك إلى عيب فى الذات الملكية، إن لم يكـن لسـوء الاختيار فلأن جلالة الملك ستتصل به فتاة جاهلة كزوجة !

وتوقعت أن رئيس المحكمة سيوجه تهمة العيب فى "الذات المصونة" إلى رئيـس النيابة ! ولكنه كان رجلا حكيما فاكتفى بان ألغى المصادرة وأفرج عن المجلة !".

وفى (المصور) ظهرت كذلك كتابات حلمى سـلام فـى الـهجوم علـى الفسـاد وعلىالملك وكان اهم مقالاته (هذا الفساد الأعظم متى نخلص مصر منه) يوم ٢١ سـبتمبر ١٩٥١.

* وتدخل دار (أخبار اليوم) معركة العيب وبصفة خاصة من خلال مقالات محمد التابعى فى (آخر ساعة) ومصطفى أمين فى (أخبار اليوم)، يكتب التابعى فى مجلة آخر ساعة يـوم ١١ أكتوبر ١٩٥٠ تحت عنوان (يحيا الظلم) "نعم يحيا الظلم، ظلم كل جبار عاتيه معتز بسلطانه وسطوته يدوس القوانين ولا يبالى وظلم كل كبير فاسق وكل عظيم فاجر يسرق ولا يبالى". وفى مايو ١٩٥٠ قبض على مصطفى أمين ووجهت إليه تهمة العيب فى الذات الملكية بعـد أن نشر أنباء الأميرة فتحية ورياض غالى بنوع من التعاطف كان ضد إرادة الملك فى ذلـك الوقت وكان مخالفا لا تجاه الصحافة" [١٠٨]، قام بالتحقيق معه محمد كامل القاويش رئيـس نيابة الصحافة وعندما قدم إلى المحاكمة أصدر حافظ سابق بـك رئيـس محكمـة مصـر الابتدائية قراره بالإفراج عنه ودفع كفالة مالية قدرها خمسون جنيها، وواصلـت الجريـدة حملتها على الملك بأسلوب جديد حين نشرت مذكرات دوق وندسور ملك إنجلترا وإمبراطور الهند وراحت تبرز فى هذه المذكرات حقوق الملك وكيف يجب أن يخضـع لإرادة الشـعب، وكانت عناوين مثل (كبير الأساقفة ينتقد سلوك الملك الشخصى) يوم ٢٤ يونيـو ١٩٥٠ و (رئيس الوزارة يقول للملك ليس أمامك إلا الرحيل) يـوم ٢٢ يوليـو ١٩٥٠، (رئيـس الوزراء يمنع الملك من الكلام) يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥٠، تثير القصر وتثـير الـوزارة، وكانت المذكرات كلها تشير إلى أن الملك يملك ولا يحكم وان واجب رئيـس الـوزراء أن يمنعه من التصرفات الشخصية التى تسئ إلى كرامة الدولة، ففى العدد الصادر فى ٨ يوليو

١٩٥٠ (الوزارة تهدد بالاستقالة إذا تزوج الملك). تضيف مى شاهين فى كتابها (شارع الصحافة، ص ٤٠٨)'

فقد أرادت الحكومة ان تعتبر مذكرات دوق وندسور عيبا فى الذات الملكية !.. وأحالت اعداد اخبار اليوم إلى النائب العام ليدرس التهمة !... ولكن النائب العام لم يستطع أن يجد فى هذا النشر عيبا فى الذات الملكية ! إن المذكرات تتكلم عن ملك إنجلترا لا ملك مصر، وتتكلم عن الدستور فى إنجلترا لا فى مصر ! واستمرت أخبار اليوم تنشر المذكرات ونضع العنوانات الصارخة، والنائب العام لا يستطيع أن يضع يده على الجريمة، على الرغم من أن الرأى العام كله كان يتكلم عنها ويعلق عليها !

وما كادت مذكرات دوق وندسور تنتهى حتى بدأت أخبار اليوم تنشر مذكرات الملك ميشيل، ملك رومانيا السابق !

وتفننت فى اختيار عنواناتها كذلك ! ففى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ كان العنوان : "احن رأسك للشعب يا صاحب الجلالة"..

وتواصل (اخبار اليوم) حملتها عن طريق الغمز واللمز والرمز على الملك ويدخل على أمين المعركة بهجومه على الملك الذى يلعب القمار (آخر ساعة ١٣ سبتمبر ١٩٥٠).

عندما أصدر مصطفى امين كتابه (عمالقة واقزام) نشر عدة عناوين يتبين منها مدى الجرأة فى المهجوم على الملك كان من ابرزها (الخطاف) [١٠٩].

" يخطف كل شىء ! يخطف زوجة الرجل وبيت الرجل، وبنطلون الرجل اذا بقى للرجل بنطلون ! يخطف الغالى والرخيص ولايفرق بينهما، كل شىء لايملكه يريده ويسعى اليه ويتمناه ويجد لذة فى أن يغتصبه لنفسه.. هناك مرض اسمه جنون السرقة : والمشفقون عليه يقولون أنه مريض وأهل القرية يقولون أنه لص كبير وهو يظن أن الناس لن يعرفوه والقرية مليئة باللصوص ولكن الناس كلهم يعرفونه.. لأنهم جميعا ضحاياه : من هو !".

* تبلغ الإثارة الصحفية قمة توهجها وتألقها إزاء العيب فى الذات الملكية من خلال محاكمة عشرات الصحفيين المصريين، خاصة كتاب (الاشتراكية – لسان حال مصر الفتاة)، حيث وجهت هذه التهمة مضافة إلى غيرها من تهم أخرى مثل التحريض على قلب نظام الحكم إلى الأساتذة أحمد حسين وإبراهيم شكرى وإبراهيم الزيادة وعبد الخالق التكية ومحمد حلمى الغندور وسليمان زخارى ومحمود المليجى وفؤاد نصحى وغيرهم، قدم هؤلاء للتحقيق وللمحاكمة وصودرت صحافتهم وعطلت، وتتضح قيمة هذه الإثارة إذا أدركنا أولا أن الملك فاروق "كان يطلع على مقالاته (أحمد حسين) ويأمرنى أن إتصل فى شأنها بوزير الداخلية، وكان الوزير يسارع إلى إخطار النائب العام فيأمر بالتحقيق ثم لا يلبث أن تفرج النيابة عن المسئولين فى الجريدة بكفالة.. وكان هذا يتكرر بصفة منتظمة"، [١١٠] وثانيا فى أن احمد حسين وصحبة قد مضوا يهاجمون الملك وحاشيته، ولم تعد الحملة تتبرقع أو تتستر بل أصبحت سافرة واضحه تلطخ فاروق بالوحل والطين وثالثا أنه فى أقل من عام اتهم أحمد حسين فى خمس قضايا تضمنت معظمها الاتهام بالعيب فى الذات الملكية وقد قيدت هذه القضايا تحت أرقام ١٩٥١/٦٤٨٢، ١٩٥١/٥٠١٣، ١٩٥١/٨٤٠٠، ١٩٥١/٩٢٢١، ١٩٥١/٥٠٠٠ (جنايات السيدة)[١١١] ويتحدث أحمد حسين عن المحاكمة

فى قضايا العيب قبل وبعد حريق القاهرة "لقد نظرت هذه القضايا من قبل وسط جو صاخب يمتلئ بالحرارة وقوة الشجن.. كانت قاعة المحكمة تكتظ بأفراد الشعب وكانت المحكمة عندما تصدر أمرها بإخلاء القاعة لتنظر القضية فى جلسة سرية يبدو عليها أنها ترتكب أمراً، وكانت المحكمة لا تلبث أن تؤجل نظر القضية لتتخلص منها وتنجو من الحرج الذى يسببه الفصل فى القضية بالإدانة أو البراءة.. أما الآن فالقاعة خاوية.. وحتى المحامين لا يسمح لهم بالاقتراب منى أو التحدث معى وكان ذلك شيئاً لم يسبق له مثيل فى تاريخ القضاء فى مصر" (١١٢).

منذ منتصف يونيو ١٩٥٠ بدأت جريدة مصر الفتاة لسان الاشتراكية فى شن حملاتها على النظام الملكى تحمل عناوين مثيرة (مواطن يطلب تنحية كريم ثابت عن القصر)، (عرابى أب الدستور المصرى وأول ممثل وقائد للشعب) (تنازل الملك ليوبولد عن عرشه آية من آيات الديمقراطية الحديثة التى لا تعرف خنق الشعوب بالحديد والنار)، (كيف يقرن اسم سامية جمال باسم الملك). (مصادر الصحف الأجنبية فضيحة عالمية، أوقفوا الفضائح التى تنشرها هذه الصحف بدلاً من مصادرتها) (حيدر، كريم ثابت، بولى، النقيب وأمثالهم يجب تطهير أداة الحكم من هذه العصابة)، (جريدة الفيجارو تسأل هل لعب القمار من الدين الإسلامى؟)، (القمار، القمار، ونوادى القمار!!)، (كيف قضى لويس الخامس عشر على سمعة الملكية فى فرنسا).

فى ٩ ديسمبر ١٩٥٠ عطلت الجريدة أسبوعاً واعتقل عبد الخالق التكية رئيس التحرير واتهم بالعيب فى الذات الملكية لمقاله عن إلياس اندراوس وعبد الفتاح عمرو، ووجهت لأحمد حسين تهمة العيب لنشرة مقال (حيدر، بولى، كريم ثابت، النقيب، ينبغى تطهير أداة الحكم من هذه العصابة) وقد نشر بمصر الفتاة (الاشتراكية) فى العدد ٢٤٩ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٠ (القضية رقم ٩٢٩٩لسنة ٥٠ السيدة).

فى ٨ ديسمبر ١٩٥٠ نشرت الجريدة (إلى متى سيظل عبد الفتاح عمرو سفيراً لمصر فى إنجلترا ؟)، (إلياس اندراوس، كنز جديد من العبقرية)(١١٣) وفى إعداد تالية تواصل حملتها لتبلغ إثارتها بمقال (ملهى الاسكارابية انتظروا فى العدد المقبل معلومات وتفصيلات عن ملهى الاسكارابيه) حيث كان فاروق يلهو ويعبث، ونشرت كذلك (حول خطبة الدكتور هاشم) خطيب ناريمان السابق وغريم فاروق.

ونظراً لهذه الحملة صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٨ يناير ١٩٥١ بإلغاء جريدة مصر الفتاة الاشتراكية، واستطاع إبراهيم شكرى من إصدار العدد الأول من جريدة (الشعب الجديد) فى ٢٠ إبريل سنة ١٩٥١ حاملاً شعار. (الاشتراكية) واستؤنفت الحملة ضد الملك (هل صحيح أن كبيراً اشترى إقطاعية فى أوغندا)، (لا نعترف بجرائم العيب فى الذات الملكية)، (من أحمد حسين إلى ناظر الخاصة)، (يجب أن يدفع الملك ضريبة الإيراد ولا يكون للملك ملكية خاصة)، (١٥٥ جريدة عالمية تهاجم مصر)، (من المسئول عن تشويه سمعة مصر)، (كابرى ليست مكة المكرمة يا مصطفى النحاس)، (المشكلة الدستورية) فى ٣٠ مايو ١٩٥١ كتب رئيس نيابة الصحافة والنشر تقريره إلى حضرة قاضى الإحالة بمحكمة مصر فى (قضية الجناية الصحفية رقم ٩ لسنة ١٩٥١) (١١٤) المتهم فيها أحمد حسين الذى عاب علناً فى حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالاً نشره فى العدد الثالث من مجلة الشعب الجديد الصادر فى ٤ يناير ١٩٥١ تحت عنوان (من أحمد حسين إلى ناظر

الخاصة الملكية) اسند فيه لحضرة صاحب السعادة ناظر الخاصة الملكية - ما يعد تعريضاً بذات حضرة صاحب الجلالة الملك وثانياً اعاب علنا فى حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالاً نشر فى العدد السادس من مجلة الشعب الجديد الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٥١ تحت عنوان "إلى ناظر الخاصة الملكية مرة ثانية" ما يعد أيضاً تعريضاً بذات حضرة صاحب الجلالة الملك.

والمتهم الثانى بصفته رئيس التحرير أذن بنشر المقالتين فيكون المتهمان قد ارتكبا الجريمة المنصوص عنها فى المواد ١/١٧١ و٥، ٧٩، ١/٢٠٠ من قانون العقوبات".

فى ٢٦ يونيو ١٩٥١ أصدر مجلس الدولة حكمه بإلغاء قرار مجلس الوزراء القاضى بإلغاء جريدة مصر الفتاة، وصدرت الجريدة ومضى أحمد حسين وصحبه يهاجمون الملك وحاشيته أشد ما يكون الهجوم أنظر مثلاً إلى هذه العناوين (فضيحة جديدة)، (نصيحة من مقامر كبير إلى لاعبى القمار) (إبراهيم شكرى يستجوب.رئيس الحكومة عن حديث أدلى به الملك إلى صحفى إنجليزى) (الدعوة تقام على الملك هكذا قال رفاعة الطهطاوى منذ مائة عام)، (مصروفات ديوان جلالة الملك) (سلطات الملك فى الدستور)، (مات رياض الصلح، فعسى أن يتعظ الحكام)، (نصف مليون جنيه لشراء سيارات وإجراء تعديلات فى القصور الملكية)، وفى ٢٥ يوليه ١٩٥١ نشرت الشعب الجديدة "الاشتراكية" مقالاً بعنوان "حكم القضاء" اتخذ مادة لتوجيه تهمة العيب فى الذات الملكية[١١٥].

بالرغم من أن النيابة أصدرت أمراً بالقبض على أحمد حسين وعبد الخالق التكية ومحمد حلمى الغندور، فقد واصلت مجلة الشعب الجديد سلسلة مقالاتها (إنما نعبد إلهاً واحداً)، (مصروفات ديوان جلالة الملك أيضاً)، (ملك بلجيكا يجبر للتنازل عن عرشه بسبب مخالفة دستورية)،(سيد قطب، سليمان زخارى، عبد الخالق التكية، إبراهيم الزيادى، أحمد حسين، إحسان عبد القدوس، فتحى رضوان، مصطفى مرعى هؤلاء اتهمتهم الحكومة بالعيب فى الذات الملكية، فما هى جريمة العيب فى الذات الملكية)، (كيف شنق الشعب الإنجليزى شارل الأول ملك إنجلترا)، (ركن المجاهد - أحمد حسين) [١١٦]، فى المقال الأخير كتب إبراهيم شكرى إلى أحمد حسين المحبوس "أننا ننظر إليك وكأنك قد تقضى شهراً من شهور العسل وأنك تتنزه.. والذى أود أن اصرخ به بأعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوروبا أيضاً، ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر، ويسمعه الشعب فيهلل، ويسمعه الحكام فيرعوا.. أننا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وأن الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها، وأننا أعددنا أنفسنا لا للنزهة والترفيه، فحسب، وإنما لشئ آخر يهون على الصابرين المجاهدين، ويزلزل أركان الفساد والمفسدين " وجهت لإبراهيم شكرى تهمة العيب فى الذات الملكية بسبب هذا المقال وحقق معه بعد أن رفعت عنه الحصانة البرلمانية وسجن احتياطياً، ويقال أن القبض على إبراهيم شكرى يعتبر الأول فى تاريخ حياة مصر البرلمانية إذ لم يحدث فى تاريخها أن قبض على نائب أثناء الدورة البرلمانية (قبض على شفيق منصور عام ١٩٢٥ بعد أن حل البرلمان وقبض عليه كمواطن عادى لا كنائب، والعقاد قبض عليه بعد أن أطاح انقلاب صدقى بمجلس النواب) أفرج القاضى ممتاز نصار عن إبراهيم شكرى، لكنه قبض عليه فى ذات التهمة بعد حريق القاهرة. (الثورة.. الثورة.. الثورة.. عاياك يا مولانا - وزراء أم

لصوص وحكومة أم عصابة) [١١٧] عدد تاريخى لمصر الفتاة (الاشتراكية) حيث الصور التى نشرت تمثل بؤس وشقاء أفراد الشعب المصرى ما بين شيخ متهدم وطفل فى أسمال بالية ومريض على قارعة الطريق وشيخ يكاد ينهار من الجوع. عنوان هذه الصور (رعاياك يا مولاى) وتحتها (أيها المواطن أنت معرض لهذا المصير فى ظل الرأسمالية) نفذت أعداد الجريدة البالغة سبعون الفاً، وقد سجنت النيابة أحمد حسنين ووجهت له تهمة قلب نظام الحكم وتهمة العيب فى الذات الملكية لعبد الخالق التكية وسليمان زخازى، وصودرت جريدة مصر الفتاة عبد الخالق التكية بصفته رئيس التحرير المسئول لجريدة مصر الفتاة - لسان الاشتراكية اتهم بالعيب علناً فى حق الذات الملكية المصونة. أما سليمان زخارى فقد اتهم بنفس التهمة لأنه نشر فى العدد (٢٤) الصادر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥١ مقالاً عن ملك انجلترا بعنوان (ملك جدير بحب شعبه) علق على عاطفة حب الشعب الإنجليزى لملكه بقوله "هى هدية أوفى من التيجان وأثمن من كنوز الذهب والماس وأغلى من التفاتيش الزراعية " إلى غير ذلك ما تضمنه المقال الأثر الذى يحمل التعريض بذات الملك فاروق عقب إلغاء المعاهدة (٨ أكتوبر ١٩٥١) أفرج القضاء عن أحمد حسين وصاحبيه، ولكن بعد حريق القاهرة قدم إلى المحاكمة أحمد حسين وبعض أعضاء الحزب الاشتراكى وصدرت أحكام فى عدة قضايا تمس العيب.

فى ١٧ مارس ١٩٥٢ أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها فى (قضية النيابة العمومية رقم ٩٢٢١ سنة ١٩٥٠ (رقم ٥ صحافة) [١١٨] بمعاقبة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريدة مصر الفتاة مدة ثلاثة شهور ومعاقبة عبد الخالق التكية بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريدة مصر الفتاة لمدة ثلاثة شهور أخرى.

وفى نفس اليوم (١٧ مارس ١٩٥٢) أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها فى قضية النيابة العمومية رقم ٥٠١٣ سنة ١٩٥١ السيدة (ورقم ٩ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) [١١٩] بمعاقبة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ستة شهور وبتعطيل مجلة الشعب الجديد لسان الاشتراكية لمدة ثلاثة شهور وبراءة إبراهيم الزيادى مما أسند اليه.

أيضاً فى نفس اليوم، حكمت محكمة جنايات مصر فى (قضية النيابة العمومية رقم ٦٤٨٢ السيدة سنة ١٩٥١ أو رقم ٢٨٠ سنة ١٩٥١ كلى) [١٢٠] حكمها بمعاقبة أحمد حسين بالحبس البسيط مدة ٦ شهور وبتعطيل جريدة الشعب الجديد لسان الاشتراكية لمدة ثلاثة شهور عن تهمة العيب بسبب التعريض بالملك وممارسة سلطاته فى مقاله الذى نشره يوم ١٥ يونيه ١٩٥١ فى جريدة الشعب الجديدة تحت عنوان (من أحمد حسين إلى سراج الدين) وبراءته من تهمة العيب فى مقاله (المشكلة الدستورية) يوم ٨ يونيه ١٩٥١ و (حكم القضاء) يوم ٢٥ يونيه ١٩٥١ وأعفته من المصاريف.

هذه القضايا خاصة فقط بجريمة (العيب فى الذات الملكية) أما قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة وأن اتصلت بها، فهى قضية مستقلة.

بعد الحريق أيضا قدم إبراهيم شكرى للمحاكمة وصدر عليه الحكم فى (قضية النيابة العمومية ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلى) [١٢١] بالحبس حبساً بسيطاً لمدة ستة أشهر مع معاملته بالفئة (أ) وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ثلاثة شهور، وقد صدر هذا الحكم فى ٢ يونيه ١٩٥٢.

المهم أن نذكر ما تؤكده دراسة لصحافة مصر الفتاة أن قضايا العيب تجاه أفـــراد الحزب الاشتراكى خاصة ضد محررى صحف مصر الفتاة قد وصلـــت إلـــى (١١) قضيـــة موزعة كالآتى: ٣ أحمد حسنين و٣ عبد الخالق التكية وواحد لكل مـــن إبراهيـــم شـــكرى وإبراهيم الزيادى وحلمى الغندور وسيد قطب وسليمان زخارى، وبالرغم من كثرة التحقيقات والمصادرة إلا أن هذا لم يثن صحافة الحزب عن عزمها [١٢٢].

* عشرات من الكتاب والأدباء والفنانين والصحفيين وغيرهم ممن لا يمكن حصرهم قدمـوا إلى النيابة بتهمة (العيب) حتى لأ تفه الأسباب، يذكر سلامة مرسى "أعد فؤاد وسراج الدين مشروعاً لمنع الصحف من نشر أخبار القصر، أى أخبار فاروق ونازلى وبولى وكريم ثابت، واخبار الراقصات اللاتى كن يرافقن فاروق فى رحلاته إلى الإسكندرية أو إلـــى الصحـــراء وينزل معهن فى الأوبرج بالفيوم أو غير هذا الفندق فى الأماكن الأخرى، وأذكر أنه جئ بى من بورسعيد محروساً برجل البوليس إلى القاهرة كى تحقق معى النيابة العامة بشأن جملة وردت فى مقال لى بجريدة الشعلة، هذه كلماتها بالنص "الأوبرج وما أدراك ما الاوبرج" [١٢٣]

فتحى الرملى اشتهر بمقالاته الملتهبة وحققت النيابة معه أكثر من مرة، إحداهـــا بسبب مقاله (إلى الملك عبد الله..) [١٢٤] بتهمة العيب فى الذات الملكية.

حتى الدكتور عزيز فهمى شاعر الحرية والشباب (١٩٠٩- ١٩٥٢) والذى كـــان يدافع عن الحرية بقلمه ولسانه على صفحات الجرائد وبلسانه فوق المنابر وفـــى ســـاحات القضاء وتحت قبة البرلمان، قد اعتقل وحقق معه غير مرة - كما يقـــول الرافعـــى [١٢٥] - بتهمة العيب فى الذات الملكية أو التحريض على الإخلال بالنظام.

وتذكر إحدى الصحف الوفدية "اتهم الأستاذان شمس الدين خفاجى المحامى رئيس تحرير مجلة أخبار الشهر بالفيوم ومصطفى أمين الابيجيجى سكرتير المجلة بـــالعيب فـــى الذات الملكية" [١٢٦].

عشرات البلاغات كانت تتلقاها كل يوم نيابة الصحافـــة، وكـــانت أهـــم وأخطـــر الاتهامات تهمة العيب فى الملك والتى أصبحت هى الجريمة الصحفية الغالبة.

فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ عندما بدأت مساوىء فاروق وحاشيته تزكم الأنـــوف، اتفـــق بعـــض أقطاب المعارضة الرسمية الشرعية على إرسال كتاب إلى الملك يندددون فيه بالفساد الـــذى حاق بالبلاد والعباد، وقع عليه مجموعة من أمثال إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، مكرم عبيد، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلى، طه الســـباعى، مصطفـــى مرعـــى، عبـــد الرحمن الرافعى، إبراهيم دسوقى اباظة وغيرهم وقد منعت الوزارة نشر الكتاب وصـــادرت الصحف التى نشرته، يقول العطيفى أن السلطات صادرت مجلة ووجـــهت اليـــها تهمـــة العيب"لأنها نشرت فى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ فى صفحتها الأولى بالمانشيت الكبير نص عريضـــة المعارضة إلى "جلالة الملك" وتركـــت الصفحـــة بيضـــاء واكتفـــت بالتوقيعـــات وصـــور الموقعين. [١٢٧]

ورغم تهافت العريضة "فقد اعتذر من توقيعها بعض من وقعوها، وتهرب آخـــرون من التوقيع وجرى فيها تعديل كثير أضعف منها ومن مدلولها. ودعك من العريضة وأنظـــر إلى الأسماء التى وقعتها "أن السراى تعرفهم أكثر مما يعرفـــون أنفســـهم، وقـــد جربتـــهم واستخدمتهم وأذلتهم وخضعوا لتوجيهها وأمرها، وولى بعضهم الحكم وكان أطوع لها مـــن

غيره كيف يتوقع أحد أن يكون لهذه الصيحة، التى جاءت متأخرة، تأثير يذكر فى رجال السراى أو فى الملك، ثم أنهم لم يكونوا يمثلون أحداً فى الرأى العام، سوى عدد ضئيل لا يؤبه به، وكانوا هم أنفسهم إسناد الحكم الدكتاتورى فى عهود سابقة" (١٢٨).

يقول الشاهد "رفض الملك قبول عريضة المعارضة، وأرسلت بالبريد المسجل وأخذها الملك فعلاً ووضعها فى جيبه، وقد حاول الملك مرات كثيرة حمل الموقعين على هذه العريضة على الاعتذار ولكنه اخفق إلا حافظ رمضان الذى بادر بالاعتذار إلى الأعتاب الملكية ونشر هذا الاعتذار فى صدر جريدة الأهرام". (١٢٩).

يذكر حسن يوسف باشا أن هذه العريضة التى وقعها ستة عشر شخصية من رجالات مصر البارزين اعتبرها الملك عيباً "فأمنت على رأيه وقلت سأتصل برئيس الحكومة فوراً لاتخاذ الإجراءات اللازمة.. اتصلت بالنحاس وأرسلتها إليه بعد أن أبلغته التوجيهات الملكية وقد منعت الحكومة نشر العريضة وصادرت جريدة "السياسة" لهذا الغرض كما صادرت مجلة آخر ساعة" لأنها نشرت صحيفة بيضاء فاعتبرتها الوزارة عيباً فى الذات الملكية" ويضيف حسن يوسف باشا فى مذكراته "وزارة النحاس رأت فى تقديم ستة عشر شخصية إلى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية، من بينهم رئيس سابق لمجلس الشيوخ ورئيس سابق للوزارة فضلاً عن رياسته للديوان وأربعة عشر وزيراً وإجراء تحقيقات معهم وما يترتب على ذلك من الإدلاء بأقوالهم دفاعاً عن أنفسهم ما لا يتفق مع هيبة الملك وكرامة الجالس على العرش، وقد أقر الملك هذا الرأى ومرت الأزمة بسلام" (١٣٠) وبالفعل يذكر هيكل "الكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أو ما يشبهه فإذا قدمتنا الحكومة للقضاء فبرأنا كانت الطامة الكبرى " ويضيف "وكان حكم القضاء لطمة عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته وقد تتعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه" (١٣١).

لكننا كما رأينا فى بعض الحالات اعتبر النقد الموجه إلى الحكومة أحيانا وإلى الحاشية فى بعض الأحيان نقداً موجهاً إلى ذات الملك واعتباره، ومن ثم وجد بعض القضاة الذين عذبوا الألفاظ وحملوا الكلمات دلالة أكثر مما تحتمل، ولم يستمعوا إلى نصيحة النواب العموميين الذين قالوا قبل ذلك إذا كنت العبارات تحتمل معنى العيب وتحتمل معنى آخر فلتصرف إلى هذا المعنى الآخر، أصبحت القاعدة الآن، إذا كانت هذه العبارات تحتمل كل المعانى إلا العيب، فلتصرف إلى العيب، لكن هذا لا يمنع من وجود قلة داخل الهيئة القضائية حاولت بقدر الإمكان خلق كافة المخارج لتبرئة المتهمين بالعيب ونفى تهمة العيب عنهم.

السنوات الأخيرة من عهد فاروق لعب الأدب والفن دورهما فى فضح مساوئ فاروق تنطلق قافلة الشعر تطعن فيه، يكتب أحمد زكى أبو شادى (١٣٢).

يمرّغ الأمة فى رجسه	*ويسرق الأمة فى رندة*
عانت به وبأ وشابه	*فى قربه الجانى وفى بعده*
منتفخاً، يمرغ مستغرقاً	*فى اللهو، كالصائد فى صيده*
كالكركدنّ الذى يزدهى	*فى قبحه يسخر من قده*
لم تعطه غانية قبلة	*إلا كمن تهزأ من رشده*

أو بادلته نكتة حــلوة إلا ومغــزاهــا مــدى نقــده

ويكتب الصحفى الشاعر حسين الحبروك [١٣٣]

سأنــام حتى لا أرى	*وطنــى يبــاع ويشــترى*
ولمن يباع ويشترى !	*إنجلــترا لإنجلــترا !!*
سأنام حيناً يا رفــاق	*كــى لا أرى شــعبا يســاق*
لعناق قاتــله العزيز	*وشــرب نخــب الاتفـــاق*
جزاركم يلــهو بكم	*وبكفـــه دمكــم مــــراق*

* * * * * * * *

حواشى
[الفصل الرابع]

(١) مصطفى النحاس : كلمات (دفاع عن الدستور) د.ت، ص ٢٢.

(٢) طارق البشرى : الأهرام ٣٠، ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ (دراسات فى الديمقراطية المصريـــة، الطبعـة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٩٦-١٩٧، ص١١٣).

(٣) حسن يوسف باشا : القصر ودوره فى السياسة المصرية، ص ٦٠-٦١.

(٤) يونان لبيب رزق (د) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ مركـــز الدراســات السياســية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٩-٢٠.

(5) Vatikiotis, P.J.: The Egyptian Army in Politics (Bloomington, 1961) P.P. 24-25.

(٦) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، ص ٤٣٤.

(٧) لطيفة محمد سالم (د): فاروق وسقوط الملكية فى مصر، الناشر مكتبة مدبولى الطبعـــة الأولـى، القاهرة ١٩٨٩، ص ٦٧.

(٨) عبد العظيم رمضان (د) : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سـنة ١٩٣٧ إلـى سـنة ١٩٤٨، الجزء الأول دار الوطن العربى، بيروت ١٩٧٤، ص ١٤٧.

(٩) رفعت السعيد (د) : مصطفى النحاس - السياسى والزعيـــم والمناضل، دار القضايـا، بـيروت ١٩٧٦، ص ٧٨.

(١٠) خالد محمد خالد : مذكرات (قصتى مع الحياة) دار أخبار اليوم، القاهرة ١٩٩٣، ص٢٣٥.

(١١) عبد العظيم رمضان (د) الصراع بين الوفد والعرش - مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٥، ص١٦٦.

(١٢) محمد التابعى: أسرار الساسة والسياسة، ص١٠٤-١٠٥.

(١٣) أنظر : نقابة المحامين الأهليين، مجلة (المحاماة) فهرست السنة التاسعة عشر ١٩٣٨-١٩٣٩، العدد العاشر، ص ١٤٣١-١٤٣٦.

(١٤) أنظر : محمد عصام الدين حسونه : التشريع وأحكام القضاء فى جرائم الصحافة والقذف والسـب والشيوعية، ص ١١٨-١٢٣، وأنظر كذلك : رياض شمس (د) : حرية الرأى وجرائـــم الصحافـة والنشـر، الجزء الأول، ص ٤١١- ٤١٤.

(١٥) عبد العظيم رمضان (د) : المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(١٦) أنظر (المصور، العدد ٧٣٨، ٢ ديسمبر ١٩٣٨، ص١٣) نقلاً عن رسالة هادية محمود نصـار : فكرى أباظة صحفياً. رسالة ماجستير، كلية الأعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣١٢.

(١٧) رفعت السعيد (د) تاريخ الحركة الشيوعية المصرية (١٩٠٠ - ١٩٤٠) المجلد الأول، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص٦٢٢، ص٦٩٢، وأنظر كذلـك : عـادل أميـن المحـامى : محاكمـة الشيوعيين المصريين - قضية سنة ١٩٤٦، مطبعة الانتصار، الإسكندرية ١٩٩٦، ص٢٤٦.

(١٨) عبد الرحمن الرافعى بك: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١، ص٩٩.

(١٩) عبد الرحمن عثمان (د) :الشاعر عبد الحميد الديب - حياته وفنه، دار المعارف بمصـر، الطبعـة الأولى، القاهرة ١٩٦٨، ص ٨٤-٨٥.

(٢٠) نفس المرجع، ص٨٧-٨٨، ص٩٨، ص١٠٠.

(٢١) أنظر (نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢، القضية رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ قضائية) نقابة المحامين، مجلة المحاماة، السنة ٢٤ (١٩٤٣-١٩٤٤) بند ٦٩، مطبعة حجازى بالقاهرة، ص ١٧٣-١٧٥، وأنظر كذلك محمد عصام الدين حسونه : المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٧.

(٢٢) المحاماة، السنة ٢٦، العدد الخامس والسادس، يناير - فبراير ١٩٤٦، مطبعة احياء الكتب العربية، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢٣) عبد اللطيف حمزة (د) : أدب المقالة الصحفية، الجزء الثامن، ص ١٧٠.

- من المعروف عن عبد القادر حمزة أنه تولى رئاسة تحرير جريدة (الأهالى) التى عطلت وأصدر (المحروسة) استمرت شهراً وأحداً ثم عطلت أيضا وكان ميعاد عودة (الأهالى) إلى الصدور قد جاء فأصدرها فاستمرت ثلاثة أيام فقط ثم صدر أمر مجلس الوزراء بإقفالها نهائياً، أصدر جريدة غير دورية (نداء الحرية) صادرت الحكومة العدد الأول منها وهو فى المطبعة، أصدر جريدة (الأفكار) مدة ستة شهور ثم تركها وأصدر البلاغ فى ٢٨ يناير ١٩٢٣، أنظر : زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، ص ٦٤٧-٦٤٩.

(٢٤) أنظر : محمد عصام الدين حسونه : المرجع السابق، ص ١٢٨-١٣٩.

(٢٥) أنظر على سبيل المثال وايت إبراهيم (د) التاج.. بحث فقهى موجز، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة ١٩٤٥، ص٩.

(٢٦) عادل أمين : المرجع السابق، ص ٢٠-٢١.

(٢٧) نفس المرجع، ص ٢٥٧.

(٢٨) حافظ محمود : أسرار الماضى - ١٩٠٧-١٩٥٢ مطابع روز اليوسف ١٩٧٣، ص ١٨٢.

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى بك : المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣٠) محمد حسين هيكل (د) مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢،٣١٥-٣١٦.

(٣١) عبد المنعم الغزالى : ٢١ فبراير.. يوم النضال ضد الاستعمار الناشر دار الفكر، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٧، ص١٧-١٨.

(٣٢) لطيفة محمد سالم (د) المرجع السابق، ص ٥٥٠.

- ويذكر عادل أمين (محاكمة الشيوعيين المصريين - قضية سنة ١٩٤٦، ص ٢٥٤) أن بعض زعماء هذا الهياج الذى حدث هم أبو شادى الكيلانى وعبد الرؤوف أبو علم عضو لجنة الطلبة التنفيذية وعبد المحسن حموده وآخرين.

(٣٣) عادل أمين : المرجع السابق، ص٢٥٣.

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، دار المعارف، الطبعة الثالثة ١٩٨٧، ص٨٣.

(٣٥) حسن يوسف باشا . المرجع السابق، ص٣٤٨.

(٣٦) محمد يوسف الجندى : ٢١ فبراير.. توجه جديد للحركة الوطنية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٣.

ويذكر عبد المنعم الغزالى (٢١ فبراير يوم النضال ضد الاستعمار، ص ٢١) أن المظاهرات سارت وأمام (كلوب محمد على) حاول حسين سرى باشا أن يلقى خطابا فى الجماهير - ولكن سريعاً ما جاءه الرد من الجماهير أن اسكت يا عميل الاحتكارات الأجنبية، يا عميل فاروق الخائن ...

ويذكر طه سعد عثمان عضو اللجنة الوطنية للعمال والطلبة كيف خرج أبناء الأزهر وشباب الجامعات والمعاهد العليا وخمسة عشر ألفاً من العمال وهم يهتفون (مرحباً بالقنابل فى سبيل الوطن - ولا استعمار ولا استبعاد

– الجلاء والفداء) أنظر (عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية، تحرير وتقديم د. عاصم الدسوقى، مركز المحروسة للبحوث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٨، ص٣٦).

(٣٧) نجيب الكيلانى (د) : لمحات من حياتى، القسم الأول، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥، ص ٥٢.

(٣٨) رفعت السعيد (د) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠-١٩٥٠) دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦، ص ٤١٣-٤١٤.

(٣٩) حسن يوسف باشا: المرجع السابق، ص٣١٦، وحول إضراب ضباط البوليس فى ابريل ١٩٤٨ راجع مبرراته ونتائجه فى كتاب عبد الرحمن الرافعى بك : فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، ص٢٥١-٢٥٢.

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، ص ٨٣.

(٤١) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ٣٩٢.

(٤٢) أنظر : هدى جمال عبد الناصر (د) : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢ الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧، هامش (٣)، ص ٣١٤-٣١٥.

(٤٣) محمد حسين هيكل (د) :مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، ص٣٣٨-٣٣٩.

(٤٤) محمد أحمد فرغلى باشا : عشت حياتى بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية القاهرة ١٩٨٤، ص ١٢٤، ص١٣٠.

(٤٥) حلمى سلام : أيامه الأخيرة – قصة ملك باع نفسه للشيطان، كتاب الهلال، العدد (٢٦٣) نوفمبر ١٩٧٢، ص ٤٢-٦٥.

- وحول الدور الذى لعبه الملك فى انتهاك الدستور والحياة النيابية راجع،

على الدين هلال :السياسة والحكم فى مصر، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٤٦) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص٢٧، ص٨٢.

(٤٧) راشد البراوى (د) : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، ص١٩٠.

(٤٨) نشر هذا القانون بالوقائع المصرية فى ١٠ أغسطس ١٩٥٠.

(٤٩) مى شاهين : شارع الصحافة – دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٥٧، ص ٣٢١.

(٥٠) حافظ محمود : أسرار الماضى، ص ١٩٨.

– أنظر كذلك : ذكريات المعارك فى الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩-١٩٥٢، كتاب الجمهورية (١) مطابع شركة الإعلانات الشرقية القاهرة ١٩٦٩، ص ٥٣-٥٤.

(٥١) محمد زكى عبد القادر : مذكرات.. ذكريات، مطابع دار أخبار اليوم د.ت، ص١٣٦.

(٥٢) هدى جمال عبد الناصر (د) : المرجع السابق، ص ٣٥٣، هامش (٤)، هامش (٥) أوردت الباحثة فى كتابها هذا عدة تقارير (ص٣٥٧) حول فساد الملك والمحيطين به علانية سواء فى مصر أو أثناء رحلات الملك فى أوروبا وأثر ذلك على الرأى العام فى مصر وانخفاض شعبية الملك وأثره من ناحية أخرى على صنع السياسة البريطانية تجاه مصر، وهذه التقارير كتبت من منطق القلق على سمعة العرش فى مصر والرغبة فى تفادى انهيار شعبية الملك.

(٥٣) لطيفة محمد سالم (د): المرجع السابق، ص١٩٨، ١٩٩.

(٥٤) كلمات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك (١٩٤٦-١٩٥٢) فى محكمة الثورة بجلسة ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ أوردها جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠-١٩٥٢ القاهرة للثقافة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص١٦٢- ١٦٣.

(٥٥) انظر: حسن طلعت (لواء) فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩- مايو ١٩٧١، الطبعة الأولى الوطن العربى للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٣ ص ٧٥-٧٦ ويقرر الكاتب (ص ٧٠) أنه بعد حريق القاهرة "كنا فى أحاديثنا الخاصة نتناول الملك وسلوكه بالهجوم والتجريح وكنت اعجب لاختيار المسئولين لنا لحماية الملك والعرش فقد وصل بنا الأمر إلى التفكير فى تكوين تنظيم من بين ضباط الشرطة للعمل على قلب نظام الحكم ".

(٥٦) عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية، الطبعة الأولى دار الشعب، القاهرة ١٩٧٤ ص٢٣.

(٥٧) إبراهيم فرج : ذكرياتى السياسية، الطبعة الأولى، دار المأمون للطباعة والنشر القاهرة ١٩٨٣، ص ١٨١.

(٥٨) عادل حموده : المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٥٩) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة، ص ٤٤-٤٥.

- انظر كذلك حول البروز المفاجئ للملكة نازلى فى السياسة وعلاقتها بفريدة وأحمد حسنين فى كتاب عادل ثابت : فاروق الأول.. الملك الذى مغدر به الجميع، نقله إلى العربية محمد مصطفى غنيم الطبعة الثانية، مطابع أخبار اليوم ١٩٨٩، ص٨٠-٨٤.

(٦٠) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر ١٩٧٦، ص٣٥.

(٦١) محمد حسين هيكل (د) مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص٣٥١-٣٥٢.

(٦٢) عادل حموده : المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٦٣) إبراهيم عبده (د) الوسواس الخناس - أحداث مصر فى عشرين عاماً، الطبعة الثالثة دار الشروق، القاهرة ١٩٧٤، ص٤٦.

(٦٤) عصام محمد حسين : أزمة الحكم فى مصر ١٩١٩-١٩٥٢، مطبعة الفكرة د.ت، ص١٠٨.

(٦٥) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٩، ص٢٧٠، ص٨١٤.

(٦٦) جمال سليم : البوليس السياسى يحكم مصر، ص ١٦٢.

(٦٧) خالد محمد خالد : مذكرات (قصتى مع الحياة) دار أخبار اليوم ١٩٩٣، ص ٣٨٥.

- فى جريدة (الوفد) العدد ٣٠٧ بتاريخ ١٨ يناير ١٩٩٠، كتب خالد محمد خالد.

... ونزل إلى الشارع عشرات الألوف من الطلاب يهتفون جهاراً علنا بسقوط الملك، صائحين : "الذى لا يحكم أمّه، لا يملك أمّة" !! يعنون بكلمة "أمّة" الأولى الملكة نازلى أم فاروق الذى عجز عن تطويعها لتقاليد الملك فى بلد عربى مسلم.. ويعنون بكلمة "أمّة" الثانية "أمّة" المصرية "الذى لا يحكم تصرفات أمه، لا يصلح أن يكون ملكاً على "أمّة.."!!. ويتحدث أحد الذين عاصروا أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢. أن المظاهرات كانت فى ميدان عابدين تهتف بسقوط الملك (لا ملك إلا الله) وتهتف أين أمك أمريكا يا أبن العاهرة) راجع (عمال وطلاب فى الحركة الوطنية، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٢).

(٦٨) تحت عنوان (عيب فى الذات المصونة) كتب مصطفى أمين (ليالى فاروق، مطابع دار أخبار اليوم، القاهرة ١٩٥٤ ص ٧٩) ما معناه "ولقد خطر ليوسف ذو الفقار ألف فكرة ومر على رأسه ألف خاطر إلا الحقيقة إذ كان من بين الخواطر التى ساورته أن يكون فاروق قد علم أنه حرض ابنته صافيناز على ألا تتزوج فاعتبر ما حدث عيباً فى الذات الملكية.

(٦٩) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين، ص ٦٩-٧٠.

(٧٠) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً ١٩٣٦-١٩٥٢، كتاب روز اليوسف، القاهرة ١٩٥٢، ص٥٧.

- ويذكر الدكتور جابر الحاج (تذكير الحكام بأيام الله. القاهرة ١٩٨٥، ص ٢١) أنه عندما طلق فاروق الملكة (فريدة)، خرجت المظاهرات تهتف بسقوط فاروق تندد بطلاق الملكة "خرجت الطهارة من بيت الدعارة "وفى نفس الوقت تهتف بحياة النحاس وكان قد أشيع أن النحاس لا يوافقه على زواته.

(٧١)   حسن يوسف باشا : المرجع السابق، ص ٣٢٢-٣٢٣.

Wynn W. Nasser of Egypt, Cambridge,1959. P. 44.

(٧٢)   صلاح الشاهد : المرجع السابق، ص٨١.

(٧٣)   محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، ص ٣٦٤-٣٦٥، وراجع أيضا : عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (الطبعة الثالثة) ص٨١.

(٧٤) لطيفة محمد سالم (د): المرجع السابق، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٧٥)   حلمى سلام : أيامه الأخيرة ص ٢٠٠.

(٧٦)   أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً.. !!، ص ١٢٢،وذكر الدكتور راشد البراوى فى كتابه (حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ص١٩٥) أن الهتافات كانت (بسقوط حافظ عفيفى ومولى حافظ عفيفى).

(٧٧)   بعض هذه الهتافات سمعتها من بعض من عاصر الأحداث، أخص بالذكر منهم السفير بهى الدين الرشيدى.

(٧٨)   عادل أمين : المرجع السابق، ج٢، ص١٦٨.

(٧٩)   جميل عطية إبراهيم، (١٩٥٢) روايات الهلال، العدد ٤٩٩ يوليو ١٩٩٠، ص٣٣.

(٨٠)   جمال الشرقاوى : حريق القاهرة.. قرار اتهام جديد، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦ ص ٦٦٨، ص ٦٧١.

(٨١)   عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ٨٢.

(٨٢)   موسى صبرى : قصة ملك و٤ وزارات، دار القلم بالقاهرة ١٩٦٤، ص ٧٤.

(٨٣)   أنظر مرتضى المراغى : مذكرات.. شاهد على حكم فاروق وسنوات ما قبل الثورة مجلة أكتوبر، العدد (٤٨٥) الأحد ٩ فبراير ١٩٨٦.

(٨٤)   حسن يوسف باشا : المرجع السابق، ص٣٢٣.

(٨٥)   جمال الشرقاوى : أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية دار شهدى للنشر، القاهرة ١٩٨٤ ص١٠٨.

Crowd appear to be as much anti Pasha as anti British and have been shouting slogans against the king Afifi, Haidar etc.

(٨٦)   سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢، ترجمة الدكتور عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٥، ص٣٠٦.

(٨٧)   جمال الشرقاوى : حريق القاهرة.. قرار اتهام جديد، ص٧١٢.

(٨٨)   عادل أمين : محاكمة الشيوعيين المصريين، الجزء الثانى، مطبعة صوت العرب، القاهرة ١٩٩٨ ص١٦٨.

(٨٩)   نفس المرجع، ص١٧٤، ص١١٦.

(٩٠)   محمد عياد الطنطاوى (الشيخ) : أحسن النخب فى معرفة لسان العرب، طبع فى مطبعة ولهلم قوغل ليبيزج ١٨٤٨، ص١١٩.

(٩١)   آخر ساعة، العدد ١١٥٠، ٩ يناير ١٩٥٧، ص١٨-١٩.

أصبحت هذه النكتة أشبه ما تكون بمثل [حد يقدر يقول على بطيخة مولانا قرعة.. لا.. يأخذ على دمغه].

(٩٢)   لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص٢٠١-٢٠٢.

(٩٣)   روز اليوسف، العدد ١٢٠٢ ٢٦ يونيه ١٩٥١، ص٧.

(٩٤)   الوقائع المصرية، العدد ١٤٨ مكرر "أ" الصادر فى ٨ نوفمبر ١٩٥٢ ص٤٢، ص ٥١.

(٩٥) جمال الشرقاوى : حريق القاهرة – قرار اتهام جديد، ص ٧٢٥.

(٩٦) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً – !!، ص ١٠٣.

استمر الرمز إلى الملك فى شكل غول أو غوريلا ضخمة متوحشة ومخيفة، وعقب طرد الملك (٢٦ يوليو ١٩٥٢) رسمت المجلة الغول يغوص فى البحر ومعه عصاه وقد وقف المصرى أفندى على رصيف الميناء يودعه بقلة (روز اليوسف، العدد ١٢٦٠، ٤ أغسطس ١٩٥٢).

(٩٧) أنظر رسالة جون جبرة (الجوانب الفنية فى مجلة روز اليوسف من عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٥٢، رسالة ماجستير مقدمه لقسم الصحافة، كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٧٥، ص ٢٢٧-٢٤٩ وعن هذه اليد أنظر مثلاً (روز اليوسف، العدد ١٢٠٨، ٧ أغسطس ١٩٥١)، أما عن القدم التى ترتدى حذاء وتدوس به المصرى أفندى والذى كان يدعو دعاء ليلة القدر : (المصرى أفندى : يا رب.. هبت شعوب من منيتها واستيقظت أمم من رقدة العدم، أنظر روز اليوسف العدد ١٢٠٢، ٢٦ يونية ١٩٥١.

(٩٨) أنظر : روز اليوسف العدد ١٢١٢، ٣ سبتمبر ١٩٥١ وكذلك العدد ١٢١٤، ١٧ سبتمبر ١٩٥١.

(٩٩) روز اليوسف، العدد ١١٩٦، ١٤ مايو ١٩٥١.

(١٠٠) روز اليوسف، العدد ١٢١٠، ٢١ أغسطس ١٩٥١.

ذكر فى هذا المقال أن الشعب هو الذى أقام محمد على والياً على مصر وحاكماً لها – وهو اليوم قادر على أن يختار لحكمه من يشاء ويستبدل قوماً آخرين.

(١٠١) روز اليوسف : العدد ١٢١٤، ١٧ سبتمبر ١٩٥١.

ذكر فى هذا المقال "ومن الحكام من لا يجد بجواره أما تصيح به كن ملكاً يا جورج.. ولكن غروره يقوم مقام الأم الغائبة فيضله ويغريه.. ويمعن فى استهتاره بحقوق الشعب وإرادته وطاقته." راجع كذلك خالد محمد خالد : قصتى مع الحياة، ص ٣٨٢.

حيث ذكر أن القراء فهموا ما يريد ويعنى خاصة وأن نازلى خذلت فاروق وسافرت إلى الولايات المتحدة فى رحلة لميشوهوى.

فى شهر مارس ١٩٥١ عندما، أصدر خالد محمد خالد كتابه الثانى (مواطنون.. لا رعايا) دعى للمثول أمام النيابة، لأن كلمة رعايا مرفوضة – من السلطات العليا، لأنها تعنى قلب نظام الحكم (خالد محمد خالد : المرجع السابق، ص٣٨٠-٣٨١).

(١٠٢) أنظر : إبراهيم عبده(د) روز اليوسف.. سيرة وصحيفة، ٣٠٨-٣٠٩.

(١٠٣) لطيفة محمد سالم (د) : المرجع السابق، ص٦٥٢-٦٥٣.

(١٠٤) نفس المرجع ص٦٢٠-٦٣٣ وراجع كذلك، حلمى سلام : أيامه الأخيرة، ص١٠.

(١٠٥) جمال العطيفى (د) :من منصة الاتهام، ص١٣٢-١٣٩.

(١٠٦) فكرى اباظه : حواديت، مطبوعات دار الشعب القاهرة ١٩٦٩، ص٩٢-٩٣، ص٩٥-٩٧.

(١٠٧) جمال العطيفى (د): المرجع السابق، ص١٢٨-١٣٠.

(١٠٨) شاهين : شارع الصحافة، ص٣٩٧ وراجع كذلك : سهير اسكندر (د) الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص٣٤٣.

(١٠٩) مصطفى أمين : عمالقة وأقزام، كتاب اليوم (٥) يوليه ١٩٥١، ص١٧١

نشرت مصر الفتاة، لسان الاشتراكية (الخطاف) فى العدد ٢٦٩، ١٢ أغسطس ١٩٥١ وفى أحد أخبار اليوم بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٥٢ أفصح مصطفى أمين أن الخطاف هو فاروق.

(١١٠) حسن يوسف باشا: المرجع السابق، ص٣١٧.

فى صفحات من (واحترقت القاهرة قصة تأليف أحمد حسين، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٦٨، ص٣٩٤) رؤية أدبية فنية تاريخية لموقف الملك من الحزب الاشتراكى وأنظر كذلك فؤاد نصحى : من كفاح الشعب المصرى – مصر الفتاة، الحزب الاشتراكى المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧، ص ٢٠.

(١١١) مصر الفتاة - لسان الاشتراكية العدد ٢٨٩، ٢٣ ديسمبر ١٩٥١.

(١١٢) أحمد حسين : فى ظلال المشنقة، مطابع جريدة المصرى، القاهرة ١٩٥٣، ص ٢١-٢٢.

(١١٣) قضية النيابة العمومية رقم ٩٢٢١ سنة ١٩٥٠ (رقم ٥ صحافة) اتهمت فيها النيابة عبد الخالق التكية بالعيب فى الذات الملكية لأنه فى مقاله المذكور قد نسب إلى جلالة الملك صفة المحاباة وسوء التقدير بإسناده تلك المناصب إلى الياس اندراوس "باشا" وهؤلا يستحقها وآثر بها غيره من المصريين ذوى الخبرة والكفاءة. وفى ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بمعاقبة التكية بالحبس البسيط مدة ستة شهور وتعطيل جريد مصر الفتاة ثلاثة شهور أخرى عن التهمة الثانية وأعفته من المصاريف.

(١١٤) الشعب الجديد، العدد (٨) ٨ يونيو ١٩٥١، وأنظر كذلك العدد (١٠) ٢٢ يونيـة ١٩٥١، (أحمد حسين قضية التحريض، ص١٠٦) والمصرى ١٨ يونية ١٨ يوليه ١٩٥١.

(١١٥) أحمد حسين : قضية التحريض، ص ١٥٥-١٥٩.

(١١٦) نشر بالعدد (١٥) بجريدة الشعب الجديد (الاشتراكية) فى ٢٦ يوليه ١٩٥١، وأنظر خبر القبض عليه فى جريدة (المصرى) ٢٠ أغسطس ١٩٥١.

(١١٧) نشر بالعدد (٢٧٥) مصر الفتاة (الاشتراكية) فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥١، أنظر تفاصيل ذلك أحمد حسين : قضية التحريض، ص١٩٠-١٩٧ وجريدة المصرى فى ٢ أكتوبر ١٩٥١.

وهذه القضية الشهيرة (رعاياك يا مولاى) هى قضية الجناية ٨٤٠٠ سنة ١٩٥١ السيدة (كلى سنة ١٩٥١) ٣١ صحافة لسنة ١٩٥١.

(١١٨) يتضمن حكم قضية العيب فى الملك رقم ٥ صحافة سنة ١٩٥٠ مجموعة من المبادئ القانونية الهامة جداً فى إطار هذه الدراسة، خاصة حول ماهية العيب فى ذات الملك ومسئولية رئيس التحرير راجع (أحمد حسين : قضية التحريض، ص٢٢٢-٢٥٧).

(١١٩) نفس المرجع السابق ص ٢٥٨-٢٧٨.

(١٢٠) نفسه، ص ٢٧٩-٣٠٤.

(١٢١) نفسه، ص٣٣٦-٣٤٨.

(١٢٢) راجع رسالة نازك فرج أمين : صحافة حزب مصر الفتاة فى الفترة من ١٩٣٦إلى ١٩٥٣ رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٩٧.

(١٢٣) سلامة موسى : الصحافة حرفة ورسالة، ص٢٥.

(١٢٤) فتحى الرملى : (ابن الدايرة - مجموعة قصص سياسية) الطبعة الأولى، مطابع جريدة الصباح بمصر (غلاف الكتاب) القاهرة ١٩٥٧.

(١٢٥) عبد الرحمن الرافعى : شعراء الوطنية، ص٢٩٥.

(١٢٦) المصرى ٢٧ أغسطس ١٩٥١.

(١٢٧) جمال العطيفى (د): المرجع السابق، ص١٢٥-١٢٧.

وحول هذه العريضة (كتاب المعارضة، كوثيقة فى وجه فاروق أنظر نصها فى كتاب : عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٤، ص ٢٠٧-٢١١.

(١٢٨) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور، ص١٧٣.

(١٢٩) صلاح الشاهد : ذكرياتى فى عهدين، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥، ص٨٢-٨٣.

(١٣٠) حسن يوسف باشا : المرجع السابق، ص٢٥٣، ص٢٥٦.

(١٣١) محمد حسين هيكل (د) : مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص٣٥٨-٣٦٠.

(١٣٢) عبد الرحمن الرافعى : شعراء الوطنية، ص٢٨٢-٢٨٣.

(١٣٣) أحمد بهاء الدين : فاروق.. ملكاً.. !!، ص١٣٤-١٣٥.

(١٣٤) الوقائع المصرية، العدد ١١٧ (غير اعتيادى) فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢، ص٣.

(١٣٥) الوقائع المصرية، العدد ١١٨ فى أغسطس سنة ١٩٥٢، ص٣.

(١٣٦) الوقائع المصرية، العدد ١٤٢ مكرر(غير اعتيادى" فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢، ص٦.

(١٣٧) الوقائع المصرية، العدد ١٤٨ مكرر(أ) (غير اعتيادى) فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢.

[نهاية وخاتمة (العيب فى الذات المصونة)]

مع انبثاق فجر ٢٣يوليو ١٩٥٢ بدأت الثورة المباركة التى أطاحت بالعرش الملكى بدأ إرسال قواعد الشرعية الثورية وكان من أهم ما فعلته القيادة الوطنية التحررية إصدار مجموعة من المراسيم بقوانين ومجموعة من الأوامر والقرارات السريعة وفيما له علاقة مباشرة بقضايا العيب فى الذات الملكية المصونة، فقد صدر:

أولاً: مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم "يعفى عفواً شاملاً عن الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٧٩، ١٨٠ من قانون العقوبات والتى تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا القانون" (١٣٤).

ثانيا: أمر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ "يعفى عن العقوبات المحكوم بها من محكمة جنايات مصر فى ٢ يونية سنة ١٩٥٢ على الأستاذ إبراهيم شكرى وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها فى الجناية بقانون رقم ٣١٦ لسنة١٩٥١ (٢٢٤٩ ١٩٥١ السيدة)(١٣٥).

ثالثا: مرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يوليه ١٩٥٢ (١٣٦).

رابعاً: قرار بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يوليه ١٩٥٢ (١٣٧).

بهذا القرار الأخير نشرت كشوف مرفقة بالوقائع المصرية تحوى أسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو أمام المحاكم وأجاز القرار لمن يرى أن أسمه قد أغفل ادراجه بغير حق فى هذه الكشوف أن يتظلم من ذلك.

بهذه المراسيم والأوامر والقرارات بدأت الخطوات الأولى لوضع نهاية لما سمى قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالعيب فى الذات المصونة.

الملاحق

ملحق رقم (١)

جرائم العيب في حق الذات الملكية الخ

المادة القانون المصري	التعديل الذي أدخل عليها	مادة القانون الفرنسي	التعديل الذي أدخل عليها
المادة ١٥٦ عقوبات) كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ثمانية عشر شهراً أو بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصري (تقابل المادة ١٦٢ قديمة وكانت العقوبة من شهر الى ثمانية عشر شهراً أو بدفع غرامة من مائة قرش وقرش الى الفي قرش (المادة — ١٥٧) كل من عاب في حق أحد ملوك الدول أو احد رؤساء الحكومات الاجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري (تقابل المادة ١٦٣ قديمة والعقوبة كالمادة ١٦٢ قديمة) (المادة — ١٥٨) كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة السلطانية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة أشهر أو غرامة لاتتجاوز ثلاثين جنيها مصريا (تقابل المادة ١٦٤ قديمة وكانت العقوبة الحبس من خمسة عشر يوما الى ستة أشهر وبغرامة من مائة قرش وقرش الى الفي قرش)	تعديل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ (المادة — ١٥٦ عقوبات) يعاقب بالسجن أو بالحبس لمدة لاتزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة احدى الطرق المذكورة ولا يقل الحبس على أي حال عن ستة شهور ويعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على سنتين من عاب بواسطة أحدى تلك الطرق في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد أوصياء العرش فاذا وقع ذلك في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة (المادة — ١٥٦ مكررة) كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسؤوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدمة يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه (المادة — ١٥٧) كل من عاب في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية بواسطة أحدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين (المادة — ١٥٨) كل من عاب في حق أحد أعضاء الأسرة الملكية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بغرامة لاتتجاوز خمسين جنيها	قانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ (المادة — ٩) كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة أحدى الطرق المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لاتقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لاتقل عن ٥٠٠ ف ولا تزيد من ١٠٠٠٠ ف ويجوز أن يحرم الجاني من بعض أو كل الحقوق الواردة بالمادة ٤٢ من قانون العقوبات وذلك مدة تماثل مدة الحبس المقضي بها وتبدأ هذه المدة من يوم انقضاء العقوبة (المادة — ١٠) العيب في حق أحد أعضاء الأسرة المالكة بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠٠ ف — ٥٠٠٠ ف (المادة — ١٢) العيب بمثل هذه الطرق في حق أحد ملوك أو رؤساء الدول الأجنبية يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠٠ ف — ٥٠٠٠ ف (قانون ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٥) عدل بالمادة الثانية منه العقوبة عن العيب في حق الملك كما سيأتي شرحه وأبقت بقية النصوص وزادت المادة الآتية (المادة — ٤) كل من وجه اللوم الى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئوليته يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ٥٠٠ ف — ٥٠٠٠ ف	قانون الصحافة الصادر سنة ١٨٨١ (المادة — ٢٦) كل من عاب في حق رئيس الجمهورية باحدى الطرق المبينة بالمادتين ٢٣ و ٢٨ يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة وبغرامة من ١٠٠ ف — ٣٠٠٠ ف أو بأحدى هاتين العقوبتين (المادة ٣٦) كل من عاب علنا في حق أحد رؤساء الحكومات الأجنبية يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من ١٠٠ ف — ٣٠٠٠ ف أو باحدى هاتين العقوبتين

ملحق رقم (٢)

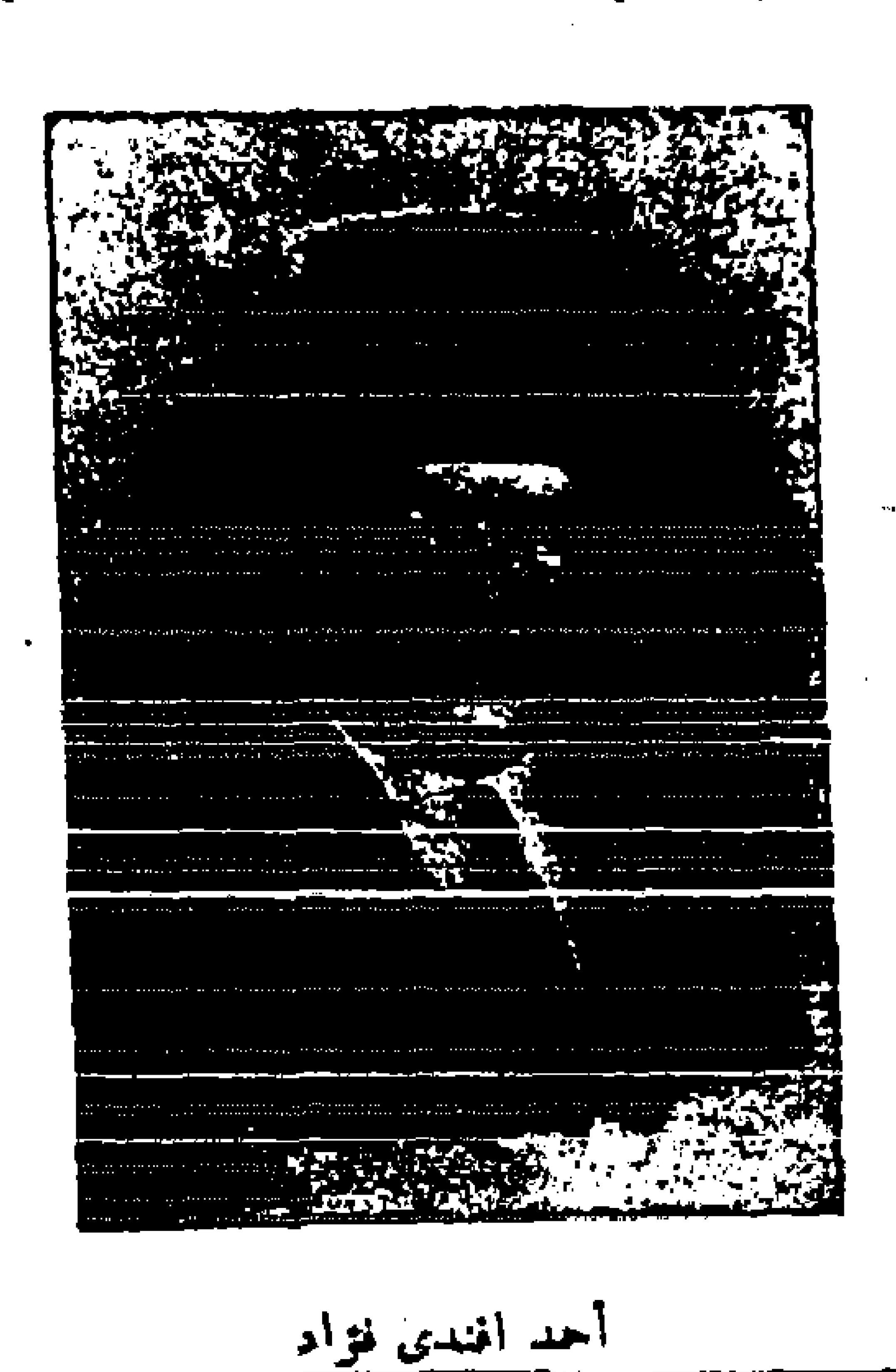
١٨٩٧

قضية الطعن على الخديو - فى ٤ ديسمبر أصدرت محكمة جنح السيدة زينب حكما فى قضية عيب فى الذات الخديوية (٢) .

وتتلخص وقائع هذه القضية فى أن شخصاً اسمه أحمد فؤاد (٣) طبع قصيدة كلها طعن بذىء فى الذات الخديوية ، ووزعها على الجمهور يوم عودة سموه فى ٣ نوفمبر إلى مصر ؛ وكان مطلعها :

عيـــد ولكن لا أقول سـعيد ومـلك وإن طال المدى سيبيد

فقبضت عليه النيابة ، ولما سألته فى شأنها قال إنه ناظمها وطابعها ، ولكن ظهر من التحقيق أن الذى نظمها هو الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى ، بالاتفاق مع السيد محمد توفيق البكرى . وقد طلبت النيابة عقاب الشركاء وصاحب المطبعة الذى قرر أنه يعرف محتويات القصيدة ؛ ولكن المستر اسكوت ، المستشار القضائى ، تداخل من أجل السيد محمد توفيق البكرى . وفى النهاية صدر الحكم بادانة أحمد فؤاد ، لحكم عليه بالسجن عشرين شهراً وبغرامة قدرها ثلاثون جنيهاً مصرياً ؛ وحكم على مصطفى لطفى المنفلوطى بالحبس سنة ، وبغرامة قدرها عشرون جنيهاً وبرىء الشيخ محمد الخيامى صاحب المطبعة ؛ وقد شغلت هذه القضية الأفكار مدى حين .



أحمد افندى فؤاد



السيد مصطفى لطفى المنفلوطى

(٢) أسمتها بعض الصحف بقضية السفهاء .

(٣) هو الأستاذ أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة .

ملحق رقم (٣)

القضية الاولى في ثاني درجة

حكم الاستئناف في قضية القطر المصري

باسم الجناب الخديوي المعظم عباس حلمي باشا

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنح الاستئنافية المنعقدة علناً بسراي المحكمة في يوم الخميس ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ (٩ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧)

تحت رياسة حضرة محمود رشاد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات المستر كلايكوت ومتولى غنيم أفندي القاضيين ومحمود فخري بك وكيل النيابة ومحمود طلعت حرب أفندي كاتب الجلسة

(صدر الحكم الآتي)

في قضية النيابة نمرة ١٣٢٥ الواردة جدول المحكمة نمرة ١٣٧٨ سنة ١٩٠٩

ضد

أحمد أفندي حلمي صفته صاحب جريدة القطر المصري مولود بمصر وساكن بها وعمره ٣٣ سنة

بعد سماع تقرير التلخيص الذي تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة والمرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم في أول الامر بأربع تهم وردت في مقالة نشرها في جريدته بالعدد ٣٧ الصادر في ٨ يناير سنة ١٩٠٩ تحت عنوان (مصر للمصريين) نقلاً عن جريدة الصدل التى تطبع في الاستانة باللغتين التركية والعربية وقد تضمنت هذه المقالة الطعن على الحضرة الخديوية ودعوة الأمة الى الخروج عن طاعتها والسعى في انتزاع الملك من عائلتها وكذا الطعن على سند الخديوية وفي ذاتها

وتلك التهم هي : — أولا — التطاول على سند الخديوية المصرية — ثانياً الطعن في نظام حقوق الوراثة فيها — ثالثاً الطعن في [illegible] الخديوية — رابعاً — العيب في حق ذات ولى الامر

وفي الجلسة الابتدائية تنازلت عن [illegible] نظام حقوق الوراثة

ثم طلبت عقاب المتهم بالمواد (١٥٠ و١٥٦ و١٦٧ و١٦٨ و٣٢) عقوبات

ومحكمة السيدة رأت ان هذه التهم جميعها ثابتة ولكنها اعتبرتها جريمة واحدة وحكمت حضورياً في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بحبس المتهم عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المصري) ستة شهور وباعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ منها وأعفت المتهم من المصاريف

المحكوم عليه استأنف في الميعاد والمحاميان عنه طلبا البراءة

والنيابة استأنفت أيضاً في الميعاد وجعلت طلباتها في الجلسة الاستئنافية قاصرة كذلك على ثلاث تهم وهي : ـ أولا ـ الطعن على مسند الخديوية المصرية ـ ثانياً الطعن في حقوق الحضرة الخديوية ـ ثالثاً ـ العيب في حق ذات ولي الامر بأقبح الفاظ الهجو والسباب ـ وطلبت التشديد بالنسبة لعقوبة الحبس مع تطبيق المواد (١٥٠ و١٥٦ و١٤٨ و١٦٧ و١٦٨ و٣٢) عقوبات والتأييد أولا ـ بالنسبة لايقاف الجريدة ستة أشهر لان هذه المدة هي نهاية هذه العقوبة في هذه المرة ـ ثانياً ـ بالنسبة لاعدام العدد ٣٧ وارتكنت في شرح التهمة على ما جاء في تلك المقالة واتخذت باقي المقالات التي تقدمتها والتي تلتها في الاعداد الاخرى من أعظم الادلة على سوء قصد المتهم

(أسباب الحكم)

حيث ان الاستئنافين تقدما في الميعاد

وحيث أن الجناب الخديوي هو بلا نزاع ولي الامر هنا كما ان الجناب السلطاني هو ولي الامر هنا وهناك

وحيث انه بالنسبة لحرية الصحافة التي تكلمت عنها المحكمة الاولى في حكمها فهذه المحكمة توافقها على ما ذكرته بخصوصها وتزيد عليه بأنه ما من أحد ينكر أن الصحافة الصادقة هي التي عليها مدار السعادة والرفاهية ونشر الفضائل والكمالات الانسانية ورفع أعلام الحضارة والمدنية وهي التي تنهض بالبلاد الى أوج العز والفخار وترقى بها في مراقي التقدم والعمران ولكن على شرط أن لا تستعمل الحرية الممنوحة لها من الحكومة أو من الامة الا فيما يجلب المنفعة ويدرأ المضرة وأن لا تخرج فيما تنشره عن حد الآداب المرعية وأن لا تتعدى فيما تكتبه دائرة القوانين الطبيعية والوضعية التي جاءت لكل شيء حداً في هذا العالم يجب أن يقف الانسان عنده

وحيث ان من أول واجبات هذه الصحافة التعلق بالعرش الخديوي وحث الناس على السكينة والسلام والعمل لما فيه حفظ الامن والنظام و بذل النصح والارشاد و بث روح الالفة والمحبة بين جميع سكان البلاد والرضوخ الى الحق وعدم الاقتصار على ذكر السيئات دون الحسنات . واذا بدا لها مايوجب الانتقاد فليكن رائدها الحكمة في نقد الاقوال والاعمال مع التعقل والرزانة والاعتدال ولكن من غير ان تتعرض مطلقاً للشخصيات

وحيث ان من أهم واجبات الجرائد على العموم المحافظة على حقوق الحاكم والمحكوم وحض الناس كبارا وصغارا شيوخاً وفتياناً على التفرغ لاعمالهم والانقطاع لاشغالهم حتى يصلوا في الحياة العمومية الى مايؤهلهم لخدمة البلاد بالصدق والاخلاص الذي ينتظر من أمثالهم

وبناء عليه ــ كل من يتعدى على السلطة الشرعية أو ينفر الناس من العائلة الخديوية أو يحرضهم على الفتنة ويدعوهم الى الخروج عن طاعة الحكومة أو يطعن على الغير تصريحاً أو تلميحاً أو يعبث بالنظام أو يكدر صفو الراحة ويخل بالامن العام وتثبت عليه التهمة قانوناً فالقضاء لايرحمه ولا يلومن بعد ذلك الا نفسه

وحيث ان المطاعن التي نشرها المتهم في جريدته مهينة مؤلمة للغاية ومكتوبة بعبارة جارحة بذيئة خارجة عن حد اللياقة والادب وما كان أغناه عن نشرها للرد عليها كما يقول لان جريدة العدل التي نقل المقالة عنها انما تنشر في الاستانة لا في مصر وقل من يقرأها في هذه الديار ان لم نقل انها غير معروفة هنا بالمرة فلم يكن ثمة باعث قوي لهذا الرد

وحيث انه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد واراد ان يرد على هذه المقالة دفاعاً عن البيت الخديوي كما يزعم لما نشرها كلها بل كان يشير اليها اشارة خفيفة دون ان يذكر كلمة واحدة منها ثم يتصدى لتفنيدها بعبارة لاتترك أثرا سيئا في الاذهان وكان على الاقل يتحاشى نشرها في يوم ٨ يناير الذي هو يوم تذكار عيد الجلوس الخديوي كما يقضي به واجب الادب والذوق السليم فأين اذن الولاء الذي يدعيه بل اين هو ذلك الاخلاص الذي يقول انه متفان فيه

وحيث ان تعمد المتهم لنشر المقالة المذكورة في يوم عيد الجلوس الخديوي تقلا

عن جريدة لايقرأها أحد في هذه البلاد ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر مع ما فيها من المطاعن القبيحة التي يمجها الذوق وتشمئز منها النفس ويعز منها الطبع ومواقفه على بعضها في تعليقاته التي نشرها عنها في العدد ٣٨ من جريدته كل ذلك من أقطع الادلة على سوء قصده الذي ظهر الآن وبان بأجلى بيان وأوضح برهان على الغاية التي كان يرمى اليها من النشر

وحيث ان نشر المتهم المقالة في جريدته نقلا عن جريدة أخرى ولو بلا شرح ولا تعليق من عندياته وحتى من غير ان يصادق عليها بعضها أو كلها لايخليه أبدا من المسئولية الجنائية لان مجرد نشر الطعن نقلا عن الغير واطلاع الناس عليه حاط بالقدر ماس بالكرامة مستوجب للعقوبة كما ذهبت الى ذلك بحق محكمة أول درجة

وحيث ان هذه المحكمة توافق محكمة السيدة على باقي أسباب الحكم المستأنف وتجعلها من ضمن أسبابها ماعدا ما يتعلق منها بتهمة الطعن في نظام حقوق الوراثة لتنازل النيابة عنها

وحيث ان مدة الحبس المحكوم بها قليلة في جنب الطعن الفاحش الذي نشره المتهم للعموم في جريدته موجها لاعلى مقام يجب ان تصان كرامته ويجب ان يعطي حقه من التأديب والاحتشام فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد (١٥٠ و١٥٦ و١٤٨ و١٦٧ و١٦٨ و٣٢) عقوبات حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وموضوعا أولا. بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة البدنية وحبس المتهم سنة مع الشغل. ثانيا. بالغائه فيما يتعلق بالاسباب الخاصة بتهمة الطعن في نظام حقوق الوراثة. ثالثا. بتأييده فيما عدا ذلك. وعفت المحكوم عليه من المصاريف.

ملحق رقم (٤)

إقفال جريدة القطر المصرى(١)

قـــرار

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (١٣) من قانون المطبوعات الصـــادر فى ٢٦ نوفمبر .....

حيث أن جريدة القطر المصرى التى تصدر بالقاهرة سبق تعطيلها لمدة ستة شهور بمقتضى الحكم الصادر من محكمة مصر الاستئنافية الأهلية بتاريخ ٩ ربيع آخر سنة ١٢٢٧ لإرتكابها الطعن على الحضرة الفخيمة الخديوية ...

وحيث أنه رغما عن ذلك استمرت الجريدة المذكورة منذ عادت للظهور بعد نهاية مدة تعطيلها وخصوصا بأعدادها نمرة ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ إلى التعريض بالجناب العالى الخديوى وإلى كتابة ما ينافى الآداب والتعرض لكرامة الناس والطعن فى شرفهم الأمر الذى يوقعها تحت أحكام المادة (١٣) السالفة الذكر .

قرر ما يأتى :

المادة الأولى : تقفل جريدة القطر المصرى التى تصدر فى القاهرة .

المادة الثانية : على محافظ العاصمة تنفيذ هذا القرار .

محمد سعيد

تحريراً فى ٢٢ يناير ١٩١٠ — ٩ محرم ١٢٢٨

---

(١) الجريدة فى ٢٣ يناير ١٩١٠ .

ملحق رقم (٥)

باب

التاريخ - الأدب - الاجتماعيات

من مصر الى العراق عن لسان مسلم بن الوليد

هارون الرشيد - الخصيب - ابن هانئ

بالأعينِ أُقتلنَ لا بالمشرفياتِ ... السود لا البيض فى شنّ الإغاراتِ

قرّت منيات قوم فوقَ زئبقها ... يا لهفَ نفسى على تلك المنيّاتِ

سَقياً ورَعياً ظباءَ السرحتين هنا ... ماء المحاجرِ فى مرعىَ الحُشاشاتِ

فَرِدْنَ(1) حوضَ الضحى الممنوعَ ان وردتْ ... ظمأى الكواكبِ أحواضَ السّماواتِ

نادَى الهوى عن يمينى فالتفت فلم ... أجدْ سوى قاتلٍ حلوِ العباراتِ

هوَى التى إنْ أقلْ يا هذه كبدى ... على يديَّ خذيها لم تَقل هاتِ

بل التى إنْ يحبْها قاتلى بدمى ... قالت سلمتَ أرحتَ الناس من عاتِ

شماتةً فلتزدْ بى ولأزدْ ضرعاً ... أنا الصبورُ على حمل الشماتاتِ

من اللواتى اذا رشنَ السهام ضحًى ... سمعنَ نعيَ الأسارى فى العشيّاتِ

عرضنَ فى الحلى حتى خلتهن به ... يغمسن فى الحسنِ بعد الحسن مراتِ

فمن عيونٍ بما يُجلى منعمةٍ ... ومن قلوب بما تَصلى شقياتِ

اذا شُغلتْ بنفسى عنكِ آونةً ... فلا قضَى اللهُ منكِ الدهرَ حاجاتى

سلى المطيَّ لمن شالتْ نعامتُها ... بى عن ديارِك فى تلك المفازاتِ

تظنُنا البيدُ فى أعلا هوادِجها ... فروَ الكواسر أو ريش الحماماتِ

الى العراقِ سقاه الله مبتدلاً ... بالماء خمراً وبالنيران جناتِ

---

(1) من ورد يرد

أما الفرات فلو أخضلت منه يدى ... نسيتُ في مصرَ ندمانى وكاساتى
حدائق الطفّ في لباته أنفتْ ... من سرحه الخصب لا من جوه الشاتى
اليك يا من اذا ما كدتُ أذكره ... غرقت في الجود من قبل المطيّات
(هارونُ) يا خير من ساس الخلافة لا ... تقِفْ عُلاك على حدِّ الخلافات
تجاوز الأمرُ حدَّ العقلِ فيك الى ... أنْ قال قومٌ تجاوزتَ النُّبوات
أتعبتَ كفيك في شيئين واحدةً ... في المكرمات وأخرى في الفتوحات
(بالقادسية) وجه الملك منبلجٌ ... يفتر في (الرقّ) عن ماء البشاشات
كل أمرىء نال منـــــه ما يحاوله ... ماءَ لظمآنَ أو زاداً لمقتات
فقسطُ صاحبِ دينٍ في زهادته ... وقسط صاحب دنيا في الملذات
كم دبّر الملكَ سلطانٌ بصارمه ... ولم تدبّره الاّ بالمشيئات
ان قلتَ « يا جودُ » حلَّ الغيث عقدتَه ... أو قلتَ « يا سيفُ » روَّعت المنيات
وإن أهبتَ (بمسرورٍ) لدى جللٍ ... فالنحس والسعد من جند الاشارات
رضًى عن العهدِ في أثنائه مَلِكٌ ... منزهُ النفسِ معصومُ الإرادات
لا أمطر الله (بالفسطاط) غادية ... ولا سقى غيرَ أحيائى وأمواتى
إنَّ السنين التى ولّت بأكثرنا ... تغرى التَّوالىَ منها بالبقيّات
ما (للخصيب) يغالى (بابن هانئه) ... ما أعرف المينَ الاّ في المغالاة
يفدُ بعارفة الإحسان يصرفها ... اليه كانت سبيلاً للغوايات
قد يفسدُ العزُّ من ساءت أرومته ... ويصلحُ الذلُّ أربابَ الإساءات
أشاعرُ النيلِ دونَ الخلق يشربه ... يبنا يشق الصدى منا المرارات
رأى الوشاياتِ من نوع الخيالِ فلم ... يُزج الخيالَ الى غيرِ الوشايات
بين الصوالجِ والتيجانِ ساحتُه ... وبين بغداد والفسطاطِ ساحاتى

ليدّعِ الملكَ إن يرض (الخصيبُ) فما — يبقى عليه سواءٌ في اللذاذاتِ

ما شرْعه صحّ أو آياته وضحت — الشرعُ شرعيَ والآيات آياتي

لو يغفر الناسُ فاقاتي رأوا أدبي — نعمَ الشفيعِ. ولكن هنّ فاقاتي

تخلّقاً كان هذا التيـهُ أمْ خُلقاً — التيـه أسوأُ أخلاقِ الرّجالاتِ

(أبو الحسين) ولولا ما يكلفهُ — خلقُ العلاء وأبياتُ السّجياتِ

لكان أعراكَ مما رد عنك به — حرَّ الإمارات أو برد الوزاراتِ

أيام كنتَ تعلّى من قصائده — جسراً لتلك الصلاة الحاتمياتِ

لو كنتَ تحفظُ عهداً كنتَ تحفظ ما — أولاكه من أيادٍ بحترياتِ

إن العفيف الذى يقضي طوًى وسدًى — وكفّـهُ تشتكي حمل الامانات

وأخْلق الناس بالدنيا أخو أدبِ — إن يعدم المالَ يسرف في المروءات

الى (الخصيب) تركت النيل عن رغَبِ — يسخر الناسَ في حمل الجباياتِ

نعمَ الأمينُ على مصر وساكنِها — لو يؤْمنُ الذئبُ في المرعى على الشاةِ

قل (للخصيب) اذا ما جئتَ سدّته — عليك بالدين فالدنيـا لميقاتِ

يا حاملاً نشبَ الدنيا على كتفٍ — أنتَ المسافر فانعت لى النهاياتِ

تمضى عَجُولاً بما جمّعتَه طمعاً — في غيره فاسترح بين المسافاتِ

مزّقي على الفقر أخرجْ عنك نافلةً — من الزكاة وهبها من جناياتي

أسقطتُ غرّةَ عبد لو ظفرتُ به[1] — عسي تكفّر عن تلك الخطيئاتِ

أصغرتَ أمرَ رجال أمرُهم جَللٌ — وبتَّ تعبـد أصنام الخرافاتِ

إن قيلَ منجمُ تبر في الهواء رَمت — بك الأمانيُّ أوهامَ اللباناتِ

رميتَ من شعراء الملك طائفةً — في لفحةِ العيش فارفقْ بالرمياتِ

(١) أسقط غرة العبد أى أعتقه

أتشبع الوحشُ والأطيارُ طاوية كواسرُ الطيرِ أولى بالفريسات
في الله أبكارُ أشعاري التي وُئدت في شرع مدحِك بعد الجاهليات
ليهنك الملكُ والركبُ الذي سجدت له العبيدُ بأبواب السفاراتِ
فاجلس على (عرش فرعون) أخيك وقل أنا الإله ولى حقُّ العبادات
النيلُ من فضتي والأرض من ذهبي والشمس نوريَ والآفاق داراتي
واهنأ بمصر ومن فيها فقد رغبت عنك النفوسُ التي كانت أبيّاتِ
إن الحكومات ترقى بالشعوب فلا ترجُ الشعوبُ رقيّاً بالحكوماتِ
للشرقِ كانتْ ثنيّاتُ الضحى حُلَلاً فزاحه الغرب عن تلك الثنيّات
فبشرِ الناسَ بالويلاتِ إن لبثت لا تقرع الناسُ أبواب الصناعات
الاختراع ولم اعرفْ له وطناً غيرَ القوى والنفوس المشرئباتِ
لا باركَ اللهُ في أرضٍ تضيق بنا ونحن أرحبُ أهلِ الأرض ساحات
عشنا بمصرَ ونحن المطلقون بها عيش الأسارى بأجواف المغارات
فما حواميدنا الا بكثرةٍ ولا بضاعتنا إلاَّ بمزجاةِ
يا مصرُ ما أنتِ دون الأرض منتجعى ولا نجومك دونَ الأفق جاراتي
أفضتْ بشأني الى (هارونَ) راحلتي وعنده خَتمُ الإدلاجُ رحلاتي
أين (الندامى العراقيون) نشربُها من (بابل) في الكؤوس الفارسيات
فنتّقي بك (يا هارون) سَوْرَتَها ونهتدى بالقوافي الحافظيات
ليتَ السنين التي طالت على كدرٍ كانت على قصر اللذات ساعات
إني أبثّك حالاتي وتعنمني تلك السجايا الغواني بثَّ حالاتي
الدهر شتّتَ جمعي غير منتفعٍ به فآهِ اذا جمّعتَ أشتاتي

الملحق رقم (٦)

القرع السلطانى

البنت ماشيه من زمان تتمخطر — والغفلة زارعة فى الديوان قرع أخضر

تشوف حبيبها فى الجاكتة الكاكى — والستة خيل والقمشجى الملاكى

تسمع قولتها . . . يا وراكى — والعافية هبلة والجدع متشطر

الوزه من قبل الفرح مدبوحه — والعطفه من قبل النظام مفتوحه

والديك بيدن والهانم مسطوحه — تقرا الحوادث فى جريدة كتر

يا راكب الفيتون وقلبك حامى — حود على القبه وسوق قدامى

تلقى العروسه شبه محمل شامى — وابوها يشبه فى الشوارب عنتر

وحط زهر الفل فوقها وفوقك — وجيب لها شبشب يكون على ذوقك

ونزل النونو القديم من طوقك — ينزل فى طوعك لا الولد يتكبر

دا ياما مزع كل بدله وبدله — وياما شمع بالقطان والفتله

ولما جه الأمر الكريم بالدخله — قلنا اسكتوا خلوا البنات تتستر

نهايته يمكن ربنا يوفقكم — مادام حفيظه الماشطة بتزوقكم

دى مكره مالطى داهيه ما تفوقكم — بس ابقى سيبك م اللى فات دا مقدر

مجرم ودون

ولما عدمنا بمصر الملوك	جسابوك الانجليز يا فؤاد قملوك
تمثل على العرش دور الملوك	وفين يلقوا مجرم نظيرك دون
وملوك تخالط بنات البلاد	على شرط تقطع رقاب العباد
وتنسى زمان وقفتك يا فؤاد	على البنك تشحت شويه زتون
بذلنا ولسه بنبذل نفوس	وقلنا عسى الله يزول الكابو ن
ما شفنا إلا عرشك ياتيس التيوس	لا مصر استقلت ولا يحزنون

اليامية السلطاني

البامية فى البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديدبان داير يلم الزبون
صهين وقدم وامتثل ياخفيف
نزل يلعلط. تحت برج القمر
ربك يبارك لك فى عمر السلام
يا خسارة بس الشهر كان مش تمام !

* * *

ملحق رقم (٧)

النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالعيب في الذات الملكية

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر ــ محكمة جنايات مصر ــ المشكلة علنا تحت رياسة حضرة صاحب السعادة عبدالعظيم راشد باشا وحضور حضرات صاحبي العزة مصطفى حنفي بك ويس احمد بك المستشارين بمحكمة الاستئناف الاهلية ومحمود منصور بك رئيس النيابة العامة ومحمد احمد السيد افندي كاتب المحكمة .

اصدر الحكم الآتي :

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢ سايرة ما يدين سنة ١٩٣٠ المقيدة بالجدول الكلي بنمرة ٩٩١ سنة ١٩٣٠ ضد :

١ ــ محمد فهمي الخضري افندي عمره ٣٨ سنة وصناعته صاحب جريدة « المؤيد الجديد » وسكنه شارع الدواوين .

٢ ــ عباس محمود العقاد افندي عمره ٤٢ سنة وصناعته عضو مجلس النواب وسكنه بمصر الجديدة .

وحضر للدفاع عن المتهم الاول حضرة وهيب دوس بك المحامي وعن المتهم الثاني حضرتا مكرم عبيد بك ومحمود سليمان غنام افندي المحاميان بعد سماع الاحالة وطلبات النيابة العمومية واقوال المتهمين وشهادة من

شهود والمرافعة والاطلاع على اوراق القضيــة والمداولة قانونا .

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين المذكورين بأنهما :

الاول : في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكة المصرية وبصفته مديرا لجريدة « المؤيد الجديد » عاب علنــا في حق الذات الملكية بــأن نشر مقالات في الجريدة المذكورة بالاعــداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين: « الوزارة البريطانية والازمة المصرية الحاضرة» و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » و « رأي في الازمة الحاضرة » و « الرجعيون والانجليز المحليون » و « سيعدل الدستور ولكن كيف ؟ » و « الرجعية هي العدو الاكبر في الازمة الدستوريــة الحاضرة » بالتعاقب تحوي عبارات العيب المذكورة .

والثاني : بصفته شريكــا للمتهم الاول في الجريمة آنفــة الذكــر بــان اتفق معه على ارتكابهــا وساعده مــع علمه بهــا في الاعمال المسهلة والمتممة لها بان أنشأ المقالات الواردة في الاعداد رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرهــا وسلمها اليه لنشرها .

وقد وقعت الجريمة فعــلا بناء على ذلك الاتفــاق والمساعدة وطلبــت النيابة من حضرة قاضي الاحالة احالتهمــا على محكمــة الجنايات لمحكمة الاول بالمادتيــن ١٤٨ و١٥٦ من قانــون العقوبات ومحاكمة الثاني بالمــواد ١٤٨ و١٥٦ و٤٠ فقرة ثانيــة وثالثة و٤١ من القانون المذكور .

وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ احالة المتهمين المذكورين على هذه المحكمــة لمحاكمتهمــا بالمواد سالفة الذكر .

وحيث انه بجلسات ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ سمعت المحكمــة هذه القضيــة علــى الوجــــه المشروح تفصيلا في محضر الجلســة .

ومن حيث ان المحكمة قد اطلعت على المقالات موضوع الاتهــام في هذه الدعوى وترى ان تقف في ذكر الوقائع والادلة عند الحد الذي يقتضيه القانون ويراه كافيا للفصل في التهمة المطروحة امامها وان تجتنب الافاضة في ذلك لمــا يترتب على هذه الافاضة من اعادة نشر صحيفة مخالفة لما يجب من الولاء العــام نحو صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث انه يتبين من اقوال المتهمين بالتحقيقات وبالجلسة ان الاول منهما هو المدير المسؤول لجريدة « المؤيد » التي نشرت بها المقالات المرقومة بسببها هذه الدعوى وانه يطلع على ما ينشر بالجريدة في اغلب الاحيان ، يشرف على تحريرها وان الثاني هو منشيء المقالات المذكورة وهو الذي قدمها للنشر .

ومن حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على المقالات سالفة الذكر انه بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اصدر العدد نمرة ١٩٥ في جريدة « المؤيد الجديد» وبه مقال تحت عنوان « الوزارة تعبث بالمصريين وهي آلة في يد المستعمرين» بامضاء ابو قصادة تحدث فيها الى القراء عن تلك الازمة ونسبها لتدخل الانجليز لاحداث الانقلاب الحاضر في مصر فكان هذا المقال فاتحة مساجلة اشترك فيها عباس افندي محمود العقاد بعدة مقالات نشر اولها بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد ٢١ تحت عنوان « الوزارة البريطانية والازمة الحاضرة » قال فيها :

« انه لمناسبة المقال الذي نشره الكاتب الكبير « ابو قصادة » في مؤيد امس وهو المقال المشار اليه آنفا اعيد نشر فقرات من حديث في هذا الموضوع جرى بيني وبين مراسل الاحرار «السورية» منذ اكثر من شهر لان هذه الفقرات تتضمن وجهة نظر شائعة في تصوير الحالة على ما هي عليه وكل ما يتضمن وجهة نظر كهذه خليق ان يعرف تفصيله في هذه البلاد فقلت لحضرة المراسل ردا على سؤاله «اعتقادي ان هذه الازمة هي ازمة الرجعية قبل كل شيء»، والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهيأون من زمن بعيد لالغاء الحياة النيابية او لابقائها ناقصة مشلولة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في القرون الوسطى» ثم قال بعد ذلك : « وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم الى البرلمان فتشطره شطرين ، فان نالت الاكثرية بقيت على تأييدهم ، اي تأييد الرجعيين واصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور ، وان نالت الاقلية تقدم مرشحون اخرون، وهذا هو القضاء المبرم على الدستور لان كثرة الاحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في ايدي الرجعيين » وقال فيها ايضا « ولو تم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسخ الدستور، ولكنه لم يتم فهم يلجأون الى الخطة الاخرى التي يحاولون تنفيذها اليوم » .

في هذه المؤامرة : أؤكد انه ليس للانجليز ضلع في المؤامرة ولكنها بعد ظهورها كانت فرصة للوصول الى مطالبهم ، وقال « هذه خلاصة رأيي في حقيقة الازمة منذ البداية وكلما مضى يوم بعد يوم زادتني الحوادث اقتناعا بـه ، وادلـة محسوسة على صحته » ثم قال : « ان الانجليز لم ينشئوا الازمة لان الازمة نشأت قبل المفاوضة بل نشأت لاحباط المفاوضة والوصول من وراء ذلك الـى الغاء الدستور » ثم قال : « فلا يسعني ان اعتقد ان كل هذا تدبير مـن الوزارة البريطانية وان الوفاق تام بين هذه الوزارة والرجعية : هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين » .

وفي اليوم التالي اي في ١٠ سبتمبر عقب على المقال الاول بمقال اخـر نشر في العدد رقم ٢٢ تحت عنوان « الاستقلال لحريـة مصر وسعادتهـا لا لاستعباد مصر وتعذيبهـا » قال فيه : « اتستطيع الرجعية ان تظن ظنا ام تتوهم وهما انها هي التي طلبت ذلك ــ يشير الى الاستقلال ــ فكان ، او انها كانت تطلبه على اي وجه من الوجوه فيكون ؟ اتستطيع ان تذكر لنا كلمة واحـدة قالتها في سبيل ذلك او تدبيرا واحدا دبرته او نية واحدة اظهرتها بأي نوع من انواع الظهور ؟ لا : ان الرجعية لا تستطيع ان تظن ذلك ظنا او تتوهمه توهماء ولا تستطيع الا ان تعرف ما يعرفه كل انسان ولا يخفى علـى انسان » في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ظهر في ميدان المساجلة مجهول امضـى مـقالا بحرف «ص» نشر في العدد رقم ٢٥ تحت عنوان « رأي في الأزمة الحاضرة » ذهب كاتبه الى ما رآه عباس افندي العقاد من حيث الأزمة المنوه عنها فقال : اولا : ان الازمة ازمة الرجعية ، وعلل ذلك بقوله : « ولا تستغرب من الرجعيـين في مصر الجرأة على تدبيرها لانهم لم يطمئنوا قط الى حكم الامة » ثم قال : « اما دكتاتورية محمد باشا محمود فقد اعتمدت حقيقة كل الاعتماد على تأييد اللورد لويد ولكن اللورد لويد لم يكن يستطيع وحده اجراء الانقلاب لولا ان ساعدته الرجعية بكل ما تملك من دسيسة وسلطان فلما عملت وزارة العمال على تبديل الحال في مصر سعت الرجعية في انجلترا ليكون هذا التبديل في صالحهـا ، فيحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا ، فلما لم يفلح في هـــذا المسعى وعادت الحياة الدستورية ، ارادت من وزارة النحاس باشا ان تكـون

آلة الاعتداء على حقوق الامة ولكن الوزارة النحاسية لم تكن لتقبل هـــذا فاستقالت حكيمة كريمة . وهنا لم يكن للرجعية بد مـن احداث الانقـلاب الحالي الى ان قال : وابلغ من كل ما تقدم ان بوادر الازمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطع الحكومة النحاسية ان تتفق على تعيين الشيوخ وكبار الموظفين ، واضطرت الى تأجيل النظر في ذلك الى ما بعد عودة الوفد الرسمـي ، وان الرجعيين كانوا يعملون لاحباط المفاوضة ، فـلا يعقـل ان تكون الحكومـة البريطانية قد اشتركت معهم في هذا التدبير » .

وفي يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد رقم ٢٦ من جريدة المؤيد تحت عنوان : « الرجعيون والانجليز المحليون» استهله بقوله « في الخطاب المفصل الذي ارسله الينا صديقنا (ص) بيان واف للرأي القائل بأن الازمة الحـاضرة في مصر هي ازمة الرجعية قبل غيرها ، وان الانجليز لم يخلقوا الازمة وانمـا حاولوا ويحاولون ان يستفيدوا منها بعد خلقها وهذا الرأي هو رأينـــا الذي لا تزيدنا الحوادث الا اقتناعا به ووثوقا منه ، ولا يدعونا الى تقريره وتوكيـده الا ان يعرف المصريون الحالة على حقيقتهـا ، ويعلموا أصول الدسيسة من اين تنجم والى اي غاية تسعى ، فانها ــ اي الرجعية ــ في سبيل الاستعداد لمسخ الدستور : تحتضن الاذناب الذين لا يستحقون في شريعة الوطنية والانسانية والاخلاق الا النبذ والاهمال والتحقير ، فتجني بذلك على ضمير الامة جنايـة شديدة الفتك بعيدة القرار » .

وبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد رقم ٣٣و٣٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ رقم ٣٦ نشر عباس افندي العقاد مقالين : الاول منهما تحت عنوان « سيعـدل الدستور ولكن كيف» والاخر تحت عنوان « الرجعية هي العدو الاكبر فـي الازمة الدستوريـة الحاضرة » نحا فيهما منحى المقالات السابقة .

وبتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٠ رأت النيابة العمومية ان المقالات المذكورة تتضمن العيب في الذات الملكية فأجرت التحقيق مع المتهمين واقامت عليهمـا هذه الدعوى طالبة عقابهما بالمواد المبينة بقرار الاحالة .

ومن حيث انه بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ قضت محكمة النقض والابرام المصرية ان العيب في الذات الملكية قد يكون بطريق التعريض كما يكون صريحا وان للمحاكم ان تبحث موضوع المقال المطروح امامها لاستظهار ما قد يكون

فيه من الامور المعاقب عليها ، وان ذلك يقتضي الذهاب في تأويل معانيه لتعيين من يكون قد اريد بالمطاعن وعملا بهذا المبدأ بحثت المحكمة المذكورة القضية التي كانت تنظرها وجاء في حكمها : انه يتبين ان المقال يشمل العبارات المبينة في تقرير الاتهام ، وهي في مدلولها تسند العيب الى الذات الملكية التي تعينت من مرامي الفاظه وعباراته ، الى حد يصعب صرفه الى غير حضرة صاحب الجلالة ، ولا عبرة الى استناد محكمة الجنايات الى ماضي المتهم تدليلا على حسن نيته ، ان مجرد نشر عبارات مع العلم بمضمونها تقطع بسوء النية .

ومن حيث انه مما تقدم يكون لهذه المحكمة الحق في انزال العقاب بالمتهمين متى ثبت لديها ان المقالات موضوع المحاكمة تشمل عيبا في حق الذات الملكية سواء كان هذا العيب قد اسند اليها تصريحا او تلميحا، وكما ان لها الحق ان تستنتج ذلك من مدلول العبارات ومرامي الالفاظ الواردة بالمقالات ولا يمنعها اذن من مؤاخذة المتهمين كون العيب لم يكن مسندا لحضرة صاحب الجلالة الملك تصريحا ، وذلك بخلاف ما ذهب اليه الدفاع عن المتهم الثاني من قوله : ان العيب المعاقب عليه بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها انما يجب ان يكون اسناده مباشرة وصراحة للذات الملكية ، فأما قوله «صراحة» فقد تبين مما تقدم ان التفسير الصحيح للمادة ١٥٦ هو ما ذهبت اليه محكمة النقض والابرام بأن العيب لا يجب ان يكون موجها مباشرة لانه موجه الى الوزارة الحالية فهذا هو الموضوع المطلوب من المحكمة الفصل فيه وهو ما ستبين رأيها بشأنه مؤيدا بالدليل .

ومن حيث انه يتعين بحث المقالات المطعون فيها تحت ضوء الاعتبارات المتقدمة . ومن حيث ان المطلع على هذه يجد الادلة تفيض على ان المتهم الثاني قد اقترف جريمة العيب في حق الذات الملكية الرفيع فأسند اليها امورا ليس فيها فقط اخلال بالواجب المفروض على كل فرد من الأجلال لهذه الذات السامية ، بل ان هذه الامور تجاوزت هذا الحد الى اسناد اعمال لجلالته تؤذي شعوره وتظهره بمظهر المعتدي على حقوق الأمة .

ومن حيث ان القارىء للمقالات المشار اليها يجد ان (ص) والمتهم قد تلاقيا عند لفظة «الرجعية» ووقع اختيارهما عليها وجعلاها عنوانا للمقام الجليل الذي لا يجرآن على ذكره بالتصريح ـ وهو مقام الملك المعظم ـ لانهما ذكرا هذا

اللفظ في مناسبات وملابسات تاريخية وسياسية تصرفه حتما وبلا عناء في التفسير والتأويل الى حضرة صاحب الجلالة الملك كما سيجيء البيان ٠

وعليه.فليست كلمة «الرجعية» في المقام الذي ذكرت فيه واعتبرتها المحكمة بسببه دالة على جلالة الملك مقصودا بها كما قال الدفاع كل فكرة او شخص او هيئة مسؤولة الان او فيما مضى عن هدم دستور البلاد او العبث بحرياتها ٠ وليس مثله مثل عبارات الديمقراطية او الديماجوجية وليس مقصودا في المواضع الآتي تفصيلها لا الاحزاب ولا الوزراء بل الذات الملكية كما سبق القول ٠

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب في المقال الاول بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتي : « اعتقادي ان هذه الازمة هي ازمة الرجعية قبل كل شيء ، والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهيأون من بعيد لالغاء الحياة النيابية او لابقائها ناقصة مشوهة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في القرون الوسطى وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم الى البرلمان فتشطره شطرين ، الى اخر ما جاء في هذه العبارة ٠

والمفهوم بداءة من ذلك ان المتهم الثاني قصد بالرجعية والرجعيين جهة غير جهة الوزارة الوفدية المراد تأليفها ، ذلك لان الجهة التي تستطيع تأليف وزارة او اسنادها ــ وهو المعنى المقصود هنا ــ جهة ذات سلطان وتعيينها على هذا الوجه يصرفها مباشرة الى جلالة الملك الذي يملك وحده حق اسناد الوزارة والتعبير هنا بالرجعية والرجعيين واحد فان اللغة تجيز استعمال الجمع في مقام المفرد تنويعا في التعبير ٠

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب كذلك في المقال الآنف الذكر ما يلي : « فلا يسعني ان اعتقد ان كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وان الوفاق قام بين هذه الوزارة والرجعية : هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين» ٠ وظاهر جليا ان الكاتب اراد بجهة الرجعية جهة ذات مكان عال وسلطان عظيم، والا لما استقامت هذه المقابلة فلا يمكن الافتراض ان الكاتب قد قابل هنا بين سلطة الانجليز وسلطة الوزارة ، والافتراض البادي للذهن والمتبادر للفهم انه انما يقابل بين جهتين عظيمتين هما جهة الانجليز وجهة صاحب الجلالة ٠

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب في المقال الثاني المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة

١٩٣٠ العبارة الآتية « اتستطيع الرجعية ان تظن ظنا او تتوهم توهما انها هي التي طلبت ذلك • ـ يشير الى الاستقلال ـ فكان ، او انها كانت تطلبه على اي وجه من الوجوه فيكون اتستطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها في سبيل ذلك او تدبيرا واحدا دبرته او نية واحدة اظهرتها بأي نوع من انواع الظهور» فهذه العبارة قاطعة في الدلالة على ان المتهم انما اراد بلفظة الرجعية جلالة الملك لان معنى العبارة لا يستقيم بأي حال اذا كان المراد بالرجعية هنا الوزارة كما يقول الدفاع ، اذ المعلوم للكافة ان بعض رجالها على الاقل قام بما ينفي الكاتب صدوره من الرجعية ، وانما اراد الكاتب ان يستغل جهل الجمهور بالتقاليد الملوكية التي تتنافى مع اظهار ما يبذله الملوك عادة في هذا السبيل •

ومن حيث ان الكاتب (ص) كتب في مقال نشر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وافق عليه المتهم الثاني في مقاله المنشور في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ « ان الرجعية سعت في انجلترا ليكون هذا التعديل في صالحها ليحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا ، فلما لم تفلح في هذا المسعى وعادت الحياة الدستورية ارادت من وزارة النحاس باشا ان تكون آلة للاعتداء على حقوق الامة ، ولكن الوزارة النحاسية لم تكن تقبل هذا فاستقالت حكيمة كريمة وهنا لم يكن للرجعية بد من احداث الانقلاب» والمحكمة ليست في حاجة الى التدليل بأن الرجعية هنا انما يقصد بها جلالة الملك ، وليس ادل على ذلك من تلك المناسبات التي يذكرها الكاتب فليس في هذا البلد هيئة سياسية فضلا عن افراد تستطيع ان تجعل وزارة النحاس باشا آلة للاعتداء على حقوق الامة بحيث اذا لم تقبل تضطر للاستقالة •

ومن حيث انه جاء ايضا في مقال (ص) المشار اليه والذي وافق عليه المتهم الثاني في مقال ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتي :

« وابلغ من كل ما تقدم ان بوادر الازمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطع الحكومة النحاسية ان تتفق على تعيين الشيوخ وكبار الموظفين ، واضطرت الى تأجيل النظر في ذلك الى ما بعد عودة الوفد الرسمي » • وهذه العبارة قد ذكرت في سياق التدليل على ان الازمة هي ازمة الرجعية ، وليس يخفى على احد ان الوزارة النحاسية لم تكن لتعجز عن الاتفاق في هذين

الشأنين الا اذا كان المراد بالرجعية جلالة الملك الذي له حقه الدستوري في تعيين الشيوخ وكبار الموظفين .

ومن حيث ان المتهم الثاني قد استهل المقال المؤرخ في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بعبارة صريحة في موافقته لرأي الكاتب (ص) في المراد بكلمة الرجعية ، وهو يتفق معه على بيانه المفصل في مقاله السالف الذكر ، وزاد المتهم الثاني على الامور المفصلة في هذا البيان قوله « ان الرجعية في سبيل الاستعداد لمسخ الدستور تحتضن الاذناب » الذين وصفهم بالاوصاف المبينة في المقال ويؤخذ من هذه الاوصاف تحديد صريح لمركز بعض هؤلاء الاذناب ، اذ اسند اليهم افعالا تدل على ان لهم سلطة وزارية فيتعين ان هذا الاحتضان لهم حاصل من جهة تملك تعيين الوزراء وهي جهة صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث انه يتبين من الوقائع والادلة السابق ذكرها ان المتهم الثاني قد عاب في حق الذات الملكية ، ليس فقط بالادلال عليها بلفظ معيب هو « الرجعية وهو وحده كاف باتفاق الدفاع عن هذا المتهم لتكوين جريمة العيب المنصوص عنها بالمادة ١٥٦ بل بنسبة امور شائنة اليها كادعائه بانها كانت تتهيأ من زمن بعيد لالغاء الحياة النيابية وانها لا تستطيع ان تتوهم انها هي التي طلبت الاستقلال او بدا منها اي عمل او اية نية للوصول اليه ، وانها ارادت من وزارة النحاس باشا ان تكون آلة للاعتداء على حقوق الامة وهو الامر الذي وافق عليه صديقه المستتر وراء (ص) وانها تحتضن الاذناب الذين نعتهم بأحط الاوصاف ، الى غير ذلك مما جاء في المقالات موضوع الاتهام .

وحيث ان الدفاع عن المتهم الثاني قد بذل جهدا محمودا محاولا محو هذه الصحف التي سودها المتهم المذكور بقلمه واسدال ستار على ما فيها . ولكن الجهد مهما بلغ ما كان ليستطيع ان يداري جريمة واضحة وادلة قائمة بينة بل ان مهمة الدفاع كانت تفوق كل مجهود والتهمة لا دافع لها . فقد استشهد الدفاع بماضي عباس محمود العقاد افندي وبقصائده التي صاغها في الذات الملكية وببعض فقرات جاءت في مقال من المقالات يوجه فيها الطعن الى «المنافقين الذين يستعدون الانجليز على القصر» ، فاما الماضي وما تميز به من الولاء وادب العبارة ومن الاشادة بالعمل الجليل ، فانه لا يغني عن الحاضر وهذه صفحته التي يحاكم المتهم اليوم من اجلها واما الخطاب الموجه الى المنافقين

فهو طعن لهم لا دفاع عن القصر •

ومن حيث انه متى ثبت ان المقالات السالفة الذكر بما فيها مقـال (ص) تحوي عيبا في حق الذات الملكية فالمتهم الاول مسؤول حتما عن هذه الجريمة بصفته فاعلا اصليا ، ذلك لان القانون المصري يفترض قرينة الاجرام افتراضا في الاشخاص المبينين في المادة ١٦٦ مكررة فلا يقبل منهم اي عذر مـن شأنه ابعاد المسؤولية الجنائية كالقول بانهم لم يقرأوا المقالات المعاقب عليهـا ، او لم يفهموها كما يدعي المتهم الاول متى ثبت اتصالهم فعليا بادارة الجريدة وهـو حال هذا المتهم في هذه القضية ، فدعوى الدفاع بأن المتهم الاول جاهـل لا يستطيع فهم العبارات التعريضية المذكورة بالمقالات المتقدمة دعوى غير مقبولة واذا كانت المادة ١٦٦ مكررة تعاقب الباعـة او الموزعين او اللاصقين وهـم اشخاص مفروض فيهم ليس فقط عدم الفهم بل القراءة فمن باب اولى مديـر الجريدة المسؤول عما ينشر فيها مسؤولية جنائية مفروضة عليه من القانون فرضا والمتهم الاول لم يدفع هذه القرينة القانونية بدفع مقبول •

ومن حيث انه لما تقدم يكون قد ثبت بان المتهم الاول في شهر سبتمبـر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكة المصرية وبصفته مديرا لجريدة المؤيد الجديد : عاب علنا في حق الذات الملكية بأن نشر مقالات في الجريدة المذكورة بالاعـداد ٢١و٢٢و٢٥و٢٦و٣٣و٣٦ الصادرة فـي ٩و١٠و١٣و١٤و٢١و٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين « الوزارة البريطانية والازمة المصرية الحاضرة» و « سيعـدل الدستـور »و« الرجعيون والانجليز المحليون » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها »و« رأي في الازمة الحاضرة ولكن كيف» و «والرجعية هي العدو الاكبر في الازمة الدستورية الحاضرة» بالتعاقب عبارات العيب السابق بيانها في حيثيات هذا الحكم •

والثاني بصفته شريكا للمتهم الاول في الجريمة آنفـة الذكر بانه اتفق معه على ارتكابها وساعده مع علمه بها في الاعمال المسهلة والمتممة لها بأن انشـأ المقالات المحتوية على العيب السالف بيانه الواردة في الاعداد رقم ٢١و٢٢و٢٥ و٢٦و٣٣و٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها بناء على ذينك الاتفاق والمساعـدة •

وعقاب المتهم الاول ينطبق علـى المـواد ١٤٨و١٥٦و١٦٧ مـن قانـون العقوبات وعقاب المتهم الثاني ينطبق على المواد ١٤٨و١٥٦و١٦٧و٤٠ فقـرة

ثانية وثالثة و٤١ من قانون العقوبات.

ومن حيث انه فيما يتعلق بتقدير العقوبة فقد راعت المحكمة من جهة انكار المتهمين للتهمة التي اسندت اليهما ورأت في هذا الانكار توبة وندما، ومن جهة اخرى جسامة لجريمة على انها من جسامتها قد لاحظت ان مثلها لا يقصد الشارع اولا وبالذات العقاب على ما هو واقع منه بالفعل ، بل يقصد بالاخص من ايقاع منع وقوع اي عيب اخر في حق الذات الملكية الواجب للمصلحة العامة ان تكون مصونة محاطة بالاجلال .

فلهذه الاسباب وبعد رؤية المواد آنفة الذكر ، حكمت المحكمة حضوريا بحبس المتهم الاول محمد فهمي الخضري افندي مدة ستة اشهر حبسا بسيطا وبحبس المتهم الثاني عباس محمود العقاد افندي مدة تسعة اشهر حبسا بسيطا وامرت بطبع الحكم في ثلاث جرائد يومية بمصاريف من قبل المحكوم عليهما.

صدر هذا الحكم علنا بجلسة يوم الاربعاء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ و ١١ شعبان سنة ١٣٤٩ .

ملحق رقم (٨)

نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ - القضية رقم ٢٢٤٨ سنة ١٢ قضائية .

القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب . تقدير ثبوته من شأن محكمة الموضوع . للمحكمة استخلاصه من ذات العبارات . على المتهم عبء اثبات نفيه . ليس لها أن تتحدث في حكمها صراحة عن قيامه . ادانة المتهم في جريمة العيب على أساس توافر القصد الجنائي لديه . ورود عبارة في الحكم مفادها ان المتهم انزلق الى العبارة التي تضمنت العيب . تناقض يعيب الحكم .

إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته في كل دعوى . ولها أن تستخلص توافره من ذات عبارات القذف والسب والعيب . وعلى المتهم في هذه الحالة عبء النفي . وليس على المحكمة أن تتحدث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن، فإن ما نورده فيه عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوته . إلا إذا كان الحكم قد قضى بالادانة في جريمة من تلك الجرائم وكان قضاؤها بذلك متضمنا توافر القصد الجنائي لدى المحكوم عليه . ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائي على ما عرفه القانون، فانه يكون متناقضاً

جمعه بين وجود القصد وانتفائه . وإذن فاذا كان الحكم قد أدان المتهم على أساس أنه قصد العيب فى الذات الملكية ، ثم قال مامفاده أن المتهم حين ارتجل الخطبة المقول بتضمنها العيب كان فى حالة انفعال وثورة نفسانية فجمح لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التى تضمنت العيب يكون قد أخطأ . لأنه إذا صح أن عبارة العيب قد صدرت عفواً من المتهم فى الظروف والملابسات التى ذكرها الحكم ، فان القول بانه قصد أن يعيب يكون غير سائغ . وكان الواجب على المحكمة فى هذه الدعوى حين رأت الادانة أن تبين على مقتضى أى دليل أسس قيام القصد الجنائى الذى قالت بقيامه .

ــ المحكمة ــ

وحيث إنه وإن كان القصد الجنائى فى جرائم القذف والسب والعيب من شأن محكمة الموضوع تقدير ثبوته فى كل دعوى ، وأنه وإن كانت المحكمة لا يجب عليها عند العقاب فى هذه الجرائم أن تتحدث صراحة عن قيام القصد الجنائى إذ أن ماتورده فى حكمها عن الادانة وأدلة ثبوتها يتضمن بذاته القول بوجوده ، وأنه وإن كان القصد المذكور قد يستخلص استخلاصاً من ذات عبارات القذف والسب والعيب بحيث يكون عبء الاثبات فيه على المتهم لينفيه عنه ، أنه وإن كان ذلك ، فإن الحكم إذا كان قد قضى بالأدانة فى جريمة من هذه كان قضاؤه بذلك يعتبر أنه قد تضمن توفر القصد الجنائى لدى المحكوم عليه كأمر القول ــ ثم أورد فى الوقت نفسه وقائع تتعارض بذاتها مع القول بوجود القصد الجنائى على ماعرفه القانون يكون متناقضا بجمعه بين ثبوت القصد الجنائى ونفيه .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « عاب علناً فى حق الذات الملكية بأن ألقى خطاباً فى صلاة الجمعة بين المصلين بمسجد المغرب ذكر فيه أن جلالة الملك لا يجالس إلا الفاسقين وشاربى الخمر ، ومحكمة الجنايات أدانته فى هذه

جريمة وذكرت واقعة الدعوى كما حصلتها من التحقيقات التى أجريت فيها

تاريخها، وأنه يخلص من شهادة الشهود أمام المحكمة وفى التحقيقات أن المتهم الشيخ

حسن محمد النجار فاه بعبارة وردت فى خطبته التى ألقاها فى مسجد المغربى على مسمع

من المصلين فى يوم الجمعة مغزاها أن الحكام ومنهم الضابط والمأمور والمدير

والملك يقربون اليهم أو يجالسون الفاسقين وشاربى الخمر، وذلك فى معرض نقد

الحكم والحكام فى الخطاب الذى ألقاه فى المسجد. ويكاد الشهود فى هذه الدعوى

يجمعون على أن فحوى العبارة التى فاه بها الخطيب فى مسجد المغربى يوم الحادثة أن الحكام

ومنهم صاحب الجلالة الملك يجالسون شاربى الخمر والفاسقين، ثم قالت تصف

هذه الواقعة وصفها القانونى، أن هذه العبارة السالف ذكرها تشتمل على عيب

صريح فى حق الذات الملكية وقد عرفت محكمة النقض والابرام فى حكمها

الصادر فى قضية الطعن رقم ١٥٩١ سنة ١٩٣٩ و١٦٦٥ سنة ٩ القضائية العيب فى الذات

الملكية بأنه كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل

يكون فيه مساس تصريحا أو تلميحاً من قريب أو بعيد مباشرة أو غير مباشرة

بتلك الذات المصونة التى هى بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من

المشاعر يتأذى بكل مايحس أن فيه مساساً بها ولو لم يبلغ مبلغ مايعده القانون

بالنسبة لسائر الناس قذفاً أو سباً أو اهانة. ولاشك فى أن مؤدى العبارة التى

فاه بها المتهم والسابق بيانها يشتمل على المساس الصريح بالذات الملكية التى هى

محل اجلال الجميع وولائهم. وحيث إنه قد ثبت للمحكمة أن المتهم الشيخ حسن

محمد النجار فى يوم الجمعة ٢٦ جماد آخر سنة ١٣٦١ الموافق ١٠ يوليه سنة ١٩٤٢

عاب علناً فى حق الذات الملكية بأن ألقى خطاباً فى صلاة الجمعة بين المصلين

بمسجد المغربى ببندر قنا ذكر فيه مامؤداه أن جلالة الملك يجالس الفاسقين

وشاربى الخمر وعقابه ينطبق على المادتين ١٧١ و ١٧٩/١ من قانون العقوبات

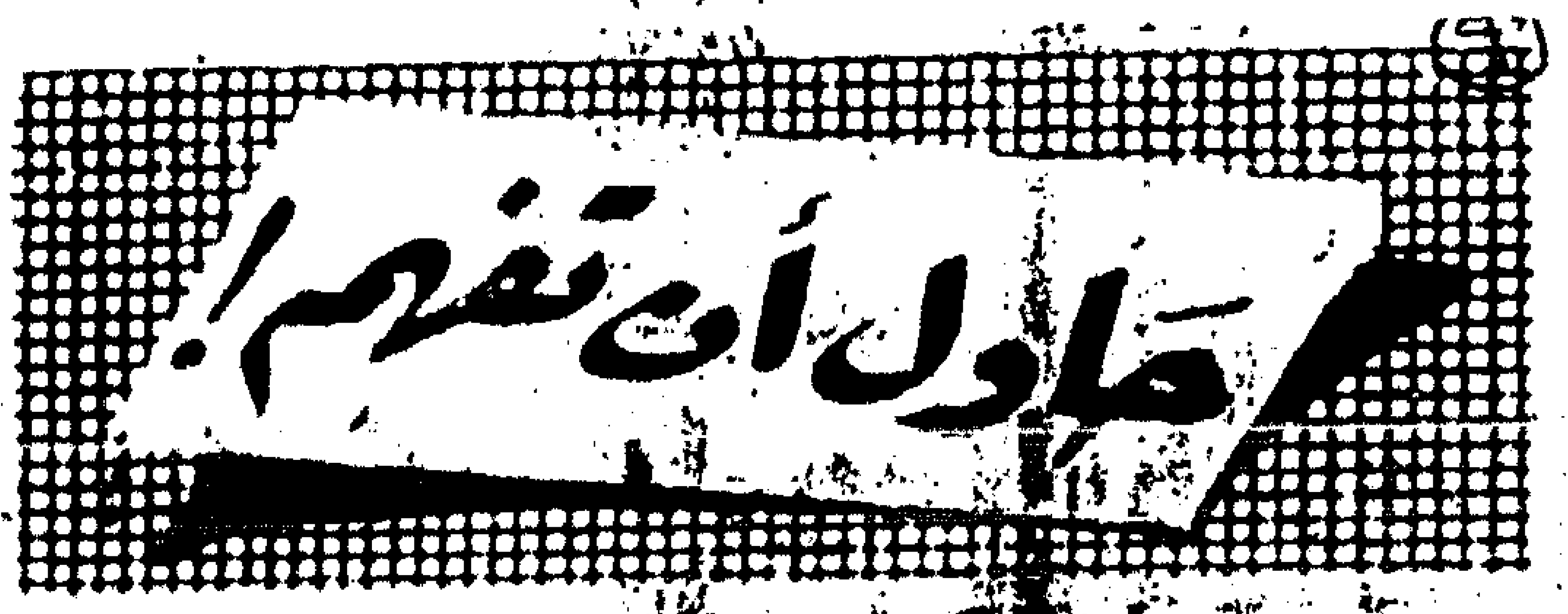
وبعد ذلك وهى سدر العقوبه التى توقعها على الطاعن اوردت أنه يؤخذ من

ظروف الحادثة أن المتهم وهو يلقى هذا الخطاب فى المسجد انما ارتجله ارتجالا

ولم يحضر عباراته فأخذ يستعرض بعض البدع والمنكرات التى شاهدها فانفعل وثار وأندفع إلى نقد الحكم والحكام وتقريع العلماء إلى أن جمح لسانه وزل بيانه فانحرف عن جادة الصواب وانزلق إلى التفوه بالعبارة التى هى موضوع التهمه.على أن له من ماضيه شفيعاً فقد برهن فى سالف عهده على أنه كان يشيد بمناقب جلالة الملك السامية ويدين بالولاء والاجلال للذات الملكية المصونة وآيةذلك أنه منذ بضع سنوات وضع كتاباً وأورد فى مقدمته العبارة الآتية «الاهداء إلى مولاى الملك المحبوب : ان مابدا للعالم الاسلامى واضحاً جلياً فى خلقكم الكريم من حب للدين وأهله وتوفر للثقافات الاسلامية جعلنى استأذن فى طاعة وخضوع فأرفع إلى مقامكم الصالح أول باكورة من خالص مؤلفاتى..الخ» وحيث أنه هذه الاعتبارات ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم عملا بنص المادتين ٥٥ و ٥٦ / ١ من قانون العقوبات » .

وحيث أنه يتضح مما تقدم ان الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن على أساس أنه قصد العيب فى الذات الملكية، ثم قال مامفاده أنه حين أرتجل خطبة الجمعة كان فى حالة انفعال وثورة نفسانية لجمح لسانه وزل بيانه وانزلق إلى العبارة التى تضمنت العيب، يكون قد أخطأ. فانه اذا صح أن عبارة العيب صدرت عفواً من الطاعن فى الظروف والملابسات المذكورة كان القول بأنه قصد بها العيب غير سائغ وإذن فقد كان الواجب على المحكمة حين رأت الادانة أن تبين كيف وعلى مقتضى أى دليل أسست قيام القصد الجنائى . أما وهى لم تفعل فأن حكمها معيبا متعيناً نقضه .

ملحق رقم (٩)



العيب في الذات الملكية

[illegible] تكون [illegible] لنا [illegible] في نفوسنا نحن الجيل المثقف في بعض [illegible] من مقالاتك [illegible] واحتجنا [illegible] أنت صادق التعبير عن همومنا وعواطفنا وتفكيرنا

ومنذ أيام قرأنا في [illegible] أن النيابة قد وجهت اليك تهمة العيب في الذات الملكية ، وافرجت عنك بكفالة [illegible] جنيه، ومع احترامنا للنيابة وللهيئات المختصة إلا اننا نثق في اخلاقك [illegible] في اخلاص الكاتب الحر ، واخلاص القلم النزيه ، واذا كان فيما كتبته جريمة ، فلن تكون أي [illegible] إلا جريمة العيب في الذات الملكية .. وهي جريمة [illegible] – نحن قراؤك – بحكم ائتلافنا في الرأى وفى الهدف ؟!

واذا كنا لا نستطيع [illegible] ان نشاركك مسؤولية التعبير عن آرائنا الا اننا نستطيع ان نشترك معك في تحمل قيمة الكفالة التي تكرر الحكم بها عليك ، حتى اصبحنا نخشى ان يكون [illegible] سيف من الارهاب فوق قلمك ..

لذلك ارجو أن تقبل هذه الجنيهات الخمسة قيمة مساهمتي في الكفالة الاخيرة ومن حولي الكثير من الاصدقاء ينتظرون ردك ، ليساهموا بدورهم تعبيرا عما يكنونه لك ولقلمك من حب ، وتخفيفا عن بعض ما تتحمله في سبيل ابداء رأى الجيل الجديد المثقف ..

« جميل ابو المجد »
(المحامى)

يا صديقي

إنني لا [illegible] أنت يا صديقي وقراء « روز اليوسف » الأعزاء الذين تدفعون قيمة هذه الكفالات [illegible] من مواقف أعتز به وأرفع منه [illegible] الا تشجيعكم لقلمي بالتفافكم حول « روز اليوسف » ولن [illegible] يوما عن [illegible] لانكم لن تعجزوا ابدا عن تشجيع « روز اليوسف » ..

ثم اني اعلم اننا لن [illegible] الثمن [illegible] ولن [illegible] نفسه [illegible] بل قد تدفعه من حريتنا وحياتنا ، وانما يجب [illegible] التضحية ، واذا كنت انا [illegible] الواجب ، فهو شرف كبير [illegible] ان يصلني خطاب مثل خطابك الكريم الذي اعتز به [illegible] اولادي من بعدي .

اني ارد لك الجنيهات الخمسة شاكرا لك ولاصدقائك .. وسيأتي يوم [illegible] فيه بما هو اغلى من الجنيهات ، فانتظر معي !..

« احسان »

ملحق رقم (١٠)

جريمة العيب في الذات الملكية

في الملكية الدستورية

في يوم [illegible] زعيم مصر [illegible] الاستقلال [illegible] احمد حسين [illegible] الى جوار [illegible] المالق [illegible] العيب [illegible] الذات الملكية [illegible] العيب [illegible] الى هذه [illegible] الحكومة ان تحول [illegible] وبين الظهور [illegible] هذا الادعاء [illegible]

وقالتها [illegible] التي توجه اليها [illegible] التهمة [illegible] وتلقيها على [illegible] الفتاة التي [illegible] النحاس [illegible] البعض بهذه التهمة [illegible] في عقر دار [illegible] وعندما كان [illegible] او [illegible] ابراهيم [illegible] فتحي عمر [illegible] ويطالب [illegible] عليهما [illegible] تنياس من [illegible] الحكومة [illegible] سيد القصر [illegible] عمر في [illegible] ذلك الوقت [illegible] هذا الاتجاه [illegible] مصر الفتاة [illegible] بالفاعلين [illegible] كانوا [illegible]

وعندما [illegible] عميد القادة [illegible] بهذه التهمة (تهمة العيب) [illegible] الى جواره [illegible] المعارضات [illegible]

بانهم [illegible] وزير الداخلية [illegible] على الزيز [illegible] جوار احمد حسين وتراكم عليه [illegible] المحكمة [illegible] على [illegible]

[illegible] ولكن [illegible] التحلل ولعاه [illegible] [illegible] الضيافة [illegible] اولئك كله [illegible] يوشلمان هذه التهمة [illegible] ونشريان ان هذه العملة الدنيئة [illegible] اليهما [illegible] عليهما بالخزي والخذلان [illegible] وسوف [illegible] امام التاريخ والاحداث المقبلة.

ان لنا عقيدة ولنا ايمانا [illegible] قاعدة نسير عليها. وقلناها ونحن ندافع عن الوفديين عند ما اتهموا بهذه التهمة. ونقولها اليوم. وسنقولها غدا وسنجاهد [illegible] سبيلها حتى يرث الله الارض ومن عليها.

لقد كنا نحن اول من نادى في هذه البلاد بهذا الشعار: الله والوطن والملك. وكان ذلك منذ ثمانية عشر عاما... ولقد فعلنا ذلك ايمانا منا بان الملك هو رمز الدولة... وهو ممثل الشعب الاول. ويجب ان يحاط دائما ابدا بالصيانة والرعاية لان في صيانته صيانة للوطن. وفي [illegible] تمجيدا للشعب، الذي [illegible] للملك بالثقة [illegible] هذا هو [illegible] وهذه [illegible] وهذه المكانة العليا التي رسمها الدستور لرئيس الدولة الاعلى

لا تتحقق ولا يمكن ان تتحقق، الا من خلال احترام احكام الدستور وتطبيقها نصا وروحا.

فالملك يملك ولا يحكم... والملك لا يسأل عن شيء ابدا، والوزراء دائما ابدا هم المسئولون عن كل اعمال الدولة بما فيها اعمال الملك حتى الشخصي منها. والدستور في هذا صريح كل الصراحة، لا لبس فيه ولا غموض... اوامر الملك شفوية كانت او كتابية لا تعفي الوزراء من المسئولية بحال...

ولا بد لنفاذ توقيعات الملك من توقيع الوزير المختص الى جواره فالدستور قد جعل الوزراء هم المسئولون عن كل شيء، وليس من حقهم ولا ينبغي لهم ان يتنصلوا من هذه المسئوليه، والا كانوا معتدين على الدستور

وما دام الامر كذلك فلا محل لوجود جريمة اسمها عيب في الذات الملكية، الا ان يكون العيب موجها الى شخص الملك بالذات بقصد الايذاء او الاضرار، ولا نظن انه يوجد مصري واحد يقصد الى هذه الجريمة.

يقول الانجليز وهم الذين ياخذ العالم عنهم نظام الملكية الدستورية: ان الملك لا يخطيء ابدا، فهل معنى ذلك ان الملك بشر معصوم؟ كلا. ولكن معناه ان الملك لا يخطيء لانه لا يعمل شيئا بنفسه ابدا، وانما يعمل طبقا لمشورة وزرائه والرجال المسئولين.

ولذلك عند وصل الامر في انجلترا الى حد ان [illegible] فقهاء الدستور على ان الملك اذا قتل بيده انسانا ما [illegible] فان رئيس الوزراء هو الذي يحاسب على هذه الجريمة.

هذا هو الاساس الدستوري، والذي يعتبر حجر الزاوية في النظام الملكي الدستوري، وعدم الاخذ به يترتب عليه زج الملك في الخصومات الحزبية... وفي المشاكل الوطنية، وما يقتضيه الامر من اختلاف الحكم على التصرفات والافعال. وفي هذا اخلال بالمقام الواجب لرئيس الدولة الاعلى.

ولذلك يجب ان تعلم الحكومة وان يعلم كل انسان ان هذه الجريدة - كزميلتها من قبل - وان الحزب الاشتراكي باجمعه سوف ينتقد الحكومة وينتقدها بكل شدة لاي تصرف اعوج يقع من اي مصري ويعتبر الحكومة مسئولة عن هذا التصرف ويجب ان تحاسب عليه. والحزب الاشتراكي وهذه الجريدة لن يسمحا لاي حكومة من الحكومات ان تهز كتفيها وان تقول ضمنا للناس ان هذا التصرف او ذاك من فعل فلان. واننا لن نستطيع ان نفعل ذلك لان فلانا لم يرض.. او فعلنا ذلك لانه قد طلب منا... كل هذه الصيغ والاساليب يعتبرها الحزب الاشتراكي جريمة دستورية.. فالحكومة مسئولة عن كل التصرفات والاعمال

يجب ان تفهم الحكومة انا سنهاجمها لان زيدا من الناس قد اعطي رتبة او وساما، ونعتبرها مسئولة عن ذلك: اذا كانت هذه الرتبة قد اعطيت له لغير استحقاق، او اعطيت لمن كان يستحق شيئا آخر غير الرتبة.

ويجب ان تعلم الحكومة اننا سنسائلها عن اي شيء يجري بين موظفي القصر، ولا نعتبر لهم حصانة خاصة تفرق بينهم وبين اي موظف آخر يتقاضى راتبه من خزانة الدولة.. ويجب ان تفهم الحكومة اننا سنسائلها عن كل ما يجري في الاراضي الخاصة والاوقاف الملكية ونعتبرها مسئولة عن كل شيء.. لانه لا يوجد مكان ولا يوجد تصرف لا يمكن للرأي العام ان يراقبه وينتقده اذا كان يستحق النقد وان يعتبر النقد دائما ابدا موجها الى الوزراء ولا يمكن ان يرقى لما وراء ذلك ابدا.

هذه هي القاعدة الدستورية التي كان الوفد يتمسك بها منذ ايام سعد زغلول الى الآن (اذا لم تخنا الذاكرة) وللوفد ان ينحرف عن قواعد الدستور اذا شاء.. اما نحن فنعلن اننا نتمسك بها ونحارب في سبيلها وننصح كل مسئول في هذه الدولة ان يلوذ بها، فهي صخرة النجاة.. وهي صمام الامن واعظم توطيد لدعائم الملكية..

ملحق رقم (١١)

هؤلاء الصحفيون اتهمتهم الحكومة ... بالعيب في الذات الملكية



سيد قطب — احمد حسين

العيب في الذات الملكية ..

... وصف سياسة التوسع في توزيع تهمة العيب في الذات الملكية بين اليمين وذات الشمال .. بانها سياسة رشيدة ... لا فيها في مصلحة احد ما او في مصلحة لنظام معين.

اذا كان هؤلاء الذين توزع عليهم هذه التهمة بهذا التوسع من الكتاب الاحرار المثقفين ثقافة ممتازة ، والذين يمثلون اعلى الافق في الرقي الفكري والروحي في الامة .. فان تصويرهم في صورة ... كثيرا ... ذات الملك تصوير الى ما يقال فيه ...

ان هذه التهمة لم يكن يجوز توجيهها للكتاب الا حين لا يكون ... من توجيهها . وذلك حين لا يكون في الوسع تاويل ... آرائهم على غير هذا الوجه .

اما الاخذ بالظن وتاويل العبارات تاويلا بعيدا ، والبحث ... السطور لاثبات هذه التهمة فهو لا يخدم احدا ولا يمثل ... الى صاحب العرش .

والغضب باسره حول العرش ...

... رموز ادراك عال ... ان مصطفى النحاس ومن وراءه لا يتشاءمون اليه ... فهم لا يقدرون ... باسرائهم وتسفههم في اتهام الناس بالعيب في الذات الملكية انما يطلقون على رؤوس الاشهاد ان لفريق من المواطنين واباسينا في هذا الشأن . وهو ما يجب على المسئولين تداركه .

لماذا وجه احمد حسين نقدا الى تصرفات الخاصة الملكية ابان ان انتقاد ناظر الخاصة عيب في الذات الملكية لان ناظر الخاصة ليس الا وكيلا عن الملك .

ونسيت الحكومة ان هناك قضايا ترفعها الخاصة الملكية امام المحاكم على الافراد ، وتقدم في هذه الدعاوى العقود والمستندات والايصالات وقد يطعن المدعى ... في هذه الاوراق التي قدمتها الخاصة الملكية بالتزوير . فهل يعني ذلك ان هؤلاء الافراد يعيبون في الذات الملكية ، لانهم طعنوا في مستندات قدمها ناظر الخاصة ؟ ان الخاصة الملكية وجدت لكي تحمل المسئولية عن التصرفات الخصوصية في املاك الملك فيجوز ان ترفع عليها الدعاوى ، وان يطعن في تصرفاتها وان يوجه اليها النقد من جانب الصحافة دون ان يعتبر ذلك ... الملك !

واذا انتقدنا بعض رجال الحاشية الملكية ، قيل ان ذلك النقد يعد عيبا في الذات الملكية .. ونسيت الحكومة ان بعض افراد هذه الحاشية كان متهما في جناية من اخطر الجنايات وهي التآمر على سلامة الدولة في قضية الجيش والاسلحة الفاسدة .. ونسيت ان القانون عبر بكلمة الذات الملكية لكي يقصر حمايته على شخص الملك وحده .. فلا تتعداه الى من حوله من موظفين وخدم وحشم .. والا كان هناك عدد من الافراد ... بانهم مصونة لا تمس بقدر عدد ما في القصر من موظفين وخدم .

واذا انتقدنا ... على الحكومة او ... بعض ... الخ ... بعض الاعمال ، قالوا ان هذا الانتقاد عيب في الذات الملكية لان هذه الاعمال لم تتم الا بامر ...

من جلالة الملك ، ونسوا ان الملك ذاته مصونة لا تمس لانه غير مسئول عن اي تصرف من التصرفات وانما الوزارة هي المسئولة بحكم الدستور عن كافة اوامر الملك كتابية كانت او شفوية .

وهذا هو المعنى المستقر في انجلترا مهد الملكية الدستورية الراسخة الاقدام . فالصحف الانجليزية تحمل احيانا على اعضاء الاسرة الملكية البريطانية لتصرفات شخصية محضة كالذهاب الى سباق الخيل او السفر الى جهة معينة او الظهور بملابس غير متفقة مع وقار الملك . ولم ينسب انسان في بريطانيا الى هذه الصحف تهمة العيب في الذات الملكية .

ولكن مصطفى النحاس الذي كان يتمسك فيما مضى بالدستور ويتشدد في تطبيق احكامه اصبح يدوس على القواعد الاولية للنظام الدستوري . ويريد ان يجعل من كل انتقاد للحكومة عيبا في الذات الملكية . كان النحاس يعتقد اننا نعيش في ظل ملكية مطلقة لا ملكية دستورية .. ايعتبر الملك هو الآمر بكل تصرف ... وان الوزراء موظفون تابعون لجلالته شخصيا .

ولعله يهدف من وراء ذلك الى التقرب الى جلالة الملك بان يصور غيره في صورة اعداء العرش وينصب من نفسه مدافعا عن مقام الجالس عليه وهو لا يدرك انه بهذا التصرف يسيء الى العرش ، وانه بتفسيره للامور هذا التفسير يعتبر هو المتهم الاول بالعيب في الذات الملكية لانه يريد ان يحمل جلالة الملك كل الاخطاء التي تسأل عنها الحكومة دستوريا .

... كثرتها كمخالفة لائحة السيارات ولقواعد المرور ؟

ثم علام تدل كثرة قضايا العيب في الذات الملكية التي تكشف الحكومة في نسبة بعض العبارات التي ... خلقا ، والتي تحاول الوزارة الداخلية التقاطها التقاطا من بين السطور والكلمات ؟

حدث ان قدم متهم الى القضاء الانجليزي بتهمة العيب في حق الملك فلما ان اعلن المتهم انه لم يقصد توجيه ... العيب ، حتى امرت المحكمة بتبرئة المتهم مقررة ان ذات الملك مصونة وانه لا يتصور ان انجلترا يتناول الناس ... وكذلك حفظ القضاء الانجليزي للملك مقامه وتلى ان انجلترا ... يفكر في العيب في ... واكبت اعلى الفضائل ...



النحاس : اصبح يا فؤاد ... لازم الصحافة تكون حرة ... حرة في انها تمدحنا زي ما هي عاوزه ! ..

فتحي رضوان

مصطفى مرعي

بانحاء العاصمة احتجاجا على ...

ملحق رقم (١٢)

حكم

محكمة جنايات مصر

المشكلة علنا برياسة حضرة صاحب العزة حسن عبد الوهاب يس بك وكيل محكمة الاستئناف وحضور حضرتي صاحبي العزة اسماعيل دبوس بك وأنيس غالي بك المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .

وحضور الأستاذ على نور الدين وكيل النيابة ومحمد احمد الجمال افندي كاتب المحكمة .

أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية ٧٢٤٩ السيدة سنة ١٩٥١ ورقم ٣١٦ صحافة سنة ١٩٥١ كلي .

ضــــد

الأستاذ ابراهيم شكري عمره ٣٥ سنة وصناعته مهندس زراعي وسكنه مصر .

وحضر للدفاع عنه حضرات الأساتذة احمد بك رشدي وحماده الناحل وعمرو لاشين .

بعد سماع أمر الاحالة بطلبات النيابه العمومية وأقوال المتهم والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور بأنه في يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٥١ الموافق ٢٢ شوال سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة .

أولا — عاب علنا في حق الذات الملكية المصونة بأن ألف مقالا نشر في العدد الرقيم ١٥ من جريدة « الشعب الجديد » الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ تحت عنوان « ركن المجاهد » تعرض فيه لذات جلالة الملك أسند فيه الى ذاته المصونة من العبارات ما يتضمن المساس بذاته الكريمة مشيرا الى انصراف جلالته عن أداء سلطاته الدستورية وغير ذلك مما تضمنه هذا المقال .

ثانيا — حسن علانية أمرا من الأمور التى تعد جناية منطبقة على المادتين ١٧١ ١—٣ و ١٧٩/١ عقوبات وذلك بأن مجد الأفعال التى حبس من أجلها الأستاذ احمد حسين فى قضية الجناية رقم ١٧ سنة ١٩٥١ صحافة وهى جناية عيب فى الذات الملكية المصونة ذاكرا أنه حبس فى سبيل خدمة الشعب وكرامة الشعب عدا ذلك مما تضمنه المقال .

وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٧١/١—٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٩٨/٥—٦ و ٢٠٠/١ من قانون العقوبات وقد قرر حضرته فى ١٩٥١/٨/٢٦ احالته على هـذه المحكمة لمحاكمته بالمواد المذكورة .

ومن حيث قد تبين من التحقيقات التى تمت فى هذه الدعوى ومن الاطلاع على العدد الخامس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ ومن الاطلاع على أوراق الجناية المضمومة ٦٤٨٣ سنة ١٩٥١ السيدة زينب التى اتهم فيها الأستاذ احمد حسين بالعيب فى الذات الملكية المصونة أن وقائع الدعـوى تتحصل فى أن الأستاذ احمد حسين المحامى ورئيس الحزب الاشتراكى ألف ونشر فى خلال الفترة ما بين ٨ يونيو سنة ١٩٥١ الموافق ٤ رمضان سنة ١٣٧٠ و١٥ يوليو سنة ١٩٥١ الموافق ١١ شوال سنة ١٣٧٠ مقالات تحت عناوين « المشكلة الدستورية » و « من احمـد حسين الى سراج الدين » و « حكم القضاء » حققت فيها النيابة ابتداء من ١٠ يونيو سنة ١٩٥١ وفى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥١ ثم فى ٢١ و ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ وقيـدتها جناية عيب فى الذات الملكية المصونة وأمرت بحبس الأستاذ احمـد حسين احتياطيا على ذمة التحقيق وقدمتها لحضرة قاضى الاحالة بتقرير اتهام فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥١ فألف الأستاذ ابراهيم شكرى المتهم مقالا نشره فى العدد الخامس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ تحت عنوان « ركن المجاهد .. احمد حسين » قال فيه « وأخيرا تجد نفسك بين أربعة جدران لا تستطيع حراكا ، يا من

اشتهرت بالحركة والنشاط وانك لمجبر على استنشاق هـواء السجن الراكد وقد هويت دائما الهواء الطليق ، وان الظلام ليكتنفك من كل جانب فلا تستطيع أن تتركه الى النور . وانك لتبحث عن القلم والقرطاس بين يديك فلا تجد الا الأغلال . وأخيرا تتلفت لتبحث عن أولادك وزوجك فلا تجدهم حولك وانك لاتستطيع أن تمـلى عينيك من رؤية وليدك «مجدى» والذى لا أدرى ان كنت تمكنت من مشاهدته قبل أن يقودوك الى السجن أم لا . ان كل هذا وغيره قد يظنه البعض عذابا . وأنهم قد نالوا منك .. فدعنى أ تحدث أليهم بالحقيقة وقد عرفتك وخبرتك طوال سبعة عشر عاما دعنى أقول لهم : ان كان فى هذا البلد رجل واحد يشعر براحة الضمير واطمئنان القلب وهدوء النفس ويمارس كل صنوفه السعادة الروحية فهو أنت يا أحمد .. وان كان هناك شيء يحيرك فهو الطريق الأسرع فى بذل الروح كلها فى سبيل نصرة الشعب وحرية الشعب وكرامة الشعب فليعرفوا جيدا أنك القائل منذ عشرين عاما «وما السجن؟؟» وانك اتخذت دائما «رب السجن أحب الى مما يدعوننى اليه» شعارا لك.
وبعد : يا زميلى أحمد انى لأعرف ان الشيطان قد عجز عن استهوائك ولكنه قد لا ييأس من أن يستحضر لك صورة قد تزعجك وهى ان سجنك قد يفت فى عضد زملائك ومؤيديك فلتسمح لى أيها الزميل الأكبر أن أقول لك الحقيقة ولو اعتبرها الزملاء عدم لياقة منى بالنسبة لك . اننا ننظر لك وكأنك تقضى شهرا من شهور العسل وانك تتنزه ، والذى أود أن أصرح به بأعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوروبا ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر ويسمعه الشعب فيهلل ويسمعه الحكام فيروعوا اننا نعتبر قضاء الشـهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وان الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها .
وانا أعددنا أنفسنا لا للنزهة والترفيه فحسب وانما لشيء آخـر يهون على الصابرين والمجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين » .
وعلى أثر توزيع هذا العدد من جريدة الشعب الجديد أبلغت ادارة

الأمن العام نيابة الصحافة فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٥١ انها ترى فى المقال المنشور تحت عنوان ركن المجاهد عيبا فى الذات الملكية المصونة وتحبيذا للجرائم وطلبت وزارة العدل الى مجلس النواب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم شكرى فقرر مجلس النواب فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رفع الحصانةالبرلمانية عن حضرته لامكان السير فى الاجراءات القانونية فى الجناية الحالية وبسؤال المتهم عما تضمنه هذا المقال من بيان اجاب أنه وان كان يعلم ان هنالك تحقيقا كان يجرى مع الأستاذ احمد حسين الا أنه لم يكن يعلم على وجه التحقيق نوع التهم التى أسندت اليه والتى حبس من أجلها وأنه لم يقصد من مقاله غير تحية الأستاذ احمد حسين الذى لم يكن يرى فى السجن ضيقا بالنسبه له ويرى أنه المكان الطبيعى لشاب ينشد الحرية لأمة مضطهدة وأضاف أن الحبس الاحتياطى لا ينهض دليلا على الاجرام وفسر ما ورد فى مقاله عن شهور العسل والتنزه أنه كان يعبر عن احساسه على أساس ما يعرفه عن الأستاذ احمد حسين من أنه يجد فى السجن فرصة ذهبية للراحة والقراءة والتفكير والعبادة ومن ثم فانه يزيد فى ثروته الذهنية والفكرية والروحيه. ولهذا فقد عبر الكاتب عن هذه الأحاسيس بالتنزه وعلل ذكر عبارة شهر العسل بأنها ترجع لأسباب خاصة به وتتصل بصميم حياته ؛ فقد عقد قرانه فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٧ وكان اذ ذاك طالبا بكلية الزراعة ونظرا لأنه كان عليه أن يجتاز امتحان الدور الثانى فقد أجل قضاء شهر العسل الى أن ينتهى من الامتحان فى خير ، ولكنه لم يكد يقضى أياما قلائل فى العزبة حتى عاد لاستئناف الدراسة فى اكتوبر وحبس بتهمة التحريض على التظاهر لمدة أربعة عشر يوما . وفسر عبارة والذى أود أن أصرح به باعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوروبا ليمكن أن تسمع أنت فتكبر ، ويسمع الشعب فيهلل، ويسمع الحكام فيروعوا ، أنه كنائب لرئيس الحزب الاشتراكى أراد أن يطمئن رئيسه على أنه سيؤدى واجبه ويحمل رسالة الحزب والا يظهر بمظهر الضعف أمام الحكومة حتى لا تعتقد انه اذا غيب الرئيس فى السجن

تخلي الأعضـاء عن رسالتهم وأنه كان يعني من شخص الحكومة فؤاد سراج الدين باشا الذى كان يعتبره مسئولا عن الانحراف الشديدفى حزب الوقد عن رسالته والذى يقول أنه تجمع فيه كل ما يعيبه على الحكومات التى تقوم فى مصر فعلى الرغم من حداثة سنه وقلة تجاربه كان يضطلع بأعباء أكبر وزارتين فى مصر وكانت حكومته ترعى مصالح الأغنياء وتوجه الانتاج لما فيه مصلحتهم وكانت تتحمل فيه معارضة الاشتراكية فعناه بقوله ويسمع الحكام أى فؤاد سراج الدين باشا الذى كان يستشفى فى أوربا وفسر التنزه بالتنقل فى أفخر يخت على معانى الدنيا بما كابده بنفسه وعرفه عن مشاهدة فقد سافر للتنزه فى باخرة مرت بموانى البحر الأبيض المتوسط بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة الثانوية وكانت الرحلة من أمتع مشاهدته ويعـرف عن كثير من الأثرياء المصريين أنهم يقتنون مراكب للتنزه بها ومن بينهم فؤاد سراج الدين باشا وان كان باع مركبه الى حرم رفعة النحاس باشا وأردف قائلا أن له من ثروته ومركز عائلته الاجتماعى ما كان يسمح له أن يظفر بما ظفر به فؤاد سراج الدين لو اختار الطريق الهين السهل ، ولكنه اختار الطريق الشاق وهو طريق الشعب على ما به من جهل وفقر ومرض فأدى به الى أن يقضى شهر العسل فى السجن . وأخيرا نفى أنه عاب فى الذات الملكية الكريمة أو أنه قصد التعريض أو الاخلال بالاحترام الواجب لمقام جلالة الملك السامى وقال انه كنائب أقسم يمينا بالمحافظة علي الدستور والولاء لجلالة الملك كما نفى أنه حبذ الجريمة التى أسندت الى الأستاذ احمد حسين وقال ان كلامه كان منصبا على الحبس والحد من الحرية فى ذاته دون أن يتعرض من قرب أو بعد لسبب الحبس .

وفى الجلسة ترافع حضرة ممثل النيابة قائلا أن الفقرة الأخيرة من المقال تضمنت تعريضا صريحا بالذات الملكية المصونة وعيبا فيها فان حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعد ان عقد قرانه السعيد بحضرة صاحبة الجلالة الملكة ناريمان سافر الى أوروبا مستقلا اليخت الملكى فخر البحار لقضاء شهر العسل بين ربوعها من ٤ يونيو سنة ١٩٥١ وكان

جلالته وقت نشر المقال لا يزال فى أوروبا فاذا ما تضمن أنه مقصود به أن يصل الى سمع الحكام الموجودين فى أوروبا فلا يمكن أن تنصرف هذه العبارة الا الى جلالة الملك الذى كان فى أوروبا يقضى شهر العسل وينتقل بين ربوعها على اليخت فخر البحار . وقال الدفاع أنه ليس فى المقال مايعد تعريضا لا تصريحا ولا تلميحا بالذات الملكيه الكريمة وان النيابة لكى تصل الى المعنى الذى ذكرته استعانت بتفسيرات وتأويل لا يمكن معها القول بتوافر أركان جريمة العيب وقال ان المتهم نشأ فى أحضان عائلة عرفت باخلاصها وتفانيها فى خدمه العائلة الملكيه الكريمة فقد كان والده ناظرا للخاصة الملكية فى عهد ساكن الجنان المغفور له الملك فؤاد وان المتهم ذاته على حداثة سنه وعدم اتساع ثروته قد أقام مدرسة كلفها نحو عشرين ألفا من الجنيهات ونزل عنها للحكومة وفسر ما ورد فى المقال عن شهر العسل والتنزه فى المراكب بما ذكره المتهم فى أقواله وقدم وثيقة زواج المتهم فاذا بها بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٧ و ١٤ جماد أول سنة ١٣٥٦ وتذكرة سجنه فاذا بها بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٥٦ .

ومن حيث ان مناط جريمة العيب فى الذات الملكية هو ما تؤدى اليه عبارات المقال من معانى وما تنطق به من مقاصد يصل اليها القارىء ويفهمها الرجل العادى فى الظروف والملابسات التى كتب فيها المقال بدون حاجة الى تأويل أو تخريج تخرج به عن نطاق تلك العبارات وعن المعانى التى تؤدى ألفاظها مباشرة اليها على ضوء تلك الظروف والملابسات المتصلة بها والتى لا تفرض نفسها على القارىء بحكم هذا الاتصال فحسب بل وتفرضها فرض اللزوم والوجوب عبارات المقال ذاتها .

ومن حيث ان الأستاذ ابراهيم شكرى ألف مقاله ونشره على أثر اتهام الأستاذ أحمد حسين بالعيب فى الذات الملكية وحبسه احتياطيا على ذمة هذه الجناية وتقديم الدعوى لحضرة قاضى الاحالة فى وقت كان فيه جلالة الملك المعظم يقضى شهر العسل بعد قرانه السعيد فى أوروبا متنقلا بين ربوعها على اليخت الملكى فخر البحار وكانت أوروبا اذ ذاك قبلة

أنظار المصريين يتبعون أخبار مليكهم المحبوب بشغف ويتجهون بقلوبهم ومشاعرهم الى حيث كان يقيم جلالته ينعمون بغبطة المليك ويعتزون بما كانت تفيء به تنقلات جلالته من اكبار واجلال لمصر ذاتها . ففى هذه الظروف كتب الأستاذ ابراهيم شكرى فى المقال موجها خطابه الى الأستاذ احمد حسين يقول « فلتسمح لى أيها الزميل الأكبر أن أقول لك الحقيقة أيضا ولو اعتبرها بعض الزملاء عدم لياقة منى بالنسبة لك ... اننا ننظر اليك وكأنك تقضى شهرا من شهور العسل وانك تتنزه والذى أود أن أصرح به بأعلى صوتى لا فى أجواء مصر وحدها بل فى أجواء أوروبا ليمكن أن تسمعه أنت فتكبر ، ويسمعه الشعب فيهلل ، ويسمعه الحكام فيروعوا ، اننا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وان الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها واننا أعددنا أنفسنا لا للنزهه والترفيه فحسب انما لشىء آخر يهون على الصابرين والمجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين » فقد شبه متعة الأستاذ احمد حسين بالحبس بمتعة من يقضى شهرا من شهور العسل وتنزهه وزاد الأمر ايضاحا فقال أنه لا يكتب وينشر ليسمع فى أجواء مصر فحسب بل وفى أجواء أوروبا ، وفصل فوصف ما يتوقع لمقاله من آثار فى نفس أحمد حسين وفى نفس الشعب وفى نفس الحكام ثم خرج من التعميم الى التخصيص ومن الابهام الى التحديد فقال اننا نعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وان الحبس عندنا يساوى التنقل فى أفخر يخت على مغانى الدنيا كلها وبين ما يراه سببا لما ذكره فقال « اننا أعددنا أنفسنا لا للنزهة والترفيه فحسب انما لشىء آخر يهون على الصابرين المجاهدين ويزلزل أركان الفساد والمفسدين » .

ومن حيث ان هذه العبارات تثبت بجلاء وتفصح بأسلوبها ومعانيها على أن الأستاذ ابراهيم شكرى عقد مقارنه بين ما كان يتصور ان الأستاذ احمد حسين يستمتع به فى سجنه من راحة الضمير واطمئنان القلب وهدوء النفس على ما بينه بنفسه فى مقاله وبين ما كان يستمتع به جلالة الملك فى رحلته الميمونة فى أوروبا لقضاء شهر العسل مستقلا اليخت فخر البحار

ويبيح لنفسه فى هذه المقارنة أن يقول أنه يعتبر قضاء الأستاذ احمد حسين شهورا فى السجن لذة تفوق شهر العسل وان الحبس فى نظره يساوى التنقل فى آفخر يخت وهو ما كان يقوم به جلالة الملك وقال فى تفسير ذلك ان الأستاذ احمد حسين قد أعد نفسه لا للنزهة والترفيه بل لشىء آخر فيما يعد تعريضا بأن من جعله طرفا آخر فى المقارنة قد أعد نفسه للنزهة والترفيه .

ومن حيث أنه عبثا يقول الأستاذ ابراهيم شكرى فى تعليل هـذه المقارنة بأنها مستمدة من حياته الخاصة ومن سجنه وهو لا يزال فى شهر العسل فان سياق التشبيه والمقارنة وأسلوب المقال تقطع بأنه ما قصد ابرازه لشهور العسل هو معنى السرور والغبطة والاستمتاع لا معنى الانقباض والضيق والكمد فقد أراد أن يفهم القارىء أن الأستاذ احمد حسين ينعم فى سجنه ويتنزه كما يتنزه العريس فى شهر العسل ولن يكون لهذا التشبيه معنى أو محل اذا كان شهر العسل قد شابه ما قلب صفاءه الى كدر وأحال مرحه الى ضيق وألم ...

ومن حيث أنه عبثا يدعى الأستاذ ابراهيم شكرى أنه انما قصد بمقاله فؤاد سراج الدين باشا الذى كان فى وقت نشر المقال فى أوربا فان الضوابط التى عنى المتهم بوصفها فى المقال تقطع بأن المقصود بعبارات التشبيه هو ذات جلالة الملك المعظم فقد كان جلالته يستقل اليخت فخر البحار وينتقل به بين ربوع آوربا على أثر قرانه الميمون لقضاء شهر العسل فى حين أن فؤاد سراج الدين باشا لم يكن يستقل يختا من اليخوت ولم يكن يقضى شهر العسل فى أوربا ولا يجدى المتهم نفعا كذلك ما يقوله بأن كلمة (الحكام) تعنى شخصا آخر غير جلالة الملك تطبيقا للمبدأ القائل أن الملك يملك ولا يحكم . ذلك لأن المادة ٢٣ من الدستور تنص على أن الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته لا تمس وقد جرى العرف على اطلاق كلمة الحاكم على من يملك تصريف الأمور فى الدولة فهى

تنصرف من باب أولى الى الرئيس الأعلى للدولة خصوصا متى كانت الأوصاف التى قرنت به لا تتوافر الا فى الرئيس الأعلى .

ومن حيث أن المحكمة لا تقر الدفاع على ما أبداه من أن عبارات المقال لا يمكن أن تنصرف الى الذات الملكية الكريمة اللهم الا بتفسير وتخريج يتنافى مع ما يجب أن يتوافر من أركان فى جريمة العيب بأن تؤدى العبارات ذاتها وبطريقة مباشرة الى الاخلال بالاحترام والاجلال الواجبين للذات الملكية الكريمة وذلك أن الأستاذ ابراهيم شكرى بين فى مقاله صراحة أنه يكتبه ليسمعه الأستاذ احمد حسين والشعب فى مصر والحكام فى أوربا وحدد هؤلاء الحكام بما أورده من مقارنة جعل قوامها قضاء شهور العسل والتنقل على أفخر يخت وهذا التحديد لا ينطبق الا على ذات جلالة الملك ولا يحتاج الأمر الى تفسير أو تخريج للوصول الى هذا المعنى بل هو أول ما يتبادر الى ذهن القارىء العادى فان المقال كتب كما سلف القول فى وقت كان فيه جلالة الملك المعظم يقضى شهر العسل فى أوربا وكان يستقل اليخت فخر البحار وكان الشعب المصرى يتتبع أخبار مليكه بشغف واهتمام ومن جهة أخرى فان المقال نشر بمناسبة وعلى أثر القبض على الأستاذ احمد حسين وحبسه فى جريمة عيب فى الذات الملكية .

ومن حيث أن الملك هو رمز الدولة المفدى وعنوان عظمة الأمة ومجدها وآية فخارها وعزها ؛ دانت لجلالته قلوب الشعب بالطاعة والولاء وتأصل حبه فى سويداء القلوب ولم يكن الدستور الا معبرا عن هذه الأحاسيس الواقعية بالنص على أن ذات الملك مصونة لاتمس . فوجب على الكافة أن ترعى لرمز الأمة المقدس جلاله واحترامه وأن تسمو بذاته الكريمة عن المهاترات والمناقشات الحزبية والسياسية وأن لا تذكر اسمه الكريم الا فى المناسبات الكريمة التى تتفق مع ما تكنه له قلوب الشعب من اجلال وتعظيم واكبار . وكل اخلال بهذا الواجب ينطوى على مساس بتلك الذات

المصونه تصريحا أو تلميحا يتم بأحدى الطرق المنصوص عنها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات يقع تحت طائلة المادة ١٧٩ منه .

ومن حيث أن الأستاذ ابراهيم شكرى قد آخل بالاجلال والاحترام الواجبين للذات الملكية المصونة بتلك المقارنة التى عقدها بين استمتاع الأستاذ احمد حسين بسجنه واستمتاع جلالة الملك بشهر العسل عقب عقد قرانه الميمون وبما آورده فى هذا المقال من أنه يعتبر قضاء الشهور فى السجن لذة تفوق شهر العسل وأن الحبس عنده يساوى التنقل فى أفخر يخت وبما صرح به من أنه يريد أن يسمع الأستاذ احمد حسين صوته فيكبر والشعب فيهلل ثم الحكام — ويقصد الذات الملكية الكريمة — فيروعوا وأخيرا بما عرض به يقول انهم أعدوا أنفسهم لا للنزهة والترفيه فحسب انما لشىء آخر مما يقتضى أن يكون الطرف الآخر فى المقارنة على حد تعبيره قد أعد نفسه للنزهة والترفيه وانصرف عن أداء سلطاته الدستورية . وكل عبارة من عباراته هذه تنطق بمعنى فيه مساس بالذات الملكية المصونة مما يعد اهانة فى حكم المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

ومن حيث ان جريمة العيب قد تمت بواسطة نشر المقال فى جريدة الشعب الجديد التى طبعت ووزعت بدون تمييز على الكافة فى جميع أنحاء القطر المصرى .

ومن حيث مما تم يكون قد ثبت لهذه المحكمة ثبوتا كافيا أنه فى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ الموافق ٢٢ شوال سنة ١٣٧٠ بدائرة قسم السيدة زينب بالقاهرة بمحافظة القاهرة عاب المتهم الأستاذ ابراهيم شكرى علانية فى حق الذات الملكية الكريمة بأن ألف مقالا نشر بالعدد الخامس عشر من جريدة الشعب الجديد الصادر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ تحت عنوان (ركن المجاهد) تعرض فيه لذات جلالة الملك أسند فيه الى ذاته المصونة من العبارات ما يتضمن المساس بذاته الكريمة مشيرا الى

انصراف جلالته عن آداء سلطاته الدستورية وغير ذلك مما تضمنه المقال وبينته المحكمة فى أسباب هذا الحكم فيتعين معاقبته بالمواد ١٧١ — فقرة ١ ، ٥ ، ١٧٩ ، ١ و ٢ والمادة ٢٠٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه على الرغم من خطورة الجريمة التى قارفها المتهم ومن أنها تصطدم وشعور المصريين عامة الا أن المحكمة تراعى فى تقدير العقوبة ماضى والد المتهم فى خدمة الأسرة المالكة الكريمة وماضى المتهم فى الجود بجزء غير يسير من ماله لاقامة دار للعلم تعود بالنفع وتنشر العرفان بين المصريين وتؤمن وراء استعمال هذه الرأفة أن لا يعود المتهم الى ما وقع منه وأن ينضم بقلبه وروحه الى ركب المصريين عامة الذين يدينـــون بالطاعة وتفيض ذواتهم بالاجلال والتعظيم للذات الملكية الكريمة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالتهمة الثانية وهى تهمة تحسين الجرائم فان المقال قد خلا من اى اشارة صريحة أو ضمنية الى الجريمة التى حبس من أجلها الأستاذ احمد حسين وان الكاتب أسند ما ضمنها من عبارات مديح الى الأستاذ احمد حسين الى معرفته واتصاله به منذ أكثر من سبعة عشر عاما ولم يرجعه الى ارتكاب الجريمة فى حد ذاتها أو الى الوقت الذى ارتكبت فيه هذه الجريمة ثم انه عنى فى المقال بتبيان الحافز لكتابته وهو أن يقوى الروح المعنوية بين حزبه فقال « وانى لأعرف أن الشيطان قد عجز عن استهوائك ولكنه لا ييأس من أن يستحضر لك صورة قد تزعجك وهى أن سجنك قد يفت فى عضد زملائك ومؤيديك » فأبان أنه يريد من كتابته أن يقوى الروح المعنوية فى حزبه وأن ينقـــل الطمأنينة والعزاء فى نفس زميله الأستاذ احمد حسين وهو فى سجنه . وعبارات المقال وروحه موجهة الى هذه الناحية وان كان المتهم قد زل بتلك المقارنة التى ضمنها المقال على النحو الذى سلف ايضاحه وما دامت عبارات المقال ليس فيها ما يعتبر تحسينا للجريمة من طريق مباشر أو غير مباشر فانه يتعين براءة المتهم من هذه التهمة الثانية تطبيقا للمواد ٣٠٤/١ و ١/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فلهذه الأسباب :

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر :

حكمت المحكمة حضوريا : اولا : ببراءة الأستاذ ابراهيم شكرى من التهمة الثانية — ثانيا : بمعاقبته بالحبس البسيط لمدة ستة شهور عن التهمة الأولى مع معاملته بالفئة (ا) وتعطيل جريدة الشعب الجديد لمدة ثلاثة شهور .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الاثنين ٩ رمضان سنة ١٣٧٤ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٥٢ .

رئيس المحكمة

امضاء

ملحق رقم (١٣)

مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢

بالعفو الشامل عن بعض الجرائم

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ – يعفى عفوا شاملا عن الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتى تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ – على وزير الداخلية والعدل [illegible] هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة فى ١١ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٢ أغسطس سنة ١٩٥٢)

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية	وزير الخارجية
على ماهر	على ماهر	على ماهر
وزير الحربية والبحرية	وزير الصحة العمومية	وزير التجارة والصناعة
على ماهر	إبراهيم شوقى	إبراهيم عبد الوهاب
وزير التموين	وزير المعارف العمومية	وزير العدل
إبراهيم عبد الوهاب	محمد اللبان	محمد على رشدى
وزير المالية والاقتصاد		وزير الزراعة (بالنيابة)
عبد الجليل إبراهيم العمرى		إبراهيم عبد الوهاب
وزير الشئون الاجتماعية	وزير الأشغال العمومية	وزير الأوقاف
محمد زهير جرانه	محمد كامل نبيه	فؤاد شيرين
وزير الشئون البلدية والقروية		وزير المواصلات
عبد العزيز عبد الله سالم		محمد رشاد مهنا

ملحق رقم (١٤)

أمر ملكي رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٢

بتوكيل حضرة صاحب المعالي فؤاد شيرين باشا وزير الأوقاف
في اعطاء الاذن بالخطبة في الجوامع

لحضرة صاحب المعالي فؤاد شيرين باشا وزير الأوقاف .

انه بعد علمنا بما تضمنه الأمر العالي السابق صدوره لنظارة الأوقاف العمومية بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ نمرة ٢ ؛ وبما تضمنته مكاتبة وزارة الأوقاف الواردة لديواننا العالي بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٥ نمرة ٢٩٠ ، فقد أجزناكم وأذناكم في اعطاء الاذن بالنيابة عنا لمن يتعين مجددا أو خلفا لسلف من الخطباء بالجوامع المعدة لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بمصر والاسكندرية وسائر الثغور والبنادر وجميع الجهات الداخلة في دائرة حكومتنا بعد معرفة كونه أهلا لإقامة صلاة الجمعة والعيدين بالخطبة فيها تطبيقا للأحوال الشرعية ، ويتصرح في المأذونية التي تعطى لكل من الخطباء الموما اليهم بأن له الاستنابة عند الاقتضاء ؛ كما أننا أذناكم أيضا أن تنيبوا بدلا عنكم في اعطاء هذه الرخصة من تنيبونه بحسب ما تقتضيه دواعي الأحوال بحيث لا يعين أحد هذه الشعائر غير المأذونين بذلك إذنا صحيحا على هذه الكيفية ولا يتقرر شيء للوزارة على هذه القاعدة .

وأصدرنا أمرنا هذا لمعاليكم كما ذكر لاتباع منطوقه وإجراء مقتضاها

صدر بقصر [illegible] في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٤ يوليه سنة ١٩٥٢)

فاروق

أمر ملكي رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢

بقبول استقالة الدكتور حافظ عفيفي باشا

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٥٦ الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ ؛

أمرنا بما هو آت :

١ — [illegible] الدكتور حافظ عفيفي باشا رئيس ديواننا من وظيفته .

٢ — [illegible] تنفيذ أمرنا هذا .

صدر [illegible] سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢)

فاروق

أمر رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢

بالعفو عن العقوبة المحكوم بها على الأستاذ ابراهيم شكرى
وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤٣ و ٥٥ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ؛

أمر بما هو آت :

١ — يعفى عن العقوبة المحكوم بها من محكمة جنايات مصر في ٢ يونيه سنة ١٩٥٢ على الأستاذ ابراهيم شكرى وعن الآثار الجنائية المترتبة عليها في الجناية رقم ٣١٦ كلى سنة ١٩٥١ (٢٢٤٩ سنة ١٩٥١ السيدة) .

٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا الأمر .

صدر بدار الرياسة في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يوليه سنة ١٩٥٢)

رئيس مجلس الوزراء — على ماهر
وزير الداخلية — على ماهر
وزير الخارجية — على ماهر

وزير الحربية والبحرية — على ماهر
وزير الصحة العمومية — ابراهيم شوقى
وزير التجارة والصناعة — ابراهيم عبد الوهاب

وزير التموين — ابراهيم عبد الوهاب
وزير المعارف العمومية — محمد البلبان
وزير العدل — محمد على رشدى

وزير المالية والاقتصاد — عبد الجليل ابراهيم العمرى
وزير الزراعة (بالنيابة) — ابراهيم عبد الوهاب

وزير الشئون الاجتماعية — محمد زهير جرانه
وزير الأشغال العمومية — محمد كامل نبيه
وزير الأوقاف — فؤاد شيرين

وزير الشئون البلدية والقروية — عبد العزيز عبد الله سالم
وزير المواصلات — محمد رشاد [illegible]

ملحق رقم (١٥)

مرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

الوصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ماعرضه وزير العدل، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مادة ١ — يعفى عفوا شاملا عن الجنايات والجنح والشروع فيهما التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

وتأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها وكان القصد منه التأهب لفعلها أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو ايوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة .

ولا يشمل العفو :

• الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٧٧ — ٨٠ ومن ٢٣٠ الى ... ومن ٢٥٢ الى ٢٥٨ من قانون العقوبات .

مادة ٢ — على النائب العام فى ظرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون يعلن النائب العام كشفا فى الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو أمام المحاكم .

وفى خلال الشهر التالى يجوز لمن يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن يتظلم منه الى النائب العام وذلك بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى يقيم بدائرتها فإذا رأى النائب العام أن التظلم فى غير محله أحاله فى ظرف أسبوعين من تاريخ التقرير الى إحدى دوائر محاكم جنايات القاهرة يعينها رئيس محكمة الاستئناف وذلك لتقضى فيه بما تراه بعد اطلاعها على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمتظلم أو المدافع عنه . ولكل من النيابة العامة والمحكوم عليه أو المتهم الطعن فى هـــذا الحكم أمام محكمة النقض وتتبع فى نظر هذا الطعن والفصل فيه اجراءات الطعن بالنقض فى المواد الجنائية ويكون الفصل فيه على وجه السرعة على أن يخطر النائب العـــام فى ظرف ٤٨ ساعة بما يصدر من الأحكام .

ويترتب على رفع التظلم الى المحكمة إيقاف إجراءات المحاكمة اذا كانت الدعوى أمام المحكمة .

مادة ٣ — لا تقبل أمام أية هيئة قضائية الدعاوى التى يرفعها المعفو عن جرائمهم بمطالبـــة الحكومة بتعويض عن الاجراءات التى اتخذت ضدهم أو الأحكام التى محاها العفو بمقتضى هذا القانون .

مادة ٤ — على وزيرى العدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هـــذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر عابدين فى ٢٦ المحرم سنة ١٣٧٢ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

بأمر الوصى العرش المؤقت

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية	وزير العدل
محمد نجيب لواء (أ.ح)	سليمان حافظ	أحمد حسنى

ملحق رقم (١٦)

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ١٤٨ مكرر "أ") الصادر فى يوم السبت ٢٠ صفر سنة ١٣٧٢ - ٨ نوفبر سنة ١٩٥٢ (السنة ١٢٤)

قرار

بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

نحن حافظ سابق ، النائب العام

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى المدة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، المنشور بالعدد رقم ١٤٢ مكرر « غير اعتيادى » من الوقائع المصرية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢

أمرنا بنشر الكشوف المرافقة بالوقائع المصرية وهى تحوى أسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو المتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو أمام المحاكم .

ويجوز لمن يرى أن اسمه قد أغفل إدراجه بغير حق فى هذه الكشوف أن يتظلم من ذلك إلينا فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون سالف الذكر ، وذلك بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى يقيم هو بدائرتها .

القاهرة فى ٦ نوفبر سنة ١٩٥٢

النائب العام

حافظ سابق

ملحق رقم (١٧)

كشف رقم ٣

بأسماء من شملهم العفو من المتهمين الذين لم تزل قضاياهم أمام المحاكم طبقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

نيابة دمياط

اسم المتهم	رقم القضية	تاريخ الحادث	التهمة	المواد المنطبقة
عزت محمد غندر ... ... أحمد عبد الرحيم ناصف... ... ... السيد وهبه السنباطى	جنحة ١٩٥١/٢٥١٩ دمياط	١٩٥١/١٠/١٧	تظاهر بقصد تعطيل الدراسة واشتراك فى تجمهر وضرب	ق ١٩٤٩/٨٥ و ق ١٩١٤/١٠ و ق ١٩٢٣/١٤ و ٢٤٢/١ ع
طاهر حسن الجمال ... ... محمد عبده المكاوى الشهير برضا ... ... محمد أحمد محمود النحاس...	جناية ١٩٥١/٣٠٢٤ دمياط	١٩٥١/١٢/٢٩	اشتراك فى تجمهر وتظاهر وعيب فى الذات الملكية وتعد واتلاف	ق ١٩١٤/١٠ و ق ١٩٢٣/١٤ و ١٧١ و ١٧٩ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١/٣٦١ ع

اسم المتهم	رقم القضية	تاريخ الحادث	التهمة	المواد المنطبقة
حسن أحمد يوسف	تابع الجناية			
يوسف عبد المعطى شرك	١٩٤٩/٧٨ شبرا			
ابراهيم أحمد محرم	عسكرية عليا			
محمد طه عبد النبي				
عبد الفتاح محمد شوقى				
أحمد على يوسف				
كمال عبد المجيد مرسى				
حسن يوسف طويلة				
مصطفى أمين البطاوى				
محمد جلال ابراهيم سعده				
صالح محمد محمد الجنايني				
يحى أمين البطاوى				
مصطفى محمد محمد البساطى				
سعد محمد جبر التميمى				
محمد عبد العزيز على خالد				
محمد عبد المتعال محمد				
محمد نايل محمود ابراهيم				
محمود يونس الشربيني				
عز الدين ابراهيم				
عصام الدين حامد الشربيني				
يوسف على يوسف				
أحمد نجيب الفوال				
بيومى عرسى جعفر				
على أحمد رياض				
نور الدين مصطفى عباده ... ... المتريس حسن الحلموس	جناية ١٩٥٢/٤٢٥ روض الفرج	١٩٥٢/١/١٦	عيب فى الذات الملكية واشتراك فى تجمهر وتظاهر وتحريض الطلبة على الامتناع عن تلقى الدروس	١٧١ و١٧٩ ـ والأمر رقم ٣٤١ والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ و ١٤ لسنة ١٩٢٣ و ١٠ لسنة ١٩١٤
يعقوب ابراهيم جورجى ... ... ابراهيم حلمى حسين	جناية ١٩٥٢/٢١٤ عسكرية عليا (الوايلى)	١٩٥٢/٣/٢٢	تحريض على قلب نظام الحكومة	١٧١ و١٧٤ ع

الكتاب فى سطور

الباعث الأساسى لهذه "الدراسة هو حب الوطن وبلورة نظرية المواطنة حتى ولو شكل العيب فى حق ولى الأمر مخالفة أو جريمة على حرية المواطن. حقا، تتضمن صفحات هذه الدراسة تشهيرا بالنظم الاستبدادية التى عفا عليها الزمان، وبعض الأسطر تتضمن ماعرف آنذاك بالخروج على النظام العمومى والآداب العامة، ولكن عذرى الوحيد أنها تسجيل لما كانْ والحق أن يتبع، وإذا رأى راء أن فى هذا تشهيرا يجرمه القانون، رأيت فى ذلك مفخرة لهذا الشعب المصرى العظيم الذى ضحى وبذل الكثير من أجل السعادة المشتركة لأبناء الوطن جميعا، وقد قيل لعن الله من يسب الناس فقال قائل: بل لعن الله من أحوجهم ودفعهم إلى سبه وسبب لنفسه ذلك بما يأتيه من الأمور الداعية للذم.

المؤلف فى سطور

- د. سيد عشماوى
- ولد فى حى زين العابدين السيدة زينب القاهرة عام ١٩٤٩
- تخرج من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٠، وحصل على ماجستير الآداب عن: الفكر السياسى والاجتماعى عند سلامة موسى، عام ١٩٧٣ ونالت تقدير أحسن رسالة تقدم فى التاريخ الحديث (جائزة شفيق غبريال).
- حصل على الدكتوراه فى الآداب عن: تاريخ الفكر السياسى المصرى الحديث ١٩٤٥ ١٩٥٢ من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ونالت مرتبة الشرف الأولى.
- عمل منتدبا للتدريس بكلية الآداب جامعة طنطا ١٩٧٩ ١٩٨٠ وباحث غير متفرغ بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ومدرسا [illegible] بجامعة باتنة بالجمهورية الجزائرية (١٩٨١ ١٩٨٧)، ويعمل حاليا عضو هيئة تدريس بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- ساهم فى عشرات المؤتمرات الدولية والمحلية ونشرت مقالاته ودراساته فى بعض الصحف والدوريات المصرية والعربية.
- من أهم دراساته: القومية الوطنية النزعة الانسانية عند ابن باديس الحركات الفلاحية فى مصر - أدبيات الهتافات السياسية المصرية الجذور التاريخية لحركة أنصار السلام فى مصر ١٩١٠ : ١٩٥٢ القضاة والسياسة فى مصر الإدارة والانتخابات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر المقاومة الشعبية فى حرب ١٩٥٦ اليونانيون فى مصر الوعى التاريخى..هموم الانتلجنسيا المصرية العلاقة بين الحركة الوطنية المصرية والحركة الوطنية الهندية ١٨٨٢ - ١٩٥٢.

المحروسة

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمشرف على السلسلة: فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر فى مو... المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل... وينفى عنها وجودها الحضارى المتميز و... الفريد فى المنطقة .. بل وفى العالم بأسره.